

محامون وحقوقيون



حاولت أجمع حكايات القضية ١٧٣٩ لسنة ٢٠١٨ أمن دولة، اللي حكاها الصديق Mohamed Eissa El Sarawe عن المتهمين ف القضية دي اللي حضر معاهم، دي عينة صغيرة جدًا من آلاف الشباب الموجودين في السجون لنفس السبب؛ التعبير عن رأيهم. التعبير عن الرأي مش جريمة، لكن محاولة تسييد رأي واحد واستخدام العنف والترهيب لتسييده هو اللي جريمة؛ إسمها الإرهاب. حكايات القضية ١٧٣٩ لسنة ٢٠١٨ أمن دولة

1

من ضغط الشغل والوقت الاسبوع إلى فات في التحقيقات إلى تمت في القضية 1739 وإلى اتقبض على عدد كبير جدا من الشباب والبنات بعد أحداث محطة مصر كان فيه قصص وحكايات كتير عن شباب وبنات في القضية دي يمكن الناس دي مش مشهورة ولا معروفة ولا منتمية لأي أحزاب سياسية ولا حتى جماعات دينية وأغلب إلى اتقبض عليهم مواليد الفينات وفي الحقيقة دي كانت اكتر حاجة محمسة الواحد انه يحضر ويتضامن معاهم وبما أن انهاردة انا مريح واجازة وبحاول أجمع القصص والحكايات فقررت اني احكى قصتهم من واقع التحقيقات ومن غير التعقيدات القانونية بتاعت المحامين ☺ هحكي الجانب الانساني والاجتماعي لبعض الحالات إلى حضرت معاه.

2

صلاح الدين محمد طالب في أولى ثانوى صنايع مواليد 2002 صلاح دخل صنايع ومرديش يدخل ثانوية عامة علشان يساعد والده في مصاريف البيت صلاح اشتغل في بنزينة واشتغل في الموبيلات وكان بيهتم جدا ببرامج السوفت وير علشان تقدر تساعده انه يشتغل صلاح كان يوم الخميس 28 فبراير في محطة مترو الشهداء وسمع أن ميدان التحرير فيه ناس معترضة على الأوضاع كمل لمحطة السادات وطلع ميدان التحرير ولاقى الميدان فاضى فصور الميدان وبعت الصورة على جروب خاص هو وعدد من أصحابه علشان يقولهم الميدان فاضى صلاح اتقبض عليه وظهر بعد 4 ايام في نيابة أمن الدولة صلاح مش عارف هو جاي النيابة ليه وفتح للمحقق صفحته على الفيس بوك عادى وكان متخيل انه ممكن يكون في النيابة بسبب انه زوغ من تذكرة المترو ودا بان لما جيه يحكى قصته للمحقق وقاله انا غيرت الاتجاه من محطة الشهداء للسادات بس اقسم بالله بنفس التذكرة والله مزوغت طبعاً الضحك ملئ اوضة التحقيق والمحقق قاله تفكر انت جاي نيابة أمن الدولة علشان تذكرة المترو انت متهم بمشاركة جماعة إرهابية وهنا رد الشاب رد عبقري قاله هو انا لو جماعة إرهابية هديك الفيس بوك بتاعى كدا #الحرية_لصلاح.

3

هدير أحمد محمد أو حسام
يمكن كتير اتكلموا عن ملك الكاشف المتحولة من ولد لبنت بس فيه كتير ميعرفش أن فيه حالة مشابهة لظروف ملك كمان موجودة في القضية بس بالعكس يعنى بنت متحولة لراجل كان يوم الاثنين 4 مارس وموجود داخل نيابات أمن الدولة وطلبت اني أحضر مع هدير ومكنتش اعرف اى حاجة فجأة وهما بينادوا عليها علشان نبدء التحقيق لاقيت شاب واقف قدام غرفة التحقيق شاب شاب يعنى بشارب ولحية خفيفة وبيقولوا هدير وقال نعم طبعاً كانت صدمة بالنسبة لى لانى اول مرة أتعامل مع حالة تحول جنسى بالشكل دا والأمر كمان كان محير بالنسبة للنيابة إلى فضلت تناظرها في 5 ورقات عن شكلها وحصل كتير من المغالطات في التحقيق سواء منى أو من جهة التحقيق زى انت متهم ولا انتى متهمة وانا كمان وانا بقول إخلاء سبيل المتهم ورجعت وقولت متهمة المهم قصة هدير انها من المنصورة وبسبب المشاكل العائلية المستمرة بسبب موضوع التحول قررت تيجى القاهرة وتتصل بأحد صديقتها وصديقتها من سوء حظها

يكونوا قاعدين يوم الأربعاء 27 فبراير في قهوة في وسط البلد والأمن يقبض عليهم وتتخط في القضية دى لما التحقيق خلص ووقفت مع هدير اول سؤال جيه فى بالى أسأله ليها احكيلى عن حجزك انتى محجوزة مع مين وايه إلى مضايقتك قالتلى أنها محجوز فى غرفة مع سيدات فى قسم عابدين وأنه بيحصل سخف وتنمر عليها بشكل مستمر ومش بس من الستات إلى معاه حتى إلى بيزورهم لأن لما يجى راجل ويشوف مراته المحبوسة معاه راجل محبوس بيغضب وبيشتكى المهم قصة هدير وبعدها ملك خلتنى اقرأ وافهم فى حالات التحول وحقيقى فى أزمة حقيقة فى التعامل مع الحالات إلى بشكل دا ودى فرصة انى مستعد انى اتعلم واتعلم من متخصصين فى الموضوع دا كيفية التعامل فى المواقف دى وشايف أن المجتمع الحقوقي لازم يهتم فعلا بتنمية قدرات العاملين والمحامين إلى بيشتغلوا فى مجال حقوق الإنسان فى التعامل مع حالات المتحولين جنسيا خاصة أنهم بقوا جزء مهم فى التفاعلات السياسية إلى بتحصل فى مصر

#الحرية_لهدير_احمد

4

إيمان محمد الحلو صديقتى الجدعة ودى من العواجيز إلى فى القضية إيمان 36 سنة اعرف إيمان من 2008 بنت بتحب المزيكا والرسم إيمان جدعة وملهاش فى السياسة غير فى الأحداث العامة إلى ممكن الكل يشارك فيها إيمان ممثلة وفنانة مثلت أدوار بسيطة سواء فى السينما والمسلسلات أو المسرح إيمان من صغرها وهى بتشتغل وبتحاول بعد وفاة باباها تشيل الحمل مع والدتها اتفاجعت لما شوفت إيمان فى طريقة النيابة مكتتش متخيل انها فى القضية نظراتها ليا كلها انهيار ومصدومة حاولت اهديها واقولها متقلقيش وامسكى نفسك وهتفرج إيمان كل مشكلتها فى القضية انها يوم الأربع 28 فبراير بليل على قهوة فى وسط البلد كان فيه دعوة التخبيط بتاع الحلال والصفافير بتاعت أحد الإعلاميين وبالصدفة لأن إيمان ممثلة فجابت كنتين وخبطتهم فى بعض وصورتهم ونزلت الفيديو على موبايلها منشرتهاوش فى حطة احتفظت بيه على موبايلها بعدها بثوانى كان اتقبض عليها وفضلت محتجرة 4 أيام محدش عارف مكانها لحد مظهرت فى النيابة إلى اتهاماتها أنها مشاركة مع جماعة إرهابية إيمان عمرها مكانت إرهابية إيمان فنانة وممثلة شاطرة إيمان ماذتش حد ولا عطلت مرور ولا حتى اتظاهرت ولا نشرت حتى الفيديو اتكلموا

عن إيمان بجد

#الحرية_إيمان_الحلو

5

شريف محمد صبرة

الثلاثاء 5 مارس لاقينا مجموعة تانية هتتعرض فى نفس القضية دخلت التحقيق مع الشاب الجميل دا مواليد 97 شريف شاعر وله دواوين شعر شريف سمع على حادثة القطار بتاع محطة مصر وجرى علشان يتبرع بالدم وبعد متبرع بالدم قعد فى قهوة فى وسط البلد وبالصدفة اتقبض عليه هو ومجموعة من أصحابه الكلام دا يوم 27 فبراير بليل وفضل محتجز ومحدش عارف مكانه غير لما ظهر فى النيابة يوم 5 يعنى بعد 6 ايام من القبض عليه شريف مافيش واقعة محددة متهم فيها الموضوع كله انه على صفحته على الفيس بوك مشير خبر لحادثة القطار وكاتب عليها حسبى الله ونعم الوكيل وصورة البروفایل بتاعته عليها صورة حبل المشتقة وقال للمحقق أن دى صورة غلاف الديوان بتاعه الجديد واسمه زهير المحقق قاله سمعنى والولد موهوب فعلا وقاله القصيدة والقصيدة بالمناسبة اتكتبت فى محضر التحقيق وقاله تقصد ايه بيها قاله دى لبنت كنا على علاقة وسيبنا بعض شريف موهوب ومش ممكن يكون ارهابى شريف كل إلى كتبه على صفحته على الفيس حسبى الله ونعم الوكيل بالمناسبة شريف المفروض ميعاد الكشف الطبى بتاعه علشان تجنيد الجيش الاسبوع دا شريف كان بيقول للمحقق فى الظروف الى هو فيها انا كدا هضيع

انا عندى تجنيد اتكلموا عن شريف

#الحرية_لشريف_صبرة

محمد عبد المجيد عماشة

دا بقى مصرى امريكاني ايوا امريكاني محمد طالب فى الأزهر فى كلية طب الفرقة الرابعة أسرة محمد كلها عايشة فى أمريكا مامته باباه اخواته وهو قاعد مع عائلته فى طنطا محمد مش فى حزب سياسى ولا جماعة دينية محمد مقرر يعيش فى مصر ويروح أمريكا فى الإجازات محمد عنده 22 سنة كان وقت الثورة فى 2011 عنده 14 سنة حكى قصته انه كان مبسوط أن الناس بتقدر تغير وضع هى مش علوزاه قصده على الثورة ودا خلاه مبهور بالمصريين محمد بعد حادثة القطر كان مضايق جدا وكان قبلها مضايق من غلا الأسعار وحاجات كتير والمحقق لما سألته انت عندك مشكلة او أزمة اقتصادية علشان تضايق محمد قاله خالص انا من أسرة متيسرة بس حاسس بالناس محمد قرر يوم الأربعاء 6 مارس انه يرضى نفسه وضميره جاب كرتونة وكتب عليها الحرية للمعتقلين وسافر من طنطا للقاهرة لحد موصل ميدان التحرير والساعة جات 6 محمد رفع الياقطة وبعدها بثوانى أتقبض عليه لحد متعرض على النيابة تانى يوم الملهم بالنسبة لى ان محمد منكرش اى حاجة وقال للمحقق انا بعبر عن رأى وماذنتش حد وعملت كدا علشان ضميرى وعمرى مشاركت قبل كدا فى مظاهرات أو اى حاجة كل الموضوع بعبر عن رأى الملهم اكثر أن محمد مقالش للمحقق خالص انه مع الجنسية الأمريكية وكان معتز انه مصرى والمحقق اكتشف دا بالصدفة فى نهاية التحقيق لما سأل محمد الشنطة إلى معاك كان فيها ايه فقال له رخصة سواقة أمريكية وهنا سألته انت معاك الجنسية الأمريكية فقال له ايه بكسوف بعدها المحقق بيقوله طيب انت تقدر تعمل كدا فى أمريكا قاله طبعا ومش بس ارفع يافطة لا ممكن الناس تمشي فى الشارع المحقق فىن دا قاله اتفرج على المظاهرات إلى بتحصل ضد ترابى الحمد لله ورغم أن المحقق رفض أن محمد يدينى رقم تليفون أسرته علشان اطمئنهم بس قدرت من خلال وسائل التواصل الاجتماعى انى اوصلهم سواء إلى فى أمريكا أو إلى فى مصر محمد جدع وهيبقى دكتور شاطر محمد مش إرهابى محمد كان بيعبر عن رأيه بشكل حضارى وماذنتش حد

##الحرية_لمحمد_عبدالمجيد

الخلاصة

أغلب اللي فى القبضة الأخيرة تحت 20 سنة وأغلبهم كان مضايق من الأحداث الأخيرة (حادثة محطة مصر) زيهم زى اى حد بس هما عبروا عن غضبهم بالطرق المتاحة فيه إلى كتب على الفيس بوك وفيه إلى حاول يتظاهر وفيه إلى حاول يستجيب لمبادرة أحد الإعلاميين وفيه إلى أتقبض عليه من غير اى حاجة وطبعاً دى الأدوات المتاحة. للأسف الشديد لو الدولة فاتحة المجال العام والسياسى بالتأكد كانوا هيلاقوا مساحة انهم يتنفسوا منها ولو الدولة سامحة بتقديم برامج تلفزيونية تعرض الحقيقة وتكون صوت الناس بجد اكيد محدش هيستجيب للمبادرات إلى بتطرح من اى حدة. الخوف كل الخوف أننا نخنق الشباب الصغير لما نقوله انت مشارك فى جماعة إرهابية لمجرد أنه بيعبر عن رأيه مش هيبقى فى وسيلة تانية للشباب دا غير الانتحار او انه يترمى فى حضن جماعات إرهابية ويحصل الكوارث إلى بنشوقها افتحوا المجال العام اسمحوا بحرية الإعلام خلوا الناس تتنفس افرجوا عن الشباب دول واشكروهم انهم ما ادوش حد مقطعوش طريق مخربوش مؤسسات واستخدموا حقهم السلمى فى التعبير عن رأيهم

##حكايات_القضية1739لسنة2018

<http://bit.do/eLMz9>

كوميديا سوداء سوداء سوداء

****حدث بالفعل****

س/أسمك وعملك وماهي ظروف ضبطك واحضارك للنيابة؟

ج/محمود سائق تاكسي واب لأربع اولاد وكنت في البيت والمباحث جت خدنتي من البيت وجابوني هنا.

س/ هل هذه المضبوطات ملكك؟

ج/ ايوه الزمامير دي بتاعتي اشتريتها وانا وحيبيه بنتي اللي في ابتدائي كنا بنصفر جوه شقتنا واحنا قاعدين في الاوضه وبعد نص ساعه جت الشرطه قبضت عليا.

س/ وما قولك وعدد الزومارات ثلاثه وليس اثنان؟

ج/ انا جببت ثلاثه لاخوها يزعل فقلت اجيبيله واحده.

س/ ولماذا كنت تقوم بالتصفير انت وابنتك؟

ج/ علشان سمعت المذيع معتز مطر بيقول اللي ظروفه الماديه وحشه يصفر فأنا افكرت ان الحكومه هتساعد الناس اللي هتصفر وهايعرفوا اني محتاج مساعده.

س/ انت متهم بمشاركة جماعه ارهابيه في اغراضها؟

ج/ ارهابيه ايه سعادتك ياباشا انا انام علي الارض وابوس تراب وأرض بلدي مصر ارهابيه ايه انا بحب مصر.

س/ انت متهم باساءة استخدام وسائل التواصل الإجتماعي؟

ج/ تواصل ايه انا تلفوني صغير ومافيهوش شاشه ولا النت ده تلفون نوکيا قديم بيتصل بس وانا ماعرفش أستخدم التواصل ده اه والله.

س/هل لديك أقوال أخرى؟

ج/ أخرى ايه ما انا قلت لحضرتك كل حاجه.

القرار/ حبس محمود 15 يوم علي زمة التحقيقات.

<http://bit.do/eLMA9>

فوجئنا ان الاحراز عبارة عن مجموعة اوراق و مجموعة سيديهاات تدعي النيابة ان بها فيديوهات للمتهمين اثناء تنفيذ الوقائع...

و لما اصبر محامو هيئة الدفاع على ضرورة عرض السيديهاات في جلسة علنية امام لجنة فنية...

فعلا سمحوا بدخولنا الجلسة ، و انا لم اشاهد في حياتي مسرحية اكثر كوميديا من هذه الجلسة...

التهمة الموجهة للمتهمين في ١٠٨ تهمة خرافية لا يقوم بها الا جيش مجهز الحقيقة...

٢٧ واقعة تفجير لبنوك و اقسام و مديريات و ضرب نار على سيارات شرطة و حيازة اطنان من الاسلحة...

بدا العرض و هو عبارة عن تفريغ التليفونات المحمولة الي اتاخذت منهم وقت اعتقالهم، صور شخصية و فيديوهات خاصة للمعتقلين مع اسرهم....

تخلوا منتظرين نشوف دليل على التفجيرات و الفيلم الهندي الي بيدعوا اننا كنا ابطلاله ده نلاقي ايه؟؟

*صور لاحد المعتقلين مع ابنه الصغير و هو لابس بدلة الكاراتيه في التمرين...

*صور لاحد المعتقلين هو و زوجته راكبين عجل بيتفسحوا...

*صور لاحد المعتقلين من العمرة و هو يرتدي زي الاحرام...

*صور احد المعتقلين في الملاهي مع اولاده
وهكذا استمرت الكوميديا لساعات...
كانوا مضاعفين التامين و عدد العساكر تخطى المئة بكامل الزي و الدروع، واقفين في قاعة المحكمة بشكل
يتناسب مع الوقائع المنسوبة...
العساكر كانوا يتعاملوا معانا في بداية الجلسة على اننا اعداء الوطن و ناس خطرة جدا جدا زي ما
رؤسائهم مفهمينهم بقي...
انما مع استمرار عرض السديوهات كان منظر العساكر المدججين بالسلح لا يتناسب مع الي بيتعرض ده
خالص و كان مخلي الموقف اكثر كوميدية ، فعلا شر البلية ما يضحك...
كنت باتساعل يا ترى بعد الجلسة حيشرحوا لهم ازاى ان الي شافوه ده دليل على اننا ارهابيين خطرين...
طول الوقت كنت باسال نفسي يا ترى هما القضاة كدة مصدقين نفسهم ان دي ادلة اتهام فعلا؟؟...
بعد عدة ساعات من السديوهات الهزلية قررت هيئة المحكمة انها لن تستمر في عرض باقي السديوهات و
ستغض الطرف عنها...
الحقيقة كنت متخيلة في نهاية الجلسة ان بعدها لازم حنتتهي المهزلة دي ببراعة المعتقلين و بتحويل وكيل
النيابة للمحاكمة العسكرية بتهمة اهانة القضاء و احرار هينة المحكمة...
فعلا كان القضاة مش قادرين يرفعوا عيونهم امانا مع استمرار العرض الهزلي ده، و ان وكيل النيابة الي
حط السديوهات دي كأدلة اثبات أخرج المحكنة جدا و اهان القضاء العسكري.....
ثم جاء يوم ١٧ ديسمبر و فوجئنا بان القضاة "الي شهدوا بنفسهم المهزلة دي " حكموا بالاعدام و السجن
المؤبد على خيرة رجال مصر....
يوم ١٩ مارس نظر الطعن أمام محكمة الطعون العسكرية
هل حتكون حلقة جديدة من حلقات هذه المهزلة ام ستتوقف تلك الهزلية؟؟؟

<http://bit.do/eMgzB>

- تقرير الطب الشرعي جه سيادتك ؟
- لا لسة يا استاذ
- عذبوك ازاى يا ؟
- كانوا بيكهربوني في صدري وفي اعضائي الحساسة، وكانوا بيحطوا بنزين على جسمي قبلها
عشان الكهرباء تحرقني

كلام المتهم بيرن في وداني طول النهار ومش عارف اوقف الصوت
مطلوب مني دلوقت اني ارجع البيت واعرف احط راسي ع المخدة و انام .. واصحى الصبح اكمل حياتي
وشغلي عادي

<http://bit.do/eMBvj>

الزميلة المحامية آية عبدالرحمن من مركز ابوكبير محافظة الشرقية جت قوة من مباحث الاموال العامة تقبض على عمها فزي أي محامي عارف حقوقه سألت الظابط عن إذن النيابة وحصلت بينهم مشادة وصلت ان الظابط يضربها ويتسببها بجرح في الجمجمة وفصل في شبكية العين والزميلة في المستشفى في حالة حرجة معرضة لفقد بصرها وجنينها اللي حامل فيه ف الشهر السابع وبمناسبة الحالات الفردية

في 2012 تم الاعتداء على 2 محامين في قسم شرطة اول مدينة نصر اعتصم المحامين بعدها قدام القسم لمدة اسبوع لغاية ماجالنا رد سامح عاشور انه حصل تواصل بينه وبين وزير الداخلية واصدر اوامره ان تعامل المحامين في اي قسم يكون مع الأمور او نائبه وده ماتنفذش

2013 حصلت مشكلة مع محامي ف قسم بولاق ابوالعلا انتقل 17 محامي اعضاء لجنة الحريات بنقابة المحامين وكنت واحد منهم عشان نعرف ايه المشكلة ونحلها واتفاجأنا بالظابط صاحب المشكلة بيقفلنا بدلته الميري زي اي بلطجي بيقفل هدمه عشان يتخانق ويبشد علينا اجزاء طبنجته وبعدها تم تحريض افراد القسم بالاعتداء علينا واتصال مباحث القسم ببلطجية الدائرة اللي جم وحاوطوا القسم عشان مفيش محامي مننا يعرف يخرج ولا حد يعرف يبجي من برة ينجدنا والقسم ماتفتحش الا بعد ماجه مدير الامن ومساعد وزير الداخلية وانتهى الموضوع بمحضر رسمي اتحال فيه بعض المحامين بعد كدة مجني عليهم ومتهمين

في 2015 اتقبض على الزميل كريم حمدي وتم احتجازه بقسم شرطة المطرية وتعذيبه لغاية ما مات من التعذيب

في 2016 حصلت خناقة بيني وبين امين شرطة في المنطقة نتج عنها اصابة اخويا بكسر في الجمجمة وتصفية في عينه اليمين وكان في الخناقة 2 امنا تانيين قرايبه جايين يضربوا نار وادعوا انهم كانوا بيجاولوا يفضوا الخناقة واتحال امين الشرطة للجنايات باتهامات احدث عاهة مستديمة وحياسة سلاح ابيض وخد 5 سنين سجن

في 2017 حصلت مشادة بين محامي وأحد امناء الشرطة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (زينهم) وصلت ان امين الشرطة يسحب طبنجته الميري ويضرب المحامي بالنار في المحكمة في 2019 حصلت مشادة بين زميلنا مهاب يسري الابراشي المحامي وبين افراد المأمورية اللي بتنقله من قسم الهرم للنياية لنظر جلسات حبسه نتج عنها ضربه من افراد المأمورية وخبط دماغه في باب حديد ووضعوه بعد كدة في اكر من حجز في القسم وتحريض الجنائيين عليه واخذنا الاجراءات القانونية لاثبات ده ومحاسبة اللي عملوها

النهاردة كنت في النيابة مع مهاب وبيحكلي اللي بيحصل معاه ففرد المباحث اللي مع المأمورية بيقولي هو اتضرب قبل كدة .. قولته اه .. قالي هو اكيد شتمهم .. قولته محصلش بس حتى لو حصل كلبشه واكتبله محضر اثبت فيه الواقعة واعرضه ع النيابة عشان يتحاسب سب وقذف اعتداء ع موظف عام اي هباب حسب توصيف الفعل اللي صدر منه .. لقيته بيقولي ازاي يشتمني واسكتله وهي دي العقيدة .. الانتقام الشخصي وتسخير السلطة لده واستدعاء ان محدش بيتحاسب فتنطبق قاعدة من أمن العقاب أساء الادب

ومش هتتوقف الانتهاكات دي الا لما الشرطة تقتنع انهم موظفين عموميين شغلتهم ضبط مرتكب الجريمة وتقديمه لجهات التحقيق والمحاكمة مش اشخاص بيمنتقموا لشخوصهم وكرامتهم دي امثلة مش حصر من حالات وزارة الحالات الفردية

<http://bit.do/eM6TG>

للتوقيع للاساتذه والزملاء المحامين
حصانة شكلية.. انتهاكات منهجة.. عدالة تغتال

نحن محاميات ومحامون أعضاء الجمعية العمومية بنقابة المحامين، ساننا جميعاً وألمنا ما أصاب زميلتنا المحامية/ أية عبد الرحمن عبد المنعم، والمقيدة بالجدول العام، من تعدى أحد الضباط عليها أثناء مباشرتها عملها، وطلبها مجرد الاطلاع على إذن النيابة العامة الخاص بأمر القبض على أحد أقاربها، فرفض ضباط القوة، وقام أحدهم بالاعتداء عليها وضربها بمؤخرة سلاحه الميري على رأسها، مما تسبب في حدوث إصابات جسيمة بها، لم يراعى الضابط المعتدى كونها حامل كما يظهر أمامه. جاءت واقعة أبو كبير لتؤكد على منهجية عدوان وانتهاكات وزارة الداخلية تجاه المحامين، وليس فقط المواطنين، فاعتداءات رجال السلطة التنفيذية وممثليها مستمرة ضد المواطنين عامة وبخاصة المحامين الذين ومع اختلاف رؤاهم يسعون فقط لتأكيد سيادة واحترام القانون، لأن احترام القانون هو الضمانة الوحيدة لممارسة مهنة المحاماة .

واقعة أبو كبير ليست أولى وقائع العنف ضد المحامين والمحاميات أثناء تأدية عملهم، فمنذ أعوام سقط الزميل الأستاذ/كريم حمدي شهيداً بأحد أقسام الشرطة بعد تعذيبه لأيام متواصلة على يد رجال الشرطة، وذلك بسبب احترامه لشرف مهنته فحسب. وزميلتنا المحاميات أيضاً يتعرضن أثناء عملهن لسوء المعاملة والاهانة والتعدي عليهن من ممثلي السلطة التنفيذية والقضائية وموظفو المرافق القضائية وغيرها، ويندى الجبين خجلاً ونحن نشير الى ان الاعتداءات تأتي أحياناً من أعضاء مجلس النقابة، فقد شهدت الأعوام الماضية واقعة تعدى أحد أعضاء مجلس النقابة على محامية داخل مقر النقابة العامة تحت مرأى مسمع من أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية. كل هذا يستدعي وقفة حقيقية، خاصة مع تراخي دور النقابة في حماية أعضائها من لا يشغلوا منصب النقيب، ومن المفارقات المؤسفة أنه منذ بضعة اسابيع تم حشد المحامين من كل فج بعيد لموازة السيد النقيب في أزمتة الأخيرة بعد صدور حكم قضائي بحبسه، لماذا يا ترى لا نرى مثل هذا المشهد ثانياً لموازة المحامية الزميلة أيه؟ أو أيا من الزملاء الذين يتعرضون لانتهاكات واهانات وتلفيق قضايا اثناء ممارسة عملهم؟

نطالب نحن الموقعين على هذا البيان جموع المحامين ومجلس النقابة، أن كان لا يزال يمثلنا، بما يلي:

1. مطالبة وزارة الداخلية بالإفصاح عن هوية الضابط المعتدي على الزميلة ومحاسبته تأديبياً وتقديمه لجهات التحقيق الجنائي.
2. مطالبة مجلسي حقوق الانسان والمرأه بالتدخل لصالح الزميلة المعتدى عليها
3. تشكيل هيئة من أعضاء المجلس – ومن يرغب المشاركة من المحامين – لمقاضاة المسئولين عن تلك الجريمة، والتمسك بمحاسبتهم، ورفض أي محاولة للتنازل أو التسوية، ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه العدوان على أي محامي. وتعلن تلك اللجنة اعمالها وما توصلت اليه.
4. تكفل النقابة بمصروفات علاج الزميلة بالكامل، بما ذلك تجميل اثار الجروح والعلاج النفسي من أثار الاعتداء النفسية إن احتاج الأمر.
5. واثاحة الحق في الرعاية الطبية للمحامين المقيدين بالجدول العام
6. عقد مؤتمر صحفي لعرض صور الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المحامين المصريين أمام الرأي العام المحلي والعالمي.
7. الدعوة ليوم احتجاج مصحوبا باضراب عن حضور الجلسات العادية، واعتصام في غرف المحامين مع تعليق لافتات احتجاج في هذا اليوم.
8. العمل على سن تشريع خاص لكفالة وحماية حقوق المحامين اثناء تأدية عملهم، مع وجود عقوبات مغلظة ضد الجناة أيا كانت صفتهم .

- عقد جمعية عمومية غير عادية لتقرير وقف قيد ضباط الشرطة وغيرهم من موظفي السلطة التنفيذية - أو غيرها من السلطات - الذين ثبت في حقهم أي وقائع تعذيب - أو سوء معاملة - بجداول النقابة.

<http://bit.do/eM9hs>

الواحد بيقعد يتخيل لو "إشارة الامن الوطني" ديه حيكون ليها شكل، حيكون إيه وطالعة من مكان شكله إيه! ... اللي بتتحكم في إخلاء السبيل وبتعطل الإفراج من القسم وبتسمح وبتمنع زيارة السجون والأقسام وبتحبس انفرادي وبتمنع دخول الإعاشة وبتمنع العلاج وبتخفي قسري وبتعذب وبتمنع من السفر وبتشارك في تحديد التهم والتحريات وبينتظرها ظابط القسم وضابط المطار ووكيل النيابة والقاضي لأخذ القرار، إلخ كثير كثير من بؤس بتسببه للناس).. اللي هي اعلى من الدستور وقانون الإجراءات وتعليمات النيابة ومش موجودة ولا في نصوص ولا لوائح!.. بس الأكيد انها موجودة وفوق القانون ومتحكمة في حياة ناس وأسرههم وذويهم في الدنيا ! هي إشارة الامن الوطني ... إشارة من جهنم!

<http://bit.do/eNBXX>

اليوم كان في عرض جنايات في القضية ٣٥٩ لسنة ٢٠١٧ حصر امن دوله

احد المعتقلين فيها : طارق محمد مدني رضوان

وانا في انتظار الجلسة فوجئت بإشكال في قضية تانيه متهم فيها:

عمرو محمد مدني رضوان

وهيثم محمد مدني رضوان

ولما استغربت وسألت، عرفت ان القضية اللي فيها عمرو وهيثم كان معاهم فيها والدهم محمد مدني رضوان اللي مات في السجن نتيجة الاهمال الطبي الجديد ان طارق وعمرو وهيثم ليهم أخ مختفي من شهرين

واقع يجسد كل معاني الالم

<http://bit.do/eNJGz>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات
تقدمت اول أمس المفوضية المصرية للحقوق والحريات بانذار رقم 13633 لسنة 2019 محضرين القاهرة
الجديدة الي وزارة الداخلية للإفصاح عن مكان تواجد عضو مجلس الشعب السابق ورئيس حزب العدل
السابق مصطفى محمد احمد النجار.

يذكر انه بحسب الانذار المقدم من زوجته أن آخر اتصال هاتفي بينها وبين “النجار” كان يوم 28 سبتمبر
2018 وأخبرها بتواجده في أسوان ثم انقطع التواصل معه بعدها. إلا أنه وفي يوم 10 أكتوبر 2018 تلقت
زوجته مكالمة هاتفية من شخص مجهول على هاتف المنزل يفيد بأنه قد تم إلقاء القبض عليه وموجود في
معسكر قوات الامن بالشلال. وعليه قامت الأسرة بعمل بلاغ للنائب العام والسلطات المعنية تلغرافيا
بخصوص اختفائه كما قام محامو مصطفى النجار بعمل بلاغ لنيابة أسوان يوم الأربعاء 31 أكتوبر وقيد
بتاريخ 6 نوفمبر 2018 (بلاغ رقم 1010 لسنة 2018 عرائض كلي أسوان) مطلبين أيضا بتتبع رقم
هاتفه.

كما تقدمت زوجته باستغاثة الي رئيس الجمهورية لمعرفة مصير زوجها عن طريق التليغراف حمل رقم
233312371 بتاريخ 2019/4/4

<http://bit.do/ePgry>

الاختفاء القسري جريمة يعاقب بها ليس المقبوض عليه فحسب بل أسرته جميعاً، سواء الأب الذي يبحث
عنه ليل نهار وعندما ينتهي يومه بالبحث ليلاً يصبح في اليوم الذي يليه بنفس همه وبحته عن ابنه الذي
فارقه، أو الأم التي لم تفارقها الدمعة ولا الشوق والحنين إلي ابنها الغائب عنها وتعد الساعات بعضاً فبعضا
حتى يعود إليها ابنها، أو الزوجة التي تظل كل يوم تبحث عن زوجها وتسال عنه في المستشفيات وفي
الأقسام وفي كل مكان حتي يطمئن قلبها بلا جدوى أو فائدة، أو الأبناء الذين يفقدون السند والأب والمعين
الذي يعينهم علي نواب الدهر.

لست أدري فقد عجزت عن مساعدة تلك الأم التي تتصل بي منذ أكثر من سنتين ونصف لتسأل عن وليدها
الذي انقطعت أخباره عنها منذ شهر أغسطس 2016 بعد أن تخلّى عنها كل من حولها وتقول لي يا ولدي لم
يعد أحد يجيب علي اتصالاتي غيرك وتقول لي دلني يا ولدي هل ابني حي أم ميت لقد تخلّى عنه كل الناس
حتى زوجته، لم أجد سوى العجز والهروب أيضاً من الألم الذي يحاصرني من كلماتها ولا من دموعها التي
تحرك مشاعر من يشعر أو يحس أو يعي.

كل منا معرض أن يكون مثل هذا المختفي قسرياً ويظل الأيام تلو الأيام والشهور تلو الشهور وربما السنين
تلو السنين لا يعرف له أحد طريقاً ويظل أهله وأسرته يبحثون عنه كل يوم بين انقطاع للأمل والام الفقد
والفراق.

نقول للجهات المعنية اذا كان المقبوض عليه قد قام بجريمة فعلاً فيجب عرضه علي سلطات التحقيق خلال
المواعيد المقررة بذلك قانوناً ولا نعاقب أهله وذويه بجريمة لم يرتكبوها ويشعر ويحس كل من قام بالقبض
بكل أب أو أم أو زوجة أو أبن فقد من يعوله.

<http://bit.do/ePyRv>

أنا مواطنة مصرية اتسجنت ٣ مرات في تهمة (جنح) غير مخلة بالشرف و الأمانة (تظاهر و تجمهر) .. و لكن الدولة قررت إنها تحرمني من صوتي و من قراري.
كان نفسي أقدر أعمل إللي مقتنعة به و هو إني أصوت بلا بس للأسف مش حقدر..
فلو إنت شخص مش مقاطع بسبب موقف سياسي و بس كنت مكسل/ة فممكن تنزل تقول لا بالنيابة عني و بالنيابة عن ناس ممكن يبقوا محرومين من حقهم سواء كانوا جوة السجن أو برة انزل علشان يعرفوا إن قصاد كل صوت بيمنعوه في عشرة و اننا كتير و ما بنزهقش .
أنا حرفع قضية و كل شئ علشان مش من حق حد يحرمني من حقّي و أنا اللي من حقّي بس استخدم حقّي ده أو لأ. بس ده حياخد وقت.
لأول مرة أحس إن في رسالة عايزة أوصلها للسلطة الاستبدادية عندنا و أبقى مش قادرة فاللي فعلا مكسل بس و مش أخذ موقف سياسي من المقاطعة ممكن يبقى بديل عني و عن أصدقاء في السجن أنا متأكدة إنهم لو برة كانوا حيحبوا يبقى لهم صوت و يقولوا لا عالية في وش السيسي و نظامه
<http://bit.do/eP6PA>

النهاردة في #سجن طره_استقبال عنبر أ
#انتحر معيد بالجامعة اسمه اسامة احمد احمد مراد من المحلة، وهو مريض نفسي كان بيتعرض لضغوط شديده في السجن و كان بيجيلوا حاله و يقلع هدومه حسب شهاده من معه ف السجن-وحاله نفسيه سانت جدا إمبراح و تعنت ادارة السجن و رفض نقله للمستشفى بحجه انه ييمثل.
صباح اليوم دبح نفسه وانتحر. مش عارف القائمين علي السجنون حيفضلوا يتعاملوا باستخفاف مع المريض النفسي لحد إمتي.
تحديث
هو محكوم عليه ب ١٠ سنين ف قضية -ولاية طنطا- قضي منهم ٤ سنين والقضية حاليا لسه ف النقض.
عربيہ الإسعاف نقلته الي المستشفى وربنا كريم وتلقه

<http://bit.do/eQmV3>

عبير كانت مسافرة النهاردة لإسكندرية بميكروباص من رمسيس.. قبل ما الميكروباص يتحرك قالهم يا جماعة هنروح نصوت في الاستفتاء الاول وهخليلكم الاجرة 35 جنيه بدل 55.. عبير وكل اللي الركاب رفضوا
ولما عدوا مدخل اسكندرية اتوقفوا عند نقطة محرم بك ولموا البطايق من الناس واصروا يودوهم اللجان للتصويت ف الاستفتاء.. الناس رفضت برضو لكن عبير ماكتفتش بالرفض لكن اتكلمت في حقها وانه مباشرة حقها السياسي في الاستفتاء ده اختيار عمله او لا ومحدث يجبرها عليه
فكلامها معجبش الباشا وقبض عليها ومن وقتها مكان احتجازها غير معلوم بشكل رسمي
عبير مخلي سبيلها على ذمة قضية المترو وبتنفذ تدابير احترازية في مركز كفر الدوار وعندها متابعة بكرة .. لو مارحتش المركز هيعملوا فيها مذكرة وبيعوتها النيابة ومحضر هروب من اداء التدابير وهتعرض لإلغاء التدابير واعادة حبسها على ذمة قضية المترو ده غير جنحة الهروب من اداء التدابير

هنعمل كل الاجراءات القانونية بس عبير تعبانة ولسه بتتعالج من آثار الحبس .. ارحموا اللي جابونا وسيبونا ف حالنا

<http://bit.do/eQnha>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

تدين المفوضية المصرية للحقوق والحريات ما يتعرض له المحامي المدافع عن حقوق الإنسان “إبراهيم متولي” من إهمال طبي متعمد، الذي أدى إلى التدهور الحاد لحالته الصحية بسبب تعرضه للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وظروف الاحتجاز غير آدمية، بجانب الإهمال الطبي المتعمد طوال فترة حبسه احتياطيا في سجن طرة شديد الحراسة والمعروف بسجن العقرب. وتطالب بالإفراج الفوري غير المشروط عن إبراهيم متولي، وإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه، وتحمل السلطات المصرية مسؤولية ضمان سلامته الجسدية، ووجوب نقله الفوري للمستشفى وتوفير كافة سبل الرعاية الطبية وضمان وصول الأدوية اللازمة له. كذلك تحمل مصلحة السجون مسؤولية الإيفاء بالتزامها القانوني والإنساني تجاه حقه في التريض والسماح له بالزيارات، وتطالب بوقف احتجازه بالحبس الانفرادي بشكل فوري.

إبراهيم متولي هو محامي، ومدافع عن حقوق الإنسان أُلقي القبض عليه من مطار القاهرة الدولي يوم 10 سبتمبر 2017. ووفقاً لشهادة ذويه لباحثي المفوضية، يعاني إبراهيم من رعشة دائمة في اليدين نتيجة خلل في الأعصاب نتج عن التعذيب بالكهرباء، وأصيب بضعف شديد في النظر واحمراراً مستدام في العينين نتيجة تعمد إدارة السجن جعل إضاءة الغرفة المحبوس فيها انفرادياً خافتة للغاية بالإضافة لحرمانه من ضوء الشمس حيث أنه ممنوع من التريض. كما أصيب بورم حاد في البروستاتا، حيث تضخمت البروستاتا بشدة ولم يعد يستطيع التبول بشكل طبيعي، وطالبت أسرته بعرضه على طبيب السجن ولكن لم تستجب إدارة السجن لمطالبهم. كذلك منعت إدارة السجن عائلته من إيصال الأدوية والفيتامينات التي أحضروها في زيارتهم الأخيرة بتاريخ 3 مارس 2019، ومنذ ذلك الحين لم تتوافر لدينا معلومات بشأن حصوله على رعاية طبية أو وصول أدوية له دخل مقر احتجازه.

كانت المفوضية المصرية للحقوق والحريات قد وثقت تعرض إبراهيم للاختفاء القسري لمدة يومان، احتجز خلالها بمقر الأمن الوطني بالعباسية. وقد وثقت أيضاً شهادة متولي بتعرضه للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتجريده من جميع ملابسه وتصويره بدون ملابس، وسكب الماء البارد على جسده وصعقه بالكهرباء في مفاصل يده وصدره وفي الخصيتين مراراً وتكراراً حتى وقت عرضه على النيابة. وقد وجهت إليه نيابة أمن الدولة اتهامات بـ “تأسيس وتولي قيادة جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون، نشر وإشاعة أخبار كاذبة، والتواصل مع جهات أجنبية خارجية لدعمه في نشر أفكار الجماعة” في القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا.

يعاني إبراهيم متولي من ظروف احتجاز غير ملائمة ولاإنسانية داخل سجن طرة شديد الحراسة منذ احتجازه احتياطيا في 2017. أودع إبراهيم بالحبس الانفرادي في غرفة مليئة بالقاذورات، بها حمام وحيد غير صالح للاستخدام الأدمي، وتم التعتن معه في إدخال أدوات النظافة الشخصية أو في الحصول على ملابس داخلية في بداية سجنه، كما تم غمر غرفته بالماء عدة مرات، حتى لا يتمكن من النوم وهو ما يعتبر تعذيب نفسي بالحرمان من النوم. كما تم التعتن معه في ممارسة حقه باستقبال زيارات من عائلته وكانت آخر زيارة له منذ شهرين واستمرت لمدة 10 دقائق فقط، ثم صدر قرار من وزارة الداخلية بالمنع من الزيارة بشكل رسمي، بالرغم من أنه محبوس انفراديا لمدة عام ونصف حتى الآن، مما يؤثر على صحته النفسية إلى حد كبير. هذا بالإضافة إلى حرمانه من الرعاية الطبية سواء عن طريق طبيب السجن أو عن

طريق الأدوية التي توفرها أسرته وبالتالي حرمانه من العلاج الضروري لوقف نمو وتطور الورم وبالتالي تعريض حياته للخطر الشديد.

وتقدم محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ببلاغ لنيابة المعادي الجزئية يحمل رقم 226 لسنة 2019، بتاريخ 12 مارس 2019 للمطالبة بنقله للمستشفى لتقديم الرعاية الطبية اللازمة له، كما طالب بالتحقيق في الإهمال الطبي المتعمد الذي يتعرض له إبراهيم، وفي يوم 18 أبريل تقدم محامي المفوضية بطلب آخر لرئيس فريق التحقيق لنقله للمستشفى، وحتى الآن لم يتم نقله. كما تقدم نجله ببلاغ للمجلس القومي لحقوق الإنسان، يُحمل فيه إدارة السجن المسؤولية عن تعريض حياة والده للخطر المميت والشروع في قتل شخص محتجز لديها بسبب حرمانه من الرعاية الطبية بالرغم من تدهور حالته الصحية بشكل بالغ.

إن ما يتعرض له إبراهيم متولي من سوء معاملته في مقر الاحتجاز وإهمال طبي متعمد، يعد انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، ومخالفة لالتزامات مصر الدولية بشأن معاملة المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، وضمان توفير الرعاية الطبية لهم وفقاً للمادة 10 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والمعروفة بقواعد نيلسون مانديلا، والتي تؤكد على مسؤولية الدولة في توفير الرعاية الصحية للسجناء دون تمييز لوضعهم القانوني. كذلك تمثل تلك الممارسات انتهاكاً جسيماً للمادتين 55 و56 من الدستور المصري والتي أكدت على عدم جواز تعرض الأشخاص المحرومين من حريتهم للإيذاء البدني أو المعنوي أو تعرضهم لما هو منافي بكرامة الإنسان أو يعرض حياته للخطر. كذلك تنافت تلك الانتهاكات مع المواد 26 و31 و37 من اللائحة الخاصة بتنظيم السجون والتي نصت على وجوب توفير الرعاية الصحية للمحتجزين في مستشفى السجن، وفي حالة لم عدم إمكانية العلاج بمستشفى السجن، أوجب نقل الحالة إلى مستشفى خارج السجن لتلقي العلاج. أيضاً، تؤكد المفوضية على أن ما تعرض إليه متولي من تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة يعد انتهاكاً جسيماً للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وفقاً للمادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة 1984. وكذلك يعد جريمة لا تسقط بالتقادم وفقاً للمادة 52 من الدستور المصري.

وتشدد المفوضية المصرية للحقوق والحريات على مسؤولية السلطات المصرية، وإدارة سجن طرة بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وبالدستور وبقانون تنظيم السجون ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية لإبراهيم ولكل المسجونين بشكل مستدام، وتطالب بوقف الإهمال الطبي المتعمد في سجن طرة، المستخدم للتنكيل بالمسجونين وخاصة السياسيين منهم.

<http://bit.do/eQPfW>

نيابة أمن الدولة انتهت من شوية من التحقيق مع عبير الصفتي في القضية 674 لسنة 2019 أمن دولة وقررت حبسها 15 يوم بعد ما وجهت لها الاتهامات ب
الانضمام لجماعة ارهابية مع العلم بأغراضها
استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لارتكاب جريمة معاقب عليها قانونا بهدف الاخلال بالأمن
والنظام العام

عبير ماعملتش حاجة .. كل جريمتها انها رفضت انها تنزل من الميكروباص عشان تصوت في لجنة
للمغتربين وطلبت من الظابط الكارنيه بتاعه عشان تتأكد من صفته وبلغته انها هتروح تدلي بصوتها في

لجننتها .. فادعى عليها انها كانت بتصور اللجنة ولما نفت ده وفحصوا تلفونها واللاب توب بتاعها اتأكدوا انها مكنتش بتعمل كدة ومع ذلك فضلت محتجزة 6 أيام وجابوها هنا بمحضر تحريات بعيد كل البعد عن الحقيقة بالرغم ان ظابط الامن الوطني قالها انتي ماعلكيش حاجة وموبايلك واللاب توب بتاعك مغليهمش حاجة وانا همشيكي والنهاردة الصبح وهما جايينها النيابة كانوا قايلن لها انهم مودينها لمركز كفر الدوار عشان تخرج من هناك.

عبير لسة خارجة من 7 شهور حبس ومن وقت ما خرجت مابتعملش في حياتها غير انها بتابع تدابيرها في القسم وبتابع علاجها النفسي بسبب الحبس وبتدور على شغل عشان بنتها اللي مكملتش 5 سنين عبير صديقتي وانا قررت ده في التحقيق وقررت اني على تواصل معاها بشكل شبه يومي وعارف كل تفصيلة في حياتها باعتباري محاميها وصديقها وانها ماعملتش أي حاجة من وقت ما خرجت وطلبت من النيابة سماع شهادتي بخصوص ده وانا عارف انه ما ينفعش اجمع ما بين صفة المدافع والشاهد. انا مش عارف اتعاطى مع ده وكنت بحاول اتماسك قدامها ومابكيش وفضلت ألس واهزر معاها عشان تضحك وتنسى الواقع اللي هي فيه عبير عاوزة بس تعيش وتربي بنتها .. سيبوها تعيش

<http://bit.do/eQYuC>

مهما طالت الفترة فلن نعتبر ان نعيش يوم نتكلم بالإشارة مع أحبانا وأصدقانا امر عادي .. تضم إيدك على قلبك علشان تقول للقصاص وأبو هريرة انهم وحشوك .. تضم إيدك على صدرك كأنك بتحضن من سعادتك لرويتك أنس البلتاجي .. تبتسم وتضع إيدك على رأسك احتراماً وانت بتبتعت سلام بالإشارة لهدى عبد المنعم والسيد عبد الخالق .. ورسالة بالإشارة كسلام حار كأنك بتسلم عليه وتبوسه لشادي ابو زيد .. تفرح لمجرد انك تعرف عائشة الشاطر شافت اولادها .. والشعور السيئ وانت بتسيب أمل فتحي وهشام جعفر يدخلوا القفص علشان يعيشوا ساعات محتاجة أصلاً تتمحي من الذاكرة بدل ما تتكرر! ... كل دول وأكثر من ناس مش معروفه او متعرفهاش يكونوا في يوم واحد في مكان واحد ولغة الإشارة هي الأساس في التواصل، مع أحبائك وأصدقائك ورفقاء الدرب .. والحاجز بنا قرارات اعتقال مقنن ومحاكم شبه عرفية! وحقيقي الإماكن ديه من أشباه المحاكم وأشباه السجون .. لنا فيها، أكثر من النظام وحاشيته لهم فيها!

وعلى راسي كل محامي وباحث ومتطوع لسه بيعاقر ويقدم دعم

اما هما .. فاللهم ارنا فيهم عجائب قدرتك، فانهم لا يعجزونك

واللهم ارفع الظلم عن المظلومين والمستضعفين، واعنا وصبرنا

#الحرية_لكل_المعتقلين

<http://bit.do/eScEJ>

يتعرض **#عزت غنيم** لعدة انتهاكات قانونية منذ أن تم القبض عليه وبعد ظهوره بعد إخفائه قسراً وهي كالاتي

أولاً : بطلان قرار تجديد حبسه مدد متعاقبة كل منها 45 يوماً على ذمة التحقيقات دون أن يتم عرضه على

محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة وذلك بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية

فقد تم مد حبسه غيابياً دون أن يتم عرضه على محكمة الجنايات

فقد أكدت نصوص قانون الإجراءات الجنائية على وجوب عرض المتهم على سلطة تجديد الحبس

الاحتياطي على حسب الأحوال، قبل انتهاء مدة الحبس الصادر بها أمر حبسه، وألا سقط أمر الحبس وتعين الإفراج عن المتهم فوراً، وإذا صادف آخر يوم في مدة الحبس الاحتياطي يوم عطلة رسمية فلا يجوز امتداد مدة الحبس تلقائياً إلى أول يوم عمل بعد ذلك وإنما يجب عرض المتهم قبل يوم العطلة الرسمية وألا بطل الحبس وتعين الإفراج عن المتهم

ثانياً : وجوب الإفراج عنه لسقوط أمر الحبس الاحتياطي نظراً لأن مدة حبسه 45 يوماً منذ 26 مارس كانت لتنتهي في 8 مايو أي أنه كان يجب عرضه قانوناً على محكمة الجنايات في موعد أقصاه 9 مايو ونظراً لعدم عرضه وعدم صدور قرار جديد في هذا التاريخ فإن النيابة العامة ملتزمة قانوناً بإخلاء سبيله فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، وألا وجب الإفراج عن المتهم

ثالثاً : قيام النيابة بعدم قبول أي استئناف علي أوامر الحبس الاحتياطي الصادره
نظم قانون الإجراءات الجنائية طريقاً للتظلم القضائي من أمر حبس المتهم احتياطياً إعمالاً لنص المادة 71 من الدستور فتدخل بالقانون رقم 145 لسنة 2006 وأضاف فقرة جديدة للمادة 164 من قانون الإجراءات نصت علي أن " للمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتياطياً أو بمد هذا الحبس " كما وأضاف فقرة إلي المادة 205 من قانون الإجراءات الجنائية جري نصها بأن " للمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتياطياً أو بمد هذا الحبس من القاضي الجزئي أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة. "

<http://bit.do/eSk8P>

النهاردة كانت جلسة أمام الجنايات بمعهد أمناء الشرطة للنظر في أمر تجديد الحبس الاحتياطي للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، والمحبوس احتياطي من سنة ونص، التهمة طبعاً الانضمام لجماعة الاخوان، رغم إن مصر كلها تعلم خروجه من الجماعة من قبل ٢٠١٠، ونزوله الانتخابات الرئاسية ضد ٢٠١٢، وتأسيسه لحزب آخر (مصر القوية)، ببرنامج حزبي مغاير لمنهج وأفكار وأساليب الجماعة في العمل السياسي والحزبي.

وكل جلسه حالته الصحيه بتزداد سوء، النهاردة حكى عن وضعه في محبسه، و وصفه بالانعزالي وليس انفرادي غرفة مقفولة عليه، وبخرج ٣٠ دقيقة تريض فقط في الطرقة، ممنوع عنه الجرائد والراديو، وصلاة الجمعة والمكتبة، ورافضين يسمحوا ليه بإدخال ثلاجة صغيرة يحط فيها العلاج اللي زاد من ٤ أنواع قبل السجن وأصبحوا الآن ١٤ نوع، والزيارة من خلف حائط زجاجي، وبيتكلم في السماعه، ولم يسمح لأحفاده بزيارته طوال مدة حبسه، فقد جزء كبير من وزنه، وطلب أكثر من مرة تحويله للمستشفى لكن مفيش أى استجابة. ربنا يفك كربيه ويهونها عليه وعلى كل المظلومين في السجون.

<http://bit.do/eSU3x>

قالت محامي المتهمه شريفة عز الدين عبد الفتاح بأنها تعرضت إلى الصعق بالكهرباء في يديها ورجليها وظهرها وتعرضها أيضاً للضرب بالأيدي والأقدام ولم يكن هناك آثاراً للتعذيب أثناء وجودها في النيابة.

من تقرير "المساواة في الانتهاك": حول الانتهاكات التي تعرضت لها المتهمات في قضيتي 1739 لعام 2018، و 488 لعام 2019 المعروفتان إعلاميًا باسم "قضية مظاهرات قطار رمسيس" و "قضية إطنم

أنت مش لوحديك" <https://bit.ly/2YUxP8v>

<http://bit.do/eT94Q>

مساء الخير

بقالي ٤٨ ساعة بحاول أقدم طلب قانوني لمدير أمن الجيزة، ومدير إدارة المراقبة الشرطية بمديرية أمن الجيزة، للسماح لعلاء عبد الفتاح بالحصول علي إجازة في عيد الفطر من المراقبة طبقا لنص المادة الثامنة من قانون تنظيم الوضع تحت المراقبة. رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥، لكن الكل رافض يستلم الطلب

إمبارح ١ يونية ٢٠١٩ في مديرية أمن الجيزة، قدمت الطلب وطلبت يدوني رقم استلام ويستحب في الدفتر، وبعد المماطلة والمناهدة أخذوا مني الطلب بزعم هيسألوها ويسلموني رقم تسجيله، ورجعولي بعدها بساعتين ومعاهم الطلب بيرجعوه لي، ورفضوا يسجلوه بزعم إن اليوم السبت ومفيش موظف مدني يستلم الطلب من الطلب، وقالوا تعالى بكرة.

النهاردة ٢ يونية ٢٠١٩ رocht المديرية تاني وفضلت أكثر من ٣ ساعات ونص ما بين مديرية أمن الجيزة وقسم الدقي علشان أخطرهم ويستلموا مني الطلب، في الأول مديرية الأمن كانوا رفضين دخولي المديرية من بابيه، وبعد خناق متواصل سمحولي بالدخول، دخلت للموظفين المدنيين اللي قالولي عليهم إمبارح، فرفضوا كلهم رفض قاطع حتي مناقشتي في الطلب. رocht مكتب الإدارة المراقبة الشرطية بالمديرية زي مايكونوا مستنيني وكلهم رفضوا بحجة مدير الإدارة مش موجود، ومش هنقدر نستلم منك حاجة. اتخانقت تالت فاتصلوا بقسم الدقي لانه القسم اللي علاء بينفذ فيه المراقبة واتخانق موظف المديرية مع الشخص الاخر اللي بيكلمه في التليفون من قسم الدقي، وبعدها موظف المديرية قالي انت غلطان إنك بتقدم لنا الطلب. روح قدمه في القسم، شرحت ليه إن المادة ٨ من قانون المراقبة ٩٩ لسنة ١٩٤٥ تتيج لمدير الأمن إنه يعفى المراقب من قضاء الليل بالقسم إذا اقتضى عمله ذلك أو أى مسوغ آخر، وإحنا طلبنا هو إعفاء علاء من المبيت في القسم في أيام العيد يعنى من الوقفة ليوم الجمعة مع التزام علاء بالبقاء في منزله كل يوم من السادسة مساء حتى السادسة صباح اليوم التالي يعن علاء ينفذ المراقبة بس في البيت مش القسم، رد وقالى قدم للمأمور في قسم الدقي وإحنا كلمناهم وهمه منتظرينك، قوالت ليهم حاضر، وخاصة في ظابط عبقرى خرج من أوضته يقولى يا باشا مش هنستلم منك حاجة اللي مسئول عن الحق في الإجازة دي من عدمة هو مأمور القسم زي ما انت كاتب في الطلب روحله، قوالت ليه المادة تتيج لمدير الأمن والمأمور، ومدير الأمن سلطته أوسع وهو المشرف على المأمور والقسم، قالى مش هنستلم منك وروح القسم إحنا اتصلنا بيهم..

روحت للقسم وكان معايا نسخة من نفس الصيغة لمأمورية قسم الدقي ورئيس المباحث، مالفقتش رئيس المباحث هناك، والمأمور كان رأييه إن اللي بنعمله ده كثير (يقصد مجرد تقديمنا طلب إجازة) ولايطاق ومش كفاية سمحناله بالافطار في البيت كمان عايز إجازة عيد!! وقالى أنا مش هستلم منك طلب انت تسلم لرئيس المباحث وهو يعرض علي بعد فحص الطلب (اللي هو مش عارف ازي هيفحص طلب إجازة) رocht لمكتب رئيس المباحث لاقيت معاون المباحث قالى رئيس المباحث مش موجود وهيجى بعد الفطار، ودا مش شغل المباحث ده دور المأمور، رجعت للمأمور تانى قالى خلاص ابقى تعالى بالليل لرئيس المباحث .

يومين والداخلية رافضة تستلم مجرد طلب إجازة وتسجله، وهى حرة ترفضه أو تقبله، لكن حتى مجرد تسليم ورقة بقى أمر فى غاية الصعوبة.
فقمنا بإرسال صيغة الطلب بالتلغراف لمدير أمن الجيزة، ومدير إدارة الرقابة الشرطية بمديرية أمن الجيزة بتاريخ اليوم ٢ يونيه ٢٠١٩ بأرقام

23463652

34636453

<http://bit.do/eUaL>

الصدمة والانهيال ال مروة وسمية كانوا فيهم النهارده والله مافى كلام يوصفهم
البكا بحرقة واحساسهم بالظلم والقهر ال حارق قلبهم.. قضية جديدة بنفس الاتهامات وتقريبا محضر
تحريرات نسخة بالكربون من القضية ال لسه واخدين فيها اخلاء سبيل.. أخت مروة لما كانت بتسألني على
عدد أيام تدابير مروة بتقولى اصل احنا هنعمل فرحها ع طول مش هنستنا
النهارده هنبدا نلف فى نفس الدائرة تانى ونعيد الكرة من جديد ولا حول ولا قوة الا بالله
ربنا قادر على كل الظالمين

<http://bit.do/eUyDJ>

يوم الاربع الماضى كتبت البوست ده عن الشاب المحكوم عليه فى قضية مسجد الفتح واللى مات من
التعذيب زملاؤه فى السجن أكدوا لاهليتهم انه انتحر وائل اتقبض عليه طفل وفضل فتره فى المؤسسه
العقابية ولما بلغ السن اترحل للسجن وائل خضع لتعذيب فى بداية اعتقاله اثر على حالته النفسيه وائل
انتحر بخرطوم فى السجن. الله يرحمه ويعفو عنا وعنه

<http://bit.do/eUH9u>

كريم حميده على حميده اللي وقت اعتقاله لم يتعدى السابعة عشر عاماً تمت إحالة أوراقه الى المفتي
تمهيدا للحكم عليه بالإعدام.
صدمة عاشها كريم وعاشتها أسرته بعد ما أحال المستشار محمد ناجي شحاته أوراق سبعة فى قضية
الأهرامات الثلاثة للمفتي اللي من بينهم كريم.
كريم وقت اعتقاله لم يكن يتجاوز السابعة عشر عاماً كان فى الصف الثانى الثانوي زيه زي أي طالب
بيذاكر ويحضر دروسه اتفاجئ يوم 2016/1/11 باقتحام قوة من الأمن منزله ليتم اعتقاله ويدخل فى
دوامة الاختفاء القسري والتعذيب . ظل كريم قيد الإخفاء القسري لمدة 42 يوم.
طول هذه الفترة أهله لم يتوقفوا عن البحث وتقديم البلاغات للنائب العام لإنقاذ ابنهم اللي فى نظر القانون
المصري لايزال طفل.
كشف كريم بعد ذلك عما تعرض له من التعذيب والضرب والصعق بالكهرباء ليتم وضعه فى قضية دون أي
سند قانوني وبدأت محاكمته أمام دائرة إرهاب اللي فى الأساس غير دستورية.

6مايو الجارى تم إحالة أوراق كريم للمفتي رغم وجود المادة 11 من قانون الطفل تنص على عدم جواز الحكم بالإعدام أو السجن المؤبد على من لم يتجاوز الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة. والمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل تقضي بعدم جواز معاقبة طفل بالمؤبد أو الإعدام على جريمة ارتكباها . هذا رغم عدم وجود أي إثباتات في القضية تدين كريم أو تدين من تمت إحالتهم للمفتي في ذات القضية. جلسة النطق بالحكم بعد الإحالة ستكون يوم 22 يونيه القادم اتكلموا عن كريم حميده وصلوا صوته أنقذوا كريم من حكم الإعدام.

<http://bit.do/eU7tK>

سؤال وجواب:

س/ هل يجوز أن يقوم المحامي بتوصيل الاعاشة لموكله داخل محبسه؟
ج/ طبقا لقانون المحاماة المصري المحامي حر في اختيار طريقة دعمه لموكله، انا مش باعمل كدا دلوقت إنما عملت كدا كتير زمان، ومش عشان عمرو نوهان اجدع مني يتحبس. يلاقوا في الزيارة رموز مش مفهومة، أو أرقام تليفونات علي علبة جبنه، فدي مش جريمة. الضابط المسئول يقدر يمنعها بكل بساطة، إنما انا بتحدي اي حد من النقابة يقول لي ويحدد لي عمرو اتمسك ليه وعشان ايه.

الكلام من أعضاء النقابة وبعض المحامين، ان عمرو نوهان هو اللي غلطان عشان عمل كدا، عيب وإهانة لكل المحامين، ومحاولة لراحة الضمير وتحميل المجني عليه (المحامي) المسئولية، بدل مواجهة الجاني ومحاولة مساعدة للزميل بشكل جدي، انا باطلب من السادة المحامين اللي بيلوموا عمرو علي تقديمه اعاشة لموكله مالهش أهل في اسكندرية، مواجهة أنفسهم، اسأل نفسك: هل فعلا عمرو غلطان ؟ او حتي غلطان لدرجة أنه يختفي يومين ماحدش يعرف مكانه؟ وإلا انت بتريح ضميرك بكلمتين مالهش معنى؟ استقيموا يرحمكم الله

يا نقابة المحامين: ما هكذا توردد الإبل

<http://bit.do/eU7BJ>

لليوم الثالث لأستاذ عمرو نوهان المحامي محتجز بدون سند قانوني و لليوم الثاني مختفى من غير ما نعرف مكانه لأن أول يوم كنا عارفين إنه محتجز في قسم كرموز. عمرو كان بيؤدي عمله فعلا.. و عمله ده كان إنه يودي اعاشة لمسجونة في قسم كرموز حتترحل لسجن القناطر و هي أهلها مش من إسكندرية. الحقيقة مش عمرو هو اللي مسئول عن القضية و لكن لأن زميل اعتذر إنه يروح هو قرر بشكل انساني إنه يساعد الزميل ده و كان شايف إنه بشكل انساني ده دوره كمحامي. سمعنا من زملا محامين و من أعضاء نقابة إنه يودي اعاشة ده مش دوره كمحامي.. بس إحنا بنعتذر لهم اننا بنتعامل مع المهنة على إنها مهنة سامية و لها جانب انساني.. اعضاء النقابة الفرعية فيهم ناس عملوا اتصالات وقت ما كان عمرو لسة في قسم كرموز بس ماحدش جاه و كمان كانوا بيلوموا عمرو.

بنعتذر تاني إذا كانوا شايفين إن مساعدة زميل محامي أو موكل تعتبر خارج المهنة بس مثلا تزوير محررات رسمية ممكن يبقى جزء من اننا ننتفض و نتحرك مادام القضية مش ذات طابع سياسي.

الحقيقة وساخة أمن الدولة معروفة و تليكيه و محاولة منع المحامين من تأدية عملهم شئ مافيش آتئين يخلفوا عليه.

بس دور النقابة القوية إنها تتحرك بالكامل لحماية المحامي .

تخيل بقى لو المحامي ده لدلوقتي مش متوجهله أي تهم و كمان مختفي قسريا.

عمرو نوهان أي محامي عارف إنه مزرورع في المحكمة صبح و بليل و تقريبا ما بيروحش و بيشتغل قضايا جنائية و سياسية.. هل عقابه إنه بيحاول يبقى محامي شاطر و لكن إنسان في نفس الوقت إنه يتقبض عليه و يختفي؟؟

#عمرو_نوهان_فين

<http://bit.do/eU7NB>

محمد الشريف أخذ براءة من قبل العيد.. و استنينا إجراءات خروجه.. كل ورقه خالص و تم عرضه على أمن الدولة إمبراح و كان المفروض بعدها يروح على قسم الرمل أول إللي هو تابع له و لكن الصبح سألنا في قسم المنشية إللي كان محجوز فيه و قال إنه النهاردة حيتعرض تآني أمن وطني.

و بعدين لما تم السؤال عليه في قسم المنشية إذا كان اترحل إمن الدولة و لا لأ اتقال إنه خلاص روح من قسم المنشية

نفس الكلمة إللي اتقالت على عمرو نوهان إنه خلاص روح من قسم كرموز و بعدين اختفى يومين و ظهر على قضية في نيابة أمن الدولة.

دلوقتي محمد مش في قسم المنشية إللي بيقول إنه روح و لا قسم الرمل أول إللي المفروض يخرج منه و لا بيتهم .

أمن دولة إسكندرية تقريبا مقرر مايروحش حد.

بلطجة ووساخة متوقعة بس ده شاب أخذ براءة.. فأخرة الوساخة دي إيه.

إحنا طبعاً مش جاي في دماغنا غير سيناريو هات سيئة علشان خبرتنا مع الجهاز ده إللي عمرها ما كانت عدلة .

محمد المفروض أخذ براءة و يبقى في بيتهم من عدة أيام

نتمنى ربنا يخيب ظننا و محمد الشريف يظهر و يبات في بيتهم

<http://bit.do/eU7QZ>

اليوم يمثل اثنان من افضل من عرفت من القضاء امام لجنة الصلاحيه لتقضي بما إذ كانوا صالحين للبقاء في سلك القضاء من عدمه السبب انهما راجعا - مجرد مراجعه- لمشروع قانون لمكافحه جريمه التعذيب كانت المجموعه المتحده قد تبنته واعدته - بمشاركة لجنة من الخبراء لم يكونا فيها - وارسلته الي رئيس الجمهوريه للاستفاده منه حيث كان مجلس الشعب - صاحب الاختصاص بالتشريع- لم يتم انتخابه . القاضيان Hesham Raouf Assem Abdelgabar فوجئا كما فوجئت ببلاغ من رئيس مجلس القضاء الاعلي - وزير العدل الحالي - يطلب ندب قاض للتحقيق معهما لانهما - شاركا مع المجموعه المتحده في عمل مشروع قانون لمكافحه التعذيب والضغط علي رئيس الجمهوريه لإصداره!!- كان هذا في مارس ٢٠١٥ . استدعيت للتحقيق معي وبعد اكثر من خمس جلسات تحقيق طويله للغاية تم توجيه اتهامات تكدير

السلم العام واشاعه معلومات كاذبه وتقاضي تمويل واداره كيان غير شرعي الي والقبض علي ثم اخلاء سبيلي بضمن محل سكني . اما القاضيين فبعد تحقيقات معهما استمرت عامين قرر قاضي التحقيق اتخاذ اجراءات تأديبيه بحقهما !! المهم ان وزير العدل السابق رفض اتخاذ اجراءات تأديبيه والتي تشمل التنبيه ولفت النظر واصر علي احالتهما الي الصلاحيه ووقفهما عن العمل لانه اعتبر ان المشاركة في مراجعه قانون ضد التعذيب مساسا بهيبه القضاء !! القاضيان امام هذه اللجنه منذ قرابه العامين او اكثر . في ظني ان تلك الجلسه ستكون الاخيره وسيتم فيها تحديد موقفهما ... ايا كان ما سينتهي اليه الامر فهو قضاء الله ؛ نقبله وسيقبلانه بكل الشكر والرضا . ولكنني اشعر في داخلي بالحزن وبقدر من المسئوليه ... لم اتصور ان مراجعه مشروع قانون ضد التعذيب يمكن ان يعرض من قاموا به لكل تلك المشكلات . منذ عملت في ميدان حقوق الانسان وانا اتوقع دائما ان ادفع ثمن لما اقوم به .. انا اعلم انني لا اناضل في دوله سويسرا او حتي امريكا . انا اعلم انني اكافح للدفاع عن حقوق الانسان من مصر وفي مصر ؛ حيث انتهاك الحقوق والحريات تحول من هوايه لدي انظمه الحكم الي احتراف ومهنه ؛ انا علم ان لذلك ثمننا ان لم ادفعه اليوم فغدا... لكنني لم اتصور ان تكون شقيقتي او زوجها او اي شخص يعرفني او قبل العمل معي هدف للعقاب او الانتقام . كنت اتصور انه سيتم عقابي شخصيا باعتبار ان الجريمه شخصيه والعقوبه شخصيه .. وفي مصر فأنني اعلم منذ بدأت ان الدفاع عن حقوق الانسان هو جريمه - صحيح لم اتصور ان وضع قانون ضد التعذيب ركن فيها - ولكنها جريمه ؛ ولكنني لم اتخيل ان يؤخذ غيري بجريرتي او معي او بسببي او بسبب فعل فعلته او رويه اردت تحقيقها دعواتكم للقاضيين الجليلين ان يخرجوا من تلك المحنه افضل مما دخلوها ؛ ودعواتنا ان يجنب الله القضاء والقضاء مزالق السوء ؛ وان نري بلدنا كما نحب او حتي قريب مما كنا نحب صباح الخير.

<http://bit.do/eVbkQ>

سامح عبد الهادي ثابت
انسان عادي مالوش اي اتجاه سياسي ولا ليه اي علاقه بالسياسه
اتقبض عليه في ٢٥ يناير ٢٠١٥ من بيته في شبرا بدون سبب سوي انه عنده كشك سجائر يبييع فيه بمب
سامح اتحكم عليه بالمؤبد في قضية أحداث المطرية ٢٥ يناير ٢٠١٥ واترحل وادي النطرون
سامح شاب في الثاينيات من عمره
بدون مقدمات،، سامح مات في السجن يوم الخميس اللي فات.

<http://bit.do/eVboM>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات
المفوضية المصرية للحقوق والحريات تحمل الداخلية مسئولية سلامة المهندس والباحث إبراهيم عز الدين
عقب اختفائه قسريا منذ القبض عليه
بلاغات وتلغرافات للنائب العام لمعرفة مكان احتجاج إبراهيم عز الدين بعد إنكار قسم المقطم معرفة أي
تفاصيل عنه

القاهرة- 15 يونيو 2019

تدين المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تعرض المهندس إبراهيم عز الدين، الباحث العمراني بالمفوضية، للقبض والاختفاء القسري، منذ توقيفه مساء الثلاثاء 11 يونيو. وتطالب بالكشف الفوري عن مكان احتجازه وتمكينه من التواصل مع ذويه ومحاميه حال توجيه اتهامات له، أو إطلاق سراحه فوراً، وتحمل وزارة الداخلية مسؤولية السلامة الجسدية والنفسية للزميل، وعدم تعريضه لأية ممارسات من شأنها تعريض سلامته للخطر، أو أن تمس كرامته الإنسانية .

كانت قوات من الأمن المصري قد استوقفت الزميل بالقرب من محل سكنه بحي المقطم بمحافظة القاهرة، مساء الثلاثاء الماضي 11 يونيو، وألقت القبض عليه ثم أصطحبته إلى مكان غير معلوم. وقد حاول ذويه، ومحامو المفوضية البحث عنه في أقسام الشرطة التابع لها محل سكنه، ولكن لم يتوصلوا لمعلومات بشأن مقر احتجازه، أو سبب توقيفه وألقاء القبض عليه.

وتقدم محامو المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ببلاغ للنائب العام حمل أرقام 8077 لسنة 2019 عرائض النائب العام، يطالبون فيه بالكشف عن مكان المهندس والباحث إبراهيم عز الدين، بعد اختفائه منذ واقعة توقيفه بالقرب من محل سكنه، والقبض، واقتياده لمكان غير معلوم. كما حمل البلاغ، وزارة الداخلية، المسؤولية الكاملة عن أمن وسلامة إبراهيم، وأكد على حقه القانوني والدستوري في الكشف عن مكان احتجازه وأسباب هذا الاحتجاز، والتواصل مع ذويه ومحاميه. كما أرسلت والدته إبراهيم، تلغرافاً للنائب العام طالبت فيه بالكشف عن مكان نجلها، ووثقت فيه واقعة القبض عليه، وكشفت عن توجهها لقسم شرطة المقطم للاستفسار عن أسباب القبض عليه، إلا أن القسم أنكر وجوده أو معرفته بواقعة القبض من الأساس.

إبراهيم عز الدين هو مدافع عن حقوق الإنسان، ومهندس حاصل على درجة بكالوريوس الهندسة، قسم التخطيط العمراني بجامعة الأزهر، ويعمل كباحث عمراني بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات. عمل الزميل على العديد من القضايا الخاصة بالحق في السكن والإخلاء القسري وملف العشوائيات خلال فترة عمله بالمفوضية، والتي أبدى فيها تفانياً في الدفاع عن حق المصريين في سكن ملائم، وكذلك دأب على طرح حلول ومقترحات وسياسات بديله للآزمات المرتبطة بحق المصريين في سكن ملائم يحترم كرامتهم الإنسانية .

وتعيد المفوضية المصرية للحقوق والحريات التأكيد على ضرورة احترام السلطات المصرية لالتزاماتها الدولية تجاه حق الأشخاص في الحماية من التوقيف والاحتجاز التعسفي وفقاً لنص المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. والتي توجب عرض الأشخاص الذين تم توقيفهم على الجهات القضائية في أسرع وقت. وكذلك تؤكد على ضرورة إيفاء السلطات المصرية بالتزاماتها الدستورية تجاه حق الأفراد المحرومين من حريتهم في التواصل مع محاميهم وذويهم، وفقاً للمادة 54 من الدستور المصري، التي تنص على أنه لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. وتوجب أن يُبلغ فوراً كل من تقييد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، وأن يُمكن من الاتصال بذويه وبمحاميه فوراً، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته. ولا يبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه.

وتعيد المفوضية المصرية للحقوق والحريات التشدد على ضرورة إجلاء مصير الزميل إبراهيم عز الدين، والكشف الفوري عن مكان احتجازه وتمكينه من التواصل مع ذويه ومحاميه، حال توجيه اتهامات له، أو إطلاق سراحه فوراً.

<http://bit.do/eVbrP>

حول وفاة الدكتور مرسي
خبر وفاة الدكتور مرسي بداخل المحكمة اليوم ليس هو الخبر الغريب بالنسبالي " الغريب انه عايش " حتي هذا اليوم لأكثر من سبب

1- منذ لحظة تحديد إقامته بمقر الحرس الجمهوري في 3 يوليو 2013 وهو يعاني إجراءات إنتقامية إجراءات انتقامية تم إخفائه قسريا لمدة أربعة أشهر بمعزل عن أسرته، بعد نقله من مقر الحرس الجمهوري في 5 يوليو وحتى ظهر في المحاكمة الأولى بأكاديمية الشرطة في 4 نوفمبر من العام نفسه، لكنه لم يتمكن من التواصل مع محاميه أو مع القاضي بسبب وضعه في قفص زجاجي حاجب للصوت أثناء المحاكمة كذا تمكينه من الحقوق القانونية للمتهم أثناء المحاكمة.

2- خاضع للحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات في سجن المزرعة بمنطقة سجون طرة دون أبداء اسباب. وبحسب أسرته، لم يتمكن ذويه من زيارته سوى مرتين الأولى في سجن برج العرب في 6 نوفمبر 2013، والثانية في 4 يونيو 2017 بسجن المزرعة.

3- يعاني من مرض السكر المزمن، والذي أدى نتيجة ظروف الاحتجاز السيئة والحرمان من العلاج إلى مضاعفات خطيرة بينها الضعف الشديد في الإبصار بالعين اليسرى، وبثور في الفم والأسنان، فضلاً عن تكرار تعرضه لغيوبة نقص السكر في الدم هذا بالإضافة لإصابته بالتهابات روماتزمية حادة بالعمود الفقري وفقرات الرقبة نتيجة إجباره على النوم على الأرض.

4- كان هناك شكوك بإصابته بأمراض مزمنة بالكبد والكلية نتيجة سوء التغذية وحرمانه من دخول الطعام المناسب لظروفه الصحية ومتطلبات سنه، هذا بالإضافة إلى رفض تزويده بالملابس أو معدات النظافة الشخصية وكذا الكتب والصحف.

5- الدكتور مرسي تقدم بطلب للمحكمة للعلاج في 8 أغسطس 2015، ورغم تصريحات المحكمة بانتداب طبيب متخصص في مرض السكر، إلا أنه لم يحضر حتى اليوم.

6- في 29 نوفمبر 2017 اشتكى مرسي للمحكمة الإهمال الطبي الذي يتعرض له في السجن، لكن دون جدوى.

للعلم ما لدينا من معلومات توضح أن قطاع السجون لديه تعليمات من وزير الداخلية، اللواء محمود توفيق، والذي كان يقود جهاز الأمن الوطني قبل شغله المنصب الحالي، بعدم الاستجابة نهائياً لمطالب أي من قيادات جماعة " الإخوان "، الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة، بالعلاج داخل مستشفى السجن أو على نفقتهم الخاصة في مستشفيات خارجه، علاوة على منع إدخال الأدوية لهم من خلال ذويهم.

<http://bit.do/eVmwG>

تطالب كوميتي فور جستس المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات وتفعيل الآليات المستقلة لفتح تحقيق فوري في وفاة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، نتيجة الإهمال الطبي الجسيم خلال فترة احتجازه الانفرادية منذ يوليو/ تموز 2013.

وتعرب كوميتي عن قلقها العميق إزاء مصير الآلاف من المعتقلين تعسفيا بسجون مصر وذلك وفق ما وثقناه من سياسيات ممنهجة للقتل البطيء عبر الإهمال الطبي المتعمد الذي طال العديد من السجناء في مصر خاصة المحتجزين على ذمة قضايا سياسية منذ 2013 وحتى اليوم.

لقد حذرنا والكثيرون معنا من مغبة استمرار السلطات المصرية في إجراءات القتل البطيء للمعتقلين تعسفيا عبر الإهمال الطبي والقتل بالامتناع عن تقديم الرعاية الطبية والصحية الملزمة والحبس في

الزنازين الانفرادية والتعذيب النفسي والبدني، ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن 900 معتقلاً ومحتجز وفق توثيقنا في الفترة من يونيو/ حزيران 2013 ومايو/ أيار 2019.

وطبقاً للمعلومات الموثقة لدينا عن الحالة الصحية للرئيس الأسبق محمد مرسي فإننا إزاء جريمة قتل خارج إطار القانون مارست فيها السلطات المصرية إجراءات انتقامية واضحة عبر الحبس الانفرادي والعزل عن العالم الخارجي والامتناع عن تقديم الدواء والعلاج اللازم وغياب التحقيق العادل في اتهاماته المتكررة وأسرتة للسلطات بمحاولة قتله مع سبق الإصرار والترصد وفق ما ذكره في جلسات المحاكمات. وتحدث مرسي إلى المحكمة في العديد من الجلسات وآخرها يوم 17 يونيو/ حزيران 2019 قبل وفاته بدقائق وقال أنه تم منع العلاج عنه، وأنه يتعرض للموت المتعمد من قبل السلطات المصرية، وتتدهور حالته الصحية، وأنه تعرض للإغماء خلال الأسبوع الماضي أكثر من مرة، من دون علاج أو إسعاف، وطلب من المحكمة السماح بمقابلة الدفاع عنه الذي لم يلتقيه منذ ثلاث سنوات، وقد تعاملت المحكمة مع طلبه هذا بتعسف شديد بأن قامت بنهره وبإغلاق الصوت عنه ومنعه من مواصلة الحديث، وما لبث دقائق حتى سقط على الأرض ولفظ بعدها أنفاسه الأخيرة.

ولذلك فإننا ندق ناقوس الخطر بحق العديد من المحبوسين والذين يعانون من إهمال طبي جسيم قد يؤدي بحياتهم على غرار ما حدث مع مرسي، خاصة أن المعلومات التي لدينا حول الحالة الصحية للمرشح الرئاسي الأسبق ورئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح والمئات من أمثال حالته الصحية المتردية التي دفعته إلى استخدام 14 نوعاً من الدواء تدعونا إلى وضع الجميع أمام مسؤولياتهم القانونية والإنسانية أمام الآلاف من المعتقلين السياسيين رهن القتل البطيء.

إن الإهمال الطبي الذي يلاحق أبو الفتوح ورئيس نادي قضاة الإسكندرية الأسبق المستشار محمود الخضيرى ووزير التنمية المحلية الأسبق محمد على بشر والقيادي بحزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي والناشط السياسي أحمد دومة ورئيس مجلس الشعب الأسبق سعد الكتاتني ورئيس لجنة الإسكان ببرلمان 2012 إبراهيم أبو عوف والقيادي بجماعة الإخوان عيد دحروج وعضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق مجدي حسين والناشط الحقوقي إبراهيم متولي وعضو الفريق الرئاسي في عام 2012 عصام الحداد ونجله جهاد، وآلاف الحالات في مختلف سجون مصر، تدعونا للتحرك قبل فوات الآوان.

يقول المدير التنفيذي لـ ” كومي تي فور جستنس “ أحمد مفرح: ” معلوماتنا تؤكد أن قطاع السجون بمصر لديه تعليمات من وزير الداخلية اللواء محمود توفيق -الذي كان يقود جهاز الأمن الوطني قبل شغله المنصب الحالي- بعدم الاستجابة نهائياً لمطالب أي من قيادات المعارضة المصرية -الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة - بالعلاج داخل مستشفى السجن أو على نفقتهم الخاصة في مستشفيات خارجه، علاوة على منع إدخال الأدوية لهم من خلال ذويهم.“

وتنص القاعدة 24 من قواعد مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) على أن توفير الرعاية الصحية للسجناء هو مسؤولية الدولة، وأنه يجب أن يتمتع السجناء بنفس معايير الرعاية الصحية المتوفرة في المجتمع، ويجب أن يحصلوا على خدمات الرعاية الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

كما تنص المادة 27 من مانديلا على أن جميع السجناء تضمن الوصول الفوري إلى الرعاية الطبية في الحالات العاجلة وأن يتم نقل السجناء الذين يحتاجون إلى علاج أو جراحة متخصصة إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية.

وأوجب الدستور المصري معاملة المسجون المعاملة اللائقة التي تحفظ عليه كرامته وتكفل دفع الأذى المادي والمعنوي عنه، وأكد على أنه لا يكون حجزه ولا حبسه إلا في أماكن لائقة إنسانياً وصحياً، كما أكد على حق كل مواطن في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة، وجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، كما وضع القانون المصري اشتراطات

صحية وغذائية لكفالة الرعاية الصحية للمسجونين، كما وضع سياج من الواجبات تقع على عاتق طبيب السجن، وهو ما لم يتم مراعاته والالتزام به في التعاطي مع الواقع الأليم والإهمال الطبي الشديد للمحتجزين في السجون المصرية.

إننا ندشن حملة "أوقفوا القتل البطيء" في سجون مصر، كصرخة حقوقية جديدة، تدعو خلال أسابيع ممتدة إلى تصفير السجون المصرية بخطوات تبدأ بالإفراج الصحي الفوري عن كبار السن والحالات المرضية المتدهورة.

كوميتي فور جستس تطالب مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتبني الحملة والتدخل العاجل لحل الأزمة الحقوقية المتصاعدة في السجون المصرية في ظل غلق السلطات المصرية لكافة مسارات الحوار والتمكين القانوني والتصحيح الفوري لما يحدث.

<http://bit.do/eVrze>

محبوس في زنزانة انفرادية داخل عنبر فاضي، لما بيحصله مشكلة صحية ما حدش بيسمعه، بيعرفوا وهما بيدخلوله الأكل بعدين، وبيقعدوا يومين على ما يجيبوله دكتور السجن» هكذا يصف المحامي عبد الرحمن هريدي، أوضاع موكله عبد المنعم أبو الفتوح داخل السجن، مضيفاً: «أبو الفتوح دخل السجن وهو بياخذ أربعة أدوية، دلوقتي بياخذ 14 نوع دواء.»

أبو الفتوح، 68 عاماً، المرشح الرئاسي الأسبق، هو أحد الأسماء المعروفة في قائمة طويلة تضم مسجونين حياتهم مهددة بسبب تردي الأوضاع الصحية داخل السجون، ولا تفرق هذه القائمة بين مسجون جنائي أو سياسي، وإن كانت الصفة الأخيرة تضمن في بعض الأحيان وصول الشكاوى لمراقبين أو متابعين، دون أن يضمن ذلك أية استجابة تضمن تحسن الأوضاع الصحية للسجناء.

كل من في تلك القائمة يبقى مرشحاً لمصير الرئيس الأسبق محمد مرسي، الذي توفي هذا الأسبوع أثناء محاكمته، لاحقاً بمسجونين آخرين توفوا بعد شكاوى من تردي أوضاعهم الصحية داخل السجن. في حين كانت وفاة مرسي أكثر لفتاً للنظر، ليس فقط لكونه رئيس جمهورية سابق، ولكن لوجود تقارير حقوقية أشارت سابقاً إلى احتمالية وفاته إن استمر حرمانه من الرعاية الصحية المناسبة، وهي التقارير التي انضمت لتقارير أخرى رصدت إهمالاً طبياً متعمداً يتعرض له السجناء في مصر بشكل عام.

يرصد هريدي التدهور في صحة أبو الفتوح، خلال فترة حبسه الأخيرة منذ فبراير 2018، ما دفعه للتقدم بأكثر من شكوى خلال جلسات تجديد حبسه كان آخرها في مايو الماضي- خاصة مع إصابته أكثر من مرة بدبحة صدرية ما أدى إلى تدهور حالة قلبه، بحسب هريدي، الذي يضيف: «فيه برشامة للقلب بتتاخذ في حالات الأزمة القلبية، وإدارة السجن رافضة تدخلها.»

بحسب هريدي، يعاني أبو الفتوح أيضاً من مشكلة في التنفس، ولكي يتمكن من النوم يعتمد على جهاز تنفس لا يعمل حالياً في درجة حرارة الزنزانة المرتفعة، وبالتالي لا يستطيع النوم ليلاً.

وضع المرشح الرئاسي السابق إجمالاً سيء، فمنعه من التريض والتعرض للشمس يؤثر على صحته، وكذلك يؤثر بقاؤه لساعات كل شهر ونصف في سيارة الترحيلات على صحته، بحسب هريدي الذي يشير كذلك إلى الأثر النفسي لتلقيه الزيارات من خلف حاجز زجاجي.

فقد أبو الفتوح حوالي 30 كيلو جراماً من وزنه، يقول هريدي ثم يتابع: «رفضوا حتى دخول حزام، فبفضل ماسك البنطلون بإيده عشان ما يقعش منه.»

لا يختلف وضع أبو الفتوح، رئيس حزب «مصر القوية» عن وضع نائبه محمد القصاص، المحبوس انفراديًا منذ فبراير 2018، بتهم متعلقة بالإرهاب، على ذمة القضية 977 لسنة 2017 المعروفة بـ «مكملين 2.»

شهدت الحالة الصحية للقصاص تحسنًا نسبيًا طفيفًا، بحسب هريدي، بعد سماح إدارة السجن له بالتريض، إلا أن حبسه انفراديًا يهدد حياته لا يزال.

«القصاص مريض سكري، لو جاتله غيبوبة وهو في الانفرادي ما حدش هيعرف يلحقه، هو شخصيًا مش هيعرف يطلب المساعدة»، يوضح هريدي.

أما المرشح الرئاسي الأسبق ورئيس «مصر القوية» فيستمر التدهور في حالته، مع عدم حدوث أي تغيير في الظروف السيئة لحبسه الانفرادي.

خلال جلسات تجديد الحبس، كرر أبو الفتوح ومحاميه طلباتهما بنقل الأول إلى مستشفى خاص، على نفقته الشخصية، لإجراء عملية جراحية في البروستاتا، وهو الطلب الذي يُرفض دائمًا.

«المستشفى للي بيموت بس» كان هذا رد إدارة سجن «القناطر إيراد» على طلب جمال عبد الفتاح توقيع الكشف الطبي عليه، بحسب زوجته مديحة الملواني.

عبد الفتاح، 72 عامًا، محبوس منذ مارس 2018 على ذمة القضية رقم 482 لسنة 2018 حصر نيابة أمن الدولة العليا، بتهم «الانضمام إلى جماعة إرهابية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها، والتحريض بالكتابة على ارتكاب أفعال إرهابية، ونشر أخبار كاذبة.»

تقول مديحة لـ «مدى مصر» إن زوجها يعاني من الإصابة بفيروس سي، وارتفاع ضغط الدم، وأزمات الربو، ودوالي في ساقيه، فضلًا عن مشكلة في الحجاب الحاجز.

بحسب مديحة، بدأ التدهور في وضع عبد الفتاح الصحي داخل السجن، مع حبسه في معسكر الكيلو 10 ونصف [سجن الجيزة العمومي]، الذي لم يكن مُجهزًا بطبيب، كما أن الزوجة لم تتمكن من إدخال أدوية لعبد الفتاح. غير أن التدهور استمر مع نقله إلى سجن القناطر، بحسب مديحة التي تقول: «في العنبر المساجين بيدخنوا، وده بيأثر على صحته وبيجيبله أزمة، وهو كمان عشان ممنوع من التريض ومن الخروج للشمس صحته اتبهذلت، الدواء بندخله مرة آه، ومرة لأ. وكله بالفلوس، وكذا مرة طلبنا الكشف الطبي عليه واتفرض، هو بيطلب كل جلسة محكمة [تجديد حبس]، وأنا قَدِّمت طلبات للنائب العام والمحامي العام وما حصلش حاجة.»

بحسب الزوجة أيضًا، تقدّم عبد الفتاح أكثر من مرة بطلب لإدارة السجن لنقله من العنبر المحبوس به لآخر، وذلك بعد تعرّضه لتهديدات لفظية واعتداءات جسدية من مسجونين معه في العنبر بسبب توجهه اليساري، وهو الطلب الذي رُفض بدوره.

«قالوله هانولع فيك يا بتاع داروين*، وكان فيه زمايل ليه بيتطوعوا إنهم يعملوا ورديات مراقبة عشان ينام وما حدش يضربه، ولما سابوا العنبر، ما بقاش بيعرف ينام، لدرجة إن آخر زيارة كانت أعصابه تعبانة وإيده بتترعش.»

إن كانت طلبات كل من أبو الفتوح وعبد الفتاح رُفضت، فإن مسجونين آخرين يأسوا من الاستجابة لطلباتهم، فلم يعودوا يقدمونها من الأساس، أحدهم هو المحامي محمد منيب، 60 عامًا، المسجون في قضية «إهانة القضاء»، والذي يعاني من سرطان البروستاتا.

في آخر زيارة لمحمد منيب في محبسه، لاحظت زوجته وفاء المصري انحناء ظهره، فاقترحت عليه أن يطلب من إدارة السجن عمل أشعة، لكنه رفض، مبررًا ذلك بقوله: «كده كده مش هيستجيبوا.»

بحسب وفاء، تنقطع المياه بشكل متكرر عن العنبر المحبوس فيه زوجها، ما يدفعه هو وزميله في الزنزانة لملء المياه ونقلها للاحتفاظ بها، وهو الأمر الذي أثر على صحته سلبيًا، خاصة وأنه أجرى سابقًا جراحة لعلاج فتاق في معدته.

منيب موجود في السجن من أكتوبر الماضي، تنفيذًا لحكم سجنه ثلاث سنوات. وبعد تكرار رفض طلبات متعلقة بحالته الصحية يأس منيب من استجابة إدارة السجن لطلباته. قبل حبسه كان منيب يتلقى العلاج بسبب مرضه بالسرطان، وطلب طبيبه منه إجراء كشف دوري كل ثلاثة أشهر لمتابعة نسبة السرطان في الجسد. لكن في يناير الماضي حلّ موعد الكشف الدوري -وكان منيب وقتها محبوسًا- وحينما تقدّمت زوجته بعدة طلبات لتمكينه من عمل التحليل خارج السجن رُفِض الطلب، وكان القرار هو إجراء التحليل في مستشفى السجن، وهو غير مجهز للتعامل مع هذا المرض، بحسب وفاء المصري.

«التحليل ده بيتعمل على مرتين، محمد عمل التحليل الأول، وراح في اليوم الثاني يعمل التحليل الثاني، سألهم على نتيجة التحليل الأول، فرفضوا يقولوله، فقرر ما يكملش التحاليل، وقَدَمنا شكوى في المجلس القومي لحقوق الإنسان وللنائب العام، ورفضوا يقولولنا نتيجة التحليل، واتقالى ده ورق السجن وما بنطلعوش بره.»

تضيف وفاء المصري أن إدارة السجن خصمت مبلغ 1500 جنيه من الأموال التي تضعها لزوجها في أمانات السجن، وذلك مقابل التحليل الثاني الذي لم يتم. في أبريل الماضي تقدّمت وفاء بطلب جديد للسماح لزوجها بإجراء التحليل الدوري خارج السجن، رُفِض الطلب، ويأس الزوجان من تقديم الطلبات.

في بعض الأحيان تستجيب إدارات السجون جزئيًا لطلبات متعلقة بالرعاية الصحية، لكن مستوى الرعاية المسموح به يظل مؤرقًا بالنسبة للسجناء أصحاب الطلبات. في بداية حبسه، اشتكى الناشط السياسي حازم عبد العظيم من عدم الكشف الطبي عليه رغم طلبه ذلك. عبد العظيم محبوس منذ مايو 2018، على ذمة التحقيق في القضية 734 لسنة 2018 أمن دولة، بتهم «مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لأفكار تلك الجماعة، ونشر أخبار كاذبة.»

يعاني عبد العظيم من مشكلة صحية في مفصليّ الحوض، تستدعي تدخلًا جراحيًا، بحسب محاميه مختار منير، وبعد ثلاثة أشهر من حبسه وافقت النيابة على توقيع الكشف الطبي عليه في مستشفى السجن الذي قرر أنه لا يمكنه إجراء مثل هذه العملية الجراحية، ونقلوه إلى مستشفى المنيل التخصصي، الذي وافق على إجراء الجراحة.

بعد أكثر من ثلاثة أشهر أخرى وافقت النيابة بدورها على إجراء الجراحة في المنيل التخصصي، إلا أن عبد العظيم نفسه تراجع عن إجراء الجراحة خوفًا من تبعاتها. يقول المحامي مختار منير لـ «مدى مصر» إن موكله يخاف من إجراء العملية وهو محبوس لما تتطلبه من رعاية طبية متخصصة بعد إجرائها، ويوضح: «مطلوب سرير طبي وعلاج طبيعي، ووضع السجن ومستشفاه لا يسمح بهذا بطبيعة الحال.»

الاستجابات لطلبات العلاج لا تعني بالضرورة تحسن ظروف احتجاز السجناء بعد ذلك، وهو ما يتضح في حالة أحمد دومة، المحبوس منذ ديسمبر 2013 على ذمة قضية أحداث مجلس الوزراء، والذي تعرّض للاعتداء أكثر من مرة من سجناء آخرين، دون تدخل من السلطات، وتدهورت حالته الصحية في 2014، خاصة بعد إعلانه الإضراب عن الطعام اعتراضًا على ظروف حبسه، ورفض إدارة السجن نقله إلى المستشفى، ليصل الأمر إلى حضوره بعض جلسات محاكمته وهو على كرسي متحرك.

نورهان حفطي، زوجة دومة السابقة التي لا تزال تتابع حالته عن كثب، تقول لـ «مدى مصر» إن مشكلات دومة لم تتوقف منذ ذلك الحين، حتى مع نقله لعنبر المسجونين في مستشفى قصر العيني في أكتوبر

2014، والذي بقي فيه لمدة سبعة أشهر، قبل إعادته إلى السجن مرة أخرى بمجموعة أدوية تخص قرحات المعدة التي خضع للعلاج منها في المستشفى.

بعد عودة دومة إلى السجن، ونظرًا لسوء الأوضاع؛ عدم توفر سرير أو السماح له بالتعرض للشمس أو التريض إلا لفترات قصيرة جدًا، انتهى الحال به إلى مشكلات في العضلات والعمود الفقري والركبتين، بحسب نورهان.

نتيجة هذا التدهور، سبق أن طالبت نورهان -قبل نحو عام ونصف- بإجراء أشعة رنين لدومة، ولم يتم الاستجابة لهذه المطالبة، فقامت بتقديم الشكاوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، ورغم ذلك لم تتم الموافقة على إجراء الأشعة في مستشفى خارجي إلا بعد ثمانية أشهر، حين أصبح دومة مهددًا بالإصابة بشلل، بحسب نورهان.

الآن، يتناول دومة أدويته، لكن لا تساعده ظروف الاحتجاز الصعبة على التعافي. وتوضح نورهان حفطي أن طبيبًا استشاريًا بالسجن، وصف لدومة أدوية لتكرار شعوره بأعراض أزمة قلبية، ما أرجعه الطبيب لأسباب نفسية. لكن أسرة دومة لم تتمكن من إدخال تلك الأدوية له.

كما تقول نورهان إن ضابطًا بالأمن وطني يمنع دخول الأدوية لدومة، وتوضح: «[الضابط] عمل مشاكل كثير في السجن [طرة تحقيق].. وتسبب في وفاة مسجون مريض بسبب منعه من الانتقال للمستشفى. كان ييمنعنا من الزيارة.. ويمنع حاجات كثير تدخل لأحمد. بعد وفاة المسجون ده انتقل [الضابط] من السجن، لكنه رجع تاني مؤخرًا، وهو اللي ييمنع دخول الأدوية.. ويبدو أنه هدد الطبيب؛ فلما طلبنا ورقة رسمية بالأدوية الطبيب تراجع عن كلامه. أحمد دلوقت اشتكى الضابط ده لرئيس قطاع الأمن الوطني، ف انتقل مرة ثانية، لكن الدوا لسه مش بيدخل.»

ترى نورهان حفطي أن مشكلة الوضع الصحي في السجون تعود لكون القرار في يد الضباط، وترى أنه لو كان في أيدي الأطباء لربما كان الوضع أقل كارثية.

الخروج لتلقي العلاج والعودة للسجن مرة أخرى تكرر مع أحمد الخطيب، الذي يقضي حكمًا بالسجن 10 أعوام بتهمة «الانضمام لجماعة إرهابية خارج البلاد»، والذي بدأت رحلته مع المرض أواخر مايو 2016 عندما رُحِّل إلى سجن وادي النطرون. وشخصت حالته في البداية بالالتهاب الرئوي. خاصة مع عدم وجود سابقة مرضية له، وبعد قرابة عام، وافقت إدارة السجن على نقله إلى مستشفى الحُميات في مارس 2017 بعد صدور تقرير طبي من مستشفيات جامعة القاهرة يفيد بأنه مصاب بمرض «الليشمانيّا الحَشْرِيّة»، التي يؤدي التأخر في علاجها إلى مضاعفات تتسبب في الوفاة، بحسب تقرير طبي كانت الأسرة قد تقدمت به لوزارة الداخلية.

أعيد الخطيب إلى السجن لاحقًا في مارس 2018، ولم تستجب السلطات لدعوات الإفراج الصحي عنه، بحسب ما تقوله أخته فاطمة الخطيب لـ «مدى مصر»، موضحة أن أخيها خرج من المستشفى بناءً على قرار من مصلحة السجون، رغم إشارة تقرير المستشفى -وقتها- إلى أن الخطيب مناعته ضعيفة ويحتاج لرعاية دورية وكشف طبي دوري للتأكد من عودة المرض.

«هُمّا نقلوه من العباسية لمستشفى ليمان طرة، العنبر كان فيه 40 مريض، فيهم اللي عيان بفيروس سي وحاجات صدرية وأمراض معدية، فطلب من إدارة المستشفى أنهم ينقلوه أوضة لوحده عشان ما يلقطش عدوى، فخطوه في حبس انفرادي بالسجن» تقول فاطمة.

تضيف فاطمة أن حالة أخيها الصحية تحسنت نسبيًا، لكنه لا يزال يمرض كثيرًا؛ التهابات في المعدة وبعض الغدد، وتقدم له مستشفى السجن العلاج، كما سمحت إدارة السجن للأسرة بإجراء تحليل دوري أثناء الزيارة للتأكد من مستوى كرات الدم البيضاء في جسده. وتختتم فاطمة الخطيب بقولها إن إدارة السجن أصبحت متعاونة بعد حملة التضامن الواسعة مع أخيها.

وإن كانت حملات التضامن تنجح في تحسين الأوضاع الصحية أحياناً، تبقى نتائجها غير مضمونة دائماً، مثلما هو الحال مع القيادي بجماعة «الإخوان المسلمين» محمد البلتاجي، 56 عاماً، والذي أصدرت أسرته في مارس الماضي بياناً حول صحته أشارت فيه أنه يواجه «القتل البطيء». وطالبت بالسماح لمؤسسات حقوقية ودولية بتقييم وضعه الصحي، بعد إصابته بجلطة دماغية ورفض إدارة سجن العقرب نقله إلى المستشفى.

بعد أيام من ذلك البيان، نقلت تقارير صحفية نفي مصدر أممي مُجهَّل إصابة البلتاجي بجلطة، دون أن تصدر تصريحات رسمية حول حالته، تؤكد بيان الأسرة أو تنفيه.

لكن الحقائق تكون أحياناً أوضح من نفي المصادر أو تأكيدها، ويبقى أثر تدهور الأحوال الصحية في السجون باقياً على البعض حتى بعد خروجهم من السجن.

في أكتوبر 2015، قُبِض على الباحث والصحفي هشام جعفر، والذي كان يعاني من ضعف عصب الإبصار وتضخم في البروستاتا واحتباس في البول، ومع حبسه انفرادياً لمدة ثلاثة سنوات ونصف تقريباً، ومنع الزيارات عنه، وسوء الرعاية الصحية، تدهورت حالته بشدة.

ورغم المطالبات المختلفة من قِبل أسرة جعفر، ومن المجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين بإجراء جراحة عاجلة له لاستئصال البروستاتا، إلا أن إدارة سجن العقرب لم تسمح له بإجراء العملية حتى فبراير 2019، بعد 17 شهراً من تحديد أول موعد له لإجراء العملية.

في أبريل الماضي، أُخلى سبيل هشام جعفر بتدابير احترازية، غير أنه خرج من السجن وقد أوشك على فقد بصره تماماً، وبعدما تفاقمت حالة البروستاتا لديه.

لكن جعفر وباقي المسجونين الذين يعانون من ظروف صحية سيئة يبقون أفضل حالاً من مسجونين آخرين انتهت حياتهم داخل السجن، وسط اتهامات من ذويهم لسوء الرعاية الصحية وظروف الاحتجاز بالتسبب -أو على الأقل الإسراع- في وفاتهم.

أحد هؤلاء هو المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، مهدي عاكف، الذي توفي في سبتمبر 2017 في مستشفى قصر العيني، بينما كان محبوساً على ذمة عدد من القضايا. وكانت أسرته وعدد من الحقوقيين قد طالبوا بنقله من القصر العيني إلى مستشفى خاص، في يناير 2017، بعد تدهور حالته الصحية إثر إصابته بالسرطان. لكنه لم يُنقل وبقي بالقصر العيني.

بالإضافة إلى عاكف، توفي كذلك القيادي بجماعة «الإخوان المسلمين» فريد إسماعيل في مايو 2015، كما توفي القيادي في الجماعة الإسلامية نبيل المغربي في يونيو 2015، ولحق به عدد آخر من قيادات تنظيم «الجماعة الإسلامية» وهم عصام درباله ومرجان سالم وعزت السلاموني في أغسطس 2015، فضلاً عن القيادي بجماعة «الإخوان المسلمين» أحمد غزلان في الشهر نفسه.

حالات الوفاة تلك زادت من الحديث عن الإهمال الطبي داخل السجن، والذي ارتقى في نظر البعض إلى اعتباره بمثابة قتل عمد.

الحديث عن مسؤولية السلطات عن أحوال المسجونين الصحية لم تفتح فقط وفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي مؤخراً، بل هو شأن أثارته العديد من التقارير الصحفية والحقوقية خلال السنوات الماضية.

في مايو 2017، أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف

والتعذيب، تقريراً بعنوان «يا تعالجهم يا تفرجوا عنهم: الإهمال الطبي في السجن جريمة» تضمن

شهادات عدة للإهمال الطبي داخل السجن، والمشكلات التشريعية وراء ذلك، مطالبة بتغيير بعض مواد

قانون تنظيم السجن، ومنها السماح بإيداع المساجين المرضى في مستشفيات مجهزة، وزيادة عدد

الأطباء المتخصصين داخل السجن، بالإضافة إلى مواد تجعل الأطباء بالسجون مستقلين عن إدارات

السجون وخاضعين لإشراف وزارة الصحة.

أوصى التقرير أيضًا إدارات السجون بضرورة الاستجابة السريعة للحالات الطارئة التي تحتاج إلى تدخل طبي، وإيجاد آلية قانونية تضمن حصول أي سجين على الرعاية الصحية عند الحاجة، كما طالب أيضًا بتحسين أوضاع السجون من منظور صحي وقائي.

كانت المبادرة قد أشارت في تقرير سابق، في مارس 2016، إلى مستويات غير مسبقة من التدهور في البنية التحتية للسجون وانعدام الرعاية الصحية، حيث قال التقرير «يفتقر النزلاء إلى أبسط إمكانيات الحياة الصحية والنظافة الأساسية، في الوقت الذي يعانون فيه سوء معاملتهم هم وزائروهم وعدم السماح بإدخال الملابس والأغطية والأطعمة لهم من خارج السجن رغم عدم توفرها للسجناء بالشكل الكافي- بالداخل. وتكاد الأوضاع في بعض الأحوال تقترب مما كان عليه الحال في القرون الوسطى، حيث كانت إساءة المعاملة والتعذيب والحرمان من الطعام والرعاية الصحية هي سمات طبيعية لحياة السجون.»

بعد وفاة مرسى، تجددت المطالبات بالتركيز على الأوضاع الصحية، وفحص باقي الحالات الموجودة في السجون، فطالبت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في بيان بفحص الحالات المشابهة لحالة مرسى الصحية في السجون، بينما طالبت ستة مراكز حقوقية، بـ «السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بتقصي أوضاع السجون المصرية والوقوف على حالة السجناء، كذلك السماح للمنظمات الحقوقية المصرية والدولية والمجلس القومي لحقوق الإنسان بزيارة السجون، على أن يتم نشر تقريرهم حول أوضاع السجون وتوصياتها علانية.»

رغم كل ما سبق، فإن رد الفعل الرسمي على تلك التقارير والمطالبات يكون بالتجاهل عادة، وأحيانًا يكون بتقارير تحمل روايات رسمية مضادة، وصولًا لاعتبار أن الأوضاع في السجون المصرية وصلت للمعايير العالمية. وفي أحيان أخرى يكون الاتهام بالتسبب في وفاة سجين بالإهمال الطبي، هو «تدوير للأكاذيب»، مثلما قال بيان هيئة الاستعلامات الأخير، ردًا على اتهام من مسؤولية في «هيومن رايتس ووتش» للحكومة المصرية بالتسبب في وفاة محمد مرسى.

<http://bit.do/eVPvZ>

#مقبرة_العقرب

معتقلي سجن العقرب ١ و ٢ ممنوعين من الزيارة والتريض والطعام واللبس والعلاج وكل مقومات الحياة ومن يعترض من معتقلي العقرب ١ يتم نقله للعقرب ٢ ومن يعترض من معتقلي العقرب ٢ يتم نقله للعقرب ١. سجن العقرب ١ و ٢ (طره شديد الحراسة) لا تتوافر فيهما مقومات الحياة الآدمية السجن تحول من غرضه الأساسي الإصلاح والتأهيل والتعذيب (علي فرض ارتكاب نزلانه ثمة جريمة) لأن يكون مكانًا للتعذيب والقتل البطيء

#اغلقوا_العقرب

#افتحوا_الزيارة

#اوقفوا_القتل_البطيء

#الزيارة_حق

#التريض_حق

#العلاج_حق

#الحرية_للمعتقلين

<http://bit.do/eWRn5>

#اليوم_العالمي_لمساندة_ضحايا_التعذيب

اتضربت، اتكهرت .. اتعلقت ..

قد يبدو التعذيب أكثر وضوحاً في مثل هذه الصور، إلا أن ضروباً أخرى من التنكيل يتعرض لها هؤلاء السجناء

كحرمانهم واحداً أو أكثر من حقوقهم، أن يمنع أحدهم من رؤية ذويهِ فتزداد قسوة السجن وطأة فلا يجد منفذاً للعالم الخارجي، أو أن يحرم أحدهم حتى من لقاء زملاء سجنه فيصبح حبس زناينة انفرادية يزداد ضيقها قدر وحشته بداخلها، أو أن يحرم أحدهم من حقه في العلاج، وتتضاعف آلامه ولا يقوى سوى على الانتظار، انتظار قرار أحدهم بالإفراج الصحي أو حتى على الأقل قراراً بالعرض على طبيب ..

#التعذيب_بالمنع

يعد المنع من الزيارة أو التريض أو العلاج جانباً لا يمكن إغفاله من التعذيب، فوصلت حالات الإهمال الطبي داخل السجون إلى ما يقارب 850 حالة على الأقل منذ 2014 وحتى اليوم ويعد #أبو الفتوح الذي يعاني مشكلات في الجهاز التنفسي ومشكلات في القلب أدت إلى إصابته بذبحة صدرية خمس مرات خلال فترة حبسه أبرز الأمثلة على هذا الإهمال كما أدى المنع من العلاج إلى وفاة 80 مريضاً دون أي اكتراث من جانب الدولة كان آخرهم الرئيس الأسبق

#محمد_مرسي

و لا يزال الكثير من السجناء يعانون المنع من الزيارة كالصحفي #معتز_ودنان، كما يقضي المئات سجنهم وحيدين داخل زنزانية انفرادية مثل #محمد_القصاص وغيره الكثير أو حتى أن يصل التنكيل إلى الحبس داخل عنبر انفرادي كما الحال مع "أبو الفتوح" داخل عنبر انفرادي

-في السجون المصرية لم يقتصر التعذيب على الإيذاء البدني فقط بل تعد حياة السجن منذ دخوله السجن وحتى الخروج هي رحلة من التعذيب، لذا فحق هؤلاء أن ندعمهم ضد كل هذا التعذيب #ادعم_حقوق_السجناء

<http://bit.do/eWRpq>

الحقيقة الواحد بقاله فترة طويلة مش بيقدر يكتب أي حاجة عن حد قريب منه. بس النهاردة إحنا قصاد طلب انساني بالأساس.

أستاذ محمد رمضان المحامي و المحبوس من ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ بتهم متلفقة.. والدته حالتها الصحية صعبة جداً. الست اكتشفت إن عندها ورم في الرحم و تعبت من يومين فاكتشفوا إن الورم وصل للرئة و بدأ ينتشر للمخ. الحقيقة الطلب الانساني إن محامي الغلبة محمد رمضان ابنها الوحيد يبقى معاها و يشوفها. إحنا لحد دلوقتي حتى مش عارفين نطمئه عليها علشان مانعين إصدار اذن زيارة لنا و أهله للأسف معاها في المستشفى.و حتى مش قادرين ننزله استئناف على أمر حبسه علان كأس الأمم الإفريقية محلية إنه ينزل أمر شبه مستحيل . قدمنا طلب للمحامي العام لنيابات المنتزة للإفراج عنه و قدمنا طلب للمجلس القومي لحقوق الإنسان إنه حتى يسمحوله يخرج يشوف والدته و حنقدم طلب لوزارة الداخلية برضه بأنهم يسمحوا باستخراجه من محبسه علشان يزور والدته.

إحنا في كل الاحوال حناحاول بكل السبل الممكنة الضغط إنه على أقل تقدير يزور والدته إلهي مابتناديش غير عليه و هي في العناية المركزة.

إحنا لحد دلوقتي مش عارفين تهـم رمضان الحقيقة غير إنه سند لكل غلبان.. فأقل حاجة نبقي إحنا كمان سند له في أكثر وقت محتاج فيه.

#خرجوا_محمد_رمضان_يشوف_والدته

<http://bit.do/eXK25>

حضرت اليوم بـنيابة أمن الدولة العليا مع صحفي مختفي منذ ٧٩ يوم وعرض علي ذمة القضية ٤٤١ لسنة ٢٠١٨ بتهمة الانضمام إلهي جماعة إرهابية، لم تصدق زوجته انه بخير وحي يرزق حينما اتصلت بها لابلغها بظهور زوجها وفضلت تردد "الحمد لله" هو كويس عامل إيه بيضحك ولا لا، لدرجة انها لم تهتم ما هي القضية التي عرض علي ذمتها أو الاتهامات التي وجهت له.

<http://bit.do/eYwwn>

إحالة محامين حلوان للمحاكمة امام محكمة أمن الدولة طوارئ باطل والسبب بسيط جدا توقيت الواقعة المنسوبة 2016/12/1 ولم يكن حينها قانون الطوارئ ساريا.

القاضي الطبيعي حق أصيل لنا والقانون الأصلح حق

لا للقضاء الاستثنائي

#جوعي_للعدل

#أثبت_مكانك

<http://bit.do/eYSrF>

كعب داير.. من النيابة للمديرية لمصلحة السجون: فشل محاولات إخراج محمد رمضان لدفن والدته بعد وفاتها دون أن تراه

رفضت مديرية أمن الإسكندرية، استلام الطلب المقدم من محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، بالسماح للمحامي الحقوقي المحتجز، محمد رمضان عبد الباسط، بالمشاركة في دفن والدته.

وتوفت والدة المحامي الحقوقي، مساء أمس الأحد، بعد صراع مع المرض، ومحاولات عديدة للسماح بـلقاء ابنها المحبوس والممنوع من الزيارة.

وقال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن كل محاولات السماح بخروج رمضان من محبسه ودفن والدته وأخذ العزاء فيها، بات بالفشل.

ورفضت النيابة في البداية استلام الطلب من الأساس، وقالت إنه من اختصاصات وزارة الداخلية. ثم توجه محامي المفوضية لمديرية الأمن لتقديم الطلب، فيها رفضت استلامه أيضا وطالبت به بالتوجه إلهي مصلحة السجون.

فيما أشار محامي المفوضية، أنه كان من الصعب التوجه إلى مصلحة السجون لتقديم الطلب لانتهااء أوقات العمل الرسمية، ما أفشل كل المحاولات.

وجاء في الطلب الذي تقدمت به المفوضية، أن نص المادة 85 مكرر من لائحة السجون، تتيح الحق لوزير الداخلية بالموافقة على خروج أي مسجون تحت الحراسة المناسبة لتلقي واجب العزاء أو عقد قران. وأطلق سياسيون ونشطاء، هاشتاج #طلعوا_محمد_رمضان_يدفن_أمه، للمطالبة بالسماح للمحامي المحبوس بدفن والدته وتنفيذ مواد القانون التي تتيح ذلك. ومنعت الزيارة عن محمد رمضان عبد الباسط، وتقدمت أسرته ومحاميه بالعديد من الطلبات للزيارة ولكن دون جدوى.

واعتقلت قوات الأمن، محمد رمضان، منذ 10 ديسمبر 2018، بعد ظهوره يرتدي سترة صفراء، على خلفية المظاهرات التي وقعت وقتها في فرنسا ودعت لها حركة "السترات الصفراء". ويواجه المحامي محمد رمضان، تهمة بالانضمام لجماعة إرهابية والترويج لأغراضها ونشر أخبار كاذبة، والتحريض على مؤسسات الدولة والدعوة للتظاهر على غرار المظاهرات في فرنسا وقت القبض عليه. ويواجه المحامي محمد رمضان، العديد من الانتهاكات في محبسه بسجن برج العرب، من بينها المنع من الزيارات، منذ منتصف فبراير الماضي، وأيضا المنع من التريض ودخول العيادة. وألقت قوات الأمن، القبض على المحامي محمد رمضان، ديسمبر الماضي، بعد نشره صورة على حسابه الشخصي بـ "فيسبوك"، يرتدي فيها سترة صفراء، على غرار مظاهرات أصحاب السترات الصفراء في فرنسا آنذاك.

وفي رسالة له بتاريخ 7 مايو، روى رمضان، تفاصيل تعرضه وآخرون لانتهاكات، في سجن برج العرب بالإسكندرية، والتي تصل لمنهم من الزيارات وحرمانهم من التريض والتهوية. واستغاث رمضان، في رسالة له من داخل السجن، بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها مع 8 آخرين في الزنزانة التي تعرف داخل السجن بـ "زنزانة التيار المدني". وجاء من بين الانتهاكات التي تحدث عنها رمضان في رسالته، منعهم من الحلاقة أو الخروج للعيادة، وأيضا منع أي شخص من الاقتراب من الزنزانة.

#محمد_رمضان_عبدالباسط

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات

<http://bit.do/eZqeY>

كل الردود الرسمية وغير الرسمية في موضوع خروج محمد رمضان لدفن والدته جاية بالسلب أو انتظار أوامر أمن دولة طبعاً إلهي عمرها ما حتيجي.

مستوى تنكيل وحقارة متوقع من نظام قمعي. محمد ماشافش والدته وماعرفش بمرضها غير أول إمبراح وكان طلبه الوحيد إنه يحضر دفنتها. ولسة ماعرفش خبر وفاتها والله أعلم لما يعرف الخبر ده في حبسته الظلم حيعمل إيه.

#خرجوا_رمضان_يدفن_والدته

<http://bit.do/eZqgz>

#لا حصانة للمحامين

النهادة واحدة محامية زميلتنا كانت رايحة تمارس شغلها بحضورها لجلسة مع متهم في جلسة نظر تدابير امام محكمة الجنايات المنعقدة بمعهد امناء الشرطة ولأنها محامية عارفة حقوقها وعارفة ايه اللي يعتبر حيازته جريمة وايه يعتبر حيازته مباحة كانت عاملة خطة بحث بخصوص دراستها في دبلومة الدراسات العليا في كلية الحقوق وشايلها في شنتتها عادي

ولأننا بيمارس معانا كل أنواع انتهاك الحصانة الممنوحة لينا بموجب أحكام القانون داخل النوع ده من المحاكم المنعقدة بمعسكرات الشرطة من تفتيش ذاتي لتصوير كارنيهاتنا واخذ ارقام تلفوناتنا وسحب التلفونات ومنعنا من الدخول بيها وإلا هنتمنع من اننا نشغل او نحضر مع المتهمين دخلت الزميلة تتفتش فلقبوا معاها خطة البحث ولأننا في دولة الرعب وبتعامل مع أفراد أمن غير مؤهلين قانونا لمعرفة ايه اللي يعتبر جريمة من عدمه قرروا يتحفظوا على الزميلة في المحكمة ويستدعولها ضباط من الأمن الوطني واللي قاموا بالتحقيق معاها في غرفة مغلقة لمدة 3 ساعات متواصلة ممارسين عليها كل أنواع الضغط والإرهاب المعنوي من حدة في الصوت وزعيق وطريقة في الكلام غير لائقة ومخاطبتها بوصفها متهمة وتهديدها باقتيادها لجهاز الامن الوطني لغاية ماوصلت بعد معرفة الخبر واتصلنا بنقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة اللي اتفضلوا مشكورين بعمل اتصالاتهم إلا إن التفاعل معانا في المشكلة من النقيب والاعضاء المحترمين راجع لإن اللي كلمهم الأستاذ اللي الزميلة بتعمل معاه في المكتب وهو على علاقة شخصية بالنقيب والاعضاء ومش عارف لو كانت مجرد محامية ملهاش اللي ممكن يتحركها بعلاقات كان ممكن الامور توصل لغاية فين

خصوصا إن وقت وصولي اتمنعت من التواصل مع ضابط الامن الوطني اللي بيققق مع الزميلة عشان اعرف موقفها ومكنش قدامي غير اني اخذ اجراءاتي الرسمية واستنى واتخاقت عشان لا قدر الله مايبخفوش الزميلة او ياخذوا معاها أي إجراء غير قانوني لغاية ماخلص الموضوع وخدتها ومشيت وكان احساس غريب وكأنا المفروض نفرح ان الموضوع عدى على خير مش نغضب للانتهاك والارهاب اللي حصل للزميلة اثناء ممارستها لعملها اللي حصل النهادة إن متهم كان داخل مع محاميته المحامية اتاخدت منه فين الأمان وفين الحصانة وازاي الزميلة تقدر تدخل ثاني لمكان زي ده تمارس شغلها وازاي أي محامي مننا يدخل المحكمة يمارس شغله وهو عارف ان ممكن يدخل مايطلعش لمجرد إن مزاج الباشا كدة

ازاي نفسيا أدخل ادافع عن المتهمين وانا مش قادر احمي نفسي حتى لو النقيب استجاب في موقف زي ده بسبب علاقة شخصية بينه وبين الاستاذ اللي كلمه دورك فين يانقيب لحماية المحامين دورك فين يا نقابة لحماية المحامين الله يرحم أحمد بك الخواجة النقيب اللي كان ممكن يقلب الدنيا ويحرك وزير الداخلية من مكتبه لو حصل موقف مشابه في عهده ده غير إنهم مكنوش يجرأوا يعملوا كدة مع المحامين طول ما هو على رأس النقابة

#محامين بلا نقابة

#الحصانة للروب الأسود

<http://bit.do/eZqhf>

بالرغم من كل ادعاءات تحسين اوضاع الزمليين هشام فؤاد وحسام مؤنس ومطالبتنا بالصمت من اجل ذلك فهذا هو الوضع زنزانة مساحتها ١٧٥ سم في ٢٧٥ وفتحة تهوية صغيرة في اعلى الزنزانة ابعادها ٢٠ في ٢٠ في عمق ٤٠ وبيناموا على أرفف خشب مثبتة في حديد ، من غير مراتب ولا مخدات، حلقوا شعرهم كانهم محكومين وبالرغم من تسليم مستلزمات لهم منذ ما يزيد عن اسبوع الا ان الحاجات اتركنت ومفيش حاجة دخلت ليهم دا غير منعهم من التريض مخرجوش من زنزانتهم الا النهاردة للزيارة دا وضع اتنين صحفيين تم تلفيق اتهامات باطلة لهم ودا وضع جمعية عمومية ساكتة ومستعدة تسكت تاني وتالت وتصديق كذب وادعاءات التفاوض الوهمية #الحرية_لهشام_فؤاد #الحرية_لحسام_مؤنس

<http://bit.do/eZqng>

يعاني أهالي معتقلي سجن برج العرب من:-

- ١ -سوء اوضاع المعتقلين
 - ٢ -زيادة التجاوزات مع المعتقلين وذويهم
 - ٣ -منع دخول الأدوية
 - ٤ -اقتصار الزيارة على دقائق معدودة..
 - ٥ -بالإضافة إلى سوء المعاملة المتواصل في تفتيش الأهالي والذي وصل حد التحرش
- #الحرية_للمعتقلين_وذويهم
#طبقوا_القانون
#الزيارة_حق
#العلاج_حق
#السجن_اصلاح_مش_انتقام

<https://bit.ly/2XInKul>

تقدمنا اليوم ببلاغ للمستشار النائب العام - بعد تعذر تقديمه لنيابة القناطر الخيرية - قيد تحت رقم 9517 لسنة 2019 عرائض النائب العام ضد كلا من مأمور سجن القناطر نساء ورئيس مباحث السجن وإحدى السجانات المتولية لاجراءات التفتيش بالسجن بخصوص واقعة الاعتداء التي وقعت على الصحفية عبير الصفتي بسجن القناطر أثناء اجراءات التفتيش التي جرت لها في أول يوم وصول لها بالسجن حيث أجبرتها السجانة القائمة باجراء تفتيشها على خلع ملابسها الملكية لاستبدالها بملابس السجن البيضاء المخصصة للمحبوسين احتياطيا أمامها بما يمثل انتهاك لخصوصية عبير وبعد امتثال عبير لذلك طلبت منها السجانة أن تتخلى عن ملابسها الداخلية على الرغم من أن الملابس الداخلية أيا كان نوعها أو لونها لا تمثل مخالفة للزي الرسمي داخل السجن ولما رفضت عبير ذلك قامت السجانة بتجريدها من ملابسها الداخلية بالقوة والعبث بجسدها وملامسته بشكل متعمد ولا يمت لإجراءات التفتيش بأية صلة بما يعد إنتهاك صارخ لسلامتها الجسدية بالمخالفة لكل النصوص التي كفلت حماية الاشخاص بالدستور وبقانون ولائحة تنظيم السجون

وفعل يستحق المحاسبة والعقاب للسجانة بنص المادة 268 عقوبات والمسؤولين عن ادارة السجن بوصفهم
محرضين أو باعتبار مسؤوليتهم عن أعمال تابعيهم إن كان التصرف قد صدر عن السجانة بدون أوامر منهم
وده اللي حصل وواجهناه بإجراء رسمي وهنتابعه عشان تتحاسب اللي عملته وماتكرر هوش هي او غيرها
في حق أي بنت مسجونة ومفيش صحة لأي صورة أخرى لشكل الاعتداء ممكن يكون اتكلم عنه أي حد
ملحوظة : أنا محامي عبير وغير مسموح لأي إعلام إخواني الحديث عنها بدون موافقتي أو موافقتها
شخصيا

فضلا عن إن الحديث يتم تناوله بشكل فيه خلط للأمور وتصديره بشكل مخالف لمواثيق الشرف الصحفي
في نقل الاخبار كما هي بدون اضافة رأي الصحفي فيه لاستغلاله في خناقة سياسية بين الإخوان والنظام
الحاكم

أما عن اللي مختلف مع عبير شخصيا فياريت يحتفظ بإختلافه ده لنفسه وكفاها اللي هي فيه واللي عانتها
واللي لسة بتعاني منه

لو مش عاوز تتضامن ماتجرحش

##الحرية_لعبير_الصفتي

##السلامة_الجسدية_للمسجونات

##طبقوا_القانون

<https://bit.ly/30yLLpo>

بلاغين للنائب العام ورئيس قطاع مصلحة السجون بشأن الحالة الصحية لزياد العلمي
تقدم اليوم محامو المركز المصري ببلاغين لرئيس قطاع مصلحة السجون وللمستشار النائب العام
بخصوص الحالة الصحية للمحامي والبرلماني السابق زياد العلمي، حيث تم تقديم بلاغين للنائب العام
حمل الأول منهما رقم 9515 عرائض النائب العام، للمطالبة بإخلاء سبيل زياد العلمي نظرا لحالته الصحية
التي يعتبر احتجازه معها مما يهدد حياته بالخطر لا سيما وأن القانون قد نص علي قواعد للإفراج الصحي
فيما يتعلق بالمحكوم عليهم بأحكام نهائية، وحيث أن العلمي هو قيد الحبس الاحتياطي فمن باب أولى
يمكن استعمال إحدى التدابير الاحترازية البديلة للحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون
الإجراءات الجنائية حفاظا علي حياته ومنعا لتدهور حالته الصحية، نظرا لسوء التهوية والرطوبة داخل
مكان احتجازه بسجن ليمان طرة مما أدى إلي إصابته بأزمة في التنفس بسبب معاناته من مرض مناعي
نادر في الصدر هو مرض “ساركودوزيس” بالإضافة لارتفاع ضغط الدم ونسبة السكر بالدم، وهو الأمر
الذي حذر منه الأطباء المعالجين لزياد العلمي، وتم تقديم تقارير بالحالة الصحية والمضاعفات التي يمكن
أن تسببها ظروف الاحتجاز الغير مناسبة، وحتى البت في قرار إخلاء السبيل تقدم محامو المركز أيضا
بطلب عاجل للنائب العام ولقطاع مصلحة السجون حملا رقمي 9516 لسنة 2019 عرائض النائب العام،
8/494 لنقل العلمي إلي مستشفى خارجي لاتخاذ الإجراءات والفحوصات اللازمة علي نفقته أو السماح
لأسرته باستقدام أطباء متخصصين له داخل السجن، وتأثيث غرفة محبسه علي نفقته الخاصة والسماح له
باستقدام الغذاء المناسب لحالته الصحية علي نفقته الخاصة سواء كان من داخل أو خارج السجن، وتمكينه
من التريض طبقا للمدة التي حددها قانون تنظيم السجون ولائحته التنفيذية، وكان قد سبق وتقديم محامو
المركز المصري بشكوي إلي المجلس القومي لحقوق الإنسان أول أمس بشأن نفس الطلبات،
وكان العلمي قد تم إلقاء القبض عليه في 25 يونيو الماضي من منطقة المعادي بجنوب القاهرة، وباشرت
نيابة أمن الدولة التحقيق معه في مساء اليوم التالي ووجهت له تهمة مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق

أغراضها ونشر وبث أخبار كاذبة وقررت حبسه 15 يوما على ذمة التحقيق في القضية 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا وهي القضية المعروفة إعلاميا بقضية تحالف الأمل، وتم تجديد حبسه 15 يوما أخرى يوم 9 يوليو الماضي بدون حضور محاموه وبدون إخطارهم بموعد أو مكان تجديد الحبس، ويهيب المركز المصري بالمسؤولين سرعة التدخل لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال طلبات دفاع العليمي وأسرته بشأن حالته الصحية.

<https://bit.ly/2LPRQtG>

المفوضية المصرية: معتقل جديد في قضية " الأمل " ..
حبس المحاسب " علاء عصام " 15 يوما على ذمة القضية.. اثبت بالتحقيقات تعرضه للضرب في مقر الأمن الوطني بالسويس
قررت نيابة أمن الدولة العليا طوارئ، حبس "علاء عصام"، خبير محاسبات بـ"المنتدى المصري لعلاقات العمل"، 15 يوما احتياطيا، على ذمة اتهامه في القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلاميا باسم "قضية تحالف الأمل".
وكانت قوات من الأمن قد ألقت القبض على "علاء عصام"، مساء الأربعاء الماضي، على خلفية عمله مع المنتدى الذي يديره "حسن بربري"، أحد المتهمين أيضا في القضية.
وواجه علاء عصام، اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها وإساءة استخدام حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة.
وقال محامون، إن الاتهامات اعتمدت على تحريات الأمن الوطني دون مواجهة علاء بأي دليل أو أحرار.
فيما قال علاء إنه تعرض للضرب بعد القبض عليه واحتجازه بمقر الأمن الوطني بالسويس، وتم إثبات ذلك بمحضر تحقيقات النيابة.
وتتضمن قضية "تحالف الأمل"، عدد من السياسيين والصحفيين والحقوقيين، بينهم المحامي والبرلماني السابق زياد العليمي، والصحفي حسام مؤنس والصحفي هشام فؤاد وحسن بربري مدير منتدى علاقات العمل.

#الحرية_لمعتقلي_الأمل

<http://bit.do/eZX57>

تعديل الفلوس دي فعلا علي الزيارة الاستثنائي واذن النيابة أنا علشان محامي بدخل زيارة ب اذن نيابة وكنت بدفع ٣ جنية فقط
النهاردة كنت في زيارة في سجن طرة
لاقيت أمين الشرطة بيقولي رسوم دخول زيارة السجن بقيت ١٥ جنية.
عطلت شوية كدا وبقيت حاسس انهم فعلا خلاص قرروا يخلوا الناس تشتري حق زيارة ذويهم.
وبعدين تذكرت ان أهالي المسجونين الممنوع عنهم الزيارة ممكن يدفعوا أضعاف الرقم دا علشان بس يلمحوا ولادهم وأحبابهم.
ربنا قادر يخلصنا من كل الهم دا قريب ان شاء الله

<http://bit.do/eZ9gm>

توضيح بخصوص الوضع الصحي للأستاذ حسن بربري مدير مؤسسة المنتدى المصري لعلاقات العمل والموكل لدي المكتب للدفاع عنه في القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا والمعروفة إعلامياً بقضية تحالف الأمل. يعاني حسن بربري من ظروف صحية تحتاج لرعاية طبية وعليه فقد تقدم مكتبنا ببلاغ للنائب العام حمل رقم 9589 لسنة 2019 عرائض النائب العام في 14 يوليو الماضي 2019 كما تقدمنا بشكوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان بتاريخ 11 يوليو 2019 وذلك للسماح بإدخال العقاقير الطبية بمحبسه وأرفقنا تقرير طبي حديث من الطبيب المعالج وذلك حتي لا يتعرض لانتكاسة صحية.

بلاغ للنائب العام من المحامي أحمد راغب حول الوضع الصحي لمعتقل الأمل حسن بربري: يحتاج لرعاية طبية ونطالب بالسماح بإدخال العقاقير الطبية بمحبسه

<https://bit.ly/2JT6dul>

بعد انتظار حوالي ساعة أمام مدخل نيابة أمن الدولة للحضور ممثلاً عن نقابة الصحفيين جلسة تجديد حبس الزميلين هشام فؤاد وحسام مؤنس، لم تسمح النيابة لي حتى الآن بالحضور وطلبت رقم هاتفي للاتصال بي وهو مالم يحدث، ما زلت في الانتظار أملاً في أن يتم الاستجابة لطلب النقابة، خاصة أن الزميلين متهمان بنشر أخبار كاذبة والقانون يوجب حضور ممثل عن النقابة حال وجود اتهامات نشر.

#الحرية_لهشام_فؤاد

#الحرية_للأمل

<http://bit.do/e2Hhz>

النهارده المعتقله علياء عواد حضرت الجلسة وهي مش قادرة تقف على رجليها وبعد أربع ساعات من مرافعة المحامين تم التاجيل ل 15 سبتمبر لاستكمال المرافعة...

علياء عواد يوم 13 يوليو يعني من حوالي اسبوع جالها نزيف حاد واغمى عليها ودخلت مستشفى السجن لان وبيتعلقها محاليل ، بعد 7 شهور من مرضها تقرير السجن النهارده بيقول انها عندها ناصور شرجى قطره 3 سم ومع ذلك الدكتور كاتب انه حالتها مستقره!

المحامي قدم طلب للمرءه السابعه بنقل علياء عواد لمستشفى القصر العيني عشان تعمل العمليه ، مش بيطالب باخلاء سبيلها لا بيطالب بأبسط حقوقها وهي العلاج!

التفاصيل من محاميتها "محمد فرحات...."

#خرجو_علياء_عواد_تتعالج

<http://bit.do/e2Hiu>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات
بلاغ للنائب العام حول الحالة الصحية لـ حسن بربري: يحتاج لرعاية طبية في محبسه حتى لا يتعرض
لانتكاسة
تقدمت هيئة الدفاع عن حسن بربري، المتهم في القضية رقم 930 لسنة 2019، المعروفة إعلاميا باسم
"تحالف الأمل"، ببلاغ للنائب العام حول الحالة الصحية لـ بربري في محبسه.
وقال البلاغ، الذي حمل أرقام 9589 لسنة 2019 عرائض النائب العام، إن بربري يعاني من ظروف صحية
تحتاج لرعاية طبية.
وطالب البلاغ بالسماح بإدخال العقاقير الطبية لحسن بربري في محبسه. فيما أرفق تقرير طبي حديث من
الطبيب المعالج لحسن مع البلاغ للتأكيد على ضرورة مراعاته الصحية حتى لا يتعرض لانتكاسة.
وألقت قوات الأمن القبض على حسن بربري فجر 24 يونيو الماضي، بعد اقتحام منزله وتفتيشه ومصادرة
بعض متعلقاته الشخصية.
وظهر بربري في اليوم التالي أمام نيابة أمن الدولة العليا، وتم اتهامه في القضية رقم 930 لسنة 2019
حصر أمن دولة، والمعروفة باسم "تحالف الأمل".
ويواجه بربري اتهامات في القضية بالانضمام لجماعة إرهابية مع العمل بأغراضها وتمويل نشاطاتها.
##دفتر_أحوال_المحاكم_والنيابات
##المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات
##حسن_بربري
##تحالف_الأمل

<http://bit.do/e2Hjv>

يعني مصطفى اترحل من السجن لحد المحكمة وأنا محاميته وروحت الجلسة و القاضي جه
وبرضه مدخلناش الجلسة ولا حد سمعنا، والقرار تجديد على الورق 45 يوم
يعني مصطفى هيكمل سنة جوة وإحنا لسه مش فاهمين ليه
##الحرية_لمصطفى_كمال
##مصطفى_محامي_مش_إرهابي

<http://bit.do/e2Hme>

انا مش عارف اكتب ايه ولا ايه ولا ايه
اكتب ان في شاب اسمه عمر عادل مات في سجن طره بدون مرض ، بعد وضعه في التأديب من يوم
الخميس
وإن في واحد تاني مات برضه اسمه "الكيلاني الكيلاني حسن في سجن المنيا العمومي بسبب الإهمال
الطبي المتعمد ورفض إدارة السجن علاجه
ولا اكتب عن معتقلي القضية ٦٤ اللي ضربوا عليهم قنابل غاز في الزنازين والناس حرفيا بتموت

ولا اكتب عن القاضي اللي نظر القضايا بدون حضور محامين وبعد طول انتظار قالولنا الرئيس مشي والقرار من النيابة

ولا اكتب عن تذيب طول اليوم ونص المعتقلين موجودين ونصهم تعذر

ولا اكتب عن المعتقل اللي قال للقاضي ادينا اعدام خلينا نخلص ، احنا بنموت جوه واحد ورا الثاني انا هسكت خالص مش هكتب تانى

<http://bit.do/e2Htb>

لما القضية ٢ عسكرية أتأخر النطق بالحكم وقرب على سنة الدكتور عادل دخل للقاضي فى المحكمة العسكرية فى العاشر وقاله كده نصاً (احنا داخلين على سنة تأجيل للحكم احنا كبرنا خلاص ومحتاجين العيال تخرج عشان يسندونا الكام يوم ال فاضلين لينا يارب الجلسة الجاية تكون اخر جلسة مد اجل ويكون فيها الحكم) دلوقتي دكتور عادل واقف امام مشرحة زينهم منتظر يستلم جثة عمر ابنه ٢٩ سنة ال مات لوحدة فى زنزانة تأديب

بعد سجن ٥ سنوات

<http://bit.do/e2Hz5>

معركة الإرادة واضراب معتقلي العقرب شديد2

•بدء الإضراب يوم 2019/6/18 بعد يوم واحد من مقتل الرئيس مرسى واستمر لثلاث ايام وشارك فيه

90 معتقلا معظمهم من عنبر ب وأغليبتهم من معتقلي قضايا حسم 1,2,3

استمر من يوم الثلاثاء الى يوم الجمعة لمدة ثلاث ايام

•بعدها حضر رئيس مباحث السجن وظابط امن الدولة منتدبا من عقرب 1 وطالبوا المضربين بانهاء او فك

الاضراب مع الوعد باعطاءهم نص ساعة تريض

ووقتها قد انضم بعض المعتقلين من قضايا اخرى الى الاضراب

•يوم السبت التالى لبدء عملية الاضراب أتت قوات امن مركزى من مصلحة السجون وطالبوهم بفك

الاضراب فوافق البعض على فك الاضراب مقابل النصف ساعة تريض فى اليوم

•بالنسبة لبقية المضربين عن الطعام تم التعامل معهم كما يلى

تم تقديمهم من الخلف بقيود حديدية وتمت تعمية اعينهم وتم وضعهم فى الشمس الحارقة لمدة 5 ساعات متواصلة

أصيب على اثرها بعضهم بحروق جلدية وتم تغريب سبعة منه الى عقرب شديد 1

•يوم الاحد تم اقتحام الغرف غرفه تلو الاخرى وتم اطلاق قنابل صوت وقاموا بالتعدى عليهم بالعصى وأتم

اجبار العديد منهم على فك الاضراب ومن رفض تم اقتيادهم الى ساحه السجن حيث تم اقتياد ثلاثه من

قضية حسم 1 وعدد 23 من قضية حسم 3

وارتفع عدد المقيدى الى 45 معتقل تم فعل بهم ما فعل بالمعتقلين السابقين من الجلوس فى الشمس

الحارقة لساعات اطول ثم قاموا بترحيلهم الى عقرب شديد 1

•اجمالى ما تم تغريبهم الى سجن العقرب شديد 1 بلغ 45 معتقل

• بلغ اجمالي المضربين عن الطعام منذ بدايته الى يوم السبت 220 معتقلا ولكنه قل الى 138 معتقلا وذلك بعد مرور 33 يوما وقد تم منح من علق إضرابه ساعة تريض يوميا

• فى يوم الاثنين كان التفاوض على اعادة المغتربين وفتح الزيارات والعيادة

• الاضراب مستمر منذ 33 يوم واستمرار 138 معتقلا بالإضراب الكامل عن الطعام مع استمرار التعدى من قبل ادارة السجن ولازال المضربين يصرون على فتح الزيارات مع تعنت ادارة السجن وقالوا لهم انسوا فتح الزيارات

• مع استمرار الاضراب عن الطعام ومع استمرار تعنت ادارة سجن شديد 2 أصيب العديد منهم بالضعف ونقص كمية السكر مما ادى الى تركيب محاليل لبعضهم

لتستمر معركة التحدى والارادة•

<http://bit.do/e2HAF>

أوقفوا إصدار أحكام الإعدام على الأطفال: طفل آخر يواجه خطر الإعدام في قضية فندق الأهرامات الثلاثة تعرب المنظمات الموقعة أدناه عن بالغ قلقها على الأطفال المائلين للمحاكمة أمام القضاء المصري، وتستنكر إصرار السلطة القضائية المصرية على تكرار الأخطاء ذاتها، ومخالفتها لقانون الطفل المصري والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وذلك بإحالة أوراق أطفال دون سن 18 عامًا للمفتي، تمهيدًا للحكم عليهم بالإعدام. وهو ما وقع أخيرًا بحق الطفل كريم حميدة علي حميدة المتهم في القضية رقم 45 حصر أمن الدولة العليا لسنة 2016 والمعروفة إعلاميًا باسم قضية فندق الأهرامات الثلاثة. والذي من المفترض أن يصدر الحكم بها يوم 22 يونيو 2019.

ألقت قوات الأمن القبض على الطفل كريم حميدة البالغ من العمر 17 عامًا من منزله يوم 11 يناير 2016 ليختفي بعد ذلك قسرًا لفترة تعرض خلالها للضرب والتهديد بالصعق بالكهرباء للاعتراف بما هو منسوب إليه من اتهامات، وفقًا لأقواله في التحقيقات. ليظل بعد ذلك محتجزًا لما يزيد عن ثلاث سنوات، وهو ما وقع أيضًا على الطفل أسر زهر الدين المتهم في القضية ذاتها. كريم حميدة متهم بالانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون والتجمهر والتخريب واستخدام القوة والعنف وحياسة أسلحة وذخائر وعبوات حارقة، ذلك بخلاف اتهامه بتمويل الجماعة المتهم بالانضمام إليها وهو ما يؤكد عبثية الاتهامات الثابتة التي توجه للأطفال دون تحريات أو سند حقيقي، ذلك أن الأطفال ليس لديهم ذمة مالية مستقلة، ولا يمكنهم التصرف فيما يمتلكون بشكل حر دون وصاية.

تضم القضية 26 متهمًا بينهم 11 طفلًا تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عامًا ينتظرون أن تحكم عليهم محكمة أمن الدولة العليا، بسبب إصرار المشرع المصري على المادة 122 من قانون الطفل والتي تسمح بمحاكمة الأطفال الأكبر من 15 عامًا أمام محاكم الجنايات ومحاكم أمن الدولة العليا متى اشتركوا في القضية مع بالغ، وهو الأمر الذي تسبب في إصدار عددًا من الأحكام الخاطئة على الأطفال في عدد من القضايا، بالسجن المشدد والمؤبد، والإعدام. فضلًا عن احتجاز الكثير من الأطفال تحت مسمى الحبس الاحتياطي، لفترات تزيد عن المدة التي حددها القانون، لتقييد حرية المتهمين.

هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الدولة المصرية بانتهاك حقوق الأطفال في إطار منظومة العدالة الجنائية، ومخالفة المادة 111 من قانون الطفل المصري والمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل الملزمة لمصر، بإحالة أوراق متهمين دون 18 عامًا للمفتي، أو حتى بالحكم عليهم بالإعدام بالخطأ، حدث ذلك عام

2014 في قضايا مطاي والعدوة، ومن بعد ذلك في قضية أوسيم عام 2018، ورغم أن جميع الأحكام السابق ذكرها، ألغتها المحكمة فيما بعد وخففت الأحكام على أولئك الأطفال، إلا أن ذلك لا يلغي ما يواجهه أولئك الأطفال من رعب بعد معرفتهم باحتمالية إنهاء حياتهم تنفيذاً لأحكام الإعدام الصادرة بحقهم. وعليه، تطالب المنظمات الموقعة أدناه، بضرورة توقف السلطات المصرية عن استخدام عقوبة الإعدام، خاصة في القضايا التي لا تتوافر فيها أبسط معايير المحاكمة العادلة، كما تؤكد على ضرورة التزام السلطات بضمانات حقوق الطفل في إطار العدالة الجنائية، وحماية الطفل كريمة حميدة بشكل خاص من الخطر الذي يهدده، وعدم الحكم عليه بالإعدام، وأن تفرج عن جميع الأطفال المتهمين بالقضية على أن يتم الفصل في أمرهم من قبل محكمة الطفل. وبشكل عام، يجب على السلطات المصرية وقف استخدام عقوبة الإعدام التي أصبحت أداة انتقامية، خاصة في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها المتهمون. وتدعو المنظمات الموقعة أن تقوم السلطات المصرية بإعادة النظر في مواد قانون الطفل التي تسمح بمحاكمته مع البالغين أمام محاكم الجنايات ومحاكم أمن الدولة، وهو ما يساهم في انتهاك حقوق الطفل بدلاً من حمايتها. المنظمات الموقعة:

الجمعية المصرية لحقوق الإنسان
مركز بلادي للحقوق والحريات
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز النديم
مبادرة الحرية
كومتى فور جيسيتيس
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
مركز عدالة للحقوق والحريات
<http://bit.do/e3DVK>

التنسيقية المصرية للحقوق والحريات
معركة الإرادة.. استمرار إضراب معتقلي «العقرب2» عن الطعام منذ 33 يوماً
يواصل معتقلي سجن طرة شديد الحراسة 2 «العقرب2»، إضرابهم عن الطعام لليوم الثالث والثلاثين على التوالي، بإجمالي 220 معتقلاً مستمر منهم حتى الآن 138 معتقلاً، رغم الاعتداء عليهم وزيادة الانتهاكات، وإصابة العديد منهم بالضعف ونقص كمية السكر .
وبدأ المعتقلين إضرابهم عن الطعام يوم 18 يونيو الماضي، عقب مقتل الرئيس محمد مرسى، في جلسة محاكمته في قضية #التخابر، واستمر الإضراب لـ 3 أيام، وشارك فيه 90 معتقلاً معظمهم من عنبر «ب» من معتقلي قضايا حسم 1،2،3.
وأنت قوات أمن مركزي من مصلحة السجون، يوم السبت التالي لبدء الإضراب، وطالبوا بفك الإضراب فوافق البعض مقابل نصف ساعة تريض في اليوم، وتم التعامل مع بقية المضربين عن طريق تقديمهم من الخلف بقيود حديدية وتم وضعهم في الشمس الحارقة لمدة 5 ساعات متواصلة
حيث أصيب بعضهم على إثرها بحروق جلدية وتم تغريب 7 منهم إلى «سجن العقرب1»
وفي اليوم التالي تم اقتحام الزنازين، وتم إطلاق قنابل صوت وقاموا بالتعدي على جميع المعتقلين بالعصي، وتم إجبار العديد منهم على فك الإضراب، ومن رفض تم اقتياده الى ساحة السجن حيث تم اقتياد 3 من

قضية «حسم1» و23 من قضية «حسم3»، ووضع في الشمس الحارقة لمدة 5 ساعات وتغريبهم «سجن العقرب1».

<http://bit.do/e28fn>

ورد العديد من الاستغاثات، تتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون على ذمة القضية رقم 64 عسكرية والمعروفة اعلاميا بقضية النائب العام المساعد بسجن طرة 2 شديد الحراسة.. العقرب حيث تم منع الزيارة عنهم منذ ثلاث سنوات وتم إغلاق الكناتين، وإجبار المعتقلين على طعام السجن “التعيين” وعدم السماح بدخول الأدوية والملابس.

مما دعى 38 من المعتقلين على ذمة القضية للدخول في اضراب تعبيرا عن رفضهم لاجراءات تعسفية وغير طبيعية تحدث بحقهم

ولعل ما حدث بالامس من وفاة اثنين من المعتقلين ، أحدهم شاب لم يكن يعاني من أي مرض، ومات بعد وضعه في غرفة التأديب الغير آدمية بسجن طرة، وتوفى الثاني نتيجة للإهمال الطبي المتعمد بمقر احتجازه بسجن المنيا.

لذلك يتوجه مركز الشهاب لحقوق الانسان بدعوة إلى كل أهالي المعتقلين الذين يعانون من الإهمال الطبي لذويهم، والحرمان من أي من الحقوق كالزيارة أو التريض أو الخروج للشمس أو الحبس الإفرادي، بالتحرك لإنقاذ حياتهم بتقديم بلاغات الي كل من:

-النائب العام

-وزير الداخلية

-رئيس مصلحة السجون

-المركز القومي لحقوق الانسان

ضد كل من:

-اداره السجن المودع بها ذويهم

-الجهة الفنية الطبية المشرفه والمسئوله طبيا عن حاله السجناء

وذلك لامتناعهم عن تقديم العلاج وكافه الخدمات الطبية لذويهم، ولأن ذلك يعد حاله شروع في قتل، ويعد قتل عمد في حاله وفاه السجين المودع على سبيل الامانه لتنفيذ عقوبه او متحفظ عليه قيد التحقيق، يجب أن نتحرك من أجل هؤلاء المعتقلين.

وكذلك يطالب المركز بالوقف الفوري لكافة الانتهاكات بحق المعتقلين، ويحمل مصلحة السجون ووزارة الداخلية مسؤولية سلامة المعتقلين، كما يطالب النيابة العامة بالتحقيق في تلك الانتهاكات، وإحالة المتورطين فيها للمحاسبة.

<http://bit.do/e28h6>

بالتفاصيل هذا ما حدث اليوم
الواقع المر اللى يعيشه المعتقلين وأهاليهم فاق الوصف والخيال
وخاصة اهالى المعتقلين الممنوعين من الزيارات للعام الثانى على التوالى فاهالى اتمنعوا من زيارة ذويهم
من قرابة العامين وأزيد واتمنعوا من مجرد الإحساس برؤيتهم (مش رؤيتهم روية العين) وهما راكبين
الباصات وداخلين لمقر المحكمة
والمحظوظ منهم وشافهم من وراء الحاجز الزجاجية لم يعرفوا عنهم او اطمئنوا عليهم منذ ما يقارب من
80 يوم موعد اخر جلسة
ومعتقلين ظلموا ظلما كبيرا نفسيا ومعنويا ودفعوا أثمان باهظه
واستمرار السلطات المصرية فى تجبرها وقمعها للمعتقلي
واسرهم اجرام ما بعده اجرام
فبحسب شاهد عيان لما حدث اليوم
الوضع كان أصعب من اى كلام يحكى لما يكون فى مايزيد عن 150 شخص جنت بس عشان يلحمه عيالهم
فى أتوبيسات الى كانت كأنها فى سباق والله من سرعتها فى الدخول لو اى حد قدامها هدوس عليه وبعد
دخولهم وخلاص فجأنا فى أقل من دقيقه ان الاتوبيسات رجعه تأنى بنفس السرعة الى فى دورانها هتقلب
وأن المعتقلين فيها
كل الى فى البال فى الوقت ده ايه حصل ليه رجعوهم الأمهات انهارت قهر فوق قهر الكل بقى يصوت كأنك
فى عزاء الرجاله نفسها بقت تصرخ مش عارفين ايه الى جرا وما طلبنا بفتح الزيارة وهتفنا بكده وطلبنا
نشوف معتقلين كأنهم كلاب وتجمهرت قوات فض الشغب جت وحوله يمشونا وتهديد من لواءات الشرطه
بعتقلنا لو ممشيناش وخرجنا من بين اديهم بعدها يجي لواء يقول فى جوا 25 معتقل من شديد 2 الى عايز
يشوف معتقله يتفضل وفعلا الناس دخلت معنى الكل بقى متخوف من الوضع ده خلاص الوضع هادي
والناس الى دخلت خرجت وقاله ان الى جوه 10 جين من المستشفى مش من العقرب لكن نتفاجأ ان فى 5
نساء ممننا مخرجوش طب راحه فين محدش عارف لحد معرفنا أنهم اخدوهم وراحه بيهم قسم المعادي
وما سألنا فى القسم قاله مفيش حد هنا طب هما فين.....
الشباب متبهدل ومعظمهم فى المستشفيات احنا معدناش عارفين نعمل ايه الشباب الى جايه من المستشفى
بقت تصرخ فى الترحيلات وتحسبن
للان الخمس سيدات اللى اعتقلوا مفيش حد عارف هما باحديد فين
الاهالى والمحامين راحوا قسم شرطة المعادى وانكروا وجودهم

<http://bit.do/e28rS>

عدد اللي مات فى السجن نتيجة الحرمان من العلاج (الحرمان الطبي) يتجاوز ٧٠٠ شخص ، عدد كبير
منهم دخل السجن سليم معافي
متخيل بقى عدد المرضى داخل السجن يطلع كام
متخيل عدد اللي أصيب بأمراض داخل السجن يطلع كام
متخيل عدد اللي خرج من السجن مصاب بامراض يطلع كام

<http://bit.do/e28kP>

نقلًا عن الأهالي شهود عيان

تفاصيل اعتقال خمس سيدات من أمام سجن طره شديد الحراسة
النهارده كان في جلسته في معهد أمناء الشرطة للقضية ١٢٣ لسنة ٢٠١٨ جنايات شرق القاهرة العسكرية
، وطبعاً القضية مؤجلة من جلسة ٢٧-٥-٢٠١٩ ، يعني من أكثر من شهر الأهالي مشافوش ولادهم ، ده
غير ان القضية ممنوع عنها الزيارة من تاريخ اعتقالهم ، يعنى المتنفس الوحيد للأهالي انهم يشوفوا
ولادهم من ورا زجاج ويشاوروا لبعض

ونظراً لتوارد الأنباء عن وجود إضراب ، كان في رغبة شديده لدي الأهالي يطمئنوا علي أولادهم ، فحضر
عدد منهم عند السجن يشوفوهم وهما خارجين ويحطوا أمانات ويحاولوا يدخلوا علاج.
وأثناء وقوفهم جت الأتوبيسات المخصصة لنقل المعتقلين من السجن للمحكمة ودخلت الأتوبيسات وخرجت
بالمعتقلين ، وبعد دقيقتين رجعت الأتوبيسات تانى وقالوا للأهالي القاضي اعتذر ومفيش جلسته

طبعاً الأهالي اتوجع قلبها أكثر ما هو موجوع ، وبدأت تتكلم عن حقهم في الزيارة ودخول العلاج وما إلي
ذلك ، فحضرت قوات فض الشغب يحاولوا يمشوا الأهالي ، وأمام إصرار الأهالي ، قالولهم في ٢٥ من
معتقلي شديد ٢ لسه في القفص عاوزين ٢٠ واحد يزورهم في المحكمة

وفعلاً دخلوا ١٠ سيدات و ١٠ رجال ، ولما دخلوا لقوا المعتقلين جايين من المستشفى معلقين محاليل
وبعد شوية جت عربية بيضاء مكتوب عليها بوليس ، طلب ٤ كمان من الأهالي يدخلوا المحكمة ، والأهالي
صدقتهم وركب معاهم خمس سيدات منهم بنت صغيره اسمها ندا محمود رجب ووالدة عماد حمدي مندي
من المنيا ووالدة عمر مصطفى من المنصورة ووالدة شريف عبد ربه من المنوفيه وابتسام جمعه من
الخاكة ، واتحركت بيهم العربية لكن مش علي المحكمة ، ومعرفناش هما راحوا فين

##افتحوا_الزيارة

##الزيارة_حق

<http://bit.do/e28n6>

تم منعي اليوم الخميس مع زملاء وزميلات من دخول نيابة امن الدولة ... بالإضافة لذلك قام موظف من
نيابة امن الدولة سنقاضيه بابلاغنا بقرارات وجلسات غير صحيحة هذا ليس الموقف الاول ولن يكون
الأخير في غياب اي دور لنقابة المحامين في مستوي الإدلال في ابسط حقوق التقاضي

<http://bit.do/e28Kc>

بلاغ الى النائب العام

بحسب ما جاتني من معلومات

قبل وصول النيابة للتحقيق في جريمة مقتل المعتقل عمر عادل في سجن طرة

قامت ادارة سجن طرة باخلاء كل المعتقلين السياسيين من حجز التأديب

وتم تسكين معتقلين جنائيين مكنهم وخذو شهادتهم "

السؤال للنائب العام والداخلية

إذا كانت وفاة عمر طبيعية كما قالت إدارة سجن طرة لماذا تقوم بإخلاء المعتقلين السياسيين من عنبر التأديب وهم من سمعوا بما حدث لعمر؟
ولماذا تقوم بتسكين بدلا منهم السجناء الجنائيين ؟
لماذا تقوم النيابة باستجوابهم وهم لم يسمعوا بما حدث ؟
وكان المعتقل عمر عادل 25 عاما قد توفي منذ أيام في ظروف غامضة اثناء احتجازه 7 ايام في عنبر التأديب

وكان الشاب عمر عادل، والمسجون حاليا في سجن طرة تحقيق منذ عام 2014 على خلفية اتهامه في القضية المعروفة إعلامياً بـ"2 عسكرية" وقد تم الحكم عليه 10 سنوات سجن

<http://bit.do/e28Ln>

التنسيقية المصرية للحقوق والحريات
تقوى عبد ناصر تضرب عن الطعام رفضاً للانتهاكات بسجن القناطر
دخلت المعتقلة تقوى عبد الناصر عبد الله، الطالبة بكلية التربية، في إضراب مفتوح عن الطعام لليوم السادس على التوالي، احتجاجاً على الانتهاكات التي تتعرض لها في محبسها بسجن القناطر، واحتجازها مع سجلات خطر داخل عنبر مخصص للجنايات.
واحتجزت "تقوى" 24 يوماً داخل غرفة إيراد سجن القناطر بالمخالفة للقانون، قبل أن يتم تسكينها يوم ٢٠ يوليو في عنبر الجنايات المتهمات في قضايا المخدرات والقتل، حيث يتم معاملتها بشكل غير لائق ويعتمدون مضايقتها، فضلاً عن استمرار التدخين طول اليوم ما يؤثر على حالتها الصحية بسبب معاناتها من الحساسية ومشاكل في التنفس، وانتشار الحشرات والثعابين.
وعلى الرغم من تكرار "تقوى" الانتقال من العنبر إلا أن طلبها قبول بالرفض، ما دفعها للدخول في إضراب مفتوح عن الطعام بداية من يوم السبت 20 يوليو الجاري احتجاجاً على تعنت إدارة سجن القناطر معها.

واعتقلت تقوى يوم ٩ يونيو بعد توقيفها بدعوى الاشتباه داخل محطة مترو حلوان ثم اقتيادها الى نقطة الشرطة داخل المحطة وبعد قليل خرجت من النقطة بصحبة حراسة حيث كان ينتظرها خارج بوابة المترو سيارة ميكروباس مفيمة عليها ستائر حمراء تم وضعها داخل السيارة ومن ثم تم نقلها الى جهة غير معلومة، وظلت قيد الاختفاء القسري لمدة ١٧ يوماً، قبل أن تظهر يوم ٢٦ يونيو على ذمة التحقيق معها في القضية المعروفة إعلامياً بـ"تحالف الأمل".

<http://bit.do/e28LS>

بيان بشأن ما تم بجلسة تجديد حبس الأستاذ/ زياد العليمي، التي نظرت يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٧/٢١ حيث أحضرت قوات الشرطة الأستاذ/ زياد لمقر نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، وذلك لنظر أمر تجديد حبسه، وقد بدا عليه نحول جسده عن سابق عهده، مما يؤكد سوء الأوضاع المعيشية بمحبسه والتي تحدثت عنها عائلته ومحاميه.

وفي تمام الساعة الخامسة والربع تم استدعاء الأستاذ زياد لغرفة رئيس النيابة السيد الأستاذ/ احمد بك سغفان، وقام الأستاذ زياد بوصف مكان احتجازه، الذي تبلغ مساحته ١٧٥ سنتيمتر في ٢٧٥ سنتيمتر،

وبها حمام ٧٥×٧٥ وفتحة تهوية أعلى تلك الغرفة ٢٠×٢٠ بها حديد ثم سلك ثم حديد، مما يصعب معه دخول الهواء لتلك الغرفة.

وقد وصف الاستاذ زياد حالته الصحية وما حدث معه أثناء فترة احتجازه، وأنه يعاني من مرض مناعى نادر بالصدر يسمى الساركوديزوزيس، وهذا المرض قد يودى بحياة المصاب به إذا لم يلتزم بالنظام الغذائى الموصوف له مع مداومة أخذ الأدوية الخاصة به مع وجود تهوية جيدة جدا، لانه فى حال عدم توافر أى من هذه الشروط قد يودى المرض بإصابة صاحبه بمرض السرطان.

كما أكد ذلك طبيب السجن المحتجز به الأستاذ زياد، وأخبره بذلك صراحة، كما أضاف له أنه لا يوجد بوسعه شئ حيال مرضه لأن تخصصه قلب وليس أمراض صدرية.

وقد أثبت الاستاذ زياد بمحضر جلسة تجديد الحبس هذه أنه يطلب نقله لأى مستشفى شرطية أو عسكرية ليتم معالجته وعمل الفحوصات الطبية اللازمة له ولو على نفقته الخاصة.

وبعد ذلك قام دفاعه بالمرافعة، وقد حضر معه إثني عشر محاميا على رأسهم الأستاذ/ خالد على المحامى الحقوقى، والأستاذة / راجية عمران الحقوقية، والأستاذ/ طارق نجيده، والأستاذ / احمد فوزى، وعدد من المحامين الحقوقيين ومحامو مكتبه.

وقد أثبت الدفاع الحاضر سقوط أمر الحبس الاحتياطي لعدم عرض المتهم للنظر فى أمر تجديد حبسه فى الموعد المحدد. كما دفع بعدم توافر مبررات الحبس الاحتياطي لأن المتهم له موطن معلوم ومحل سكن وعمل معلوم، ولديه موكلوه الذين نخشى ويخشى المتهم ضياع حقوقهم بسبب حبسه احتياطيا على ذمة قضية ليس عليها اى دليل سوى محضر تحريات الأمن الوطنى فقط، وأنه لا يخشى على المتهم من الهرب، وطلب إخلاء سبيله أو اتخاذ احد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

كما أثبت الدفاع الحاضر تعنت نيابة أمن الدولة ورفضها إطلاع الدفاع على محضر الضبط أو محضر التحريات موضوع التهمة الموجهة للمتهم، كما طلب الإطلاع على مذكرة نيابة الأمن الدولة التي قامت بإعدادها للعرض على محكمة الجنايات التى تنظر طلب التحفظ على اموال المتهم والمصرح لنا من قبلها بالإطلاع عليها.

كما تم إثبات بلاغ من قبل الدفاع ضد السيد اللواء مساعد وزير الداخلية، والذى أصدر بيانا صباح يوم القبض على الاستاذ زياد اتهمه فيه بقيامه بإدارة ١٩ شركة اخوانية وينتوى مع عدد من السياسيين تنفيذ مخطط ممول لهدم اقتصاد البلد وأنه قد تم ضبط احرار عبارة عن مبالغ مالية واوراق تنظيمية، وحين عرض المتهم على النيابة لم يواجه بثمة أحرار أو اى من الادعاءات التى ساقها بيان الداخلية وردها الإعلام بكافة وسائله.

وقد قرر الحاضرون ان الاستاذ زياد كان مكلفا من قبل حزبه السياسى بتمثيله فى بعض إجتماعات عدد من الأحزاب السياسية من أجل التحالف لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، وأن رؤساء هذه الأحزاب يطلبون الحضور امام النيابة للإقرار بذلك ويلتمسون من النيابة تحديد اقرب جلسة للاستماع إلى أقوالهم وشهاداتهم. ورؤساء تلك الأحزاب هم:-

١ -السيد / محمد فريد سعد زهران رئيس الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى

٢ -السيد / مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبى الإشتراكى

٣ -السيد/ محمد سامى رئيس حزب تيار الكرامة

٤ -السيد/ محمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية

٤ -السيد / اكمل قرطام رئيس حزب المحافظين

حيث كانت تلك الاحزاب الشرعية و المشهرة مجتمعة قد قررت فيما بينها الشروع فى اجراء مشاورات لتشكيل تحالف انتخابى فيما بينها استعدادا للاستحقاقات الدستورية القادمة التى تحتتم اجراء الانتخابات

بالجمع بين النظام القائمة و الفردى و هو ما يستلزم محاولة تلك الاحزاب التشاور فيما بينها للوصول الى تنسيق او تحالف انتخابى
و بناء على تكليف من قبل الهيئات العليا لتلك الاحزاب و رؤسائها تم تكليف عدد من ممثليها و منهم المتهم الذى كلف من قبل المستويات التنظيمية لحزبه المصرى الديمقراطى الاجتماعى لحضور اجتماعات التنسيق بين الاحزاب.

وقدم الحاضرون للنيابة حوافظ مستندات تنطوى على بيان وزارة الداخلية الذى تم نشره على بوابة اليوم السابع الإلكترونية والتقارير الطبية التى تصف الحالة المرضية التى يعانى منها استاذ زياد وصورا من البلاغات التى قدمت من قبل دفاعه لمصلحة السجون والسيد المستشار النائب العام.
ثم قام الاستاذ زياد بالتوقيع على اقواله وانصرف من غرفة التجديد هو ودفاعه، ثم اصدرت نيابة امن الدولة قرارها باستمرار حبس المتهم ١٥ يوما اخرين دون تهمة او سند.
#الحرية_لزياد_العلمي

<http://bit.do/e28MU>

نمت شوية الصبح حلمت بان زياد العلمي اخذ اخلاء سبيل .. وكان خارج بيشاورلي وبيشاور للناس لكن ملابسه كانت رديئة جدا وسينة تكاد تكون متقطعة ودايخ بيمشي شوية ويقع والناس بتسنده .. مش عارف اشمعنى زياد بالذات خصوصا اني مش على معرفة شخصية بيه وتعاملني معاه مكنش بيتعدى حدود الزمالة في المحكمة بحكم كونا محامين

بس يمكن لاني - ومن ساعة الجلسة اللي فاتت له وباقي المقبوض عليهم في القضية اللي سميتها الداخلية ب " خلية الأمل " - شوفته ومكنش هو زياد المحامي اللي كنت بشوفه في الجلسات صاحب القامة الطويلة والجسم العريض والصوت الجهور اللي كان بيسمع القاعة كلها وهو بيخاطب المحكمة امام المنصة من غير مايكروفون او لما كان بيقف في البرلمان يتكلم بصوت الحق - لقيته خاسس وصحيا مش كويس ومكنش هو زياد وهو قاعد على الارض في ايده الكلبش ومستني العرض على النيابة
كان في الجلسة بيتثبت سوء وضع احتجازه في زنزانة صغيرة مع حسام مؤنس وهشام فؤاد والتهوية فيها سينة مفيهاش مصدر للتهوية غير نضارة باب الزنزانة وفتحة صغيرة جنب السقف بعمق 45 سم والأتنين متقفلين بحديد وسلوك بتمنع دخول الهوا كويس والحمام فيها مايتعداش 70 × 50 سم
ولما اتعرض على مستشفى السجن كشف عليه طبيب قلب اللي كان موجود وهو محتاج استشاري امراض صدرية وقاله الطبيب ان سوء وضع الاحتجاز مع المشاكل الصحية اللي عندك ممكن يتسبلك بكانسر وطالب زياد انه ينتقل ويتحجز بمستشفى السجن او اي مستشفى خارجي على نفقته الخاصة او اي مكان ثاني يكون آدمي وفي تهوية كويسة

الحقيقة ان ده بعد شهر واحد بس في السجن .. انا متخيل بعد فترة اطول جوة ممكن يآثر عليه ازاي مش هو بس هو وحسن بربري وهشام فؤاد واحمد تمام وحسام مؤنس وكل الناس جوة .. ومن وقتها مش عارف ابطل تفكير في اللي انا شوفته وسمعته
السجن وحش وبينهي على الناس معنويا وماديا

<http://bit.do/e28NG>

تدين الجبهة المصرية تصاعد حوادث الوفاة نتيجة الإهمال الطبي المتعمد والأوضاع المتردية لأماكن الاحتجاز، والتي أدت مؤخرًا إلى وفاة المتهم “عمر عادل” الذي يبلغ من العمر 29 ربيعًا، وذلك بعد ثلاثة أيام من مكوثه في عنبر التأديب بسجن طرة تحقيق رغم حالته الصحية السيئة، وصراخه من داخل التأديب بأنه يموت، وذلك وفقًا لمصادر مقربة. وتعتبر الجبهة المصرية أن هذه الحادثة لا يمكن فصلها عن سياق أوسع من استخفاف السلطات المصرية بأرواح وصحة المحتجزين لديها، وعدم التورع عن وضعهم في ظروف قد تؤدي لتدهور حالتهم الصحية، ما يعد قتلًا متعمدًا بالبطيء.

كان المتوفى “عمر عادل (بكالوريوس إدارة أعمال) والمحكوم عليه في فبراير 2019 بالسجن عشر سنوات في القضية 2 لسنة 2016 شمال عسكرية، قد حُوّل إلى عنبر التأديب يوم الخميس الماضي الموافق 18 يوليو، بعد حملة تفتيش في عنابر المساجين قام بها رئيس المباحث وضابط في الأمن الوطني، ولم تمر سوى أيام قلائل حتى وُجد المتهم متوفى في زنزانة التأديب. ويشير التقرير الرسمي إلى التوقف المفاجئ في عضلة القلب باعتباره سببًا للوفاة. وعلى الرغم من ذلك فتفيد مصادر مقربة بعدم دقة هذه الأسباب. فمع أمر تحويل عمر إلى زنزانة التأديب، أصر الأخير على الرفض لما يعانيه من مشاكل صحية ونفسية قد تتفاقم وتهدد حياته إذا مكث بعض الوقت في الزنزانة التأديبية، وهو ما قابلته إدارة وطبيب السجن بالتجاهل، واعتبروه تمارضًا من قبل المتوفى، وأصرروا على إيداعه غرفة التأديب.

كان المتوفى عمر عادل يعاني من مشاكل صحية نفسية وبدنية، وتؤكد مصادر مقربة من المتوفى بأن كان معه تقارير طبية تفيد بأن المشاكل الصحية والنفسية التي كان يعاني منها تستلزم عدم وجوده بمفرده. وعلى الرغم من توضيح المتهم ذلك للقائمين على الاحتجاز وطبيب السجن، أصر الأخير على أن المتهم يدعي ذلك، وهو ما جعل المتهم يصرخ أن ذلك سيؤدي إلي وفاته، وحال دخوله إلى زنزانة التأديب ظل يصرخ قائلاً: “أنا هموت.. أنا هموت” لكن لم يعبأ به أحد. وتفيد المصادر إلى أن المتوفى طلب العرض على طبيب السجن، وأصر على خطورة بقائه في زنزانة التأديب، بينما أصر طبيب السجن على إدعاء السجين لذلك، رغم أن المتوفى كان يعاني من تورم ملحوظ على وجهه بعد يومين من التأديب.

يوم الأحد 21 يوليو في السادسة مساءً اشتكى المتوفى من سقوط المياه على أرضية زنزانته، وطلب من الشاويش تجفيفها، وكان رد الأخير أن نائب الأمور في الخارج، وذلك بالرغم من أن المياه في زنزانة التأديب تؤدي إلى ارتفاع الرطوبة إلى درجة قد تكون مميتة لمن يعاني من مشاكل في التنفس، وفي السابعة مساءً نادى السجناء على المتوفى دون استجابة، وفي الثامنة نادى الشاويش عليه، وعندما لم يرد أحضر المفتاح، ليجده ملقى على الأرض. أبلغ الشاويش طبيب السجن وحاول إسعافه، ولكن بلا جدوى، ثم أودع مشرحة السجن لمدة ليلة كاملة قبل أن يتم إبلاغ أسرته صباحًا بوفاته. المثير للاهتمام، أن إدارة السجن طلبت حضور أحد السجناء المتخصصين في الطب، لبيان حالة المتوفى، ما يشير لقلة خبرة طبيب السجن. وفي اليوم التالي حضرت النيابة للتحقيق في الأمر، وقام وكيل النيابة بالمعاينة الشكلية لعنبر التأديب دون الدخول إلى الزنزانة، وتفيد مصادر بأن شهود الواقعة على حالة عمر الصحية قبل التحقيق تم استبدالهم بممرشدين يعملون لحساب الأمن الوطني، كما نقلت إدارة السجن أحد الشهود إلى زنزانة الدواعي، لاستبعاد شهادته أمام النيابة.

وتعد الأوضاع في الزنزانة التأديبية في سجن طرة تحقيق أشد سوءًا من عنابر الاحتجاز العادية، حيث لا تتجاوز مساحة زنزانة التأديب الخمسة متر مربع (2 متر * 2.5 متر)، ولا يوجد بها أي منفذ للهواء سوى فتحة صغيرة في باب الزنزانة يتواصل من خلالها القائمون على الاحتجاز مع المحتجز، وينقل من خلالها الطعام والشراب، فضلًا عن أن المبنى الواقع به عنبر التأديب يتكون من دور واحد فقط ذو سقف خرساني

مسلح معرض دائماً لأشعة الشمس، وهو ما يعني جحيماً بالنسبة للمحتجزين. ولا يملك المحتجز في عنبر التأديب سوى ملابس وزجاجتين بلاستيكيين، وجرذل للبول. تؤكد الجبهة المصرية على أن حالة عمر عادل لن تكون الأخيرة في مسلسل القتل البطيء للمحتجزين، عبر وضعهم في ظروف من شأنها تعريض حالتهم الصحية للخطر البالغ. كما تؤكد على ضرورة حصول المحتجزين على حقوقهم الكاملة التي يكفلها لهم الدستور، فليس هناك ما يمكن أن يكون مسوغاً للتعتن في الحقوق الإنسانية، كما تشير لوجود خلل فادح في أنظمة العدالة والاحتجاز في مصر، لا يسعى لتفادي الانتهاكات، ولا يخشى المسائلة القانونية، هو ما يعد كارثة قانونية وحقوقية. وإذ تؤكد الجبهة المصرية على خطورة نمط الإهمال الطبي والذي أدى لوفاة ما لا يقل عن 80 حالة وفاة منذ عام 2016 حتى 2019، فإنها تطالب بفتح تحقيقات شاملة ومستقلة على هذه التجاوزات والانتهاكات التي يتعرض لها المحتجزين السياسيين والجنايين على السواء، والتأكد من حساب المسؤولين عن تلك الانتهاكات، سواء إدارة السجن أو الهيئة الطبية المختصة، وضمان عدم إفلات المتورطين من العقاب.

<http://bit.do/e3fN2>

فى شهر يونيو تمكنت بفضل الله من أخذ أول حكم بإخلاء سبيل بتدابير احترازية فى الاسكندرية بعد ما قلبنا وجعنا بتطبيق المادة 201 إجراءات جنائية و بعد ما اتحقق مطلبنا و شعرنا بالانتصار القانونى للأسف الفرحة ما تمتش لان من وقتها و المتهم مختفى قسريا و مش لاقينه فى أى حته و بدورها النيابة عملت مذكرة بأن المتهم لم ينفذ قرار المحكمة بالذهاب للقسم يوميا من الساعة 8 إلى الساعة 10 و بكده يبقى المتهم لو ظهر هيرجع السجن تانى لعدم تنفيذ قرار المحكمة او ه يظهر على ذمة قضية أخرى و نرجع نلف فى نفس الدائرة المغلقة
لله الأمر من قبل و من بعد

<http://bit.do/e3fH7>

- ##اعتقال بعد افرج
- ##الحرية لجمال عبد الفتاح
- دكتور جمال عبد الفتاح سجين كل العصور حيث كانت السجون المصرية شاهدة على نضال وكفاح د جمال عبد الفتاح من اجل الفقراء وحقوقهم والعدالة الاجتماعية فسجن فى عهد عبد الناصر للسادات مرورابعهد حسنى مبارك ولم يعتقل فى عهد د مرسى واعتقله عبد الفتاح السيسى
- هو احد القيادات الاشتراكية والذى تجاوز من العمر اكثر من السبعين عاما والذى لا يمكن ان تختلف معه فى انسانيته وضميره المصرى
- د عبد الفتاح كان احد قيادات انتفاضة الخبر فى يناير 1977
- اعتقل مرات عديدة وكان أخرها اعتقاله فى 2018 حتى صدر موقرا قرارا باخلاء سبيله حتى فوجى الجميع بإدراج اسمه فى قضية جديدة وترحيله لسجن القناطر
- التنكيل بالدكتور عبد الفتاح وصل الى ان تم تسكينه و سجنه مع سجناء ينتمون الى تنظيم داعش فى زنزانه واحدة بهدف التنكيل به وإلحاق الأذى به

فالسُّلطات المصرية تمارس جريمة القتل البطيِّ بحق د جمال المريض والذي لم يعد جسده يتحمل مشقة وظروف الاعتقال الغير آدمية

فلاعتقال بعد قرار الافراج اصبح الجريمة المنظمة والتي تمارسها السلطات بشكل ممنهج فكثير من المعتقلين يفأجون بعد قرار الافراج بوضع اسمائهم فى قضايا جديدة التنكيل ليس فقط لابناء التيار الاسلامى او الحزبى بل للجميع عسكريين وليبرالين واشتراكيين كما فى حالة الدكتور وغيره من ابناء مصر من جميع التيارات السياسية المختلفة

<http://bit.do/e3fKb>

دعوى أمام القضاء الإداري تختصم وزير الداخلية للمطالبة بالكشف عن مكان د.مصطفى النجار بعد أكثر من 300 يوم اختفاء

أقام محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، اليوم الاثنين، دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، بتوكيل من شيماء على عفيفي، للمطالبة بالإفصاح عن مكان احتجاز زوجها الدكتور مصطفى النجار.

وحملت الدعوى التي اختصمت وزير الداخلية بصفته، أرقام 56032 لسنة 73 قضائية. فيما لم يتم تحديد موعد جلستها حتى الآن.

وتجاوز الدكتور مصطفى النجار، عضو مجلس النواب السابق، الـ300 يوم على الاختفاء دون معرفة مكان توجده أو أي تواصل بينه وبين محاميه وأسرته.

وسبق وتقدمت المفوضية المصرية بإنذار إلى وزير الداخلية في 8 ابريل الماضي، للمطالبة بالكشف عن مكان تواجد البرلمانى السابق ورئيس حزب العدل السابق.

وكان آخر اتصال بين النجار وزوجته، يوم 28 سبتمبر 2018 وأخبرها بتواجده في أسوان ثم انقطع التواصل معه بعدها. إلا أنه وفي يوم 10 أكتوبر 2018 تلقت زوجته مكالمة هاتفية من شخص مجهول على هاتف المنزل يفيد بأنه قد تم إلقاء القبض عليه وموجود في معسكر قوات الأمن بالشلال. وقامت الأسرة وقتها بعمل بلاغ للنائب العام والسلطات المعنية تلغرافيا بخصوص اختفائه. كما قام محامو مصطفى النجار بعمل بلاغ لنيابة أسوان يوم الأربعاء 31 أكتوبر وقيد بتاريخ 6 نوفمبر 2018 (بلاغ رقم 1010 لسنة 2018 عرائض كلي أسوان) مطلبين أيضا بتتبع رقم هاتفه.

كما تقدمت زوجته باستغاثة الي رئيس الجمهورية لمعرفة مصير زوجها عن طريق التليغراف حمل رقم 233312371 بتاريخ 4 ابريل الماضي.

#دفتـر_أحوال_المحاكم_والنيابات

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات

#مصطفى_النجار_فين؟

<http://bit.do/e3DUu>

اليوم يكمل الأستاذ عصام سلطان ٦ سنوات بالتمام والكمال في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله في ٢٩ يوليو ٢٠١٣!!

وممنوع عنه زيارات الأسرة منذ حوالي سنتين وزيارات المحامين منذ ثلاث سنوات تقريبا بالمخالفة لكل الشرائع والقوانين!

<http://bit.do/e3DW5>

تحديث : ام زبيده فقط اللي اتايد الاستئناف وبالنسبة لشروق فالاستئناف اترفض واتايد اخلاء السبيل وكما قال المحامي ان النيابة قد ابلغتهم قرار المحكمة خطأ...
شروق وام زبيده!

-شروق امجد أمس اخذت اخلاء سبيل بعد سنه و 5 شهور والنيابة استأنفت و كان عندها جلسته النهارده والاستئناف اتقبل واتجدد حبسها 45 يوم ، شروق محبوسه على ذمه قضيه 441 بتهمة الانضمام لجماعه ونشر اخبار كاذبه في سجن القناطر...

النهارده عيد ميلاد شروق كان عندي امل تطلعي وتحفلي بيه بره ، كل سنه وانتي طيبه يا شروق ربنا يفرجها عليكى من عنده...

١- منى محمود محيي الشهيرة بأمر زبيده اخذت اخلاء سبيل بعد سنه و 5 شهور يوم السبت والنيابة استأنفت والنهارده كانت جلسته الاستئناف و اتقبل واتجدد حبسها 45 يوم وده 3 مره يتقبل استئنافها بعد اخلاء السبيل ومتخرجش ، محبوسه على ذمه قضيه 477 بتهمة نشر اخبار كاذبه وازعاج السلطات في سجن القناطر....

ادعو لشروق وام زبيده

#الحرية_لشروق_أمجد

#الحرية_لطنت_منى_محمود

<http://bit.do/e3DYq>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات
مقتل اثنين داخل قسم شرطة الدخيلة واتهامات للأمن بالتعذيب والقتل.. والنيابة تحقق
أسرة ضحية: الجثة عليها آثار ضرب بالوجه ودماء على ملابسه ونرفض استلامها إلا بعد معرفة سبب الوفاة

قال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن نيابة الدخيلة، تحقق في المحضر رقم ٨٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ إداري الدخيلة، حول مقتل اثنين من المواطنين داخل قسم شرطة الدخيلة - أثناء تنفيذ عقوبة -. واتهمت أسرة الضحية الأولى "السعيد محمد السعيد"، قسم الشرطة في مقتله، ورفضوا استلام الجثة قبل معرفة سبب الوفاة وتشريحها، وتوجهوا إلى النيابة العامة والتي أمرت بتشريح الجثة، فيما تواصل النيابة تحقيقاتها.

واستمعت النيابة إلى 3 من أشقاء الضحية "السعيد محمد"، وسألته عن معلوماتهم حول الواقعة، وبدورهم اتهموا قسم الشرطة بالوقوف وراء ذلك.

وقالت أسرة السعيد محمد، إنهم تلقوا اتصالا هاتفيا فجر الأربعاء ٢٤ يوليو بوفاة أخيهم داخل القسم، وبالانتقال تبين أن الضحية موجود في مستشفى قصر الشفاء الخاصة بالدخيلة ويظهر عليه آثار ضرب بالوجه ووجود دماء على ملابسه ووجهه. وأضافت الأسرة، أن المستشفى أبلغتهم أن أحد المخبرين بالقسم جاء بالضحية ثم انصرف، وأنهم استلموه جثة هامة.

#قسم_شرطة_الدخيلة

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات

صورة الضحية السعيد محمد السعيد

<http://bit.do/e3D55>

صدور حكم بحبس محامي بسبب عمله ومضمون دفاعه القانوني ، مخالفة قانونية صارخة و رسالة خوف لمحامين مصر

أعربت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عن بالغ قلقها من صدور حكم بحبس المحامي “علي طه” أول أمس الاثنين 29 يوليو ، عامين مع الشغل في القضية رقم 50 لسنة 2019 ، على خلفية بعض الكلمات التي وردت في مرافعته بأحدى القضايا ، ومسانلته عنها ، بالمخالفة لنص لقانون المحاماة وقانون العقوبات ، اللذان يمنعا معاقبة المحامي عما يرد في دفاعه القانوني الشفهي أو المكتوب.

وكان المحامي علي طه، أثناء تقديمه الدفاع القانوني عن موكله المستشار هشام جنيبة في القضية رقم 12601 لسنة 2014 جنح الدقي، قد فوجيء بمحامي الخصم ” المستشار أحمد الزند” يطلب من المحكمة إثبات بعض الكلمات استخدمها الأستاذ على طه خلال تقديم دفاعه القانوني ، وطلب محامي الخصم من المحكمة آنذاك، إصدار مذكرة بمحتوى هذا النص وتحويل المحامي للنيابة المختصة للتحقيق فيما اعتبره قذف، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب اعمالا للقانون الذي يكفل الحماية للمحامي اثناء تقديم دفاعه ، فما كان من محامي الخصم رغم ذلك الا ان قام باستخراج صورة رسمية من محضر الجلسة ، وقام بتقديم بلاغ لنيابة السيدة زينب ، يتهم فيها الاستاذ علي طه المحامي بسب وقذف موكله أحمد الزند وزير العدل الاسبق وآخرين ، أثناء المرافعة في القضية رقم 12601، وفي مخالفة للقانون ، قبلت النيابة القضية و صدر الحكم في يوليو 2019 بالحبس عامين مع الشغل ضد المحامي علي طه ، بتهمة سب وقذف المستشارين أحمد الزند، عبدالله فتحي، وأكثم بغدادي.

ويأتي الحكم مخالفاً للمادة رقم 47 من قانون المحاماة والتي جاء في نصها أنه لا يجوز لخصم المحام إقامة دعوى ضد المحامي على أي شيء قد يورده في مذكرته أو في دفاعه، وكذلك ما جاء في نص المادة 309 من قانون العقوبات التي أقرت بعدم جواز محاكمة أحد الخصوم إلا أمام القضاء المدني أو التأديبي في حالة وقوع مخالفة أثناء الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم.

وقالت الشبكة العربية ” أن هذه القضية برمتها وما تضمنته من مخالفات ، تثير التخوف على مستقبل عمل المحامين واهدار الضمانات التي كفلها لهم القانون ، وتفتح باب التربص بهم ومآخذتهم عما يرد في دفاعهم القانوني والشفوي ، وهو أمر يستدعي وقفه صارمة من نقابة المحامين ، حتى لا ينتشر الخوف بين المحامين ويفقد المواطنون ثقتهم في نقابة المحامين وجهاز العدالة كله.“

<http://bit.do/e3EhE>

الجبهة المصرية توجه خطاب لرئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان تُفند فيه تصريحاته الأخيرة حول
أوضاع حقوق الإنسان في مصر

السيد محمد فايق

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

تحية طيبة وبعد،

إيماناً لتصريحاتكم المنشورة في جريدة الشروق بتاريخ 24 يوليو 2019 والتي تم فيها التطرق لعدد من
الموضوعات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في مصر مثل عقوبة الإعدام، المراقبة الشرطية، قانون
الجمعيات، السجون، فقد لاحظ فريق عمل الجبهة المصرية لحقوق الإنسان وجود عدد من المغالطات
والقناعات الخاطئة والتي قد تعكس رؤية وتقييم المجلس القومي لحقوق الإنسان تجاه حقيقة الأوضاع
الحقوقية، ونظرته لدوره في تحسين تلك الأوضاع، بدلاً من الاكتفاء بتبني الرواية الرسمية وخلق تبريرات
لانتهاكات الدولة.

في بداية خطابنا نود تعريفكم بمنظمتنا، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة تأسست عام
2017 في جمهورية التشيك، على يد عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان المستقلين، والغير
تابعين لأي حزب أو حركة أو منظمة سياسية، ونسعي من خلال البحث والرصد والتوثيق والمناصرة إلي
تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر. وبالنظر لتصريحكم المشار إليه حول المنظمات المنشأة حديثاً،
فتتوقع أننا لسنا ضمن المنظمات التي قمتم بوصفها باعتبارها تابعة لجماعة الإخوان المسلمين.

بالنظر للمواضيع الحقوقية التي تناولها حديثكم، وأولها عقوبة الإعدام، ذكرتم بأن “الجرائم التي يتم فيها
العقاب فيها بالإعدام تنحصر”، وهو على خلاف الحقيقة، حيث أضيفت خلال السنوات القليلة الماضية عدد
من الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، ليصبح الإعدام عقوبة لـ 104 جريمة، منصوص عليها في 78 قانون
وتشريع مختلفين، وذلك بدلاً من إجراء تغييرات تشريعية تقلص من عدد الجرائم المعاقب بها بتلك العقوبة.
آخر هذه التشريعات ما ورد في قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 والذي ينص في (12) مادة
منه على أن الإعدام عقوبة عدد من الجرائم مثل إنشاء وإدارة أو تمويل جماعة إرهابية أو التخابر لدى
دولة أجنبية. كما تم تعديل المادة (102 أ) في قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتحويل عقوبة حيازة
مواد مفرقة إلي الإعدام، إذا وقعت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي.

وفي مقابل حديثكم عن “عدم صدور أحكام بالإعدام من محاكم استثنائية”، فموثق لدينا إصدار المحاكم
العسكرية لعدد غير قليل من أحكام الإعدام، خاصة في قضايا العنف السياسي، وذلك استناداً على قرار
تأمين المنشآت العامة الصادر من رئيس الجمهورية رقم 136 لسنة 2014، والتي تتميز بسرعة إنفاذها
حال تصديقها من محكمة الطعون العسكرية (30 شخص تم إعدامهم منذ يوليو 2013 في هذا النوع من
القضايا). ويعد القضاء العسكري قضاءً استثنائياً لتبعيته المباشرة للسلطة التنفيذية، حيث يتم تعيين
القضاة العسكريين بقرار من وزير الدفاع، ناهيك عن ما يتعرض له المتهمون في هذه القضايا منذ لحظة
القبض عليهم لانتهاكات جسيمة، تخل بأبسط حقوقهم في الحصول على محاكمة عادلة، وهي الظروف التي
يتشاركون فيها مع المحكوم عليهم بالإعدام من المحاكم المدنية.

نقطة أخرى أشير إليها في حواركم، هو أن “عقوبة المراقبة الشرطية أفضل من السجن”. والمراقبة
الشرطية هي عقوبة يلتزم الشخص بمقتضاها عملياً، وفقاً لحكمه، بالتواجد في قسم الشرطة بعد انتهاء مدة
سجنه، وسلبه حريته لمدة 12 ساعة يومياً، بما يصاحب تطبيقها من انتهاكات عدة. فبالنظر للقانون رقم
99 لسنة 1945 والمتعلق بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس، نجد أنه وفقاً للمادة 5 يتم السماح للمراقب
باختيار جهة المراقبة ومحل السكن، ولا يُستثنى وفقاً للمواد 6، 7 إلا من كان غير معروف السكن، وهو ما
لا يحدث عملياً، حيث يلتزم المراقبون بالمبيت في قسم الشرطة رغم معلومية مكان سكنهم. إضافة لهذا
فيتعرض الشخص المراقب لانتهاكات تمنع اندماجه مرة أخرى في المجتمع، باعتبارها الفلسفة من وراء

تلك العقوبة، حيث يتعرض للمعاملة المهينة داخل قسم الشرطة، وإجباره على تنفيذ أمور خارج إطار العقوبة، وتهديده بالعودة مجدداً للسجن، ورفض إعطاءه أجازات، ناهيك عن تقييد حقه في العمل والدراسة والتنقل داخل البلاد، والمنع من التواصل مع العالم الخارجي خلال فترة المراقبة.

جانب آخر في تصريحاتكم نود التعليق عليه، وهو بأن “هناك تقدم في البنية التحتية للديمقراطية”، وفسرتم ذلك بوجود انتخابات واستفتاءات دون تدخل من الدولة. وبعيداً عن كون هذا التصريح يعد نوعاً من تبييض وجه السلطات، إلا أنه يتضمن مغالطات كبيرة، حيث أن الانتخابات والاستفتاءات في حد ذاتها ليست دليلاً على الديمقراطية، إذا صاحبها عدم حرية في الترشح أو شابها تأثير من قبل السلطة التنفيذية بشكل مباشر أو غير مباشر على العملية الانتخابية وعلى الحقوق المدنية والسياسية بشكل عام، وإلا عُذ وقتها غطاءً للديكتاتورية والقمع. الأمر الذي تجلّى في الانتخابات الرئاسية في مارس 2018 من تنكيل بمرشحي الرئاسة؛ حيث تم إلقاء القبض على كل من رئيس الأركان السابق سامي عنان، والعقيد أحمد قنصوة عقب إعلانهما الترشح للانتخابات، كما تم ترحيل الفريق أحمد شفيق من دولة الإمارات عقب ترشحه للانتخابات. ناهيك عن القبض على عشرات المعارضين والنشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالتوازي مع هذه الانتخابات، و اتهامهم بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، ما أدي إلي حصار العديد من الحقوق على رأسها الحق في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع السلمي. وبالإشارة لمشروع قانون الجمعيات الأهلية المعروض على البرلمان باعتباره بديل للقانون رقم 70 لسنة 2017، ورايكم بأنها تمثل “نقطة أمام المجتمع المدني”، وهو الطرح الذي نعارضه، ونرى بأنه لا يختلف كثيراً عن القانون قبل التعديل، حيث استبدل العقوبات في هذا القانون من السجن إلى الغرامات المالية التي تصل إلي مليون جنيه، وإعطاء الأجهزة الأمنية سلطة الإشراف على أنشطة المجتمع المدني من خلال وحدة الوحدة المركزية للجمعيات التابعة للوزير المختص، والتي ستحدد اللائحة التنفيذية علاقتها بأجهزة الدولة الأخرى. بالإضافة لعدد آخر من الاعتراضات مفند بالتفصيل في بيان مشترك من 10 منظمات حقوقية يرفضون هذا القانون، ويعتبره إعادة تسويق للقمع.

نقطة أخرى وردت في نفس التصريحات وتستحق التأمل، وهو إدعاء “غلق السجون أمام زيارة المجلس القومي لحقوق الإنسان” بتبريرات أمنية مختلفة، وهو التصريح الذي يثير تساؤلات جادة حول طبيعة دور المجلس القومي ومدى صلاحياته، إذا كان نشاطه مرهون بموافقة الأجهزة الأمنية، والتي من حقها على سبيل المثال: تحديد السجون المسموح زيارتها، وتوقيت الزيارة، وحتى أسماء وفد المجلس الموافق على وجوده في هذا النشاط، وما هو الفرق الآن بينها وبين المنظمات الحقوقية المستقلة الممنوع عليها هذه الخاصية من الأساس، والتي تجعلها على إطلاع أوسع بما يحدث داخل السجون. وما إذا كان هذا التصريح دليل على قناعة المجلس بالحد الذي تسمح به الدولة من المتابعة الحقوقية، وعدم رغبته في تعزيز هذا الدور.

تشير هذه الأقوال الصادرة من رأس المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتصريحات أخرى سابقة صادرة منه، ومن قيادات المجلس، قلقاً حول مدى إمام المجلس بتدهور الأوضاع الحقوقية في مصر، ومدى التزامه باتفاقية باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تنص على دور تلك المجالس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودورها في لفت انتباه الحكومة لانتهاكات حقوق الإنسان، بدلاً من التماس الأعذار لها وتجميل مسلكها في ارتكاب هذه الانتهاكات المنهجية، ناهيك عن الإدعاء بوجود حملة منظمة من كيانات سياسية معارضة تستهدف إلصاق ارتكاب الدولة لانتهاكات حقوقية واسعة، مثل التعذيب والإخفاء القسري وغياب ضمانات المحاكمة العادلة، والموتقة من منظمات محلية ودولية.

<http://bit.do/e3LLR>

الاستاذ على طه من اطيب و اجدع المحامين و هو استاذ و نحن نتعلم منه امبارح صدر حكم بحبسه سنتين غيايبا لاتهامه بسب و قذف المستشار أحمد الزند و المستشار عبد الله فتحي و المستشار محمد عبد الله و ذلك أثناء مرافعته عن صحفية جريدة صوت الأمة و كانت الصحفية قد كتبت موضوع عن هؤلاء السادة المستشارين.

الغريب في الامر ان شهود الاثبات في القضية محامين هم صالح الدرباشي و عصام يوسف ابراهيم والحكم بحبس الزميل في تلك القضية وادانته استندت علي تلك الشهادة للأسف احنا بقينا بنأكل في بعض طيب فين الزمالة و فين أدابيات المهنة للأسف ما فيش .

وبعدين فين بقى حصانة حق الدفاع المنصوص عليها في الدستور و القانون
##المحاماة ليست جريمة

<http://bit.do/e3LQD>

تربطني معرفه وثيقه بالاستاذ الجليل نقيب المحامين وتربطني صداقه مع عدد من اعضاء مجلس نقابه المحامين الاجلاء . ولكني مندهش من عدم اهتمامهم بالانتهاكات التي تطال حقوق المحامين في الدفاع سواء امام نيابه امن الدولة او امام بعض دوائر الجنايات ...هل يعرف الاستاذ النقيب انه لا يمكن لمحام ان يطلع بطريق التصوير علي تحقيقات تجري في نيابه امن الدولة بالمخالفه لاحكام قانون الاجراءات ؟ هل يعرف الساده اعضاء المجلس الكرام ان المحامي لو اطلع بصريا علي التحقيقات او اخذ نقاط اثناء التحقيق فإن ذلك يكون تكريم من السيد الاستاذ عضو النيابة العامه لان المحامي دمه خفيف او لانه يوافق ان يحضر في بعض الاحيان مع متهمين ظهروا فجاءه واحتاجت النيابة الي وجود اي محام معهم في التحقيق لاستكمال الشكل ؟ هل يعلم النقيب ان بعض المتهمين لا يحضر معهم محام لان السيد عضو النيابة يقول انه بعث الي غرفه المحامين فلم يجد محاميا واضطر للداعي الإستعجال الي التحقيق دون وجود محام ؟ هل يعلم الساده اعضاء النقابه ان المحامين يقفون في الشمس والمطر امام نيابه امن الدولة ولا يسمح لهم بالدخول وعندما يتقدمون بطلبات لا يتم اعطاء ارقام لهم او حتي ما يثبت ما قدموه؟ هل ناقشت النقابه او تفكر في مناقشه موضوع الحبس الاحتياطي طويل المده حيث يتم حبس المتهمين بمحضر تحريات ويستمر حبسهم سنتين وتأثير ذلك علي المحامين ودخلهم ومهنتهم ؟ من سيوكل محام في قضايا يعرف نتيجتها مسبقا اصلا؟ هل ناقشت النقابه في مؤتمر عام موضوع حبس المحامين اثناء الترافع والتغاضي عن نصوص قانون العقوبات التي تحمي حقوق الدفاع ؟ هل ناقشت النقابه تداعيات ما يحدث في منظومه العدالة علي دخل المحامين وبقاء المهنة وازدهارها ؟ هل تعرف ما يحدث مثلا في المحاكم الاقتصاديه من تطويل للإجراءات ؟ هل تعرف اننا في مجلس الدوله لا نستطيع الحصول علي نسخ من الاحكام او الاطلاع الا بمشقه وفي مده قد لا تمكنا من الطعن في الحكم بكفاءه ؟ انني احمل احتراما حقيقيا للنقيب واعضاء المجلس ولكني اري ان النقابه محتاجه الي الدفاع عن المهنة ليس فقط بتقليص عدد محامي الجدول ولكن ايضا بتوفير اجواء ازدهار للمهنة بالحفاظ علي حقوق المتهمين او بجعل دور المحامين بالدفاع عن حقوق المتهمين حقيقيا وليس سوريا . مهنة المحاماه تحترس ولا يوجد من يهتم بدراسه جديده لاسباب الاحتضار . سياده الاستاذ الجليل النقيب العام ..الساده الاساتذه الزملاء النقباء الفرعيين واعضاء مجالس النقابه العامه والفرعيات... نظموا مؤتمرات لدراسه مثل تلك المشاكل وايجاد حلول لها حتي لو من باب الدعايه الانتخابيه ..الانتخابات علي الابواب ؟ صباحكم جميل.

<http://bit.do/e3LRF>

نقلا عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات
قبول طلب النائب العام والتحفظ على أموال العليمي ومؤنس وفؤاد وبربري وآخرين في قضية "تحالف الأمل"

قال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمحكمة عابدين، قررت قبول طلب النائب العام رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٩، بشأن التحفظ على أموال المتهمين في قضية "تحالف الأمل" ومنعهم من التصرف فيها .
وشمل قرار المحكمة بالتحفظ على أموال ٨٢ متهما و ١٩ شركة، في القضية رقم ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا، والمعروفة إعلاميا باسم قضية تحالف الأمل .
وتضم القضية عدد من السياسيين والصحفيين والحقوقيين، بينهم زياد العليمي وهشام فؤاد وحسام مؤنس وحسن بربري وأحمد تمام وآخرين.
ويواجه المتهمون في القضية، اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية، وبعضهم متهما بتمويل هذه الجماعة والانضمام إليها مع العلم بأغراضها.

<http://bit.do/e3VGp>

أصبحت أتردد فق الحضور مع متهم أو متهمة لا أكون موكل من أسرهم
حتى لا اصاب بصدمة الحكايات اثناء جلسات التجديد أو التحقيق
اليوم قدر الله لي اثناء انتظار بدء جلسة تجديد موكلي نيابة امن الدولة بمتهم ليس له محامي ل حضور
جلسة التجديد معه، وبعد بدء جلسة التجديد ظل الرجل الذي يبلغ من العمر ٥٠ عام يبكي حتى تدخل رئيس
النيابة بسؤاله عن سبب البكاء، فكانت الفاجعة انه بعد حبسه احتياطيا فقد والدته ومنذ ٥ أيام فقد زوجته
وأصبح أولاده بدون عائل أو سند لهم في تلك الظروف القاسية، مشكور السيد رئيس النيابة بادر بمواساته
ووعده بعرض الأمر علي رئيس فريق التحقيق في القضية و المحامي العام المساعد ولكن دون جدوي
تجديد ١٥ يوم في قضية من عبث القدر انها تسمى قضية الصفاير والحلل.

<http://bit.do/e3VGC>

ويبقى التاجيل سيد الموقف

ويبقى الإضراب مستمراً

اجلت محكمة شمال القاهرة العسكرية للجنايات القضية رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٧ جنابات شمال القاهرة
العسكرية لجلسة ١٩-٨-٢٠١٩ لاستكمال المرافعات المتوقفة منذ شهرين تقريباً بسبب التعذرات الامنية
تارة ، وتعت إدارة السجن في إحضار المتهمين لقاعة المحكمة تارة اخري مع استمرار الاضراب عن
الطعام اعتراضاً علي سوء المعاملة ومنع الزياره والادويه والتريض والكانتين والامانات
وارتفع عدد المنقولين لسجن شديد الحراسه واحد لأربعة وأربعين فرداً مع زيادة تدهور الحالة الصحية
لعدد من المتهمين
في المقابل اعتقلت قوات الامن بعض اشقاء المضربين عن الطعام لإجبار المعتقلين علي فض الاضراب
وتيرة الانتهاكات لمعتقلي هذه القضية في تصاعد مستمر

<http://bit.do/e3VDR>

هكذا احتجت "أم زبيدة" المصرية على حبسها وإخفاء ابنتها استنكر حقوقيون ومعارضون مصريون ما تتعرض له المعتقلة "أم زبيدة" من انتهاكات في سجون النظام العسكري بمصر بسبب مطالبتها قبل سنوات بالكشف عن مصير ابنتها خلال مقابلة مع قناة "بي بي سي". واضطرت أم زبيدة نتيجة الاعتقال المتواصل إلى حلق شعرها والدخول في إضراب مفتوح عن الطعام في محاولة منها للفت النظر إلى قضيتها وقضية ابنتها "زبيدة" المختفية قسريا منذ 3 سنوات.

محاميها إسلام سلامة، أكد عبر صفحته بـ"فيسبوك"، أنه "بعد قبول استئناف النيابة وإعادة حبس (أم زبيدة) للمرة الثالثة على التوالي؛ قررت الدخول في إضراب كلي عن الطعام، كما قامت بحلق شعرها تماما اعتراضا منها على التعتنط الحاصل معها وعدم خروجها حتى الآن وطلبا لإخلاء سبيلها لانتهاج التحقيقات وعدم وجود أية دواعي لحبسها احتياطيا طالما أنه لا جديد في الأوراق".

وقصة "زبيدة إبراهيم أحمد يونس"، (24 عاما) ظهرت للعلن خلال حوار للأُم مني محمود محمد (56 عاما)، مع (BBC) قدمته مراسلتها بالقاهرة "أورلا جيورين"، بعنوان "سحق المعارضة في مصر"، في 25 شباط/فبراير 2018، تحدثت فيه عن اختطاف الأمن لابنتها وإخفائها قسريا واغتصابها وتعذيبها وصعقها بالكهرباء، ما مثل وقتها فضيحة كبيرة للنظام.

وباليوم التالي، ظهرت "زبيدة" بلقاء تلفزيوني مع الإعلامي عمرو أديب، من شقة بأحد أحياء القاهرة، لتقول إنها تزوجت ولم يعتقلها الأمن ولم تتعرض للتعذيب، ولكن علامات الحزن والدموع البادية على "زبيدة" دعت النشاطاء للتشكيك بصحة حديثها.

وبعد أيام من لقاء أديب، وفي 28 فبراير 2018، تم اعتقال "أم زبيدة"، بتهمة "نشر وإذاعة أخبار كاذبة"، و"الانضمام لجماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون"، كما أنه لا يعرف أحد أين "زبيدة" حتى الآن.

وفي 15 كانون الثاني/يناير 2019، حصلت "أم زبيدة"، على قرار إخلاء سبيل بتدابير احترازية، ليتم تجديد حبسها 45 يوما بعد قبول استئناف النيابة العامة على القرار، وهو الأمر الذي تكرر في منتصف شهر نيسان/أبريل، ونهاية تموز/يوليو الماضي، بحبسها 45 يوما أخرى.

انتقام طال محاميها

أزمة زبيدة وأمها طالمت محاميها عزوز محبوب، الذي تم اعتقاله أيضا وإخفائه قسريا 5 أشهر، وفي الوقت الذي يعاني الآن من أزمة نفسية وعصبية نتيجة تعذيبه مكبلا ومعصوبا العينين، ترفض السلطات الإفراج الصحي عنه وتواصل احتجازه بقسم إمبابة، وسط تجاهل نقابة المحامين، حسب الحقوقي أحمد العطار.

العطار، الباحث بـ"التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، أشار بحديثه لـ"عربي21"، إلى تأكيد محامي "أم زبيدة" بأنها "دخلت بإضراب كلي عن الطعام، وأنها قامت بحلق شعر رأسها اعتراضا على تكرار رفض النيابة إخلاء سبيلها".

وأضاف أن "الشرطة المصرية اعتقلتها يوم 28 فبراير 2018، ووجهت لها تهمة نشر أخبار كاذبة بعد أن ظهرت في (BBC) البريطانية تطالب بمعرفة مكان ابنتها المختفية قسريا"، وأوضح أنها "تقع حاليا بسجن القناطر للنساء".

ويعتقد العطار، أن أزمة "أم زبيدة" تتمثل بـ"توالي قرارات المحكمة بإخلاء سبيلها وتوالي استئناف النيابة عليها واستمرار المحكمة بقبول استئناف النيابة وإعادة حبسها للمرة الرابعة على التوالي"، مؤكدا "عدم قانونية استئناف النيابة".

وعن "زبيدة"، أكد العطار أنها "بعد ظهورها المفاجئ مع من قالت إنه زوجها مع عمرو أديب؛ لا أحد يعلم عنها شيئا ولم تظهر بأي برامج أخرى."

وقال إن "انتقام النظام والتنكيل بأم زبيدة؛ هو رسالة لكل مصري يحاول البحث عن أبنائه المختطفين قسريا، بأن مصيرك الاعتقال والتنكيل، كما كانت رسالة السلطات باعتقال الصحفية آية علاء، لحديثها للصحافة العالمية عن ظروف اعتقال زوجها حسن القباني، وقتها بسجن العقرب."

نفدت طاقتها

من جانبه أكد مدير مركز الشهاب لحقوق الإنسان خلف بيومي، لـ "عربي21"، أنهم حتى الآن لم يستطيعوا التأكد من خبر حلق "أم زبيدة"، شعرها ودخولها في إضراب عن الطعام.

وأضاف أنه "مما لا شك فيه أن لكل إنسان طاقة للتحمل؛ ولو صحت كل الأخبار الواردة عن والدة زبيدة فذلك بسبب الانتهاكات وتلفيق القضايا والظلم الذي تعرضت له السيدة."

وقال إن "زبيدة، تعرضت لعدد من الانتهاكات منذ سنوات ولم تتوقف؛ فقد تم القبض عليها تعسفيا ثم إخفاءها قسريا، وزاد الأمر بالقبض على والدتها وتلفيق قضية لها."

وصنف "الشهاب لحقوق الإنسان"، استمرار الانتهاكات والاحتجاز التعسفي بحق "أم زبيدة" للمرة الرابعة ضمن انتهاكات النظام بحق المرأة، وحمل وزارة الداخلية ومصلحة السجون مسؤولية سلامتها، وطلب بالإفراج الفوري عنها.

تضامن واسع

ولاقى قصة "زبيدة" وأما تفاعلا كبيرا من النشطاء والحقوقيين والصحفيين.

وقال القيادي بحزب "الحرية والعدالة"، الدكتور عبدالموجود الدرديري، إن ما قامت به "أم زبيدة" هو السبيل الوحيد لهؤلاء النسوة ومستضعفات السجون المصرية، منتقدا "ما تتعرض له النساء والفتيات من التعسف ضدهم والأحكام الجائرة التي تصدر بحقهن"، مشيرا لـ "إحساسهن بعدم وجود أي حراك لرفع الظلم عنهن."

وقال الصحفي عبدالفتاح فايد: "هذه التي لو صادفت صرختها معتصما لحرك من أجلها الجيوش؛ لا أن تتكفل بمواجهتها دولة بإعلامها وقضائها وأجهزتها الأمنية."

وعبر هاشاتغ "#خرجوا أم زبيده"، "#الحرية للبنات"، طالبت الناشطة منى إبراهيم بالإفراج عن الأم وابنتها، فيما أعلنت الناشطة منى سيف، تضامنها مع أم زبيدة.

أم زبيدة بدأت إضراب عن الطعام وحلقت شعرها احتجاجا على استمرار حبسها دون أي داعي .

كل التضامن #جبنا اخرنا <https://t.co/1TFkoXOC54>

<http://bit.do/e3VEc>

ويبقى التاجيل سيد الموقف

ويبقى الإضراب مستمرا

اجلت محكمة شمال القاهرة العسكرية للجنايات القضية رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٧ جنابات شمال القاهرة العسكرية لجلسة ١٩-٨-٢٠١٩ لاستكمال المرافعات المتوقفة منذ شهرين تقريبا بسبب التعذرات الامنية تارة ، وتعت إدارة السجن في إحضار المتهمين لقاعة المحكمة تارة اخري مع استمرار الاضراب عن الطعام اعتراضاً علي سوء المعاملة ومنع الزياره والادويه والتريض والكانتين والامانات وارتفع عدد المنقولين لسجن شديد الحراسه واحد لأربعة وأربعين فرداً مع زيادة تدهور الحالة الصحية لعدد من المتهمين

في المقابل اعتقلت قوات الامن بعض اشقاء المضربين عن الطعام لإجبار المعتقلين علي فض الاضراب وتيرة الانتهاكات لمعتقلي هذه القضية في تصاعد مستمر

<http://bit.do/e3VWh>

تتفنن مصلحة السجون بليمان طرة في استمرارها بفرض القيود وزيادة الضغط والتعذيب النفسي والبدني على معتقلي عنبر الاعدامات فبخلاف ان المعتقل اللي محكوم عليه بالاعدام واللي مسجون في زنزانه مساحته 2 متر في 2 متر مع اثنين او ثلاثة اخريين وتقريبا بيعيش فيها تقريبا على الاقل 23 ساعة في اليوم ولو محظوظ بيكون ليهم تريض ساعة واحدة فقط بيفك فيها عن نفسه ويفرد فيها رجلية ولما يستنى موعد الزيارة الشهرية بيخرج لاهله متكلبش ايوه متكلبش ويستمر طول الزيارة والكلابش في أيديه حتى ما يعرفش يحضن فيها ابنه او بنته ام أمه ولا اي حد ده بخلاف ان

الزيارة نفسها لا تتعدى مدتها الربع ساعة ولو محظوظ بتزيد شوية ده كمان الى معاناة الاسرة في الدخول والسفر والاعداد للزيارات بخلاف المضايقات والإهانات اللي ممكن يتعرضون لها امام أطفالهم من قبل افراد الامن وذلك امعانا في محاولة إذلالهم مش بس كده

غالبا ما تجد المخبرين وطاقم الحراسة واقف على رأسهم ويستمتع للحديث تخيلوا المنظر بجد صعب عليه وعلى اسرته وبعد كده يرجع الزنزانة عشان يستنى المصير المجهول الوضع ده بيعانى منه المعتقلين اللي موجود في ليमान طرة والمحكوم عليهم بالاعدام

<http://bit.do/e38fZ>

ناس كتير بتسألني هو حسن بربري واحمد تمام محبوسين ليه في قضية الأمل ووضع مؤسسة المنتدي المصري لعلاقات العمل في القضية وايه علاقتهم بباقي المحبوسين ورغم ان دا سؤال ممكن يبان غريب خصوصا ان المتهمين في القضية ميعرفوش بعض ومفيش اي روابط بينهم ومش مفهوم هما في قضية واحدة ليه، انما وضع حسن بربري ومؤسسة المنتدي المصري في القضية غريب وسابقة في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني في مصر.

حسن بربري هو خبير محاسبي معروف في مجال المجتمع المدني وكان مهتم بالعمل علي تطوير النظم المحاسبية لمؤسسات المجتمع المدني وسبق له العمل في العديد من تلك المؤسسات سواء المحلية او الدولية بالاضافة لاهتمامه للعمل علي توعية العمال بحقوقهم وتمكينهم من ادواتهم النقابية من خلال تقديم استشارات ومساعدات محاسبية وضريبية.

الفترة الاخيرة حسن بربري قرر استثمار خبراته ومبادرة مستشارك النقابي وانشأ مؤسسة (المنتدي المصري لعلاقات العمل) تعمل علي توعية العمال من خلال القيام بعدد من التدريبات للنقابات المستقلة علي تطوير انظمتهم المحاسبية واستعان بصديقه احمد تمام اللي بيصنف علي انه خبير واستشاري تدريب ليه باع كبير في المجال دا وسبق انه اشتغل في منظمة العمل الدولية ومجلس الوزراء.

مؤسسة المنتدى المصري ورغم حداثة تأسيسها نجحت في تنظيم عشرات التدريبات مع النقابات العمالية ودا لفت الانتظار للمؤسسة ولمؤسسيها.

حسن بربري اتقبض عليه وتم تفتيش منزله ومقر مؤسسة المنتدى المصري ولم يجدوا الا اوراق تدريبات توعية العمال وبعدها اتقبض علي احمد تمام شريكة في المؤسسة واتعرضوا علي النيابة ليتم اتهامهم بمشاركة جماعة اراهبية مع العلم باغراضها وارتكاب جريمة من جرائم التمويل ووفقا لمذكرة نيابة امن الدولة في طلب التحفظ (اطلعت عليها بصفتي محامي حسن بربري) فالمؤسسة ضمن قائمة من الشركات التي كان سيتم استقطاع جزء من ارباحها لتمويل ما يسمى بالاضطرابات رغم ان المؤسسة تم تأسيسها منذ شهور وليس لديها اي ارباح من الاساس!!

بالنسبة لي كمحامي وفاعل بالمجتمع المدني حسن بربري اتقبض عليه وتم استهداف مؤسسة المنتدى المصري بسبب عمله الحقوقي بالمجتمع المدني ونشاطه في التوعية بحقوق العمال من خلال تدريبهم علي إدارة منظماتهم النقابية محاسبيا وضريبيا، في الوقت اللي الدولة بتطرح قانون جديد للعمل الأهلي . اخيرا بصفتي محامي عن بعض المتهمين في القضية ورغم مرور وقت سيقرب من شهرين علي الحبس ووجود أمر بالتحفظ علي الاموال الا ان القضية فاقدة للأدلة والمنطق القانوني (علي سبيل المثال مفيش اي مواجهة بين المتهمين او حتي اسئلة عن علاقتهم ببعض رغم ان القضية مبنية علي انهم بيشاركوا تنظيم !) والمسألة مسألة وقت لإخلاء سبيل المتهمين بس الوقت دا عمر بيضيع وبيتسرق من المتهمين ومعاناة للأهالي ولينا كمحامين.

بس لحد الوقت دا لما ربنا ياذن بيه فاحنا لازم نفهم أن القبض علي حسن بربري والتحفظ علي أموال شركة المنتدى المصري لعلاقات العمل هو جزء من ضريبة العمل الحقوقي والأهلي في مصر.

<http://bit.do/e4m7S>

النهارده كان يوم مأسوي لكل اللي زارو في سجن جمصه ، اهالي المعتقلين كانوا بيعيطو واحده ورا التانيه اهالي المعتقلين تعبو جدا نازلين من بيوتهم الساعة 4 ونص الفجر وخارجين من الزياره الساعة 9 بالليل سابوهم لآخر زياره بعد مادخلو كل الجنائيين... فضلو قاعدين لحد ما رجليهم نملت وضغطهم نزل ف الارض واللى ترجع واللى مش عارفه تاخذ نفسها ، اكتر من 12 ساعه متواصل قاعدين على مصطبه خرسانه فى قاعه ريحتها حمامات لان حمامات القاعه طافحه فيها ده غير الحر!

في الآخر يبدأ ويندهو عليهم الساعه خمسه ويمنعوا كل الاكل والهدوم ماعدا الاكل المطبوخ وشوية فاكهه ، يقولولهم لا الشنط ده ماتدخلش ، لا اشتروا شنط السجن من الكانتين ، لا سيبوها واحنا ندخلها.. ادعو للاهالي ، ده مكنش يوم عيد بالنسبه لهم ده كان قهر وحسره...
الله يقهركم ياظلمه!

<http://bit.do/e4naj>

الاسم: خالد محمد حافظ عز الدين

العنوان: محافظة بني سويف

الحالة الاجتماعية: متزوج

المهنة: محاسب

تاريخ الميلاد: 12 / 4 / 1971

تاريخ الاختفاء: 27 / 7 / 2013 (أحداث المنصة، محيط اعتصام رابعة العدوية).

ظروف الفقد:

رأته زوجته عبر شاشة التلفاز وكان مصاباً في رأسه بالمستشفى الميداني بميدان رابعة، خلال الاشتباكات بين المعتصمين وقوات الشرطة في شارع النصر ناحية المنصة بمدينة نصر، ثم خرجت به عربة إسعاف خارج محيط الاعتصام للتوجه به إلى مكان غير معلوم، وردت لزوجته حنان بدر الدين معلومات تفيد بوجوده في مستشفى سجن طره عن طريق أحد الأطباء بمستشفى السجن والذي أكد أنه تعافى من إصابته، ولكن بعد سؤالها هناك لم تتوصل إليه وأنكر مسؤولي السجن بأنه غير موجود بالسجن.

قامت زوجته بالبحث عنه في السجون الرسمية ومعسكرات الأمن المركزي وقامت بعمل تحليل البصمة الوراثية على الجثث المحترقة والتي لم يتم التعرف عليها بعد عملية فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة ولم تتطابق مع جثامين القتلى.

توصلت زوجته لمعلومات تفيد بوجوده بسجن العزولي الحربي وهو سجن داخل مقر قيادة الجيش الثاني الميداني بمحافظة الإسماعيلية شرق العاصمة، ويشتهر هذا السجن باحتجاز المدنيين واستجوابهم على أيدي محققى المخابرات الحربية، وذهبت بالفعل لحضور جلسات بعض الجنود الذين يحاكمون عسكرياً بمحكمة الجلاء وتمكنت من مقابلة أحد الجنود والذين أخبروها بأنهم سمعوا الاسم يتردد على أذانهم وبعضهم أخبرها بأنه موجود بقسم التحريات بالطابق الثالث من السجن

تقدمت زوجة خالد ببلاغات للنياحة العامة حملت أرقام 4690 نيابة بني سويف بتاريخ 26 أغسطس 2013، وبلاغ رقم 10643 لعام 2014 بتاريخ 11/6/2014، وأرسل هذا البلاغ لنيابة مدينة نصر برقم 919 بتاريخ 16/6/2016، كما تقدمت بشكوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان والذي اعتمد في تقريره على رد وزارة الداخلية والذي أكد بأن خالد "لم يستدل على سابقة ضبطه من قبل النيابة ولم يتخذ إجراءات قانونية بشأنه".

استمرت د/حنان بدر الدين في رحلتها لأكثر من ستة أعوام تبحث عن زوجها خالد حافظ عز الدين، حيث تأمل مع شروق شمس كل يوم جديد أن تعثر على زوجها المفقود الذي رأته آخر مرة مصاباً في أحداث المنصة عام 2013.

كحال زوجات وأمهات المختفين قسرياً في مصر بدأت حنان رحلتها في البحث عن زوجها المختفي منذ يوليو 2013 بدون كلل أو ملل، من مشرحة إلى سجن ومن معسكر أمني إلى أقسام الشرطة مروراً بالسجون الحربية، سلك كل السبل القانونية في سبيل انصاف زوجها أمام النيابة والمحاكم والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

<http://bit.do/e4m6u>

رغم سجل النظام.. إقامة مؤتمر أممي حول التعذيب بالقاهرة
في خبر أثار غضب واستغراب عدد من الحقوقيين المصريين، تقيم منظمة الأمم المتحدة مؤتمرا إقليميا في مصر حول التعذيب، برغم سجل النظام العسكري الحاكم بهذا الملف
ويشارك المكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر (حكومي)، في تنظيم مؤتمر حول تعريف وتجريم التعذيب بتشريعات المنطقة العربية في القاهرة، يومي 4 و5 أيلول/ سبتمبر المقبل، يقوم بافتتاحه وزيرا العدل والخارجية المصريان.
ويحضر المؤتمر 50 مشاركا، من مصر والجزائر والبحرين والأردن والكويت والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وفلسطين وسوريا والسودان وتونس والإمارات واليمن.
حقوقيون مصريون، أطلقوا عدة تساؤلات بحديثهم لـ "عربي21" عن أسباب قيام المنظمة الدولية باختيار مصر لعقد المؤتمر، رغم أنها كبلد وبشهادة المنظمات الدولية تتخذ من التعذيب المنهج أسلوبا لانتزاع الاعترافات، مؤكدين أنه سيكون فرصة لتلميع صورة النظام أمام العالم.
وطالبوا منظمات المجتمع المدني المصري بتقديم وقائع وانتهاكات النظام لمكتب المفوض السامي، بخاصة حالات الإخفاء القسري، والذين قُتلوا جراء التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز وبسبب الإهمال الطبي والنفسي.

كما دعا حقوقيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي جميع المنظمات العاملة بمجال حقوق الإنسان بمصر لإصدار بيان واحد، وتجهيز ملف حقوقي كامل بالانتهاكات التي تحدث، وإرسالها للمنظمة الأممية منذ ثورة يناير 2011 وحتى 2019، موثقة بالصور والفيديوهات، وبأسماء من تم قتلهم بالتعذيب وبمنع العلاج.
وشككوا في أن يقوم المجلس القومي لحقوق الإنسان التابع لمصر بعرض حقيقة الأوضاع في البلاد عن التعذيب بكل أشكاله بأقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز والسجون بحق المحبوسين وأسراهم.
وتحت عنوان "التعذيب دستور السجون المصرية"، أصدرت منظمة هيومن رايتس مونيتر تقريرها في 26 حزيران/ يونيو 2019، مؤكدا استمرار وضع حقوق الإنسان في التدهور بشكل يومي بمصر، مشيرا إلى أن التقارير الحقوقية المحلية منها والدولية والإدانات لم تؤت ثمارها في وقف تلك الانتهاكات الممنهجة، ولا حتى التخفيف منها، مبينة أن النظام يواصل انتهاج سياسة ممنهجة للتعذيب أودت بحياة 493 معتقلا في السجون وأماكن الاحتجاز.

تعذيب غنيم.. وقتل ريجيني
الحقوقي المصري أحمد العطار، أكد أن "انعقاد مثل هذا المؤتمر في قلب العاصمة المصرية، التي تشهد سجونها على مدار الساعة ممارسة التعذيب بسلخانات الأمن الوطني، لهو أمر مؤسف ومحزن من قبل المنظمة الدولية."

ووصف الباحث في "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، بحديثه لـ "عربي21"، عقد المؤتمر بمصر بأنه "قمة الفجر والعهر من قبل المنظمة الدولية؛ لاختيارها مصر كبلد بشهادة الجميع تتخذ من التعذيب المنهج أسلوبا لانتزاع الاعترافات."

وأشار إلى ما لهذا المؤتمر من آثار سلبية عكسية؛ حيث إنه "سيعطي السلطات المصرية الشرعية لمواصلة الانتهاكات، وعدم محاسبة المسؤولين عنها."

وبين العطار أنه في آخر زيارة له إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف، التقى مسؤولين بمكتب المقرر الخاص المعني بالتعذيب، مؤكدا أنهم قالوا له إن السلطات المصرية رفضت 6 طلبات لهم بالسنوات الماضية لزيارة السجون، والوقوف على حالات التعذيب فيها.

وحول نماذج الانتهاكات والتعذيب بحق المصريين، تحدث العطار عن حالة المحامي والحقوقي المعتقل عزت غنيم، المدير التنفيذي السابق للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وكيف أن صورة له تم تداولها كشفت عما تم بحقه من تعذيب نفسي وبدني.

كما أشار إلى حالة الباحث الإيطالي جوليو ريجيني، الذي قضى تعذيباً في مصر بداية العام 2016، متسائلاً: "فما بالك بالآلاف غير المعروفين، ماذا يحدث معهم في المعتقلات؟".

حالتا تعذيب بالسجون

وفي توثيق لحالات تعذيب أخرى، التقت "عربي21" إحدى الحالات التي تعرضت للتعذيب الشديد في سجن "العزولي" بمعسكر الجلاء التابع للجيش في الإسماعيلية، حيث تم اعتقاله إثر الانقلاب العسكري منتصف 2013، وإخفاؤه قسرياً.

أسرة "ع. غ"، أحد قيادات الصف الثاني لجماعة الإخوان المسلمين وأحد مرشحيها لمجلس الشورى في عهد حسني مبارك، أكدت أنه نتيجة للتعذيب الذي تعرض له من صعق بالكهرباء وضرب مبرح على وجهه ورأسه أصيب بفقدان جزئي للذاكرة.

وأشاروا إلى أن "ما زاد الأمر سوءاً هو أنه بعد الإفراج عنه لمدة شهرين إثر نحو 3 أعوام اعتقال بقضية تظاهر، تم توقيفه مجدداً لنحو عام آخر تدهورت فيها حالته العقلية؛ لتعذيبه بسجن الزقازيق". وختموا بالقول إن السجون "لما تأكدوا أنه لا يدرك أي شيء حوله أطلقوا سراحه ليلاً، ولولا أن أحد معارفه رآه يسير على الطريق لكان قد تاه حتى اليوم ولم يصل إلينا"، مؤكدين أن "محاولات الأطباء فشلت في علاجه".

وأكدت أسرة أحد شباب الإخوان المسلمين الذين تعرضوا للإخفاء القسري من قرية العزيزية بمحافظة الشرقية لـ "عربي21"، أن ابنها تعرض لأشد أنواع التعذيب، وأصبح اليوم يعاني من اضطرابات نفسية وعصبية وسلوكية.

التعذيب سياسة دولة

وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، سخر المدير القطري لمصر لمعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، محمد زارع، من تنظم المؤتمر بالقاهرة، مشيراً إلى أن النظام المصري قام بمنع محامي مصري من السفر، ووجه له تهماً تؤدي به إلى السجن المؤبد، فيما يواجه قاضيان شبح الفصل من الخدمة لمجرد أنهم عملوا على مشروع قانون لمكافحة التعذيب بمصر.

زارع، أكد أن الحكومة أغلقت مركز "النديم" الحقوقي؛ لأنه كان يقدم دعماً نفسياً لمن تعرضوا للتعذيب، موضحاً أن المؤتمر ليس له هدف غير غسيل سمعة مصر بملف التعذيب، وللتباهي في الأمم المتحدة أثناء مراجعة ملف حقوق الإنسان لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ويعتقد أن المؤتمر لن يضع حداً للتعذيب، ولن يفيد الضحايا، معتبراً أن التعذيب سياسة دولة، ومن يقومون به بالقضايا السياسية يتمتعون بحصانة من المحاسبة من أعلى المستويات السياسية.

<http://bit.do/e4wsW>

آخر جلسة تجديد حبس لعبير - من غير ما استندننها وبعد كل الكلام والدفع القانونية الخاصة بموقفها القانوني والتهامات الموجهة ليها - طلبت من رئيس النيابة انه يستبدل حبسها بأحد التدابير الاحترازية الواردة بنص المادة ٢٠١ من قانون الاجراءات الجنائية والتي قليل ما تستخدمه الجهات التي بتنظر أمر الحبس الاحتياطي سواء كانت محاكم او نيابات وهو تدبير " عدم مغادرة المنزل " وقلت لرئيس النيابة بشكل مباشر انا مش عاوز غير إن عبير تاخذ بنتها في حضنها ومايفوتهمش فرحة تقضية العيد سوا .. قولتله إحبسها في بيتها بس خليها تكون مع بنتها في العيد

حسيت الموضوع ده أوي لما أخويا اتقبض عليه قبل العيد بيوم وبعد ما بدأت الأجازة وحاولت بكل الطرق مع مأمور القسم إنني أضمنه لحد ما الإجازة تخلص عشان اعرف اعمله إستئناف للحكم لكن مانفعلش

وكانت النتيجة إنه اتحرم من إنه يقضي العيد مع مراته و ولاده الأربعة وبذل ماياخذهم في حضنه في العيد بقا أكبر أملهم انهم يشوفوه في زيارة القسم وكل ده بسبب حملة المباحث قررت تعملها قبل العيد وبذل ما يضبطوا الخارجين عن القانون بياخدوا ناس ربنا العالم ان الحوارات اللي هما فيها ظلم وانهم ف الحقيقة مجني عليهم ما ينطلبش ان الشرطة ماتقومش بدورها .. بس مطلوب ما تحرموش أب أو أم من فرحة تقضية العيد مع ولادهم كثير جداً من حرامية البلد اللي سارقينها وظالمين أهلها عليهم أحكام وانتوا مابتاخدوش نفس الخطوات ولا بتهتموا نفس الاهتمام لتنفيذ الأحكام اللي عليهم اللي بتهتموها مع الغلبة اللي ربنا العالم بحالهم وان كثير منهم في الحقيقة هما اللي مظلومين ومجني عليهم مطلوب رحمة

<http://bit.do/e4wte>

عمار السواح معتقل من 4 سنين وهو عنده 16 سنة من شهر ونص جاله مغص كلوي شديد و اكتشفو ان عنده حصوه قافله الحالب وارتجاع على الكلى ، وهم رافضين يخرجوه المستشفى عشان تنفتت! شهر ونص اهله بيلفو عالنيابه والمحاكم والاقسام ، شهر ونص واهله بيّفهموهم أن ده طوارئ و خطر ومعرض لمشاكل أكبر نتيجة الارتجاع عالكلي ، بعد محاولات واذن نيابه ولف طلع عمل اشاعه مقطعيه بتاريخ 20 يوليو ، دكتور الاشعه قال للظابط ده حاله طوارئ لازم تنفتت ورغم أن جهاز التفتيت موجود في المبني اللي جنب الاشعه الا ان الظابط رفض يطلعه او يدخله التفتيت الا لما يرجع ويجيب إذن نيابه تانى وبقالهم شهر على كده رافضين خروجه!!!

عمار بعت رساله يقول فيها (وماذا لو اجتمع السجن والمرض ؟! ، اليس من الانسانيه علاج المريض ، اليس من العدل تخفيف الالم ولو قليلا ، اليس من المروءة ان يتركونا نعالج انفسنا بدلا من ان نموت مهلا، الم يكفيهم ان اعمارنا ضاعت هنا ايريدون القضاء عليها تماما ، اوليس من الممكن ان نقتطع الجزء المصاب من الجسم لانه الحل الوحيد لتخفيف الالم او القضاء عليه ، الم يكفيهم اننا هنا بعيدا عن حنان الاب ودفاع الام واهتمام الاخوه)!

عمار السواح اخذ 6 مرات اخلاء سبيل وكل مره يخفوه ويطلعوه على نفس التهمه ويفضلو يجددوله وهكذا، اخر مره كانت يوم 7 يوليو 2019 اللي ظهر بعد اختفاء 45 يوليو بنفس التهمه للمره السابعه وهي الانضمام واخذ 15 يوم!

عمار من حقه يتعالج ، من حقه يخرج يعيش حياته !

#خرجو_عمار_يتعالج

<http://bit.do/e4Kmo>

في رساله منتشره منسوبه لبعض المعتقلين بغض النظر عن صحة نسبتها للمعتقلين من عدمه ، وبغض النظر كذلك عن وجود رساله مضاده بتقول ان المعتقلين كويسين وزى الفل وميت فل و ١٤ ، احب الفت نظر حضراتكم للآتي:-

١ -في ناس ماتت في السجن واسرهم اتشردت

- ٢ -في ناس انتحرت وناس حاولت الانتحار بسبب الاعتقال وظروفه
- ٣ -في ناس طلقت زوجاتها بسبب الاعتقال وظروفه
- ٤ -في اسر اتشردت وزوجات بتمسح سلالم وتشتغل في البيوت وتبيع في الشوارع
- ٥ -في اولاد معتقلين انحرفوا تماما
- ٦ -في اطفال معتقلين اصابوا بامراض نفسيه (توحد وخلافه)
- ٦ -في معتقلين كثير تحولوا للفكر الداعشي ، ومعتقلين تانيين الحدوا ومعتقلين اكثر أخذوا قرار انهم حال خروجهم ملهوش علاقه بحد
- ٧ -الي اصابوا بامراض داخل السجن عددهم كبير
- ٨ -في معتقلين اهاليهم مش بيزورهم لعدم وجود مصاريف الزياره
- ٩ -في بنات محبوسه ومش هقولك بيحصل لها ايه
- ١٠ -في ناس في العقرب لا علاج ولا زياره ولا تريض ولا اكل ولا اى حاجه آدميه
- ١١ -ده بخلاف المختفين قسريا شباب وبنات من شهور وسنين وبخلاف المنتظرين تنفيذ حكم الاعدام في اي لحظه
- ١٢ -في بلاوى تانيه مفيش داعي اقولها علشان مش هتستحملوها فعلا
- دى حقانق محدش يقدر ينكرها
- في المقابل في ناس ثابتة وصامده وحامده وشاكره ، محدش ينكر برضه
- الكلام ده مش رأي شخصي ولا وجهة نظر ، دى كوارث موجوده ، كوارث تحتاج حل مش نفي ، تحتاج علاج مش رسائل مضاده ، تحتاج تحرك للإنسانيه جواك ، مش دفاع عن قياده وزعامه
- الشتيمة متاحة ومرحبا بالبلوكات

<http://bit.do/e4NGL>

عائشة خيرت الشاطر بدأت منذ أمس الدخول في اضراب كلي مفتوح عن الطعام وقررت بكدا بسبب حبسها في اجراءات مشددة غير آدميه بالمره .

عائشه الشاطر منذ يوم حبسها الأول وهي قعدت فتره في مقر احتجاج غير رسمي في أمن الدولة ومن بعدها اتحجزت في سجن القناطر نسا حبس انفرادي مميت . حجرة صغيره متر *متر و80 سم بدون اضاءه وبدون تهوية سليمة وبدون حمام وسيبلها معاها جردل لقضاء حاجتها . تعرضت عائشة لأكثر من مره للتفتيش والتفتيش الذاتي بكل إهانه داخل زنانتها الصغيره . ظهر علي يد عائشه بعد آثار كدمات لا نعرف سببها ورفضت ذكر سبب هذه الكدمات .. ادعموا عائشة وطالبوا بإخلاء سبيلها وطالبوا بتحسين وضعها داخل محبسها وانتهاء الحبس الانفرادي فورا.

<http://bit.do/e5bEG>

أهالي معتقلي القضية رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٧ جنایات شمال القاهره العسكريه ، كل يوم اثنين تلاقىهم كاتبين علي صفحاتهم ادعولنا نشوفهم

القضية فيها اكثر من ٢٠٠ معتقل ، ولإن المحكمة مش بتسمح بدخول اكثر من ٥٠ شخص فقط ، فبقت كل اسره بتشوف ابنها مره كل شهر

ولو الاسره مكونه من خمس افراد ، يبقي كل فرد يشوف معتقله مره كل خمس شهور
يعني مع التأجيلات والتعذرات ، مرتين في السنه
مرتين من ورا سلك وزجاج
كلام بالاشاره فقط ، يعني ممكن تاخذ عشر دقائق علي ما تفهمه انك بتقوله ازيك عامل ايه ابوك ببسلم
عليك
مع وجود تعذرات من شهرين ، واضراب واصابات وامراض ، يبقي ليهم كل الحق يقولوا ادعولنا نشوفهم
ادعولهم يشوفوا ولادهم ويطمننوا عليهم
#ضحايا_التلفيق
#افتحوا_الزياره
#العلاج_حق
#القضية ٦٤ عسكريه
<http://bit.do/e447V>

مكتبي مقفول وبينهار بسبب استمرار حبسي وبطلب اخلاء سبيلي ومستعد اسلم نفسي لجهات التحقيق في
اي وقت يطلب مني ،،
انا بقالى اكثر من ١٢ سنه محامى منهم ٦ سنين بحضر فى نيابه امن الدوله وكل تهمنى انه يتقبض عليا
بسبب موكل عندى ، مكتبى اتفتش واتصادرت اوراق خاصه بشغلي وده مخالف للقانون ،
كان ليا طلبات الجلسات السابقه انى محتاج اكلم والدى فى التلفون لانه سنه ٨٠ سنه ومش هيقدر
يزورنى فى السجن ومحتاج اطمنه عليا والنيابه كل مره بترفض وعندى غضروف فى ركبتي ومحتاج
العرض علي طبيب بشكل عاجل وبقالى شهر ونص الطلب بتاعى متنفذش.
دفاع الاستاذ قاسم عبدالكافي عن نفسه ف جلسه تجديد ١٩ اغسطس ٢٠١٩
نتأذى جميعاً كهينه دفاع عن الزميل الاستاذ قاسم من استمرار حبسه ويرى كل منا نفسه فى مكان الزميل
وسبب معرفتنا به علي مدار سنوات هو الحضور امام نيابه امن الدوله وكونه محامى احد الشخصيات
المحظوره امنيا لا يعطي الحق للامن بحبسه بأعتبار ذلك جزء من عمله كمحامى ونتمنى ان النيابه تطبق
القانون بشكل مجرد.
جزء من دفاع الاساتذه المتضامنين مع الاستاذ قاسم محروس عبدالمجيد عبدالكافي المحامى
#الحريه_لقاسم_عبدالكافي
<http://bit.do/e45jN>

اعتصام محاموا «أنصار بيت المقدس» داخل المحكمة لإحالة القضية للحكم بدون مرافعتهم
دخل 30 محامي من هيئة دفاع المتهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ«أنصار بيت المقدس» في اعتصام
داخل قاعة المحكمة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، احتجاجاً على رفض القاضي الاستماع لمرافعة الدفاع.
وقرر المستشار حسن فريد، رئيس محكمة جنايات القاهرة، تحديد جلسة 2 سبتمبر؛ للنطق بالحكم في
القضية المعروفة إعلامياً بـ«أنصار بيت المقدس» المتهم فيها 213 متهمًا.

وقال خالد المصري، عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية، عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، إن 30 محامياً من أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين اعتصموا داخل القاعة بسبب تغت هيئة المحكمة ورفضها مرافعة المحامين عن المتهمين في القضية وحجزها للحكم. فيما أعلن المحامون إنهاء الاعتصام منذ قليل بعد أن تقدم أحد المحامين بالنيابة عنهم بشكوى رسمية للمجلس الأعلى للقضاء والذي انعقد لنظرها بشكل طارئ منذ قليل وطلب مقابلة الدفاع صباح باكر لمناقشة هذه الشكوى.

<http://bit.do/e444c>

مرافعة الاستاذ الزميل محمد أبو هريرة عن زوجته عائشة خير الشاطر والمحبوس معها في نفس القضية في الجلسة السابقة.

انا محمد أبو هريرة محامي مهنتي الدفاع عن الحقوق والحريات منذ اثني عشر عاما وفجأة وجدت نفسي وزوجتي والقيود والحديد في ايدينا.

انا استحي أنا اتحدث عن معاناتي ومحنتي في ظل محنة ومعانات زوجتي.

فحديثي كله عن زوجتي وانا والله لو أن لي الف نفس لخرجت نفسا تلو الأخرى فداء لزوجتي وثمنا لحريتها لافتديتها وكان الثمن رخيصة .

زوجتي يتم التنكيل بها وتعذب تعذيب نفسي ومعنوي لا لشيء الا لانها ابنة ابوها الذي تحبه وتعتر وتفخر به ويعتز به كل انسان حر .

زوجتي محبوسه في ظروف احتجاز غير قانونيه ومخالفه لقانون تنظيم السجون والدستور.

زوجتي جايه النهارده وهي وزنها نزل النص وايديها اليسري بها كدمات شديده وتتحدث عن معاملة مهينه داخل محبسها الذي هو غرفه اشبه بالمقبرة موضوعه بها من اكثر من سبع شهور ونصف متر *متر

و80سم لا تصلح ان يسكنها انسان ليس بها دورة مياة ومحرومة من التريض والزيارة ورؤية صغارها

ما الذي فعلته زوجتي حتي يتم قتلها بالبطيء ؟!!

ولماذا تسكت النيابة علي كل هذه الانتهاكات بحقها والتي فاقت كل الحدود؟؟!

#الحرية_لمحمد_أبوهريرة

#الحريه_لعائشه_خيرت_الشاطر

<http://bit.do/e5bFm>

من إمبراح مش عايزين نصدق آوي إن محمد حافظ اتخطف من المحكمة و هو بيؤدي عمله.. بس الانتكار مش حينفعنا.

محمد حافظ كان في المحكمة و عنده شغل و مدي ناس مواعيد و اتشاف في المحكمة على الساعة ٢ و بعدين اختفى مع إنه قال لزملا إنه رايح و راجع..

من إمبراح أهله سألوا في المستشفيات و للمحامين في الاقسام و النيابةات و مافيش حاجة.

إللي عارف محمد عارف إنه ماعندوش أي توجه سياسي و هو معروف أصلا بأنه محامي الالتراس.

محمد بالنسبة لنا مختفي و الداخلية هي إللي قابضة عليه.

يا جماعة مش عايزين محاكم اقلوها لكن تخطفوا محامين ده إسمه هبل.

و تخيل إن الرعب و الفرع أمر ببيستمر ماضنش إطلاقا.. إن عاجلا أم أجلا حتتغير الاوضاع.
##محمد_حافظ_فين

<http://bit.do/e5sMr>

انا المستشار الدكتور محمد اباضه ناعب رئيس مجلس الدوله ضابط شرطه سابق قبل العيد بيومين تم ضرب دكتور احمد سعيد زوج اختي وسحلته واحتجازه ١١ ساعه واحضار اختي القسم واحتجازها ٨ ساعات لاجبار زوج اختي لفتح موبايله لمسح فيديو تعدي عسكري عليه وخطف مفتاح عربيته بعربيه ليست عربية شرطه لمنعه من الركن اتخذت الاجراءات القانونيه بصفتي رجل قانون وعمل شكوي بتحقيق عند المحامي العام وعند مفتش الداخليه وطلبت تفريغ الكاميرات القسم ومكان المشكله مع العسكري والضابط بتاعه لاثبات اولا واقعه خطف المفتاح من العسكري والسياره ليست سيارة شرطه والضابط المستغل نفوذه وثانيا واقعه الضرب والاحتجاز لزوج اختي واختي من بعده ومسح الفيديو من تليفونه من ضباط القسم وفوجئت بانهم منعوا النيايه من تفريغ كاميرات القسم اول مدينة نصر اقسام بالله لن اترك حق اختي الدكتور وزوجها الدكتور واذكان وراءهم من يحميهم فانا معايا الله اولا والشرقيه ومصر كلها وسوف اكتب التفاصيل كامله

<http://bit.do/e6m4x>

أحمد شاكر عبد اللطيف، 33 عام، اب لثلاث أبناء أصغرهم ناي عمرها سنه، أصدر روايتين بعنوان (حذاء جديد & رقص رقص وجمع رقص).

تم القبض عليه في 21 مارس 2018 من كمين على بعد 50متر من مسكنه الكائن في زهراء مدينة نصر حسب رواية حارس العمارة أثناء توجهه لعمله والذي كان ينوي زيارة والدته بعد انتهاء العمل حيث عيد الأم، ولكنة لم يصل الى عملة وبالطبع لم يزور والدته. قامت أسرته بعمل البلاغات والتليغرافات اللازمة لمعرفة مكان مصيره الا انه لم يستدل على مكانة حتى الان.

تلقت أسرته مكالمة من اخت أحد المختفين الذين ظهروا منذ 3شهور تفيد انه راي احمد في المكان الذي كان محتجزا به ولكنه لا يعرف اسم المكان.

يعاني احمد بتدهور في صحته فهو يعاني من آلام بالظهر وفي العمود الفقري مما يقعه عن العمل كثيرا ويعاني ايضا من صداع نصفي دائم ولا يتحرك إلا وفي جيبه دواء الصداع النصفي. يذكر احد أصدقائه انه شخص مثقف ومطلع وكثير القراءة وقراءاته مميزة جدًا ومختلفة وكتابته كمان، إنسان مؤدب جدًا وابن ناس ومتربي ودلوقتي بس أقدر أقولك إن ضحكته وكلامه وأدبه كان كمان وراهم حزن وكسرة لإن أخوه وعمه كانوا معتقلين عمه مات في السجن وأخوه تم اخلاء سبيلة منذ شهر، أحمد لما تشوفه كان ما شاء الله طول بعرض هيئة فلاح مصري ما سابش أرضه بس لابس قميص وبنطلون الهيئة دي لو على شخص تاني ممكن تعمل نوع من المهابة لكنها على أحمد كانت تظمن وتحسبك إنك عاوز تبقا قريب منه، أحمد في مرة حكى لي إن ابنه كان بياخذ حقنة وهو لما شاف المنظر أغمي عليه لما حكى لي استغربت وعرفته في اللحظة دي قد ايه انسان حساس، مكنش بيتاخر عن حد في المساعدة خصوصا فيما يتعلق بالكتب.

##احمد_شاكر_فين؟
##أوقفوا_الاختفاء_القسري
<http://bit.do/e5F7M>

طلب الكلمة. استخرجته المحكمة من القفص فقال : انا محبوس من ٦ سنين ، متهم انى اقتحمت قسم التبين ، وانا عندى كسر في الجمجمة من ٢٠ سنه ، سبب لي شلل نصفي والمحكمة ناظرت المتهم واثبتت وجود شلل بيده اليمني واليسري وقررت التأجيل مع استمرار حبسه خالد سمير
قضية اقتحام قسم التبين
<http://bit.do/e5F2w>

قررت محكمة القضاء الإداري، تحديد يوم 3 سبتمبر المقبل، لنظر دعوى أقامها محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، اختصم فيها وزير الداخلية بصفته، للمطالبة بالكشف عن مكان احتجاز الباحث العمراني إبراهيم عز الدين.
الدعوى حملت أرقام 56026 لسنة 73 قضائية،
ومر على اختفاء إبراهيم عز الدين، 75 يوما، منذ بعد القبض عليه مساء الثلاثاء 11 يونيو الماضي، بالقرب من منزله بحي المقطم، بعد توقيفه من قبل رجال أمن بزي مدني واصطحابه لجهة غير معلومة. ومنذ ذلك الوقت، انقطع أي تواصل بين إبراهيم عز الدين وأسرته ومحاميه. وتوجهت أسرة الباحث إلى قسم شرطة المقطم للسؤال عنه، إلا أن القسم نفى وجوده وأنكر واقعة القبض عليه من الأساس.
وتقدم محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ببلاغ للنائب العام، حمل أرقام 8077 لسنة 2019 عرائض النائب العام، للمطالبة بالكشف عن مكان احتجاز إبراهيم فورا، والسماح له بالتواصل مع محاميه وأسرته.
<http://bit.do/e5F8Q>

"انهارده حضرت مع بنت صغيره فى نيابه أمن الدولة اسمها /آلاء ياسر فاروق اكتشفت أثناء التحقيق ان عندها ١٧ سنه وفى ثالثه ثانوى واتقبض عليها هى ووالدها من يوم ٣ / ٨ اللي فات يعنى بقالهم ٢٤ يوم فى أمن الدولة وللأسف والدها كان بيتعرض معاها انهارده العجيب أن النيابة وجهت لها تهمة مشاركة جماعة اراهابيه وتمويل البنت أثناء التحقيق قالت:
انا كنت بسمعهم بيكهربوا بابا وقالولى لو متكلمتيش هنكهربك زيه.
انا بصراحه مش فاهم بنت صغيره زى ده ليه تقعد ٢٤ يوم ف أمن الدولة!! وليه يهددوها بالشكل ده !!
وطفله زى ده ازاي ممكن تكون متهمه بالتمويل"

<http://tiny.cc/x35ubz>

بعد انتظار من الساعة ٨ لحد دلوقتي فشلنا في زيارة محمد رمضان في سجن برج العرب.
اذن النيابة مكتوب فيه عنابر بحالها ممنوعة من الزيارة باذن نيابة منهم عنبر ٢ إالي فيه رمضان.
حاولنا نفهم إن ده مش قانوني و أن ماينفعش المحامي يتمنع من زيارة موكله مافيش فائدة.
و من الساعة ١٠ بنحاول اننا ندخل الاكل حتى و ما نفعش و فضلت بطايقنا و كارنيهاتنا مسحوبة.
حق محمد رمضان إنه يقابل محاميه لأننا محتاجين نتناقش في اجراءات قانونية.
من شهر مارس رافعين دعوى في مجلس الدولة و لحد دلوقتي بتتاجل. زورت بصفتي محامية مرة واحدة
بإذن زيارة في عنابر ممنوعة منهم عنبر
رمضان برضه.. بس أمن الدولة قرر ساعتها إنه مسموحلي أزور.
الزيارة حق

<http://bit.do/e6mwu>

مش قادره اعد كام مره دخلت سجن و كام مره سمعت شهادات تعذيب من الضحايا أنفسهم و اثارها علي
أجسادهم و كام مره شهدت بنفسي علي واقعه تعذيب و كام مره خسرت و انا بحاول اثبت الجريمة أو
احاسب المجرم !! و لحد دلوقتي مش قادره اخف من الشعور بالغضب و الخساره و الخزي.
علاء سيف كتب مقال بيشرح فيه تفاصيل سحب روح المساجين اليوميه بشكل روتيني لا مبالي و كأنه هو
ده اللي المفروض السجن يكون عليه ! تفاصيل ثقيله قد تظهر للي ما يعرفش و كأنها مبالغ فيها ، لكن ده
الجزء اللي علاء يعرفه بس! .ده الجزء اللي طلع لنا من شخص واحد بس ، أو ٥ اشخاص أو ١٠ !! فيه
مئات الآلاف محشورين في السجن دلوقتي حالا و كل واحد فيهم اكيد تعرض لانتهاك شكل ! بقي لنا اسابيع
كل كام يوم نسمع عن انسان مات في السجن بسبب سوء المعاملة أو إنعدام الرعاية الصحيه و ماحدش من
اللي بيتحكم في ماكينه القتل رمش له جفن أو حس بالخطر أو المسؤولية !
كلام علاء و قدرته علي سرد المآسي دي قوه غير عاديه ، ما يمتلكهاش كل الناجين من التجربه دي- اذا
اعتبرناهم نجوا- و مش عارفه مفروض صوت صرخه الظلم يبقي عالي قد ايه علشان يتسمع!!؟

<http://bit.do/e6m7S>

عرض أمس الاربعاء الموافق ٢٨ اغسطس ٢٠١٩ الخبير المحاسبي ومدير مؤسسة المنتدى المصري
لعلاقات العمل حسن بربري والمحبوس علي ذمة القضية ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ والمعروفة إعلاميا بقضية
تحالف الأمل علي طبيب بمستشفى القصر العيني والذي قام بالكشف الطبي عليه وطلب إجراء اشعة رنين
مغناطيسي علي فقرات بالرقبة حيث انه يعاني من انزلاقات غضروفية بفقرات بالرقبة كما اوصي بعرض
بربري علي طبيب اعصاب.

يذكر ان مكتبنا تقدم بصفتنا موكلين من السيد/ حسن بربري بعده طلبات لعرضه علي الطبيب المختص
لتوقيع الكشف الطبي عليه واتخاذ الاجراءات القانونية والطبية الملائمة لحالته الصحيه وفقا للتقارير
المقدمة منا لجهات التحقيق وحتى لا يتعرض لانتكاسة صحيه.

<http://bit.do/e6rra>

الساعة واحدة وخمسين دقيقة صباحا، الساعات الأولى من الخميس 30 أغسطس 2018 مصطفى نازل من مكتبه واتصل بيا، مكالمة هادئة وعادية وبنفق هنتقابل الصباح في المحكمة وهزار وضحك. وفجأة سكوت وبعدها تتغير نبرة صوته واسمعه مفزوع بيقول "في ايه؟ بتأخدوني ليه؟ يا هالة أنا بيتقبض عليا" .. في خلال دقيقة كان التليفون اتقف وكمل حاجة حصلت. دقيقة واحدة حصلت زي دلوقتي بالظبط من سنة خلت كل حاجة بقت سودا. الزمن عندنا بقى مقسوم لما قبل القبض على وما بعد القبض على مصطفى. من سنة كانت اخر مرة اشوفه فيها بهدوم غير هدوم السجن، اخر مرة أقدر أكلمه من غير ما الحرس يبعدي عنه.

مهما مر عليا عمري ما هشوف أيام اسود من ال45 اللي اختفى فيهم ومنعرفش عنه أي حاجة. قعدت أول أربع أيام مبنامش ولا طايقة أكل ورافضة كل مظاهر الحياة، أصل إزاي الحياة تبقى ماشية كده والشخص اللي كان ملازمي طول اليوم مش موجود؟ فأكرة قعدتي في بيت أهله بالساعات جنب الباب وأنا مستنياه يفتح الباب ويدخل علينا .. عمري ما هنسى إحساسي لما كنت أول مرة ادخل نيابة أمن الدولة وأنا عمالة أدور على وشه وسط كل المتهمين..

كرهت كل الشوارع عشان مفيش شارع مامشيش معايا فيه.. لسه فأكرة شعوري أول ما ظهر على ذمة قضية ملفقة، كنت حاسة إنني اتجننت، بضحك وبعيط في نفس الوقت، مصطفى ظهر ولسه عايش، مصطفى محبوس ومش هيرجع معانا.. سنة واحدة عرفنا فيها الزيارات والانتظار والقهر، الأمل و الاحباط ، الصبر واليأس .. إمبارح بالتزامن مع مرور سنة على اليوم ده، المحكمة قررت استمرار حبسه 45 يوم، اللي بيهم هيكون كمل السنة على الورق الرسمي بحساباتهم يوم ما ظهر في النيابة. سنة وأنا لسه واقفة مكاني، كل اللي كانوا موجودين نسيوا ومشيووا، وأنا اللي لسه مش قادرة اخرج من السواد اللي حاوط حياتنا من سنة..

بيقولوا إن الوقت بيدايوي، بس الحقيقة إن الوجد والحزن بيزيدوا ومش لاقية مهرب منهم. وفي وسط كل ده أنا لازم أفضل واقفة وأتابع واحاول هنا وهناك لحد ما يخرج.. اليوم ده تقيل اوي، وكل حاجة سودا وكل حاجة لسه بتوجع كأنها لسه بتحصل دلوقتي. خرجوا مصطفى و ارحمونا..

<http://bit.do/e6m9Z>

الجهة المصرية لحقوق الانسان قامت هيئة المحكمة في قضية أنصار بيت المقدس اليوم برئاسة حسن فريد بفتح باب المرافعة مرة أخرى لمدة أربع أيام فقط، في الجلسة المقررة للنطق بالحكم، بعد أن رفضت الاستماع مسبقاً لأغلبية المحامين في القضية، وهو الاستعجال الذي يؤكد وجود توجه مسبق وأحكام مسبقة من قبل هيئة المحكمة ترغب في إصدارها، والتي من المرجح اختلاطها بالمواقف السياسية والانتقامية، بعيداً عن الالتزام بتطبيق القانون.

وبتحليل كامل الأوراق الرسمية للقضية، فقد تعرض أغلب المتهمين في القضية رقم 506 لسنة 2014 كلى شرق القاهرة/ 432 لسنة 2013 حصر أمن دولة عليا، المعروفة إعلامياً باسم قضية أنصار بيت المقدس، كغيرها من القضايا التي تحتوي على وقائع عنف سياسي، لأشكال مختلفة من الانتهاكات القانونية والتي وثقتها الأوراق الرسمية للقضية، خاصة من محاضر تحقيق النيابة مع المتهمين، حيث تعرض أغلب المتهمين إلى الإخفاء القسري وذلك لمدد متفاوتة وصلت إلى خمس شهور في بعض الحالات، وهي الفترة التي تعرضوا فيها للتعذيب الشديد، كما قامت النيابة بالتحقيق مع بعضهم في غياب محامي عنهم بالمخالفة للقانون، وقامت النيابة بالمطالبة في إحالة المتهمين الذين ادعوا تعرضهم للتعذيب إلى الطب الشرعي، هذا فضلاً عن ما كشفه أوراق التحقيقات من شكاوى تتعلق بالسجون من المحبوسين احتياطياً.

أما في مرحلة المحاكمة، فلم يختلف الأمر كثيراً، حيث تعرض المتهمون لانتهاكات عدة خلال تلك الفترة، على رأسها عدم استماع المحكمة لأغلبية مرافعات محامي المتهمين، واستغراق أغلب الوقت في فض الأحرار والاستماع لشهود الاتبات من الضباط، في حين تجاهلت التدقيق في الشهادات الأخرى، بالإضافة إلى تجاهل استجواب المتهمين والإدلاء بأراء سياسية في قاعة المحكمة.

وإذ يحاول التقرير تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المتهمين منذ لحظة القبض عليهم وحتى أثناء محاكمتهم، ففي قضية شائكة مثل هذه القضية، والتي تحتوي بالفعل على وقائع إرهابية راح ضحيتها العديد من الأرواح، فمن المهم التأكيد على الإدانة الكاملة لأي عمل إرهابي، وضرورة محاسبة كل من يثبت تورطه في ارتكاب هذه الأعمال، لكن في نفس الوقت يجب التأكد من حصول كافة المتهمين في القضية على ضمانات المحاكمة العادلة، والتي تزداد أهميتها عندما يكون الإعدام هو عقوبة الجرائم المتهمين بارتكابها، وإلا عدت هذه الأحكام من قبيل الانتقام السياسي وليس بهدف تحقيق العدالة، خاصة وأن عدد المتهمين الغير مشتركين في تنفيذ أى عمليات إرهابية وفقاً لقرارى الإحالة في القضية، والمتهمين بالإنضمام أو التمويل أو كلاهما، يبلغ عددهم 46% من إجمالي عدد المتهمين (96 من أصل 210 متهمًا).

للإطلاع على التقرير كاملاً: <https://bit.ly/2keCaoz>

<http://bit.do/e6Dre>

شهادتي عن ما رأيته وسمعته من الناجين من التعذيب

أكتب وفي خلفيتي مقالة علاء سيف الاخير عن " استباحة أجساد السجناء" فقد اجاب علاء بطرحه لهذا التعبير المكثف عن سؤال لماذا التعذيب وكيف يمكن أن يكون بلا "سقف".. وفسر لنا في الوقت ذاته قناعات القائمين عليه بحيث يصبح الأمر بالنسبة لهم واجبا روتينيا..فسر لنا لماذا يعذب الجلاد ضحيته دون أن يستوقفه شيئا.. فهو يستمر في التعذيب بغض النظر عن من يقوم بتعذيبه أو عن ما وصلت إليه حالته ، لا يتردد إن كان طفلا أو امرأة.. إن كان يصرخ أو ينزف، حين يضرب فهو لا يستبين مكان ضربته جاءت في الرأس أو البطن أو أماكن حساسة أخرى، هو يفعل ما طلب منه حتى يجنيه الأمر بالتوقف وبالطبع قد يجيء الامر بعد فوات الاوان.. بعد ان يكون الضحية قد فارق الحياة

أدت سياسة إستباحة أجساد السجناء إذن الى اطلاق يد الجلادين في جميع اماكن الاحتجاز، وعلى وجه الخصوص في اقسام الشرطة وزنازين الأمن الوطنى، حتى السجون لم تعد أماكن آمنة لاحتجاز المتهمين لحين انتهاء التحقيق معهم او قضاء مدة عقوبتهم..فالتعذيب يجرى في العنابر والحبس الإنفرادى و زنازين التأديب والدواعى .. وأحيانا في المكاتب الاداريه نفسها

شاهدت آثار التعذيب على اجساد المعتقلين ، وسمعت منهم الكثير عن طرق التعذيب .. وقرأت عن شهداء التعذيب .. وسمعت عنه من الناجين

الآثار الجسدية للتعذيب يمكن أن تندمل مع الوقت أو ان تترك العاهات المستديمة لتذكر حاملها بالذكرى المريره للالم والإهانه، اما الآثار النفسية فهي تلازمهم لفترات طويلة حتى وان لم تعد ذكرها محملة بنفس الألم والمراره

حكي لى البعض أنه فى اماكن الاحتجاز يلقي بالمتهمين قيد التحقيق على الأرض فى زنزانه مظلمة وقذرة تشبه القبرببطنانية واحدة او حتى بدونها، ويمكن أن يكون ذلك فى فصل الشتاء، مقيدى اليدين من المعصمين من امام الصدر او من خلف الظهر.. وفى الأمن الوطنى يتم تقييد القدمين أيضا كما تتم تعمية العيون دائما (عن طريق ربطها باى قطعة قماش قذره) وأحيانا تكون الزنازين مراقبه بالكاميرات .. يترك المتهم فى هذا الوضع طوال مدة التوقيف (او الاختفاء القسري) وفى بعض الحالات التى ناظرتها وصلت لاسابيع (وعرفت منهم انهم تركوا بالزنازين رفاقا مرت عليهم شهور) ترفع اربطة العيون فقط حين الذهاب للحمام ويرفع قيد اليدين اذا سمح له بتناول الطعام

وتبدا فقرات التعذيب المتنوعه. يمكن رش الزنازين بالمياه لمنع النوم او الجلوس، أو يتم تشغيل المراوح طوال النهار والليل (كما يحدث فى ما يسمى الثلاجه فى اقسام الشرطة) او يتم تشغيل مكيف على حرارة منخفضة جدا ان وجد المكيف لسبب ما فى الحجز. يستدعى المتهم بين الحين والآخر للتحقيق او لحفلة تعذيب فى غرف اخرى خاصه، وعادة مايتم الاستجواب فى الامن الوطنى للمتهمين وهم عرايا تقريبا ويتخلل ذلك محاولات استنطاقهم بالضرب او باستخدام أجهزة كهربائية صغيرة (اسمها الشائع اليكتريك) يتحكم الجلاد فى قوتها وفى مدة استخدامها وعادة يختار الاماكن الحساسة لصعقها بالجهاز.. تسبب الصدمات الكهربائيه ألما حاده وتؤدى الى حاله من الاجهاد الشديد .. وقد يمتد التحقيق لعدة ساعات بسبب اصرار المحققين على املاء الاعترافات "المجهزه سلفا" على المتهمين. الضرب العنيف والجلد من اشهر ادوات التعذيب، وحين يستدعى الامر وللحصول على اعترافات المتهمين تتبع وسائل اخرى اكثر عنفا ساتطرق هنا فقط لبعضها.. (لان وسائل التواصل الاجتماعى حافله بالشهادات الشخصيه)

كأن يضرب المتهم وهو معلق فى اوضاع شديدة الصعوبه .. بعضهم تم تعليقه من قيد الرسغين فى باب الغرفه بحيث لا تلمس اقدامه الارض. تكررت هذه الطريقه كثيرا فى اقسام الشرطه، ثم يجرى ضرب المتهم وهو معلق، ومن باب تشديد العذاب يمكن ان يكون قيد الرسغين من خلف الظهر او ان يجرى جذب اقدامه بقوه لاسفل او تعليق احد الاثقال بها. الوضع الشهير الاخر هو ان يعلق المتهم فى وضع يطلق عليه فى مصر "الشنطه" وفى السودان "الطيانه قامت" وفيه يقيد المتهم من الرسغين ثم من القدمين ثم تمرر عصا طويله بين الرباطين وترفع العصي من المنتصف لأعلى وتثبت بطرق مختلفه ليصبح جسد الضحية معلقا فى الهواء ومقوسا تجاه ارض الغرفه ثم يبدأون فى ضرب المتهم الذى يتأرجح جسده فى الهواء .. التعليق يؤدى فى الغالب الى خلع فى المفاصل او اتلاف جسيم للاعصاب قد يؤدى الى ضعف شديد للعضو المصاب

وحين ينقل المتهم الى السجن لا ينتهى إحتمال تعرضه للتعذيب. يجمع الناجون من التعذيب على أن السجن قد صممت من أجل تكدير المعتقلين وتحويل حياتهم اليومييه الى عذاب. فالزنازين مظلمة لا تدخلها الشمس وقذرة وعادة ترتفع فيها الحشرات، ودورات المياة هى الاشد قذاره بحسب خبره من عاشوا بالقرب منها فى نفس الزنزانة .. هذا ان وجدت وان لم يكن الجردل الشهير هو البديل. لوائح السجن الخاصة بحق السجين فى التريض او حقه فى الزيارة لا تنفذ .. فيمكن ان يترك السجين بالاسابيع لا يرى الشمس وان خرج للتريض ففى ممرضيق، وأحيانا يكون ذو سقف مغلق، ويختصر وقت التريض فى الغالب الى ساعة او نصف ساعة، الزياره تمنع بالاسابيع وفى بعض السجن مثل العقرب تمنع بالشهور والسنوات !! ولا يتوقف الامر فى السجن على التكدير الناتج عن الحالة البائسه للسجن..اذ هناك مايعرف بالتفتيش المفاجيء او "التجريد" الذى تعرض له تقريبا جميع من استمعت اليهم .. هجوم كبير (متكرر) من

الحراس على الزنزانه - بالكلاب احيانا - مصحوب بالعنف اللفظي دائما والذي سرعان ما ينقلب الى عنف فعلى، ضرب بالعصى وتحطيم محتويات الزنزانه والاستيلاء على كل ما بها من ادوات شخصيه ووسائل للحياه و احيانا ينتهى الامر بالقاء المياه على الارض وجميع الاغراض .. وربما تكون الحجه انهم قد وجدو ممنوعات .. موبايل مثلا. ولا زال السجن مكان غير آمن ، يستدعى أحيانا أحد السجناء بعد منتصف الليل ويعود (وقد لا يعود) وهينته يبدو عليها الإجهاد الشديد.. ثم يعرف رفاقه انه قد تعرض لتحقيق مطول وللتعذيب

زنازين التأديب والدواعى لها ذكريات مريره لدى كل المعتقلين الذين مروا بها، بعضها شديد الحراره صيفا وشديد البروده شتاء. اشتكى من حبسوا فى هذه الزنازين من شدة الحرارة والشعور بالاختناق والدوار (توفى احدهم منذ اسابيع قليله فى زنزانه التأديب بعد ان تركوه يصرخ ويسغيث لاجراجه من الزنزانه . إنه الشاب عمر عادل الذى تركت وفاته لكل من عرفه حزن وحسره لا توصف .. انتكست حالة بعض الناجين الذين كنت اناظرهم بعد انتشار هذا الخبر المفجع) لم تنتهى رواية الرعب بعد .. قص علينا الناجين من زننازين التأديب انهم كانوا ممنوعين تقريبا من الطعام والشراب .. الطعام المسموح به رغيف خبز واحد وعليه قليل من الارز أو الخضار الرديء .. اما الشراب فهو ميساوى زجاجة مياه واحدة فى اليوم ويناضل المسجون من اجل "تحنين" قلب الحراس للحصول على زجاجة اخرى

اما اهالى المساجين الذين قابلتهم فلهم اهتمام خاص من مصلحة السجون .. لهم مساحة خاصة بالتكدير ليس اسوأها الانتظار لساعات طويله فى الشمس او البرد - أو احيانا الاضطراب للمبيت فى العراء امام السجن- سأترك هذه المعاناه لموثقين آخرين . اشير فقط الى أنهم لن يستطيعوا ابدا ادخال الطعام أو الأدوية التى سيحملوها لذويهم .. سيدخل من الطعام عينات ومن الادوية ايضا عينات ويمكن ان تمنع بالكامل .. اما ماتبقى من ادوات نظافة شخصية او نظافة للزنزانه نفسها فهى على الاغلب من الممنوعات .. لان ادارة السجن ترغب فى ان تكون الزنازين قدرة وان ترتع فيها الحشرات بهدف تكدير المعتقلين.. اما الرعاية الصحية فهى فى هذا السياق منعدمه .. فلا كشف دورى على المعتقلين ولا استجابة سريعة فى حالات الطوارئ لمن ألم بهم مرض عارض وقد يكون خطيرا (كجلطات القلب ، النزيف ، هبوط السكر فى الدم ، ازمات التنفس وامراض الصدر ، نوبات الصرع والحالات النفسيه الحاده) او مؤلما للغاية (كنوبات المغص الكلوى والام الاسنان وكل انواع الالتهابات الحاده).. وتستحق هذه المعاناه ايضا توثيق مستقل

<http://bit.do/e65LM>

منظمة "كومييتي فور جستس" الحقوقية توثق 36 حالة تعذيب بسجن طره و96 أخرى فى "طنطا العمومي" خلال النصف الأول من 2019 بإجمالي 132 من أصل 159 حالة
##وقفواذ_التعذيب_فى_مصر

<http://bit.do/e66DU>

كنت بحضر مع شاب ف النيابة كان تعرض للإختفاء القسري لمدة تتجاوز الثلاثة شهور الصدفه لعبت دور اني احضر معاه دخلت تقريبا فى نص التحقيق المهم الشاب ده كام واضح عليه آثار التعذيب جدا والارهاق النفسى والبدني لدرجه انه مكنش متخيل انه ف النيابة واني محام بجد"مفكرني بمثل عليه واحنا لسه ف مقر الأمن الوطنى"

بعد حضوري معاه ب ١٠ دقائق بدأ يثق فيا من خلال الاسنله اللي كنت بوجهها للنيابه حولين هل تم مناظرته واثبات آثار التعذيب اللي ف جسمه الخ
بدأ الشاب هنا يتأكد إنه ف نيابه وبدأ يحكي لوكيل النيابه كل شئ وكأن التحقيق بدأ من جديد لدرجه أن وكيل النيابه قاله مش أنا سألتك انت تعرضت للتعذيب ف الاول انت مقولتش ليه ولا قلبك جمد بحضور المحامي.

بصراحه ساعتها انا حسيت بفرحه شديده وانتصار رهيب اني خليت هذا الشاب يحكي كل شئ بالتفصيل وان حضوري معاه كان له فايده، ولكن مع توالي التجديدات بدأت أشعر بخيبه أمل شديده وحزن رهيب فلم تحقق النيابه طلب واحد من الطلبات حتي ابسطها -عرضه علي الطب الشرعي -ولم تشرع ابدا في سؤاله ف محضر منفصل عن واقعة التعذيب التي تعرض لها -ولم تحضر المأموريه المصاحبه للشاب لتسألهم عن المكان الل جه منه وعن آثار التعذيب اللي علي وجسمه رغم اتهامي لهم بتعذيبه واختطافه واخفائه.
النيابه في الحقيقه كانت متجاوبه ف إثبات الطلبات جدا ومتعاطفه جدا مع هذا الشاب ف البدايه إنتدبت له محام "اللي هو انا" وجابت له أكل وكل تجديد تسأله عن صحته وجروحه هل إلتأمت وهل فيه حد مزعله ف السجن"كان يشكوي من الدواعش دايمًا"

النيابه فعلت كل شئ إلا ان تقوم بدورها الحقيقي وهو ان تكون جه تحقيق عادله وتحقق ف التعذيب الذي تعرض له هذا الشاب "او هؤلاء الشباب الذين يعرضوا أممها يوميا ويثبتون أمامها ما تعرضوا له من تعذيب"

الواقع بيقول اذا كانت الشرطة هي من تقوم بعمليات الاختفاء القسري والتعذيب فإن النيابه هي من تستر علي هذه العمليات وتغسل يد الشرطة منها وتعفيها من الحساب وبالتالي تساعد علي مزيد من الجرائم في حق المواطنين لانه اذا كان هناك حساب لتوقف المجرم عن ارتكاب جرائم.

#أوقفوا_التعذيب

#خريطة_التعذيب

#أوقفوا_التعذيب_في_مصر

#ليس_بالإنكار_يُناهض_التعذيب

<http://bit.do/e7NGW>

#ماعدناش_عورة_الا_العين

مقوله مشهورة بيرددها ظباط امن الدولة لما يغموا عين اللى بيعذبوه عشان ما يتعرفش عليهم وبيخبوا وراءها جبن وخوف وهلع من المجنى عليهم

#أوقفوا_التعذيب_في_مصر

<http://bit.do/e7NHe>

وماذا عن اسامه مرسى في كل هذا!

اسامه القابع في زنزانه انفراديه منذ عامان ونصف وليس هذا فقط بل حرم من ابسط حقوقه في الزياره ورؤيه ابنه يكبر امامه عاما بعد عام وحكم عليه بالسجن عشره سنوات وبعد كل هذا وهو يصبر نفسه بنفسه يفاجئ ذات يوم والابواب تفتح انه ليس سينال حريته او سيمنح له الزياره لا بأنه سيودع اباه الرجل الكبير الذي حُبس لاجل الا يحدث هذا حبس لاجل منعه من العلاج ودفاعه عنه خوفا من رحيله هناك حبس

لانه كان يريد ان يراه وها قد رآه ولكنه لن يمد له يده ليحتضنه لن تلمع عيناه برويته ويتهلل وجهه فرحا بهذا اللقاء لقاء اسكنته الاوجاع والاهات ، وانتهى الوداع والجنازه ليرحل ابيه لثمواه الاخير ويعود اسامه لزنزانتة الانفرادية دون انتظاره من قبل احد يربت على اكتافه ، يراه في ليله وحيدا فيستفق لكي يشاركه فقط هو وحده وانيسته ذكرياته....

وبعد اقل من ثلاثة اشهر يفتح نفس الباب وربما دون تخيل ماذا؟! اوفاه جديده؟! ام رحيل من هنا؟! ام زياره؟! ولا يعلم احد كيف نبأ بهذا الخبر ولكن ماذا عندما علم وقد كان الاقرب له هو عبدالله لم يتركه في موضع قدم الا وقد وطأت قدمه معه رغم كل شيء كانت علاقتهم كعلاقه الروح والجسد وهاقد تفارق الجسد وظلت بالتأكيد روح عبدالله تونس اسامه ، كيف مضى هذه الخطوات وحتى هناك ابالامل انه ربما كاذبا ام بالالم يتليه الالم فلم يخمد بعد فراق ابيه واهاته واشواقه ، ويذهب هناك ليراه لآخر مره هذا عبدالله ولكن ليس كما المرات السابقة يضحك ويحمل ابنك لكي تراه بل هو الذي يُحمل ، هاقد جاء وقت الوداع الاخير وداع لاختيك ووداع لاحتبك فانت لاتعلم متى ستلتقي بهم مره اخرى ، لافرصه لاسامه ان يقف في جوارهم ان يخفف عنهم احزانهم فقط وهم الذي يحمل كل الم باثنين يعود لزنزانتة التي تحتضنه وتحتضن اوجاعه ، يعود وقد رافقته الالام والاشواق والذكريات....

يعود هذه المره بالتأكيد وهو خائف لايعلم ماذا ينتظره اسبظل يفتح هذا الباب للوداع دون اللقاء ، امل ان يكون كل شيء بخير ، داع الله ان يجمعه باحبته عن قريب

<http://bit.do/e76Ec>

آخر حاحة عبدالله مرسي - الله يرحمه - كان طالبا ان احنا نفضل نتكلم عن ظروف احتجاز أسامة أخوه و الانتهاكات اللي بيترضلها..

أسامة مرسي هو نجل الرئيس السابق محمد مرسي بيشغل محامي وكان بيمارس عمله بشكل طبيعي جداً داخل أروقة المحاكم و النيابة و كان محامي والده أثناء المحاكمات.

تم القبض عليه يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٦ من بيته في الزقازيق ، محافظة الشرقية. تم ايداعه في سجن العقرب شديد الحراسة و ممنوع عنه الزياره ولم تتمكن أسرته من زيارته منذ القاء القبض عليه إلا مرة واحدة في اواخر ٢٠١٧ وكانت زيارة من ورا زجاج و الكلام معاه من خلال التليفون.

كانت بعد كده الأسرة بتطمئن عليه من خلال جلسات محاكمته في قضية فض رابعة و كان أحياناً يسمح القاضي ليهم بالسلام عليه من ورا سلك جوا القفص. إلا انه ويعد الحكم عليه في سبتمبر ٢٠١٨ مبقاش فيه اي وسيلة للاطمئنان عليه.

وطبعا مخرجش الا ساعة وفاة والده و بعدها في وفاة عبد الله نفسه.

أسامة في احدي جلساته حكي للقاضي انه محطوط بمعزل عن بقية السجناء وممنوع انه يتكلم مع اي حد و بيتمنع عنه العلاج و مش بيرضوا يخليه يصلي الجمعة و منعوا عنه كتب الدراسات العليا و استكمال الدراسة. و انه حتي تصاريح اللي أسرته كانت بتحبيبها عشان يزوروه إدارة السجن كانت بتأخذها تقطعها و تمشي أهله

بعد وفاة عبدالله اتكلموا عن أسامة و عن حقه في زيارة طبيعية وأن أسرته تتطمئن عليه ،خصوصاً وانه بيتم التنكيل بيه عشان أبوه كان محمد مرسي

وعلي رأي عمر طاهر مش معقولة إن الأسرة لا تلتقي ولا تجتمع ولا تتزاور إلا في الموت وتلقي العزاء، وأخيرا ادعوا لأسامة ربنا يصبره و حقيقي مفيش اي حاجة تانية ممكن تتقال

<http://bit.do/e7Nyq>

عمر الشريف المعتقل أو المسجون على ذمه قضية الدفاع الجوى
الشاب الطيب المؤدب الخجول والذي فقد دراسته وهو فى السجن
قضية الدفاع الجوى شملت المعروفين وغير المعروفين...
فوجئت أمس ان عمر قاموا بترحليه من سجون القاهرة الى المنيا قمة الارهاق لأهله. ووالدته السيدة
المحترمة جدا جدا
جعلتني فى حالة إنعدام وزن كليا وهى راضية لقضاء الله تعالى وكل أملها أن يخرج ويستكمل تعليمه
بإذن الله تعالى
قصص من أهالي هؤلاء تشجعك على الصراخ والصياح والبكاء والبحث عن كل المخارج لإنقاذ ما تبقي
لهم من حياة إنسان يستحقوها
فيكفي قسما بالله يكفي أن تعاقب هؤلاء عشرات المرات دون وجود تهمة ملموسة
اللهم يا ذو الجلال والإكرام هيئ لنا من أمرنا رشدا
وكن لنا عوناً وسنداً وسخر لنا من يلين قلبه فى العفو على هؤلاء

<http://bit.do/e76oe>

طنط ايناس فوزي حسن حموده عندها 41 سنه ام ل 4 من الابناء من الاسكندريه يوم 28 يناير 2019
اقتحمت الداخليه بيتها وبعد التفتيش والتكسير قبضو عليها مع 2 من ابنائها ، بعدها خرجو ابنائها
وعرضوها تاني يوم على نيابه منتزه ثالث وتم اتهامها بالانضمام وحبسها 15 يوم على ذمه التحقيق
فضلت في القسم شهر وبعدها اترحلت سجن دمنهور..
يوم 28 فبراير 2019 اترحلت سجن دمنهور فضلت في الايراد تقريبا يومين وبعدها دخلت علينا العنبر ،
طنط ايناس كان عندها مشكله في فقرات ظهرها و رجلها الشمال وكانت ماشيه على علاج وكانت ممنوعه
من الحركه وكانت هتعمل عمليه ، وفجاه لقت نفسها مجبره تعمل كل حاجه بايديها ولازم تتحرك وتقوم ،
هنتكلم عالنومه بحالتها الصحيه المفروض الدكتور قال تنام على مرتبه طبيه فاستاذنوا بيها قالو لا ممنوع
، طبيب المفروض تنام مرتاحه لا حجم النومه جوه شبرين يعني تفردو ايديكم عشر صوابع بس مع عدم
مراعاة بقى انت تعبان و لا تخين وكانت النوم حجمها بيقل كل مازاد العدد ده غير انها داخله العنبر جديد
يعني نومه قدام الحمام!
هي بقى كانت تنام وتصحى مش قادره من ظهرها حرفيا والله كان قلبي ببوجعني وبتخيلها لو هي امي، ده
انا السليمه ابقى صاحيه مش قادره من وجع ظهري وهي اللي تعبانه حرفيا مش عارفه عامله ايه ، طنط
ايناس لما كانت بتتعب اوي كانت تاخذ حقن عشان تقدر تعيش هناك ، ده غير التراحيل واللي ببسوق
العربيه والمطبات و القعه او الوقفه طول الوقت لحد ماتخلص الجلسه و.....
في شهر 5 بنتها روان عملت حادثه كبيره وحصلها نزيف في الجمجمه وكسر في العنق و.... انا كنت
شايله هم لو عرفت هتعمل ايه ، اغلب اللي ف الحادثه ماتو كنت بدعيها يارب تعيش انا لما كنت بعد مع
طنط ايناس كان اغلب حديثها عن روان ، طنط ايناس بس لما ابنها كان يغيب كانت تتجن او هدير بنتها
كنت بقول لما هتعرف هتعمل ايه ، فضلوا شهر مخبيين عليها لحد مافاقت وخرجت وراحتلها لكم ان تتخيلو
حال طنط ايناس ووجعها وقهرتها كان عامل ازاي وهي بتشوف بنتها لابسه رقبه وسنانها متكسره وبقها

متخبط و... بعيد عن كل ده انها هترجع بين 4 حيطان لوحدها مهتعرفش بنتها ده عايشه ازاى بتتالم قد ايه
!؟ مش هتقدر تظمن الا بعد اسبوع احساسها انها حتى مش قادره تكون معاها تقف جنبها احساس قاتل
طنط ايناس فضل يتجدد لها شهور وامس اتجدد لها 45 يوم ، اكتبو عن طنط ايناس...

#الحريه_لايناس_فوزي

<http://bit.do/e77v9>

تجديد حبس “أمير محمد أمير عيسى” المقبوض عليه أثناء تصوير مخالقات تتم من أمام لجنة الاستفتاء
على تعديل الدستور

قررت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس “أمير محمد أمير عيسى” ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في
القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمقبوض عليه أثناء تصوير مخالقات تتم
أمام لجنة الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.

25 يوليو 2019

قررت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس “أمير محمد أمير عيسى” ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في
القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمقبوض عليه أثناء تصوير مخالقات تتم
أمام لجنة الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.

22 يوليو 2019

نيابة أمن الدولة تجدد حبس “أحمد بدوي عبد المجيد” 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 746
لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمُتهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية وإستخدام حساب على
شبكات مواقع التواصل الإجتماعي لارتكاب جريمة مُعاقب عليها قانونًا من شأنها تهديد أمن وسلامة
المُتجمع.

يذكر أنه تم القبض عليه يوم 21 إبريل 2019 من منطقة التجمع الخامس، أثناء رفعة لافتته تدعو
المواطنين للتصويت ب “لا” وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 28 إبريل 2019.

23 يونيو 2019

قررت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس “أمير محمد أمير عيسى” ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في
القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمقبوض عليه أثناء تصوير مخالقات تتم
أمام لجنة الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية

11 يونيو 2019

قررت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس “أمير محمد أمير عيسى” ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في
القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمقبوض عليه أثناء تصوير مخالقات تتم
أمام لجنة الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.

10 يونيو 2019

نيابة أمن الدولة تجدد حبس “أحمد بدوي عبد المجيد” 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 746
لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمُتهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية وإستخدام حساب على
شبكات مواقع التواصل الإجتماعي لارتكاب جريمة مُعاقب عليها قانونًا من شأنها تهديد أمن وسلامة
المُتجمع.

يذكر أنه تم القبض عليه يوم 21 إبريل 2019 من منطقة التجمع الخامس، أثناء رفعة لافتته تدعو
المواطنين للتصويت ب “لا” وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 28 إبريل 2019.

27 مايو 2019

قررت نيابة أمن الدولة العليا، حبس "أمير محمد أمير عيسى" ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا

12 مايو 201

قررت نيابة أمن الدولة العليا، حبس "أمير محمد أمير عيسى" ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا

9 مايو 2019

نيابة أمن الدولة تجدد حبس "أحمد بدوي عبد المجيد" 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 746 لسنة 2019 حصر نيابة أمن الدولة العليا، والمُتهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية وإستخدام حساب على شبكات مواقع التواصل الإجتماعي لارتكاب جريمة مُعاقب عليها قانونًا من شأنها تهديد أمن وسلامة المُجتمع.

يذكر أنه تم القبض عليه يوم 21 إبريل 2019 من منطقة التجمع الخامس، أثناء رفعة لافتة تدعو المواطنين للتصويت ب "لا" وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 28 إبريل 2019.

1 مايو 2019

قررت نيابة أمن الدولة العليا، حبس "أمير محمد أمير عيسى" ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٦٧٤ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة أمن الدولة العليا، وتم توجيه له تهم "الانضمام إلى جماعة إرهابية، إستخدام حساب على شبكات مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب جريمة مُعاقب عليها قانونًا من شأنها تهديد أمن وسلامة المجتمع.

يُذكر أنه تم القبض عليه بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٩ من أمام مدرسة بمنطقة قليوب أثناء تصويرة مخالفات تتم أمام لجنة الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.

<http://bit.do/e77zh>

"الام ايه علاء"

وقفت امام القاضي تطلب منه ان يتم اخلاء سبيلها من اجل هؤلاء الفتيات قبل بدء الدراسة فأمر بتجديد حبسها 15 يوما...

هؤلاء الفتيات الصغار " همس وهيا " كبرن بما حملته قلوبهن من الالام على والدهم من ذي قبل ثم الان على والدتهم ، لم يعرفن بعد ماذا تعني الحياه الحقيقيه في وجود الاثنين معا ، لم يشعرن بالحنان الذي يخالطه الامان في وجودهما حتى عندما عاد ابيهم كان يذهب اياما للتدابير الاحترازيه
خُرمًا من ذي قبل مرافقه الاب في بدايه المدرسه و هاهم يحرمو من مرافقه والدتهم وكل شيء لهم في بدايه المدرسه ، ماذا عندما يستيقظان ليس على صوت ماما وهي تناديهن بصوتها الحنون همس هيا المدرسه كما اعتادو؟! وماذا عندما لن يجدوها كي تمشط شعرهم بيديها التي تقوم باحتضانهم قبل الذهاب بل وتذهب معهم ايضا كي تشعرهم انها هنا في جوارهم؟! يذهبا في اول يوم ويلقون نظرات على هذا وهذه وفي اليد الاولى لامهم والاخرى لابيهم اما هم فقد كان هناك عامًا ينقص " بابا " وهاهو ينقص " ماما " رغم انهما على قيد الحياه ، وماذا عند انتهاء اليوم الدراسي وقد كانت تذهب هناك احيانا لتصطحبهم في سيارتها ويغنون سويا من اجل ان تأخذهم في عالم اخر من السعاده ، الن يجلسو ليتفكرو الن تأتي ماما؟! وفي المنتصف الن يفتقدونها في كل شيء...

حملا صوره والدهما وكان صغارا كثيرا عن ذلك وها هم كبرا وحملا صور والدتهما ، اما لهما بحياه امنه كريمه دون فقدان لاحدهما ، حياه لاتعرف الاسوار ، ولا العربات الكبرى ، ولا اصوات الاساور الحديدية ؟! #الحرية_لاية_علاء

<http://bit.do/e8bk3>

أول أمس كنت متواجد داخل نيابة أمن الدولة العليا، لحضور جلسة تجديد الحبس التاسعة والخاصة بصديقي العزيز مصطفى ماهر.

أغلقت تليفوني المحمول وسلمته لحرس البوابة الخاص بالنيابة، هذا هو العرف المحامون يحرمون من الإحتفاظ بهواتفهم الخاصة ثم ذهبت في صمت تام الي داخل النيابة، وتقابلت مع بعض من الزملاء المحامين لنتشاور في أمور تافهة أو أقل من التافهة، تصنع بعض من الفكاهة اللطيفة والتي ليس لها علاقة بأي شئ هام، فهي بدورها ترسم بعض من الإبتسامات علي وجوهنا، في محاولة للتعامل مع هذا الظرف الزمني القاسي والمخزي الذي نعيشه.

الساعة تقارب علي تمام الواحدة ظهرا، موعد وصول المأموريات الخاصة بمن يحقق معهم داخل النيابة، كما هو موعد إستدعائهم من قبل السادة المحققين، ليتحول الزملاء المحامون في حركة ديناميكية ممزوجة بالجدية والصرامة، ويصبح كلا منا في مكانه، نحن أيضا جاهزون، وفي تركيز تام يتخلله بعض من الصمت.

ثم أري صديقي العزيز يأتي، مكبله يدها اليسري، ويلازمه يمينا أحد الحراس، مرتديا سترته البيضاء، يتقدم صديقي في هدوء تام، ويتأني خطواته في ثقة وتريث، فهو كما عاهدته شخص ذو طابع هادئ لا يحب التسرع.

يستمر صديقي في التقدم نحوي ويفترش سجادته، ليسند علي الحائط المقابل لي والذي يبعد عني بمسافة لا تتجاوز الخمسة أمتار، أحتاج أن أحتضن صديقي العزيز، أحتاج أن أهمس في أذنه بأن هذا الوقت سيمر، وأن الأمور تتبدل بين ليلة وضحاها، أحتاج أن أسمع صوت صديقي العزيز، أحتاج أن أتحدث معه، فيرفض الحرس المسئول عن مأمورية صديقي العزيز أن يعطينا جزء من الخصوصية ولو لبعض من الثواني، ويصمم أن يلصق بنا ليسمع كل ما نتحدث بخصوصه في فضول مرهق، ضاربا بعرض الحائط وبكل سهولة أي من المشاعر الإنسانية البديهة.

ثم يأتي الحرس الخاص بالسيد المحقق المسئول عن التحقيق ، ويبلغ الجميع أن جلسة التحقيق سوف تبدأ بعد لحظات.

نستعد جميعا، يتقدمنا صديقي العزيز، يجلس كل منا في مكانه داخل غرفة التحقيق، وبعد فترة ليست بالطويلة تنتهي جلسة نظر أمر تجديد الحبس، ليبدأ السيد المحقق في الإطمئنان علي أوضاع صديقي العزيز داخل محبسة، هل من مضايقات ؟ ليرد صديقي أنه يعاني من قطع المياه المستمر داخل سجن _طرة تحقيق - المياه تأتي لمدة دقيقة وعشرون ثانية فقط في الساعة الواحدة ثم تنقطع، ليرد السيد المحقق أنه سيحاول التدخل لتحسين الظروف داخل السجن، ويوضح لنا بشكل ما أنه سوف يتدخل للإفراج عن صديقي العزيز وقريبا سيرفع الأمر الي أصحاب القرار داخل النيابة، ثم يأذن لنا السيد المحقق بالإنصراف.

وبعد أن خرجت أردت أن أعود مرة أخرى الي السيد المحقق لكي أتحدث معه بإستفاضة ولكن الوقت لم يسمح لي بذلك، لذا أوجه له الرسالة هنا لعل كلماتي تصل اليه.

سوف أتحدث معك بقدر ما لقيته منك من تقدير وإحترام لصديقي العزيز، أحدثك بقدر ما ظهر منك من إنسانية وتعاطف وتفهم لموقف صديقي العزيز.

صديقي العزيز هو أب لولدين، لا أحد سواه يرعى أسرته ويعولها، غير منشغل بأي من الأمور التي تخرج عن عمله الخاص والإجتهاد في محاولة لتوفير إحتياجات أسرته، يحاول دائما ان يهتم بحياته الخاصة، ولا يبالى بما يحدث من أمور عامة قد تصنفها مباحث الأمن الوطني أنها خطرا علي الدولة.

السيد المحقق، صديقي العزيز ومن يشبهه هم الأحرص علي الدولة والأحرص علي إستقرارها وتقدمها، فإنه لم يرتكب ما يستدعي ان يصل به الي داخل نيابة أمن الدولة العليا، فهذا المكان هو فقط لمن يهددون إستقرار المجتمع ويرفعون السلاح في وجه الدولة، وصديقي العزيز أبعد ما يكون عن هؤلاء بل هو مناهض لهم ويعارضهم أشد المعارضه، فكيف ان يكون متهم بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها؟! أعراضها؟!!

السيد المحقق أحدثك بقدر ما رأيته منك من عدم إقتناعك بمحضر تحريات مباحث الأمن الوطني الواهي والكيدي والغير حقيقي، السيد المحقق أثق بما ظهر منك بقدر ما أثق ان العدالة من الممكن أن تمرض ولكن لا تموت، السيد المحقق أنتظر لحظة يسيطر فيها روح القانون، أنتظر صديقي العزيز أملا في لحظة من الإنصاف، السيد المحقق أثق بكل ما ظهر منك بل أنني أطمأنيت لك، السيد المحقق لا أريد أن أظهر أمام نفسي كحالم ساذج غير مدرك للواقع، السيد المحقق أنتظر تدخلك.

الحرية لصديقي العزيز.

#الحرية لمصطفى ماهر

<http://bit.do/e8nuB>

جريمة جديدة لوزارة الداخلية في مصر: إختطاف ابن رئيس تحرير جريدة المشهد من منزله واحتجازه كرهينة

قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم ، أن واقعة اختطاف ابن رئيس تحرير جريدة وموقع المشهد ، التي نشرها على صفحته الشخصية على موقع فيس بوك ، من اختطاف ضابط في الداخلية لابنه من المنزل لاجباره على تسليم نفسه ، لو صحت فهي تطور خطير في انتهاك القانون من قبل وزارة الداخلية ، تتطلب تحقيق عاجل وفوري من النائب العام ، حتى لا يصبح الاختطاف نهجا جديدا في مصر ، بجانب الانتهاكات البوليسية الشائعة.

وكان الصحفي مجدي شندي، رئيس تحرير جريدة المشهد، قد نشر على صفحته الشخصية على فيس بوك، أن افراد من قوات الأمن اقتحموا منزله فجر اليوم ، وحين لم يجدوه قبضوا على واحد من أبنائه واصطحبوه لمديرية أمن الجيزة -حسب قولهم- حتى يسلم نفسه".

وتوجه السيد مجدي شندي من فوره لمنزله وذهب إلى مديرية أمن الجيزة، إلا انهم أخبروه أن نجله تم اقتياده إلى الأمن الوطني في الشيخ زايد! وتواصل الصحفي مع نقابة الصحفيين والتي بدورها حاولت الحصول على رد من قبل وزارة الداخلية إزاء الجريمة المرتكبة من أفرادها، إلا أنه لم يتم الرد حتى هذا الوقت.

يذكر أن السيد مجدي شندي هو رئيس تحرير صحيفة المشهد الخاصة ، والتي قد تكون الجريدة الورقية الوحيدة شبه المعارضة ، والتي كانت سبب تعرضه المستمر لمحاولات المنع والتهديد آخرها كان قرار بحجب الجريدة ستة أشهر وغرامة مالية قدرها خمسين ألف جنيه.

قالت الشبكة العربية ” أيا كان سبب واقعة الاختطاف ، فالاختطاف واحتجاز الرهائن جريمة ، وحين تكون هذه الجريمة من قبل اجهزة الامن ، فهي جريمة مضاعفة وتستحق العقاب والمحاسبة دون تباطؤ أو مماطلة”

و الشبكة العربية تحمل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني مسؤولية سلامة نجل الصحفي مجدي شندي، كما تطالب النائب العام باتخاذ موقف ، يعيد الثقة في جهاز العدالة ، الذي اصبحت مصداقيته على المحك ، بسبب الصمت على الجرائم المتكررة لجهاز الأمن في مصر.

كما تطالب وزارة الداخلية بسرعة اطلاق سراح نجل مجدي شندي، وإحترام الدستور ومعاقبة المسؤولين عن تلك الجريمة وأن تعتذر عن هذه الممارسات لضباطها.

<http://bit.do/e8nuR>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات
أوقفوا إخلاء منطقة المدايق قسرياً..

تطالب المفوضية المصرية للحقوق والحريات السلطات المصرية، بالوقف الفوري لأعمال الإخلاء القسري لأهالي المدايق بمنطقة سور مجرى العيون التابع لحي مصر القديمة بمحافظة القاهرة، وضمان مشاركة أهالي المنطقة والمتضررين من عمليات الإخلاء في قرارات التنمية والتطوير بمناطق سكنهم ومحال أعمالهم، وكذلك تطالب بإعطائهم فرصة كافية للخروج من المنطقة وترتيب أولويات حياتهم ومعيشتهم. كما تؤكد على مسؤولية الحكومة المصرية في ضمانة توفير بدائل سكن عادلة وملئمة لظروف عملهم ومعيشتهم.

وقامت قوات الأمن المصرية، في 5 سبتمبر 2019، بدخول المنطقة بصحبة معدات الهدم والإزالة وسيارات القمامة لجمع أساس المنازل – بحسب تعبير الأهالي – للبدء في المرحلة الأولى من خطة الحكومة لإزالة المنطقة وإخلاء سكانها. وبالفعل تم هدم وإزالة 9 منازل وتشريد قاطنيها، وذلك دون تعويض الأهالي عن منازلهم التي تمت إزالتها بالقوة الجبرية، وبالمخالفة لقرار محافظ القاهرة رقم 9500 لسنة 2018 والمنشور بجريدة "الوقائع المصرية" في عددها رقم ٣٠، الصادر في ٦ فبراير ٢٠١٩، بشأن إعلان منطقة المدايق (سور مجرى العيون) بحي مصر القديمة، محافظة القاهرة، منطقة "إعادة تخطيط" مع التأكيد على تعويض الأهالي وتوفير وحدات بديلة للمتضررين بمنقطتي حي الأسمرات أو بمدينة بدر.

ووفقاً لشهادات الأهالي، فقد زارت المنطقة لجان حصر تابعه لجهات حكومية في يناير 2019، وذلك لإحصاء الملاك والسكانين تمهيداً لنقلهم إلى وحدات سكنية بديلة بحي الأسمرات أو مدينة بدر مقابل إيجارات رمزية. ولكن تلقينا شكاوى بشأن عدم أخذ أصحاب الأعمال والمحلات التجارية والورش الفنية في الاعتبار، وذلك مع تأكيد السلطات على عزمها إزالة المنطقة بالكامل، مما ترك العديد من الأهالي وأصحاب الأنشطة التجارية في قلق بشأن مصيرهم بعد الإزالة، في ظل غياب البدائل المطروحة أمامهم وعدم السماح لهم بالمشاركة في مخططات تطوير مناطقهم.

وتؤكد المفوضية المصرية للحقوق والحريات على مسؤولية السلطات المصرية في ضمان توفير بدائل ملائمة للسكن ولأصحاب الأنشطة التجارية والحرفية والزراعية في المناطق التي تعتزم تطويرها، وذلك على أن يتم من خلال إشراك وبالتشاور مع أهالي تلك المناطق.

وتعيد المفوضية المصرية للحقوق والحريات تذكير السلطات المصرية بالتزاماتها الدستورية تجاه حق المواطنين في السكن الملائم والأمن والصحي بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وذلك وفقاً للمادة 78 من الدستور المصري لعام 2014.

كذلك تؤكد على التزاماتها الدولية بشأن الحق في السكن الملائم والحماية من الإخلاء القسري كجزء لا يتجزأ من "الحق في مستوى معيشي كاف" كما جاء في المادة 11 (1) من العهد الدولي للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. وقد جاء في التعليق العام رقم 7 لسنة 1997 الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنه يتعين على الدول الأطراف بالعهد، قبل القيام بأية عمليات إخلاء للسكان، التأكد من أنه قد تم بحث جميع البدائل المتاحة، وذلك بالتشاور مع المتضررين، ذلك بغرض تجنب استخدام القوة، أو على الأقل الحد من الحاجة لاستخدامها، كما أكدت على ضرورة ضمان الدولة لسبل الانتصاف للمتضررين من أوامر الإخلاء، وهو ما أكدت عليه أيضًا المادة 2 (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. كذلك جاء في تعليق اللجنة أنه يتعين على الدول الأطراف أيضا ضمان حق جميع الأشخاص المتأثرين بأوامر الإخلاء في التعويض الكافي والعادل عن أية ممتلكات قد تضررت، شخصية كانت أو عقارية. وشددت اللجنة على ألا تسفر عمليات الإخلاء عن تشريد الأفراد أو تعرضهم لانتهاك حقوق الإنسان الأخرى. وفي الحالات التي يكون فيها المتضررون غير قادرين على إعالة أنفسهم، يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لضمان إتاحة السكن البديل اللائق، أو إعادة التوطين أو الوصول إلى الأراضي المنتجة، حسب ما تكون الحالة.

وقد أكدت أيضًا المقررة الخاصة بالحق في سكن ملائم، السيدة ليلاني فرحة، في معرض تقريرها الختامي عن زيارتها لمصر في أكتوبر من العام الماضي، وأن الإخلاء بالإكراه للسكان، هو انتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد ذكرت في بيانها بأنه نمت إلى علمها بشكوى بعض الأهلي الذين تم إعادة تسكينهم في بعض الأحياء - كحي الأسمرات - التي تبعد عن أماكن سكنهم الأصلية، مما يشكل تهديد النسيج الاجتماعي الخاص بهم وأيضًا مصادر كسب أرزاقهم، وأكدت على ضرورة ضمان التعويضات المناسبة والسكن الملائم المتسق مع المعايير الدولية قبل البدء في تنفيذ عمليات الإخلاء. وتدعو المفوضية المصرية للحقوق والحريات السلطات المصرية للالتزام بتدابير الحماية القانونية التي أوردتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البند رقم 15 من التعليق العام رقم 7 والمتعلقة بعمليات الإخلاء بالإكراه، والتي من بينها:

1. إتاحة فرصة التشاور الحقيقي مع المتضررين.
2. إشعار المتضررين كافة بشكل واف ومناسب قبل الموعد المقرر للإخلاء.
3. الإحاطة علمًا بعمليات الإخلاء المقترحة، وعند الاقتضاء، بالغرض البديل المقرر استخدام الأرض أو المسكن من أجله، على أن تتاح هذه المعلومات لجميع المتضررين في الوقت المناسب.
4. توفير، حيثما أمكن، المساعدة القانونية للأشخاص الذين هم في حاجة إليها من أجل النظم أمام المحاكم.

والمفوضية المصرية للحقوق والحريات إذ تؤكد على عدم وقوفها، من حيث المبدأ، ضد خطط الحكومة وعمليات التطوير والتنمية، إلا أننا نرفض تمامًا انتهاك السلطات المصرية لحقوق المواطنين في السكن والأمن والكرامة الإنسانية، وتؤكد دائمًا على حق الحكومة المصرية على الإيفاء بالتزاماتها الدستورية والدولية تجاه. كما تشدد على رفض استخدام العنف والقوة بديلا عن التشاور ومشاركة المواطنين في خطط التنمية والتطوير الخاصة بمناطقهم، وتوفير سبل الانتصاف القانونية العادلة للمتضررين، وتوفير بدائل وتعويضات عادلة لهم/ الأمر الذي لطالما تتكرر تجاهله في نهج السلطات المصرية في التعامل مع سكان المناطق العشوائية.

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات

#إخلاء_سكان_منطقة_المدابغ

#منطقة_المدابغ_بسور_مجرى_العيون

<http://bit.do/e8nvH>

محامية (حاليا معتقلة)

في يوم واحد نسمع عن اختفاء عبدالرحمن موكا إلي قضا من عمره سنين في السجن و بعد خروجه ما يعتبرش حر بسبب المراقبة إلي موقفة حياته تماما و ظهوره في نيابة أمن الدولة و حبسه على ذمة قضية جديدة و تهمته نشر اخبار كاذبة.

و أن إسلام خرم إلي المفروض أخذ اخلاء سبيل بتدابير من شهر انحط في قضية جديدة و دي تالت قضية له بعد مرتين اخلاء سبيل.

حاجة قمة الإنحطاط و قمة الفجر.

الحقيقة العسكر دول من أتفه خلق ربنا و ربنا ينجيننا من حد تافه عنده سلطة و سلاح. حرامية و قتالين قتلة و بلطجية و مافيش حل غير فعلا ازالتهم تماما.. إزاي و أمتي ده ربنا يلهم الشعب بيه من بقى.. بس فعلا أوساخ و أقدر خلق ربنا ماسكين البلد

<http://bit.do/e8nwe>

الحقيقة #الواضحة في اقتحام الشرطة العسكرية لمستشفى دمنهور التعليمي (تصحيح : المعهد الطبي القومي)

أرسل الي بعض الزملاء الفيديو المتداول مع تفاصيل لم اتبين دقتها من مشاهدة الفيديو ، فتواصلت مع أحد الزملاء الذي حضر الجزء الأكبر من الواقعة و حسب روايته:-

حضر جندي شرطة عسكرية مصاب مع ستة جنود زملائه الي طبيب الإستقبال لتوقيع الكشف عليه فطلب منهم ان ينتظر شخص واحد معه و يخرج الباقي و قام بالفعل بالكشف عليه و وصف العلاج ، باقي الجنود بالخارج اعتبروها إهانة و تضجروا فاتصلوا بضابط وحدثهم نقيب شرطة عسكرية الذي حضر مع قوة أكبر من الجنود و دخل يسأل عن الطبيب و حاول اصطحابه خارج المستشفى الا أن الطبيب رفض و انفلت منه فتدخل الجنود شاهرين أسلحتهم الي #أعلى و تدخل أيضاً الأطباء في موقف #إيجابي لمنع اصطحاب زميلهم و الاعتداء عليه ، بعد وصول المعلومة حضر المستشار العسكري و مساعد مدير الأمن و ضابط من المخابرات الحربية و مدير مكتب المحافظ ، و حضر عضو مجلس النقابة الفرعية لأطباء البحيرة الذي أعلن عن تصعيد النقابة للموقف لأخذ حق الطبيب و طالب الطبيب بعدم التنازل تحت أية ضغوط.. تحدث المحافظ تليفونيا مع الطبيب بالإضافة إلى باقي الحاضرين و انتهى بترضية للطبيب و قبوله التصالح. ايا كان مدى دقة التفاصيل و لكن المؤكد أن هناك اقتحام من أفراد الشرطة #العسكرية لمؤسسة مدنية على خلفية #شخصية ل أحد جنودها ، و ايا كان برضاء الطبيب او بضغط مباشر او توجس في مستقبل عنوانه القهر فقد تنازل عن تحرير شكوى ، الواقعة بها خصوصية شديدة و متشابكة الأطراف أحاول أن اربطها ببعضها لنصل الي #الحقيقة التي أراها #واضحة..

1-اعتداء على موظف أثناء تأدية عمله و في منشأة صحية ليست مشاجرة في شادر او شارع و إنما اعتداء على كيان مؤسسي و تعريض لحياة المرضى و العاملين للخطر لا يجوز بأي حال انتهاءها بتراضي الموظف المعتدى عليه بتطيب خاطره.

2-حماية المؤسسات المدنية و منها المستشفيات او تدخلها لضبط ملابسات و التحقيق في واقعة هي مسئولية الشرطة #المدنية التي يطلق عليها في مصر #وزارة_الداخلية و اي تدخل من جهة أخرى او أفراد يتبعوا جهة أمنية غير مدنية هو اعتداء على اختصاصات #الداخلية و انتهاك لها.

3-الحديث من وزارة الصحة على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدين على المستشفيات و أيضاً ضد المهملين من الفريق الطبي و بالمصادفة من يومين إعلان الحكومة تغليظ عقوبة الاعتداء على

المستشفيات ، و إن سألنا عن موعد واقعة الإقتحام فنعرف أنها كانت يوم الجمعة الماضية 6 سبتمبر او بالتحديد بعد منتصف ليل السبت التالي لها.

الحقيقة التي أراها #واضحة أننا نصيغ القوانين و نطالب بها و نهلل للجيد و ننتقد السيء منها في إطار حدود تطبيقها على #المدنيين بل #الأضعف منهم ، اما القوي و العسكري فلا تسري عليه ، انتقاء تطبيق القانون و المطبق عليهم و الصمت على انتهاك القانون من الأقوياء و تبرير المواقف و احتواءها ان كان المعتدي قوي و تصعيدها ان كان الأضعف لهو بالضبط #اللا قانون او بالأصح #قانون الغاب وجود مساعد مدير الأمن و مدير مكتب المحافظ و المستشار العسكري و ضابط المخابرات الحربية و تجاهل وزير الصحة و الداخلية و رئيس الجمهورية لتلك الواقعة لهو ترسيخ من أجهزة الدولة لهذا القانون #الغاية ، عدم صدور بيان رسمي بالاعتذار من الشرطة العسكرية و تحويل الضابط و الجنود للمحاكمة العسكرية لهو خطاب مباشر #للمدنيين سواء أطباء او علماء او رجال دين او.. أنهم عبيد لا يستحقوا باي حال اعتذار الأسياد ، لا مانع للعبيد من التبرير لأنفسهم الصمت بكون الطبيب صالح او بالادق يأس من العدل فارتضي ان يمثل أنه أخذ حقه.

تلك كلمات لم أعد أملك في أحيان كثيرة غيرها ، حاولت انتقاء مفرداتها ليس خوفاً فالموتي لن يضيرهم السلخ ، و لكن حرصاً مني على التعبير في حدود التزامات عضو مجلس نقابة تقدم باستقالته منذ أمد و يرفض أولي الأمر إعلان قبولها ، ربما أشعر أحياناً بالعجز و لكني حتى الآن لم أعد أفقد الأمل في #الله

<http://bit.do/e8vZg>

خالد سحلوب

مقبوض عليه من ٢٠١٤ موجود في سجن العقرب شديد الحراسة -سئ السمعة - بيتعرض لإهمال طبي شديد وزيه زي الباقيين ممنوع عنه الزيارة بقاله سنين وأي محاولات للزيارة بتفشل..
عالبال ياخالد والله مش منسي..

ربنا يفك حبسك ويحفظك ويحفظ عليك نفسك وروحك وعقلك ويطلقك بالسلامة

ادعوا لخالد

#الحرية_لخالد_سحلوب

<http://bit.do/e8EGi>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

مباحث قسم أبو صوير بالإسماعيلية ينكرون احتجاج عمال الاستثمار.. والأهالي يطالبون بالكشف عن مصير ذويهم

توجه محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، لقسم شرطة أبو صوير، للسؤال عن عاملات وعمال الاستثمار الذين أُلقت قوات الأمن القبض عليهم بعض فض مظاهراتهم، اليوم الاثنين.
جاء ذلك بعد تواصل أسر عدد من العمال المحتجزين مع محامي المفوضية لتقديم الدعم القانوني. فيما أنكر قسم الشرطة وجود أي من العمال، على الرغم من تأكيد أمن القسم وجودهم داخل المباحث.
وتظاهر عدد من عمال الاستثمار، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال صرف بدل غلاء معيشة، وصرف علاواتهم المتأخرة منذ شهور وزيادة مرتباتهم.

وبعد الاستجابة لمطالب الأمن بفض التظاهرة، فوجئ العمال أثناء مغادرتهم بوجود عناصر أمن بزي مدني تقوم باعتقالهم، وسط حالة من العنف أثناء عملية القبض.
وبحسب محامي المفوضية، فالمقبوض عليهم تجاوز عددهم ١٩ عاملا وعاملة، بينهم سيدات بأطفال رضع.

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحريات

#عمال_الاستثمار

<http://bit.do/e8Lhk>

عمال وعاملات الاستثمار مازالوا محتجزين في قسم ابو صوير اهل ناس منهم تواصلت معايا بصفتي محاميه ورحلتهم القسم... النبطشيه والامن إلى ع الباب قالولى ان العمال فوق في المباحث ولما طلعت المباحث أنكرت تماما انهم هناك بس هما في المباحث فعلا.... مطالب العمال والعاملات كانت انهم عاوزين بدل غلاء المعيشه إلى منزلهم وبيتو عدوا بيه بقالهم شهور وكم ان مبتنزلهمش علاوات ولا مرتباتهم بتزيد... وهما مقطعوش الطريق الا ربع ساعه بس واستجابوا لمطالب الأمن إلى كان هناك بإنهاء قطع الطريق... وهما مروحين بيركبوا الاتوبيسات لاقوا ناس لابسه مدنى معاها عربيات تيوتا بيقبضوا عليهم وكان فى عنف فى القبض... المحتجزين حوالى ١٩ منهم سيدتان عندهم أطفال رضع
#عمال_استثمار_اسماعيليه

<http://bit.do/e8LhX>

زي كل جلسة
لما بقولها عاوزة حاجة يا عبير قبل ما أمشي .. بتقولي جملة واحدة " أنا عاوزة اروح يا رمضان " بس المرادي كانت مختلفة لانها من ورا قفص ازاز عازل للصوت فكانت بالمشاورة مع ملامحها اللى مش قادر اميزها

بقا كل طموحنا دلوقت إننا بس نروح
كلنا خرجنا في يناير 2011 ومن وقتها مش عارفين نروح .. حتى لما حبينا نروح ماسمحولناش لأول مرة من 5 شهور النهاردة ماعرفش أخدها في حضني واطبطب عليها قبل ما أمشي عشان اطمئنها وماقدرتش اكرر من اني أكتبلها ورقة تشوفها بالعافية من ورا الازاز
النهاردة من أكثر الايام اللى كانت بتجسد منتهى اللامبالاة باعمار الناس ومستقبلهم واهلهم كمية الاحباط وانت حاسس بانك عاجز انك تعمل حاجة في ظل منظومة عبثية بتستناهم من وقت للتاني يرمولك الفتات

احنا تعبنا والله .. مش مهم مين ناضل مين باع مين حكم مين اتظلم .. بس سيبونا نعيش الحرية للبنات المظلومة اللى ماتستاهلش كل اللى بيحصل

<http://bit.do/e8RWX>

الداخلية اعلنت تصفيه 9 منهم المختفي قسريا محمود غريب محمود قاسم من المنوفيه " ، بالفرقة الثالثة بكلية الزراعة جامعة الأزهر، تم اعتقاله يوم 17 مارس الماضي، من ميدان الساعة بالإسكندرية واخفاؤه واعلان تصفيته اليوم....

بعد اختفاء 6 شهور يرجع جثته انتقم يارب!
من اسبوعين بالظبط كانت والدته بتقول للبنات " لو شفتكم اسم ابني ظهر مع المختفين قولولي انا نفسي اطمئن اوي على ابني!" وهي قاعده عند المحكمه عشان تشوف ابنها الثاني " عمر غريب " المعتقل في سجن العقرب في قضيه 64 عسكريه والممنوع من الزياره من 3 سنين....
النهارده يقولولها ابنك ظهر بس ظهر شهيد!
اخوه المعتقل كان بيسال مفيش جديد عن محمود؟! هيقولو الجديد انه اتقتل !

<http://bit.do/e9rWs>

بعد منعي من دخول النيابة بادعاء انه في تعليمات ان مفيش محامين تخش .. وبعد إصراري اني ادخل لموظف النيابة المختص عشان اعرف القرارات .. دخله الحرس اللي ع البوابة وبلغه الموظف ان كل استئنافات النيابة المنظورة النهاردة قدام دايرة المستشار شعبان الشامي اتقبلت واتلغت قرارات اخلاء السبيل واتحبست الناس ٤٥ يوم
اللي حصل النهاردة ان المحكمة مشيت من غير ماتعقد ولا تنظر الاستئنافات او تحضر المحامين و قانوناً ده معناه سقوط للاستئنافات ووجوب اخلاء سبيل المتهمين لعدم الفصل في الاستئناف خلال ٤٨ ساعة والنبي أسأدتنا بتوع القانون يقولولنا .. لما المحكمة ماتعقدش وماتحضرش المحامين ولا تثبت دفوعهم او تسمع دفاعهم وتدي قرار ع الورق .. هل ده يعتبر فصل في الاستئناف زي ما أوجبت نص المادة 166 من قانون الاجراءات الجنائية
المادة 2/164 من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم 145 لسنة 2006 بتنص علي أنه للنيابة وحدها أن تستأنف الأمر الصادر في جناية بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً " ونصت المادة 165 أ.ج علي أن يكون هذا الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب , ونصت المادة 166 أ.ج معدلة بالقانون 145 لسنة 2006 علي أن ميعاد استئناف النيابة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 164 من هذا القانون أربعة وعشرين ساعة
ويجب الفصل في الاستئناف خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ رفعه.
هو في قوانين تانية بتطبق واحنا مانعرفهاش
هما مش بس استكتروا علينا الفرحة دول كمان استكتروا علينا حقنا وحق المتهمين في مباشرة الاجراءات وتقديم الدفاع للمتهمين

<http://bit.do/e9r7a>

عن الفجر في الخصومة .. عن مسلسل الخطف والاعتقال لأقارب النشطاء او المعارضين من أجل الانتقام او الاجبار على الصمت او لتسليم أنفسهم
-لكن في هذه المره الاتهام والجرم موجه للمخابرات العامة وليس الأمن الوطني كما تعودنا، و قد يكون الاثنين معاً!

الجديد ان هذه المره الجرائم والفضائح على التراييزة بزيادة محلياً ودولياً في وضع مضطرب، ولشجاعة Wael Ghonim وأهله في مواجهة الوضع الصعب بالنذ بالنذ كما فعل بعض الأهلية سابقاً في حالات مماثلة من الامن الوطني، في موقف كل قراراتهم اللي خدوها أهل حازم او ممكن يخدوها حتكون صح أي ما كانت وليس منا ألا تأييدها ودعهم

اما عن Hazem Ghonim ، عن الشاب الجدع المخلص من رفقاء ثورة يناير، الذي يكفى ان يكون في محيط المكان الذي انت فيه حتى تشعر بالبهجة بطاقته وحيويته الدكتور والمحترم والمهني والشيك في نفسه، فاكراه في فترة كان هو و #مصطفى_النجار شغالين في مكان واحد (ربنا يحفظه ويرجعه لأهله ولنا بخير)

الوجع وإحساسه الذي شاركه معنا وائل غنيم وعائلته .. وجع كل أسرة خايفه تكون في نفس الوضع او بيتهم تهددها وتهديد حياتها والتعدي على خصوصيتها وممتلكاتها وخطف احد من أفرادها، وجع أسر كثيرة عاشته وكتمت ألمها وحزنها وقلقها ولم تستطيع البوح به، وجع عاشوا وبيعشوا وحيعيشوا أسر كثير في ظل الظلم والاستبداد .. شكراً لكم مشاركتنا ولمن لم يستطيع البوح، لكم منا جميعاً كل الاحترام والحب والدعم

الحرية لمودة العقباوي - لأنس البلتاجي - لعلا القرضاوي - لمصطفى ماهر - لعائشة الشاطر - لمحمد أبو هريره - لأسامه مرسى - لمعاذ مطر - لعمر شندي - لسعد الشاطر - لعلی رجب أحمد - لحازم غنيم - الحرية للمنعرش اسمه! ...

<http://bit.do/e9sa9>

صباحكم حرية

دلوقت قسم قصر النيل أفادنا ان الناس اللي اتقبض عليها رحلوهم معسكر الجبل الاحمر

واعتقد ان ده هيكون رد أقسام عابدين ولأزبكية

وده معناه أن الاعداد اللي اتقبض عليها كبيرة

نحاول نتعامل بهدوء عشان نعرف نتصرف .. في الظروف اللي زي دي لازم الناس تتفحص أمنياً عشان

يقرروا هيعرضوا مين ع النيابات وهيسيبيوا مين يمشي

كل اللي محتاجينه عشان نعرف نتحرك ع المعسكرات والنيابات ونتابع هو أسماء

فياريت اللي يعرف حد اتقبض عليه او مارجعش بيتهم امبارح يقول اسمه ومكان القبض عليه وأي معلومة

متاحة عنه (سنه وظيفته عنوان سكنه صورة له لو متاح .. اله)

<http://bit.do/e9TGr>

هم يبكي

وهم يضحك

وهم يخلق أمل

لسه خارج من زيارة #حسام_مؤنس و #حسن_بربرى بسجن ليمان طره، وهمه الحمد لله مغنوياتهم عالية

وبخير، وببسلّموا على كل الناس، وببشكروكم على دعمكم.

وأنا قاعد قدام السجن في انتظار تنفيذ تصريح النيابة بالدخول للسجن لتنفيذ الزيارة فجأة سمعنا صوت

هتاف قوى لجموع، ومش قادرين نفسر الهتاف، ولا عارفين بيقولوا إيه، كل الناس قامت من على القهوة

ووشها ببضحك وكلهم تفاؤل عشان تشوف الصوت جاى منين، ولو مظاهرة يضموا عليهم، وفجأة واحد صرخ فى الشارع وقال اقعدوا اقعدوا دول مش تبعنا، دا التدريب بتاع العساكر ورا سور السجن بيستعدوا إنهم يفشخونا لو المظاهرات كبرت، فرد واحد تانى قاله تكبر بس ونشوف مين هيفشخ التانى. والمفرح إن كل الناس فضلت تضحك وتمنى نفسها بالأمل، ولم يتوقف الحديث عن اللي جاى و موعد التظاهرات القادمة.

كنت كل ما أروح نيابة أمن الدولة ومعهد أمناء الشرطة واكاديمية الشرطة أو زيارة لسجن وأشوف الأهالي اللي منتظرين يدخلوا السجن أو الجلسات عشان يشوفوا ولادهم كانت وشوشهم كلها بتكون هم وحزن وقلة حيلة وعجز، النهاردة كان يوم مختلف فعليا كل اللي تبع السلطة قلقان، وكل اللي تبع المساجين وشه ببضحك والأمل منور عنيه.

فى نفس الوقت اللي التليفون لم يتوقف من الامس عن تلقى بلاغات بالقبض على منات المواطنين والمواطنات، ومنهم ناس كلمتنى من المقبوض عليهم فى معسكرات الأمن بالجبل الأحمر والسلام وطره، والتفديرات إن الأعداد كبيرة، دا غير السويس وإسكندرية والمنصورة ودمياط، السلطة اللي رجليها بتخبط وخافه من قصص الفساد اللي بتفضحهم وبتعريهم قدام الشعب، بتستخدم كل جبروتها على المتظاهرين السلميين.

أيا كان الوضع ثورة أم إنقلاب، صراع أجهزة أم صراع مصالح، نزول الناس الشوارع حق ، تعبيرهم عن رأيهم ومطالبهم حق، وإطلاق سراح كل المتظاهرين مطلب يجب تنفيذه دون تباطىء.

<http://bit.do/e9seN>

عم كمال خليل محتاج يدخله أدوية كنا معتمدين ان النهاردة حيجي النيابة لاستكمال التحقيق ونديله الدوا وأسرتة تقابله الي جات وفضلت في انتظار حضوره التحقيق أمام النيابة ساعات في عز الشمس لكن للأسف مجاش بسبب التذمر الأمني ومعرفناش معاد استكمال التحقيق امني ومنعرقش عن عم كمال حاجة غير انه في سجن طرة لكن منعرفشي في أي سجن تحقيق ولا ليمان ولا مزرعة عشان حتي نعرف ندخله الدوا مع أي حد من الاهالي عملت مكالمات تليفونية مع بعض الأصدقاء أعضاء بالمجلس القومي لحقوق الإنسان وفي انتظار أي تدخل لتمكين عم كمال انه يأخذ الأدوية بالاضافة لكل الخطوات القانونية الاخرى .. تضامنوا #الحرية_لكمال_خليل.

<http://bit.do/e9TL8>

بعد ضربها واقتحام منزلها مواطنة مصرية تصرخ في قوات الامن المصرية

"استرونى لا تدخلو قبل ما اللبس هدومي"

بهذه الكلمات المصحوبة بالقهر والفرع والرعب تصرخ زوجة الصحفي المصرى سيد عبد اللا بجريدة البديل المصرية بفيديو مسحوب لما حدث فى شقتها وبعد اقتحام شقتها من قبل الامن المصرى بمدينة السويس واعتقال زوجها وترويع وضرب اولادها الجريمة والفضيحة اللااخلاقية التى ارتكبتها قوات امن السويس بانتهاك حرمة البيوت وترويع الأطفال

حيث اقتحمت اليوم ومنذ قليل قوات الامن بالسويس منزل الصحفى المصرى سيد عبد الا (وذلك بعد نشره على صفحته بالفيسبوك لأحداث السويس بالصور والفيديوهات) بعد ان قامت باقتحام المنزل وسرقة اجهزة كهربائية ومحتويات الصحفى الشخصية وقامت بضرب زوجته واولاده وقامت بتكسير محتويات شقته وكانت مظاهرات عارمة قد اندلعت فى مصر ضد سياسات النظام المصرى ومن ضمنها محافظة السويس وعلى اثرها تم اعتقال العشرات فى هذه المدينة الباسلة بعد حملة اعتقالات ليلية وصباحية

<http://bit.do/e9UcM>

دلوقتي احنا حوالي ٣٠ محامي واكثر علي سلم محكمة زينهم من اكثر من ساعة ونص، في تشديدات أمنية مكثفة، وكان في وعود بدخولنا لمبنى المحكمة قبل بداية التحقيقات مع الشباب. اتفاجئنا حالا بقائد الحرس بيقول ان المحامي العام لنيابات وسط القاهرة مانع دخولنا وتمكيننا من ممارسة عملنا، والحقيقة انا شاكك في الكلام ده، والحرس بدء في استدعاء مجموعة من القوات لمساعدتهم في اخلائنا من أمام مبنى المحكمة.

<http://bit.do/faDtA>

اليوم كان عبثى بشكل مرعب النهارده بدأت التحقيق بعد الساعه ٣ الفجر فى نيابه امن الدولة كان لكل تحقيق وجع قلب فى نقط منفصله عن غيره

الاول ولد عمره ميكملش ١٧ سنه فى تانيه ثانوى لابس تيشرت الزمالك اتقبض عليه من ميدان الأربعين بعد ما اتفرج على الماتش وفضل يعيط فى اخر التحقيق عشان عايز يروح ويلحق مدرسته الثانى بيسمع صوت طابور المدرسه فى التحقيقات وينفجر عياط على بنته إالى ملحقش يشوف اول يوم ليها فى دخولها المدرسه

والتالت سواق ٥١ سنه مش بيعرف يفك الخط ولا يعرف يعنى ايه سوشيال ميديا ولاقى نفسه متهم بنشر اخبار عليها واساءه استخدامها

الرابع التحريات جايه انه ليه علاقة بالإخوان ويطلع مسيحي ولم اتقبض عليه اتقلب فى فلوسه الخامس ده بقا كان ملاك اليوم شاب عشرين سنة بعقل طفل مكملش ١٠ سنين مش عارف ينطق كلمتين واضحين العبثى ان لم قاله ايه علاقتك بالإخوان قاله انا معرفش حاجه عن اخواتى ردوده كلها لطفل صغير وانا فى انتظار التحقيق معاه قالى ليه زعلانه شكلك جعانه لم أخرج انا هشتغل واحوش فلوس واجيبك بيتزا حلوه زيك

المحقق كان متعاطف معاه بس طبعا مش قراره وكلهم اتحبست ١٥ يوم على ذمه التحقيقات اليوم كان عبثى وتقليل جدا وكل يوم بسال ليه يارب احنا موجودين هنا وبنعمل ايه ووجودنا فعلا مش فارق واحنا عاجزين ومفيش فى ايدينا حيله ..افرجها من عندك يارب

<http://bit.do/faDu9>

النهاردة كان من ضمن المتهمين اللي اتشرفت بالحضور معاهم التحقيقات في القضية ١٣٣٨ لسنة ٢٠١٩ حصر امن دولة راجل بالغ من العمر ٤١ سنة بيعمل ترزي حريمي لا يقرأ ولا يكتب، كان ورئيس النيابة بيسألوا عندك فيسبوك قاله ده بتاع ايه انا معرفش يعني ايه البتاع ده الغريب بق ان من الاتهامات الموجهة للراجل اللي ميعرفش يعني ايه فيسبوك اتهم (اساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي)، و نشر اخبار وبيانات كاذبة بغرض تكدير الامن والسلم العام وهو لا يجيد القراءة والكتابة

<http://bit.do/faDvz>

شهادتي في واقعة القبض علي الزميلة المحامية ماهينور المصري الي حصل بالطبط اننا كنا بنحضر تجديلات في نيابة امن الدولة وبعد ما ماهينور حضرت مع زميلنا عمرو نوهان خرجنا نتكلم في التليفون نطمئن الناس علينا خصوصاً بعد ما عرفنا ان في ناس كثير هيتعرضوا على النيابة

وانا كنت سابق ماهينور وبتكلم في الفون وهي كمان كانت بتتكلم في الفون عند عبد المعبود اللي ادام المحكمة، فجاءة سمعت صوتها بينده عليا وبتقول انا بيتقبض علي يانور علي ملفيت ليها لقيتها مشدودة في ميكروباص وجري بيها في ثواني وانا واقف في حالة زهول وملحقتش حتى اجري الحقها، ومش قادر استوعب اني ابقى في المحكمة واخرج منها واتخطف انا فعلاً مش مصدق الي حصل

<http://bit.do/faDvS>

بعد انتهاءها من حضور التحقيقات مع المعتقلين في نيابة جنوب القاهرة في زينهم وبمجرد وصولها البيت في فجر قوات الأمن تداهم منزل الزميلة الأستاذة سحر علي وتلقي القبض عليها وتصطحبها لجهة غير معلومة...

سحر بقالها يومين متواصلين ترفض الراحة وتصبر إصرار عجيب علي حضور التحقيقات مع المعتقلين حتي عصر اليوم الثاني في نيابة أمن الدولة العليا ورفضت الذهاب الي بيتها وواصلت حضور التحقيقات مع المعتقلين في نيابة جنوب القاهرة وبمجرد وصولها لمنزلها فجر اليوم تم إلقاء القبض عليها....

<http://bit.do/faDwV>

لا حضور التحقيقات مرهق ولا عدد الساعات والوقوفه علي الرجلين بال ١٨ ساعه مرهقة ولا المحايلة والمدنية في دا ودا مرهقة بالنسبة ليا، المرهق عدم وجود إجابة للمتهم ولا أهلة وهما منهارين وبيسألوا ليه يتحبس ويحصل فيه كل دا وهو ملوش دعوي بالمظاهرات ولا بالسياسة، القضية دي فوق ال ٨٠٪ منها لا كانوا في مظاهرات ولا يعرفوا اسم مسئول واحد في البلد دي ولا عندهم فيس بوك وفاكرين لما بيتسألوا في التحقيقات سؤال/ هل لديك حساب علي شبكات مواقع التواصل؟ ان دا حساب بيتحط فيه فلوس

ورغم دا متوجه ليهم اتهامات "مشاركة جماعة ارهابية في تحقيق أهدافها، ونشر اخبار كاذبة، واستخدام حساب علي شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، والتظاهر دون اخطار" يا خلق يا اللي فوق ارحموا الناس شوية.

<http://bit.do/faUqP>

النهارده حضرت تحقيق مع موظف أمن مقبوض عليه من اسكندرية بيقول لوكيل النيابة انا راجل مرتبي ٢٠٠٠ جنيه عندي ٤ ولاد ٣ منهم ف المدارس انا اه كنت موافق ع المظاهرات بس منزلتش بس عشان كنت فاكرا أنهم هيزودوا المرتبات أو يرخصوا الحاجة انا مش فارق معايا غير اني اعرف اجيب اكل لعيالي وممدش ايدي انا بمد ايدي كل شهر مرة واتنين. وكيل النيابة كان متعاطف معاه جدا لانه واضح ان الراجل على فطرته تماماً. وكيل النيابة قاله انت متهم بالانضمام لجماعه ارهابيه. قاله انا متهم بالفقر وانهار ف العياط وقاله انا مش عايز اروح السجن ابوس ايدك عيالي هتتشرذ. لدرجة ان وكيل النيابة بمنتهى التلقائية قاله متخافش باذن الله مش هتروح السجن. المميت اكتر انه من كتر الصدمة ناسي رقم اي حد من أهله فوكيل النيابة فضل يقوله حاول تفتكر عشان نطمئنهم وطلب مني اخذ عنوان الراجل بالتفصيل عشان احاول اوصل لأهله واديت العنوان لزميلنا ف اسكندرية واتمنى يقدرُوا يوصلوا لأهله.. فيه حكايات مرعبه ف القبضه دي ومآسي وبكائيات أشبه بأهوال المذابح الجماعية

<http://bit.do/faUqT>

امبارح كان في ٥ سيدات من إسكندرية بيتحقق معاهم في دور واحد وقفت أتكلم معاهم وأحاول اخذ تواصل مع اهليتهم ،، واحده منهم بعد ما ادتنى رقم ابنها بتقولى هتطمنيه عليا قولتلها حالا يا حجة. راحت في اقل من الثانية بعفوية رهيبه جدا وطت على ايدي باستها انا فضلت اصرخ فيها ليه كده ليه كده وبوست دماغها ،، وقولتلها ما تعملش كده تاني لاي حد ابداء. نهارت من البكا انا معملتش حاجة والله انا كنت رايحة اجيب طلبات وزقوني في الميكروباص عشان لابسه النقاب. البنت ال كانت جنبها قالتها طب انا مش لابسه نقاب ولا حاجة وكنت واقفه اشترى هدموم ولقيت زحمة خوفت جدا وجريت لقيتهم بيشدونى من ضهرى وفضلت تبكى وتقولى انا مش حافظه رقم تليفون اى حد من اهلى أبوس أيدك روى عنوان بيتنا طمنهم عليا وفضلت تعيط وتوصفلى في بيتهم وتقولى معلى انا مش بعرف اقرأ ولا اكتب.

<http://bit.do/faUsz>

هيثم وجيه طويلة موطن مصري عايش في بورسعيد، مهتم بقضايا الاسكان، فجر الجمعة حوالي 5 أشخاص راحواله البيت الفجر كسروا الباب الخشاب بس الحمدلله كان في باب حديد مقدروش يكسرواه لأن هيثم كان فتح تليفونه و بداء يصورهم لايف علي الفيس بوك و الفيديو انتشر بسرعة البرق ع مدار الأيام اللي فاتت، حركة جريئة وكانت سبب في حماية هيثم وقتها أنه ميتخطفش ويتضاف للآلاف اللي في السجون

او مئات المختفين قسرياً. من يومين هيثم راح عمل محضر رقم ٢٥٢٨ لسنة ٢٠١٩ اداري مناخ بنياية بورسعيد وايداع اسطوانه بفيديوهات الواقعه امام النيابة باتهام شروع في خطف واتلاف.

وتم ارسال تلغرافات للجهات التاليه بارقام تلغراف:

السيد مدير ادارة تفتيش وزارة الداخلية ٢٥٢٣٦٧٠٧٣.

رئاسة الجمهورية : ٢٥٢٣٦٧٠٧٤.

رئيس مجلس النواب : ٢٥٢٣٦٧٠٧٥.

النائب العام بالقاهرة : ٢٥٢٣٦٧٠٧٦.

المحامي العام ببورسعيد : ٢٥٢٣٦٧٠٧٧.

المهم هيثم اتخطف الصبح من قدام بيته بعد الاعتداء ع مراته بالضرب كمان، محدش عارف مكان هيثم لحد دلوقتي وكدا الانتقام هيبقي مضاعف ربنا يسترها ع هيثم و يظهر في اي نيابة ف اقرب وقت دا بقيت كل احلامنا #هيثم_وجيه_فين

<http://bit.do/fbuJs>

قالت منظمة العفو الدولية اليوم، إنه على مدار الأيام الاثني عشر الماضية، شنت السلطات المصرية أكبر حملة قمع في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، فاعتقل أكثر من 2300 شخص - من بينهم ما لا يقل عن 111 طفلاً. لقد قامت السلطات بعمليات اعتقال واسعة لمئات من المحتجين السلميين، كما قامت بالمزيد من عمليات الاعتقالات التعسفية المستهدفة لمحامين حقوقيين، وصحفيين، ونشطاء سياسيين، وسياسيين. ويتم التحقيق مع الغالبية العظمى من المعتقلين كجزء من قضية واحدة. فإذا تمت إحالتهم إلى المحاكمة، فستكون أكبر قضية جنائية متعلقة بالتظاهر في تاريخ مصر.

وقالت نجية بونعيم، مديرة الحملات لشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "لقد دبرت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي هذه الحملة للقضاء على أدنى مؤشر للمعارضة، وإسكات صوت كل منتقد للحكومة. فموجة الاعتقالات الجماعية غير المسبوقة، التي شملت العديد من الذين لم يشاركوا حتى في الاحتجاجات، إنما تبعث برسالة واضحة مفادها - أن أي شخص يُتصور أنه يشكل تهديداً لحكومة السيسي سيتم سحقه." "إن المشاركة في احتجاج سلمي ليست جريمة. فرد السلطات المصرية المروع على المظاهرات السلمية إنما يبرهن على ازديادها التام لحقوق الإنسان، ويظهر استخفافاً صارخاً بالحقوق في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير. ويجب على السلطات الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي شخص محتجز لمجرد ممارسة حقه في حرية التجمع، أو حرية التعبير بصورة سلمية."

ففي تحدٍ نادر للرئيس السيسي، وحكومته، اندلعت احتجاجات صغيرة في عدة مدن في جميع أنحاء مصر بدأت في 20 سبتمبر/أيلول. وقد سعت السلطات المصرية إلى منع الجولة الثانية من الاحتجاجات في 27 سبتمبر/أيلول بإغلاق أجزاء كبيرة من وسط القاهرة، والقيام بعمليات اعتقال جماعية.

وفي 26 سبتمبر/أيلول، ذكر بيان رسمي، صادر عن مكتب النائب العام المصري، أنه تم استجواب "أقل من 1000 شخص" فيما يتعلق بمشاركتهم السلمية في التظاهرات. وأكد أنه تم الاطلاع على حسابات المتهمين على وسائل التواصل الاجتماعي بحثاً عن أدلة على "التحريض على التظاهر". وذكر البيان أن الدعوات للتظاهر المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي ستعتبر دليلاً على "جريمة" "التجمع غير المصرح به."

قام محامو حقوق الإنسان الذين يعملون مع منظمات - من بينها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمفوضية المصرية للحقوق والحريات - بتوثيق اعتقال ما لا يقل عن 2300 شخص حتى الآن. ووفقاً للمحامين، تم إطلاق سراح عشرات المحتجزين دون إجراء استجواب، لكن كثيرين آخرين ما زالوا يمثلون أمام النيابة.

وطبقاً لمركز بلادي للحقوق والحريات، هناك ما لا يقل عن 111 طفلاً، تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاماً، من بين المعتقلين، وتعرض العديد منهم للاختفاء القسري لفترات تتراوح بين يومين وعشرة أيام. ويواجه 69 شخصاً، على الأقل، تهماً تشمل "الانتماء إلى جماعة إرهابية" و "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، على الرغم من أن الكثير منهم لا يمتلكون حتى هواتف محمولة. وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق اعتقال خمسة أطفال، ثلاثة منهم كانوا يشترون لوازم وملابس مدرسية، من وسط القاهرة في ذلك الوقت؛ وكان اثنان عاندين إلى المنزل من المدرسة، في السويس. وما زال والدا أسامة عبد الله لا يعرفان مكان ابنهما البالغ من العمر 16 عاماً. فمُنذ اعتقاله في 21 سبتمبر/أيلول، لم يتمكن والداه من إعطائه دواءه، أو إبلاغ السلطات أنه من المقرر أن يُجرى له عملية جراحية طارئة. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على نسخ من تقريره الطبي. كما تحققت منظمة العفو الدولية من شريط فيديو يظهر فيه "مخبرين" يرتدون ملابس مدنية وهم يضربون فتى يبلغ من العمر 17 عاماً، ويعتقلونه في وسط القاهرة.

ومُنع معظم الأطفال المعتقلين من الاتصال بعائلاتهم، واحتُجزوا مع البالغين في انتهاك للمعايير الدولية . اعتقال محامين وصحفيين وسياسيين

وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال 10 صحفيين، ومما يثير الدهشة أن معظمهم يعملون في وسائل الإعلام الموالية للحكومة، وخاصة في السويس والمحلة، وما لا يقل عن 25 من السياسيين والأكاديميين من أربعة أحزاب سياسية مختلفة. ومن بين هؤلاء خالد داود، الصحفي والرئيس السابق لحزب الدستور الليبرالي، بالإضافة إلى أستاذي العلوم السياسية حسن نافعة وحازم حسني. ويواجه ما لا يقل عن عشرة أشخاص تحقيقات في تهمة "تتعلق بالإرهاب".

في صفقة شديدة لحق المتهمين في الحصول على دفاع قانوني، تم استهداف المحامين أيضاً باعتقال ما لا يقل عن أربعة أثناء قيامهم بعملهم، واعتقل ما مجموعه 16 محامياً.

ففي 29 سبتمبر/أيلول، دخل محامي حقوق الإنسان ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات محمد الباقر إلى مبنى نيابة أمن الدولة العليا لتمثيل الناشط المحتجز علاء عبد الفتاح، ولكن تم اعتقاله بنفس التهمة التي لا أساس لها الموجه لموكله. وتشمل هذه التهمة "الانضمام لجماعة محظورة" و "نشر أخبار كاذبة". استجوبته النيابة بشأن عمل منظمته، ولم تقدم أي أدلة ضده باستثناء تقرير تحقيق جهاز الأمن الوطني، الذي لم يسمح له ولا لمحامييه بالاطلاع عليه .

تعتبر منظمة العفو الدولية محمد الباقر سجين رأي محتجز فقط بسبب عمله في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتطالب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط.

وأضافت نجية بونعيم قائلة: "إن الطبيعة الواسعة النطاق والتعسفية للاعتقالات إنما هي مؤشر واضح على مدى شعور السلطات المصرية بالقلق إزاء احتمال اندلاع مزيد من الاحتجاجات."

"فقد تعرض الناس من جميع مناحي الحياة للاعتداء. ويجب السماح للمحامين والسياسيين والصحفيين، وغيرهم، بالقيام بعملهم بحرية، والتعبير عن آرائهم، دون مواجهة أي أعمال انتقامية."

كما اعتقل ما لا يقل عن سبعة مواطنين أجانب، وأجبروا على "الاعتراف"، أمام الكاميرا، بالتآمر ضد مصر. وتم بث مقاطع الفيديو على قناة تلفزيونية خاصة. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكونوا قد أرغموا على تجريم أنفسهم تحت الإكراه.

إعادة اعتقال سجناء سابقين

في خطوة تعد جائرة وغير قانونية بشكل خاص، لجأت السلطات المصرية أيضاً إلى إعادة اعتقال سجناء سابقين تحت مراقبة الشرطة - وفي بعض الحالات لم يكونوا بالقرب من التظاهرات أبداً.

فقد أعادت قوات الأمن اعتقال علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي ومهندس البرمجيات الذي برز خلال انتفاضة 2011، في 29 سبتمبر/ أيلول، بينما كان يقضي فترة الحكم تحت المراقبة في قسم شرطة الدقي. وكان قد قضى سابقاً عقوبة السجن لمدة خمس سنوات ظلماً لمشاركته في مظاهرة سلمية في 2013. كجزء من شروط مراقبة الشرطة، عند الإفراج عنه في مارس 2019، طلب منه قضاء 12 ساعة كل ليلة في قسم الشرطة لمدة خمس سنوات. وعلى الرغم من أنه كان محتجزاً في وقت التظاهرات، تم اعتقاله بتهمة نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة محظورة أما محمد إبراهيم، مؤسس المدونة المعروفة "أوكسجين مصر"، فقد أعيد اعتقاله أيضاً لنشره مقاطع فيديو عن التظاهرات الأخيرة، بينما كان يقضي فترة المراقبة في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة في 21 سبتمبر/أيلول.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى وضع حد لاستخدام إجراءات المراقبة ضد نشطاء سلميين لمعاقتهم على ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي. عمليات توقيف وبحث عشوائية

لمنع وقوع المزيد من التظاهرات في 27 سبتمبر / أيلول، أنشأت الشرطة عدة نقاط تفتيش غير رسمية في وسط القاهرة والإسكندرية، حيث أوقف "المخبرون"، رجال الشرطة بملابس مدنية، الأفراد عشوائياً، وأمروهم بتسليم هواتفهم المحمولة لفحص حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى، في بعض الحالات، إلى اعتقالهم. كما أجرت السلطات عمليات تفتيش للعديد من المنازل في وسط القاهرة، دون أمر قضائي.

وفي إحدى الحالات، تم اعتقال شخص لمجرد تنزيله تطبيق أخبار، معروف بنشر مقالات تنتقد السلطات، على هاتفه. ولا تعتبر عمليات البحث العشوائية هذه انتهاكاً صارخاً لحق الفرد في الخصوصية بموجب دستور مصر نفسه فحسب؛ بل أيضاً بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي تعد مصر طرفاً فيها.

تحقيقات تتسم بالعيوب البالغة

كما وجد بحث منظمة العفو الدولية وجود عيوب بالغة في التحقيقات التي أجريت مع المعتقلين، وتجاهل صارخ للإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

وتعتبر الغالبية العظمى من الاعتقالات تعسفية لأنها تستند إلى فعل الاحتجاج السلمي، أو المشاركة في الدعوة للقيام بالاحتجاج. كما أن التهم الموجهة للمعتقلين ترجع فقط إلى ممارستهم السلمية لحقهم في التجمع، وتستند إلى قوانين التجمع العتيقة في مصر، التي تجرم التجمع غير المصرح به، أو أحكام قانون العقوبات التي تجرم التعبير المشروع عن الرأي.

وفقاً للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم اعتقال ما لا يقل عن 2285 شخصاً، على ذمة التحقيقات كجزء من ست قضايا منفصلة. وتندرج الغالبية العظمى للمعتقلين (2268) في القضية رقم 2019/1338، ويواجهون تهمة "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" و"المشاركة في تظاهرة بدون ترخيص". وأمرت السلطات باحتجازهم على ذمة التحقيقات، بغض النظر عن ظروفهم الفردية.

وقد اعتُقل كثيرون في البداية في معسكرات قوات الأمن المركزي ومنعوا من الاتصال بذويهم أو محاميهم. كما رفضت السلطات الكشف رسمياً عن مكان وجود العديد من المعتقلين.

واحتُجز العديد من المعتقلين لعدة أيام قبل أن يتم استجوابهم في نهاية المطاف، في غياب محاميهم، مما يعتبر انتهاكاً لحقوقهم القانونية. ففي العديد من الحالات، تم استجواب مجموعات كبيرة في نفس الوقت،

مما أسفر عن توجيه التهم نفسها إلى المئات من نفس المجموعة، وأمر احتجازهم احتياطياً بشكل جماعي، في نفس الوقت. وهذه الممارسات تنتهك قوانين مصر وتعهداتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى الكشف عن مكان جميع المعتقلين حالياً، وضمان اتصالهم بالمحامين، وذويهم، وتقديم الرعاية الطبية لهم إذا كانوا يحتاجون لها. رد فعل عنيف ضد منظمات حقوق الإنسان

منذ اندلاع التظاهرات، حاول الرئيس والنائب العام، والهيئة العامة للاستعلامات، والعديد من منصات وسائل الإعلام الموالية للحكومة تشويه سمعة المتظاهرين والسياسيين بوصفهم بأنهم "إسلاميون" أو "إرهابيون".

كما نددوا بتصريحات عدد من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية، من بينها منظمة العفو الدولية، ووصفوها بأنها "مسيسة"، وأنكروا تماماً أنهم ينتهكون حقوق منات المصريين. وصرح مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف أيضاً بأن المركز قد تعرض للمضايقة من قبل قوات الأمن خلال الأسبوع الماضي. واختتمت نجية بو نعيم قائلة: "فبدلاً من قضاء الوقت في محاولة التستر على انتهاك حقوقهم الإنسانية، من خلال مهاجمة منظمات حقوق الإنسان التي تسلط الضوء على الانتهاكات، يجب على السلطات المصرية التركيز على إنهاء موجة الاعتقالات التعسفية الجماعية، والإفراج عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وحرية التجمع."

<http://bit.do/fbUcP>

أطفال ومسيحيون ونساء وقيادات سياسية... عيّنة من معتقلي سبتمبر في مصر تختلف التقديرات بين منظمات المجتمع المدني في مصر حول أعداد المقبوض عليهم منذ يوم 20 أيلول/ سبتمبر الماضي، لأسباب عديدة، منها أن حملة الاعتقالات الأخيرة غير مسبوقه منذ سنوات عدة. ورغم اختلاف التقديرات، فإن جميع المعنيين يؤكدون أن أعداد المعتقلين والمختفين تزيد عن 3000 شخص، وما زالت الحملة الأمنية مستمرة.

يتفق الراصدون والمحامون والحقوقيون على أن الأغلبية العظمى من المعتقلين من فئة الشباب غير المشتغلين بالعمل السياسي، مع بعض قيادات التيار الديمقراطي في مصر. وكانت القاهرة والعديد من المحافظات المصرية قد شهدت في 20 أيلول/ سبتمبر تظاهرات متفرقة للمطالبة بإسقاط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، واعتراضاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب المصري، وخرجت استجابة لدعوات أطلقها المقاول والفنان المصري المقيم في الخارج محمد علي.

ووفقاً للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، إحدى منظمات المجتمع المدني في مصر، تجاوز عدد المقبوض عليهم 2500 مواطن من مختلف المناطق في القاهرة والمحافظات، وهناك حوالي 500 حالة اختفاء قسري.

وأكدت المفوضية أن القاهرة احتلت مركز الصدارة في الحركة الاحتجاجية، من حيث أعداد المعتقلين، وتلتها الإسكندرية ثم السويس وباقي المحافظات.

ويبدو أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الدولة المصرية، وغياب العدالة الاجتماعية، كان لها الكلمة العليا في تحديد أماكن الاحتجاج، فقد انتشرت التظاهرات في المناطق الشعبية أكثر من وسط القاهرة، واحتلت جزيرة الوراق المرتبة الأولى في حجم التظاهرات، خاصة أن أهاليها مهددون بالتهجير

لإقامة مشروع سياحي كبير على أراضيهم، وكان الرد عليهم اعتقال العشرات منهم أثناء الاحتجاجات الأخيرة.

أحد المعتقلين شقيق "شهيد الوراق"

يقول أحد أهالي الوراق في تصريحات لرصيف22 إنه بعد تنظيم الأهالي مسيرة احتجاجية، يوم الجمعة في 20 أيلول/ سبتمبر، هاجمت قوات الأمن الجزيرة، وألقت القبض على مجموعات من الشباب، كان من بينهم شقيق سيد حسن، الشاب الذي قُتل في اشتباكات بين قوات الأمن والأهالي، أثناء هدم منازلهم منذ عامين، ويدعى عبد الله حسن. ومثله مثل آلاف المواطنين، قضت النيابة بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيق في القضية 1338 لسنة 2019.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا طوارئ قد حققت مع آلاف المواطنين المصريين في القضية 1338 لسنة 2019، ووجهت لهم اتهامات بالتظاهر بدون تصريح، ومشاركة جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة.

وقررت النيابة تجديد حبس حوالي 2500 مواطن مصري 15 يوماً على ذمة التحقيق.

لعبوا كرة قدم فاتهموا بالإرهاب

تقول المحامية سيدة قنديل لرصيف22 إن أغلب المعتقلين في أحداث 20 أيلول/ سبتمبر، هم شباب ليس لهم أية انتماءات سياسية، بل إن أغلبهم لم يشاركوا في أية فاعليات، واعتُقلوا خلال الحملة الأمنية التي تشهدها القاهرة والمحافظات، سواء من أماكن عملهم أو أثناء توجههم لقضاء احتياجاتهم. وتروي حالة طفلين توأم لا يتعدى عمرهما الـ15 عاماً، كل ما ارتكباه أنهما كانا يلعبان كرة القدم في أحد الشوارع الرئيسية في محافظة السويس، وكانت بجوارهما عربة شرطة، فألقي القبض عليهما، ووجهت لهما اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية.

وتضيف أن أحد هؤلاء الأطفال دخل النيابة وهو يعرج، بسبب دخول مسمار في قدمه أثناء لعب كرة القدم. ذهب لشراء متطلبات الدراسة فاعتُقل

يروى والد الطالب أحمد محمود لرصيف22 أن ابنه يعمل طوال فترة الإجازة ليوفر للأسرة وأشقائه مصاريف الدراسة، ويشير إلى أن ابنه رفض أن يدخل الثانوية العامة حتي يتمكن من العمل في وقت الدراسة، والتحق بالثانوي الصناعي.

قُبض على الشاب المولود عام 2003 عشوائياً من كورنيش التحرير مساء السبت، في 21 أيلول/ سبتمبر، وهو في طريق عودته إلى البيت، بعد أن اشترى مستلزمات المدرسة من منطقة الفجالة. ولفت الأب إلى أن ابنه أجرى اتصالاً بهم وهو يُقبض عليه، وكان يصرخ: "لم أفعل شيئاً. فقط اشترت كتب الدراسة."

وكان مركز بلادي المهتم بحقوق الطفل قد قال إن اعتقالات أيلول/ سبتمبر شملت ما لا يقل عن 81 طفلاً، منهم 42 مختفين قسرياً وغير معلومة أماكنهم، و39 تم التحقيق معهم وحبسوا جميعاً على ذمة التحقيق في القضية 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا.

ويتوزع هؤلاء الأطفال على المحافظات المصرية، وجاءت القاهرة في المقدمة بواقع 22 طفلاً، تليها السويس مع 11 طفلاً، ثم الغربية مع ثلاثة أطفال، فالإسكندرية والقليوبية مع طفلين في كل منهما، وطفل في بني سويف، وآخر في دمياط، إضافة إلى 39 حالة غير محددة.

مسيحي متهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية

يقول محامٍ في المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فضل عدم ذكر اسمه، لرصيف22 إنه أثناء التحقيقات مع معتقلي أيلول/ سبتمبر، فوجئ المحامون بتوجيه تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية لشخص مسيحي، يدعى يوسف ألويز غبروس جاد (23 سنة).

ألقي القبض على الشاب هو وشقيقه من أمام المحل الخاص بهما، ووجهت لهما النيابة نفس التهم على ذمة القضية 1338 لسنة 2019، وتعرضا للضرب بالعصي، بحسب محامي المفوضية، رغم أنه أوضح أنه مسيحي الديانة وليس له علاقة بالإخوان، أثناء التحقيق معه.

متأخر ذهنياً... والتهمة نفسها

يقول المحامي محمد سليم إن معتقلي 20 أيلول/ سبتمبر كان بينهم شاب يدعي حمد أمين رياض، يبلغ من العمر عشرين عاماً، ويعاني من تأخر ذهني، وحقت معه النيابة بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية، وكان رده على المحقق "أنا مش عارف حاجة"، وظل يبكي ويروي لوكيل النيابة أنه تم ضربه من "ناس كبيرة"، وأصيب في ركبته على أثر ذلك.

وعندما سأله وكيل النيابة عن تهمة استخدام الإنترنت للتواصل مع الجماعة المحظورة، أجاب: "أنا عندي ريسيفر وتلفزيون في البيت، معنديش إنترنت بـ400 جنيه، وأنا معيش فلوس." لم يتمكن المحقق من أخذ جمل واضحة وصريحة منه، وبالرغم من ذلك تم حبسه 15 يوماً على ذمة القضية، وفقاً للمحامي.

للنساء نصيب من الاعتقالات

وفقاً لتقديرات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن عدد النساء اللواتي ألقي القبض عليهن خلال تظاهرات 20 أيلول/ سبتمبر وبعدها تجاوز الـ85، كان من بينهم بسمة أ. ع.، عاملة في مصنع ملابس جاهزة، لم تكمل عامها العشرين وفقاً لشقيقتها التي قالت لرصيف22 إن بسمة كانت على خلاف مع خطيبها قبل تظاهرات الجمعة، وقررت أن تنزل إلى منطقة وسط البلد لتتمشى قليلاً وتعود. وأضافت الشقيقة: "فوجئنا بها تتصل بنا وتبكي وتخبرنا أنها تجري في شوارع وسط القاهرة لأن هناك اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين، ثم أغلق تليفونها، ولمدة ثلاثة أيام لم نعرف عنها أي شيء، وكنا خلالها نعيش في الشارع نبحث عنها وننادي عليها بواسطة ميكروفون، إلى أن رأينا اسمها وسط المقبوض عليهم وقررت النيابة حبسها 15 يوماً دون أن ندري ماذا فعلت لتلقى كل ذلك."

أسرة كاملة متهمه بالإرهاب

نالت الإسكندرية جزءاً مما نالته القاهرة في حملة الاعتقالات التي تشهدها ربوع مصر مؤخراً. وكان لأسرة محمود ك. نصيب من تلك الاعتقالات، إذ ألقت قوات الأمن القبض على محمود وزوجته وابنته وشقيقة زوجته وابنها الذي لم يكمل عامه الخامس عشر.

يروى محامي الأسرة محمد عبد الرحيم لرصيف22 أن محمود وأسرته قرروا النزول إلى كورنيش الإسكندرية في منطقة ميامي التي تبعد عن منزلهم حوالي نصف ساعة، فهم يسكنون في ريف الإسكندرية في منطقة أبيس، وأثناء تجولهم على الكورنيش فوجئوا بقوات الأمن تجري خلف شباب وشابات صغيري السن، فتعاطفت زوجته مع أحد الشباب الذي لحق به الأمن، وظلت تتوسل للأمن أن يتركه وأن يكف عن ضربه، فما كان من قوات الأمن إلا أن اعتقلت الأسرة بأكملها.

يكمل عبد الرحيم قصة اعتقال الأسرة التي لم تفعل شيئاً سوى أنها قررت التنزه على كورنيش الإسكندرية، ويروي أنه أثناء عرضهم على نيابة أمن الدولة في القاهرة، حيث تم ترحيل كافة المتهمين لإجراء التحقيق معهم في نيابة أمن الدولة في التجمع الخامس، طلبت الأم من المحقق أن يترك زوجها وشقيقتها وابنتها وابن شقيقتها قائلة: "أنا اللي ضايقت الضابط، أنا اللي طلبت منه إنو يسحب ولد في عمر ابني صعب عليا ومش هعمل كده تاني، سيبوا عيلتي تروح واسجنوني لو اللي عملته ضايكم."

للسياسين نصيب أيضاً

بالرغم من أن قوى التيار الديمقراطي في مصر لم تتبنّ أية دعوات لتظاهرات ضد النظام الحالي بل اتخذ أغلبها موقف الصمت، فإن قوات الأمن اعتقلت العديد من قياداتها والأسماء البارزة كان من بينها:

الصحافي في الأهرام خالد داوود، وشغل منصب رئيس تحرير حزب الدستور الذي أسسه الدكتور محمد البرادعي بعد ثورة يناير، واعتقلته قوات الأمن من منزله بعد مداخلته على إحدى الفضائيات انتقد فيها حالات القبض العشوائي واستخدام العنف مع المتظاهرين السلميين، فقررت النيابة ضمه إلى قضية قديمة، رقم 488 لسنة 2019، وواجه اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وجدد حبسه 15 يوماً.

الدكتور حسن نافعة، أستاذ للعلوم السياسية، وكان محسوباً على النظام بعد إزاحة الإخوان عن الحكم، إلا أنه طالب مؤخراً بفتح المجال العام والتوقف عن ملاحقة النشاط السياسي فاعتقل من منزله، وعرض على النيابة في نفس قضية داوود وقررت النيابة تجديد حبسه 15 يوماً. الناشط اليساري كمال خليل الذي لم يشفع له سنّه الذي تجاوز السبعين بأربعة أعوام، واعتقل من منزله يوم الخميس قبل أحداث 20 أيلول/ سبتمبر، وتم ضمه إلى القضية 488. نفس الأمر جرى مع المحامية اليسارية ماهينور المصري وممدوح مكرم عضو حزب العيش والحرية، وغيرهما العشرات من أعضاء وقيادات التيار الديمقراطي في مصر.

<http://bit.do/fbUdj>

١٤ طفل وصلوا محكمة زينهم من شوية جايين من المؤسسة العقابية بالمرج وبنحضر معاهم جلسة تجديد حبسهم علي خلفية احداث ٢٠ سبتمبر. ##قبضة ٢٠_ سبتمبر

<http://bit.do/fbUdq>

امبارح أصدرت الخارجية الأردنية بيان عن الإفراج عن الشابين عبد الرحمن الرواجبة، وثائر مطر، اللي كان اتقبض عليهم بعد مظاهرات 20 سبتمبر. -والسفارة السودانية في القاهرة أصدرت بيان عن الإفراج عن الشاب السوداني وليد عبد الرحمن وعودته للخطوط اليوم.

فيايه اللي حصل في قضايا الشباب دول؟ وازاي فجأة تم اكتشاف براءتهم بعد اتهمهم بأخطر التهم على يد وزارة الداخلية وبرنامج المذيع عمرو أديب؟

-الشباب دول مع أجانب تانيين، ظهروا في فيديوهات اعترافات مصوره من وزارة الداخلية، واتعرضت حصرا في برنامج عمرو أديب على إم بي سي مصر السعودية. وكانوا في اعترافاتهم بيقولوا إنهم في مصر للتحريض على التظاهر وتصوير المظاهرات والمواقع الأمنية، والتعاون مع الإخوان وغيرها. عمرو أديب علق على الفيديوهات واتهمهم بالتجسس والعمالة.

-بعد ظهور الفيديوهات دي حصلت حملة كبيرة في السودان بعنوان "##أنقذوا وليد"، وحملة مشابهة في الأردن ##رجعو ولادنا، وبالفعل الخارجية السودانية والأردنية تواصلت للإفراج عن مواطنيهم، وواضح انه ده تم فوراً لعدم وجود أي أدلة حقيقية ضدهم

-الشابين الأردنيين واحد منهم وهو عبد الرحمن كان وفقاً لشهادات أصدقائه بيدرّس سينما في مصر، وثائر كان جاي يدرس ألماني. ونفس الأمر بالنسبة للشاب السوداني وليد، اللي تم إتهامه بالانتماء لجماعة الإخوان في حين إنه كان بيتظاهر في السودان ضدهم وقت حكم البشير، وإن دخوله لمصر كان بهدف تعلم

اللغة الألمانية، وطبعا كلهم موجودين من فترة طويلة مش جم مخصوص في أغسطس وسبتمبر فقط زي ما قال عمرو أديب.

أسئلة كتير مهم تتطرح

1- إزاي تم إجبارهم على الإعراف بتهم خطيرة زي دي خلال الوقت القصير ده؟ بالتأكيد محدش هيعترف على نفسه بالشكل ده إلا لأنه تعرض للتعذيب أو على الأقل لضغوط صعبة.

-أكد الشباب دول هيتكلموا خلال الأيام الجايه وهيحكوا اللي تعرضوله، هل ساعتها لو تقرير حقوقي اتكلم عن ده هيبقى هما المتآمرين اللي "بيسيؤوا لسمعة مصر"؟
-وإزاي بعد كده حد ممكن يصدق الاعترافات المنسوبة لكثير من المتهمين السياسيين المصريين، وبعضهم برضه بيطلعوه في فيديوهات بيعترف.

-للأسف لسه ممكن نكرر النكتة اللي انتشرت أيام مبارك، عن ضياع حاجة من حجرة الرئيس، خلت الرئيس يكلم وزير داخلية حبيب العادلي بيطالبه يلاقي الحاجة، فلما الرئيس لقها بعد شوية اتصل بالعادلي شان يقفل الموضوع، فقال له: واعمل إيه في اللي اعترفوا دول كلهم؟

2-المجلس الأعلى للإعلام، المشارك في مسئولية حجب أو تعطيل منات المواقع، منهم مواقع بحجم البي بي سي عربي والحررة مؤخرا، هياخد موقف من عمرو أديب على نشر أخبار كاذبة، والإضرار بسمعة مصر؟

-هل النيابة بتحقق مع عمرو أديب بتهمة نشر أخبار كاذبة زي ما بتحقق مع آلاف الشباب البريء؟
-هل هيعتذر عمرو أديب عن تحريضه ضد الناس، وإن تم تضليله عن طريق الضابط اللي بيديله التعليمات؟ هل هيعترف إن دي كانت خطة الجهاز اللي مشغله لتشويه أي حد ينزل مظاهرات، وإنه يخوف المواطنين من مؤامرات وهمية؟

3-لحد دلوقتي كل البيانات الصادة عن القصة من وزارات خارجية بلادهم. مفيش بيان من الداخلية أو الخارجية أو أي جهة رسمية في بلادنا يعتذر عن اللي حصل؟

4-باقي المتهمين الأجانب:

-أشرف أسعد أحمد طافش - فلسطيني

-بيتر باص هارون - هولندي

-بيرات بيرتان أودجان - تركي

-عبدالله كيباك - تركي

واللي بعضهم علاقتنا مع دولهم مش في أفضل أحوالها، مش هيفرج عنهم هما كمان، وبسرعة، ومع الاعتذار، ولا لازم الموضوع يكبر أكثر بالصحافة الدولية؟!

5-ليه النظام بيكتشف فجأة إن أكثر من نص مليون أجنبي معاهم إقامة في مصر، و10 مليون سائح خلال 2018، ممكن يستغلهم، ويحملهم أي حاجة أول ما يلاقي مظاهرات في الشوارع؟ وهل ده تفكير منطقي في دولة من أهم مواردها السياحة؟!

كتبنا في بوست هتلاقوه في البوستات السابقة عن استغلال النظام للأجانب.

6-إحنا بلد أجهزتها الأمنية ليها سمعة دولية سلبية بالإجرام في حق الأجانب، منذ مقتل الشاب الإيطالي جوليو ريجيني في ٢٠١٦، ولحد دلوقتي، فلو فيه أي منطق كان مفروض الي حصل يبقى حدث مفصلي، بسببه تتغير سياسات النظام في التعامل بالأسلوب ده.

-هل عندنا أي مراجعات هتحصل؟ هل هيتم التحقيق في تسلسل الأوامر بالقصة دي ويتحاسب قادة الجهاز الأمني اللي قبض عليهم وصور الاعترافات وبعثها لعمرو أديب؟

ولا كان لازم حد من المتهمين يموت من التعذيب زي جوليو ريجيني، وتحصل ضغوط دولية، عشان نعلن عن تصفية جناه تانيين زي العصابة اللي اتقال انها قتلّت ريجيني قبل ما النائب العام الايطالي يرفض القصة الهزلية دي، وبقي عندنا كمان 5 ضحايا مصريين محدش عارف حقهم هيجي ازاى، وضرر دولي ممتد بيفكرنا بأثر قضية جمال خاشقجي على صورة السعودية.

7- في ظل التصريحات المنتشرة عن "الاصلاحات"، ومجلس النواب اللي هيبقى ليه وقفة حقيقية مع الحكومة، فيه أي نائب هيتكلم عن اللي حصل؟ وهيطالب بمحاسبة الأجهزة الأمنية اللي سجلت اعترافات غير قانونية، وكمات الأجهزة (المخابرات) المملوكة لأغلب الإعلام المصري أو المتحكمة فيه؟
8- أهم سؤال:

طيب احنا بنشكر الخارجية الأردنية والسودانية انهم قاموا بدورهم المحترم كمؤسسات مسؤولة عن مواطنيها، لكن مين هنا هيتدخل لآلاف المواطنين المصريين الأبرياء وآخرهم أكثر من 2000 انقبض عليهم بالأحداث الأخيرة؟

ولا لازم يكون المواطنين دول عندهم جنسيات تانية بتحترم مواطنيها عشان ميتظلموش؟
نتمنى الأجهزة الأمنية تبطل تلفيق وحبس للناس من الكماين بعد تفتيش موبايلاتهم، لأن ده هو الخطر الحقيقي على استقرار البلد. ونتمنى محاسبة الإعلامي المتجاوز حدود أخلاقية وإعلامية كتير، عمرو أديب. والإفراج عن آلاف المواطنين المصريين الغلبة المحبوسين اللي معندهم سفارات تحميهم، ولا احنا محتاجين سفارة مصرية في مصر؟!

<http://bit.do/fbUfw>

لم يسافر ولم يخرج من المطار: عضو حزب العيش والحرية مازال مختفياً
"على الركاب المتجهين إلى الرياض سرعة التوجه إلى صالة السفر" كان هذا النداء الأخير لركاب طائرة الخطوط الجوية السعودية المتجهة إلى الرياض من مطار القاهرة، مساء الاثنين 30 سبتمبر/ أيلول، إلا أن أحد رُكابها تخلف عن الصعود إلى متن الطائرة، وكذلك لم يعد إلى منزله، فقد اختفى في المطار، بحسب حزب العيش والحرية (تحت التأسيس).
اختفى من المطار

وقال بيان للحزب إن محمد وليد سعد أمين، عضو مؤسس، اختفى من مطار القاهرة حوالي الساعة الحادية عشرة من مساء الاثنين 30 سبتمبر، بعد ختم جواز سفره وقبل صعوده طائرة الخطوط الجوية السعودية المتجهة إلى الرياض، وكان آخر اتصال بين وليد وذويه عقب إنهاء إجراءات الخروج، ثم انقطع الاتصال به تمامًا قبل موعد إقلاع رحلته بأقل من ساعة.

وأوضح الحزب أنه "رغم وصول الطائرة لوجهتها في تمام الساعة 3:50 دقيقة صباح يوم 1 أكتوبر/ تشرين أول بتوقيت الرياض، فإن وليد لم يصل على متنها ولم يستقل الطائرة من الأساس. وتقدمت أسرته ببلاغات للجهات المعنية عن واقعة اختفائه المريبة من المطار، وبعد إتمام إجراءات السفر وختم جواز سفره بختم المغادرة."

وبحسب الحزب فإن وليد من محافظة السويس ويعمل بالمملكة العربية السعودية، وعاد لمصر لمدة شهر في إجازة من عمله. وحمل سلطات الأمن بمطار القاهرة ووزارة الداخلية المسؤولية عن سلامته، وطالب بالكشف عن ملابسات اختفائه.

عايز يلففنا حوالين نفسنا

وقالت وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية، إلهام عيداروس، إنه لا توجد أي معلومة حتى الآن بخصوص مكان وليد، "كان عندنا أمل يظهر بين المعروضين على النيابة النهاردة، لكن لغاية دلوقت محدش شافه." وأوضحت للمنصة أن الحزب لم يتلق ردًا على البلاغات التي تقدم بها للنائب العام والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وأن كل السبل باتت مغلقة، خاصة في ظل التضييق الإعلامي الكبير، مع إحجام وسائل الإعلام عن النشر، باستثناء المواقع المستقلة والسوشيال ميديا.

وعن اختفاء وليد من المطار، ووضعه القانوني الآن، هل هو داخل البلاد بحكم القانون أم خارجها، قالت وكيلة مؤسسي حزب العيش والحرية، إنه قانونًا داخل البلاد لأن المطار جزء من الأراضي المصرية، طالما أنه لم يستقل الطائرة، "وهذا ما نريد إثباته من خلال مخاطبتنا للنائب العام، حيث طالبنا بتفريغ كاميرات المطار لمعرفة كيف اختفى مواطن منه، خاصة أن المطار آمن ولا يعقل أن يكون به بلطجية أو خاطفون، وكذلك نريد مخاطبة رسمية من النائب العام لشركة الطيران لإثبات أن وليد لم يركب الطائرة، ولم يغادر البلاد."

وتابعت "اللي خطط للطريقة المريبة دي في القبض عايز يلففنا حوالين نفسنا إننا نشبت إنه جوه الأراضي المصرية."

وأشارت عيداروس إلى وجود أعداد كبيرة من المختفين على خلفية احتجاجات 20 سبتمبر، خصوصًا السويس، ولا يعلم ذووهم شيئًا عنهم، وضربت مثالًا بأحد المقبوض عليهم في مركز أبنوب بمحافظة أسبوط، وهو ناقد أدبي يدعى ممدوح مكرم، ولم يُعرض على النيابة بأي محافظة حتى الآن، ولكن في هذه الحالة فالأهل مطمئنين نسبيًا، "عارفين على الأقل مكانه"، ولكن هذا لا ينفي أنه في موضع خطر لأن احتجازه غير قانوني ولا يوجد ما يثبتته رسميًا، ولا يمكن حتى لأسرته أن تزوره. أكثر من ثلاثة آلاف معتقل

من جهتها قالت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، في أحدث تقاريرها اليوم الخميس، إن أعداد المعتقلين على خلفية احتجاجات 20 سبتمبر ارتفعت إلى ما يقارب الثلاثة آلاف و80 معتقلًا، فضلًا عن 40 معتقلًا رفضت أسرهم الحديث عنهم. وأوضحت في تقريرها أن القاهرة جاءت في المرتبة الأولى بـ702 معتقلًا، تليها السويس بـ174 معتقلًا، ثم الإسكندرية بـ133 معتقلًا. وأن هناك 113 حالة اختفاء، و503 غير معلوم مكانهم.

<http://bit.do/fct3s>

المشهد داخل غرفة التحقيق و ممرات النيابة و سلالم المحكمة الخلفية و داخل قاعاتها و ساحة الجراج و الحبس خانة مرعب مرعب مرعب مرعب، من غير مبالغه انا لحد الأسبوعين دول كانت مذبحه ماسبيرو هي أعظم الصدمات بالنسبة ليا ، وده لاني حاضر تفاصيل المذبحه دي من اول لحظه إلى دفن جثامين الشهداء، انا شفت بعيني تشريح الجثامين داخل المستشفى القبطي و كنت جزء من المشهد و التواصل بين الأهالي و الطب الشرعي و مسئولين الكنيسة، و الأستاذ خالد علي و علاء عبد الفتاح و ناس كتير من الزملاء و الاصدقاء كانوا دورهم كبير في إنهاء مشهد المستشفى القبطي و خروج جثامين الشهداء في سلام و أمان و فعلا ده اللي حصل بعد اكتر من ٣٦ ساعة متواصلة من مشاهد القتل و الدس و الدم بحر دم. فدي كانت أعظم صدمة، و اكثر مشهد رعب مر عليا.

خلال الأسبوعين دول ومن خلال تواجدي في نيابة أمن الدولة ومحكمة زينهم وحضور التحقيقات وتجديد الحبس مع معتقلين #قبضة_٢٠_ سبتمبر الموضوع اتغير تماما مبقاش صدمة من حدث مرعب وبس، لأ خالص...

انا بقيت مقتنع ومؤمن تماما انتا مخطوفين ورهائن عند سلطة احتلال فاشية بالمعنى الحرفي للجملة. مجموعات من البشر متسلسلين بكلابشات بقالهم ايام من غير اكل او شرب نايمين في عنبر غرقان مايه او المجاري طافحه فيه، هدمهم مقطعه أشكالهم بانسة كأسرى الحروب والخوف والذعر والتوهان واوقات كمان الهزيان وعدم الوعي بالزمان والمكان، ده حالهم داخل ممرات النيابة منات ومنات بنفس الحال. اما مشهد تجديد الحبس داخل قاعات المحكمة، عشرات المعتقلين قاعدين على بينشات القاعة، كلهم شعرهم مخلوق زيرو، لبس ابيض وسخ وحافين والخوف والذعر والاستغاثة اللي في عيونهم تخلي الحجر ينطق، لدرجة اني مقدرتش امسك نفسي واتا بترافع في إخلاء سبيلهم، وقلت للنيابة، انا مش قادر اتخيل نفسي واقف في محكمة انا اللي مسيطر على إحساسي دلوقتي حالاً اني في معسكر من معسكرات التعذيب النازية أو في سجن من سجون الاسرى....

مشهد غير عقيدتي بشكل كامل
احنا عايشين في بلد محكوم من خلال سلطة احتلال فاشية مجرمة، وكل حاجه واي حاجه متوقعه وسقف الفجر والظلم مفتوح للسماء.

إن شاء الله المعتقلين مسئلة وقت ويخرجوا، لأن مافيش قضية اصلا ولا يمكن يكون شوية ورق التحريات دول قضية من الاساس، وبرضوا بمجرد ان أهالي المعتقلين يروحوا لهم زيارات، الوضع هيتغير وحيقذروا على الأقل يلبسوا لبس نظيف وھيقدروا ياكلوا ويستردوا جزء من صحتهم والوضع هيبقى احسن بشكل نسبي، بس كام واحد من المئات دول هيقدر يتجاوز فترة قاسية ومرعبة زي ديه وھيقدّر يتعامل مع الحياة تاني وكان محصلش حاجه؟؟

#الحرية_للشعب

<http://bit.do/fcubh>

السيد صاحب قرار منع تمكين أسر المحبوسين علي ذمة القضية ١٣٣٨ لسنة ٢٠١٩ حصر امن الدولة العليا من زيارت أبنائهم داخل السجون المودعين بها.

لماذا ذلك القرار القاسي غير الإنساني في هذا التوقيت!؟

للمرة الثانية أسرت شاب من المحبوسين تخبرني انهم منعوا من الزيارة.

هذا رفع لسقف الظلم علي أسر وشباب محبوسين لم يمروا بتلك التجربة من قبل ولم يعرفوا ولم يصدقوا ان ذلك كان يحدث.

<http://bit.do/fbUoX>

سجن أبو زعبل منع الأهالي من الزيارة ومنعهم من إدخال اللبس والأكل أو حتي وضع فلوس في أمانات السجن للمحبوسين..

منتظرين نشوف قرار باقي السجون للوقوف علي ما اذا كان قرار المنع من الزيارة عام ام اجتهاد من

بعض السجون!! #احداث_20 سبتمبر <http://bit.do/fbUo9>

انشروا عن مهند حتى لا تحدث ماساة جديدة
لليوم الرابع على التوالي اختفاء مواطن سودانى من داخل صاله السفر رقم 2 بمطار القاهرة وسط خوف أسرته على حياته
فالأسرة تؤكد لى بتواصل شخصى باختفائه وتم إبلاغ السفارة السودانية بالقاهرة باختفائه والسلطات الأمنية المصرية بالمطار تنفى معرفتها بمكان تواجده
إذن يبقى السؤال
إذن اين اختفى مهند من داخل صالة السفر رقم 2 بمطار القاهرة؟
وهل اصبح مطار القاهرة مصيدة وكمين لاعتقال وإخفاء المصريين والأجانب؟
فبعد يوم واحد من الافراج عن الشاب السودانى وليد عبد الرحمن والذى فضح كذب وتدليس عمرو اديب والسلطات الأمنية المصرية
تعيش اسرة سودانية ماساة جديدة بعداختفاء ابنها مهند
• الاسم مهند عبد الرحمن محمد حمد
• سودانى الجنسية
• السن 33 عاما
• المهنة طبيب بيطرى
• تاريخ الاختفاء الخميس 3 اكتوبر
• مكان الاختفاء صالة السفر 2 مطار القاهرة الدولى
• مهند ليس له اى نشاط حزبى او سياسى
فما هى قصة اختفاء مهند ؟ تقول احد افراد أسرته فى تواصل شخصى لى
يوم الخميس الماضى بعد انتهاء زيارة لمصر قام بها مهند ووالدته وأثناء سفرهما للملكة العربية السعودية
حيث يعمل مهند وتعيش والدته هناك مع بعض افراد اسرتها
قام مهند بتوصيل والدته لصالة السفر رقم 1 على الرحلة المتجهة الى مدينة ينبع السعودية والحمد لله
وصلت الأم بسلامة الله
بعد ان اكمل مهند إجراءات صعود والدته الى الطائرة المتجه الى ينبع . اتجه هو الى صالة السفر رقم 2
لمتابعه إجراءات سفره للرياض على الخطوط الجوية السعودية مساء يوم الخميس 7,45 م وبعد الحصول
على بطاقة الصعود Boarding Card
والذى تحدد فيه شركة الطيران تفاصيل الرحلة و فيه الاسم ورقم الكرسى وتمنح للركاب داخل المطار.
عندها اتصل مهند هاتفيا بأخيه وأخبره انه يستعد للدخول للطائرة وأنه أنهى جميع الإجراءات ويستعد
للسفر
• و كان هذا اخر اتصال به وتم إغلاق تليفونه من وقتها وانقطعت الاتصالات به
• فهو لم يصل الرياض
• والخطوط السعودية أكدت حصوله على بطاقة الصعود
• وعند ذهاب أقارب له لمطار القاهرة فى اليوم لاختفائه
سلطات وامن المطار قال لهم حرفيا " لا نعلم شى عن مهند"
• وعند الذهاب لأقرب قسم شرطة رفضوا عمل محضر بغيابه الا بعد مرور 48 ساعة
• الأسرة تواصلت بالسفارة السودانية بالقاهرة والى الان لا احد يعلم اين مهند

كأنه فص ملح وغاب

#مهند_فين

<http://bit.do/fct52>

الوضع مزري ومخزي ومتعب في محكمة جنوب القاهرة بزينهم
اعداد مهولة من البشر جلسة تجديدهم النهاردة ولحد دلوقتي عدد قليل منهم بس اللي انتظر امر حبسه
لا احنا كمحاميين هنعرف نشتغل بالشكل ده ولا النيابة اللي حابساهم هتقدر تنظر العدد المهول ده وتسمع
دفاعهم وتحقق دفوعهم وطلباتهم بالمنظر الرهيب والعشوانية دي
ولنا وللأهالي كالعادة رب كريم.

#قبضة_٢٠_سبتمبر

<http://bit.do/fct9a>

عقاب جماعي!!

للمتهمين ولأسرهم ولينا احنا كمحاميين، منع زيارة، انكار وجود المتهمين من الأساس، منع الادوية

والامانات!!

ايذاء نفسي متعمد للمجتمع كله، اعداد كبيرة من المتهمين جاين حافين وبيعطوا وجعانيين وبرغم انهم
مش مدانين في حاجة

دول جاينين من البيوت والقيس بوك وتفتيش الموبايلات بشكل غير دستوري في الشوارع

دول ملهمش في السياسة من بابيه

دي اوسخ قبضة الواحد شافها كمحامي من وقت #مبارك مرورا بالمجلس العسكري ومرسي وكل

المؤقتين!!

بتزرع خوف، هتحدد غضب

#قضية_20_سبتمبر

<http://bit.do/fct9r>

شباب صغير متهمين جاين من السجون بيعيطوا، واهالي واقفة برة بتعيط علي عيالها!! التهمة هوا

والدليل وحيد تحريات مكتوبة لألفين ونص واحد في ساعتين زمن!!

عملية تأديب وتخويف لشعب كامل

#قضية_20_سبتمبر

<http://bit.do/fct9B>

خاص: ورد إلينا بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ قيام جهاز الأمن الوطني المصري بتسليم ٥ جثث مجهولة الهوية لمستشفى ٦ أكتوبر العام، وكانت الجثامين بدون أسماء ولكنها مرقمة وانحصرت أسباب الوفاة في إصابات بالرصاص الحي في أماكن متفرقة من الجسد وظهر على وجوه وأجساد بعض الجثامين آثار تعذيب. جاء تأخيرنا في النشر بسبب مساعي لم تنجح للتوصل إلى هوية الجثامين.

يذكر أن وصول الجثامين جاء بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية عن قيام عناصر من جهاز الأمن الوطني بتصفية ٦ أشخاص وصفهم البيان المقتضب بأنهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وخلقى البيان من ملابسات عملية قتلهم أو اسمائهم.

#نحن نسجل

<http://bit.do/fcudz>

منات من المتهمين بالجلسات يومياً حلقينهم شعرهم لدرجة ان معظم الناس بقوا شبه بعض وبنفضل نشبه على الناس ف طريقة المحكمة والنيابة والقاعات

جايين لبسهم موسخ بسبب إنهم صارفينلهم بدلة سجن واحدة لبسينها طول الوقت ومابتغسلش

اكثر من نصهم جايين حافيين بعد ماجردوهم من الجزم والكوتشات بتاعتهم من غير مايدوهم شباشب يلبسوها ف رجليهم

طول الوقت شخط وزعيق وإهانة وبعضهم بيبكي لأنه مش عارف هو هنا بيعمل ايه وليه بيحصل فيه كل ده والبنات بتقولى المعاملة سيئة وممنوعين من الزيارة والتريض والكانتين وعاشيين على العيش والجبنة اللي بيحطو هولهم

لو افترضنا إنكم بتعاقبوا ناس نزلت تعترض على اوضاع غلط

انتوا مصدقين فعلاً ان كل اللي قبضتوا عليهم كانوا بيتظاهروا فعلاً؟؟

مصدقين انه مكنش فيه قبض عشوائي وفي ايام مكنش فيها اي تظاهر ؟

كلمة حسبي الله ونعم الوكيل من كل ام وأب من اللي ببيجوا يترموا قدام المحكمة كل يوم على امل يشوفوا ولاده مع دموعهم هتقعدلكم والله

<http://bit.do/fcucs>

المفوضية المصرية : خالد داود يشتكى خلال تجديد حبسه من سوء أوضاع احتجازه ومنع الزيارات ودخول المتعلقات الشخصية

اشتكى الكاتب الصحفي خالد داود، رئيس حزب الدستور السابق، من سوء الأوضاع داخل مكان احتجازه، بالإضافة إلى عدم السماح له بأي زيارات رغم تجاوزه مدة ١١ يوماً.

كما اشتكى خالد داود، خلال جلسة تجديد حبسه، اليوم الاثنين بنيابة أمن الدولة، من منع دخول أي متعلقات شخصية أو ملابس إلى محبسه.

وجاء قرار التجديد باستمرار الحبس ١٥ يوماً أخرى، على ذمة القضية رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا.

ويواجه خالد داود، اتهامات بنشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وتتضمن القضية رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩، عدد من السياسيين والحقوقيين، بينهم المناضل العمالي كمال خليل، والمحامية ماهينور المصري.

#الحرية_لخالد_داود

<http://bit.do/fcuip>

صورة الشباب إليّ إتعرضوا النهارده وهما حافيين كسرتني وقهرتني وفكرتني بكل حاجه ... فكرتني بأسوأ لحظات كانت بتمر عليا في الحبسه كلها ... فكرتني بالحبسخانه إليّ كانت تحت الأرض وكنا بنترمي فيها بالسبت والسبع ساعات وكانت بتبقي كلها صراصير لدرجة إننا ماكاناش بنعرف نعد ... كنا أغلب الوقت بنفضل واقفين ست أو سبع ساعات ممكن نقف عشان قرفانين من المنظر ... ده غير الريحه إليّ كانت ممكن تدوخنا من كتر ماهي قذره ... ده غير دخلة أمناء الشرطه كل شويه علينا عشان الحبسخانه كانت جنب الحمام وطبعا نظراتهم إليّ مبترحمش كاننا واقفين مش لابسين حاجه مع إننا كنا بنبقي قاعدين محترمين ... فكرتني بأمين الشرطه إليّ كان شايف إننا سبع بنات واقفين في قفص ٢ متر في ٢ متر و شايف إن معانا واحده عندها أزمة صدر وبكل وقاحه راح نافخ دخان سجارته جوا القفص ولما إتكلمنا معاه قالنا متعملوش فيها ولاد ناس بس وضحك وسابنا وخرج ... بس هي دي طبيعتهم ... إفتكرت لما واحده فينا كانت تدوخ أو لو معانا واحده عندها السكر كانت ممكن تتعب لإننا كنا تحت الأرض فكانت درجة الحراره عاليه جدا ... وكنا نعد ننادي علي امناء الشرطه بالساعات وببيقوا سامعنا بس مش راضيين يردوا ويوم مايردوا يا يز عقولنا يا يقولولنا نعملكوا إيه رشوا علي وشها شوية ميه الحبسخانه وعريية الترحيلات هما تطابق عملي للقبر بس وإحنا صاحيين ... انا حقيقي مخفتش من التجربه دي ومش هخف انا بقيت بتعب اكرر لما بشوف حاجه بتفكرني بالي كنت فيه ... مهما حكيت أو وصفت عمري ماهوصف درجة القهر إليّ كنت ببقى حاسه بيها وانا في الحبسخانه ... كنت بعد أسأل نفسي سؤال واحد ... ليه سايبهم يعملوا فينا كده يارب !! ليه ؟؟

<http://bit.do/fcukQ>

#يا_نقيب_الصحفيين

#يا_مجلس_قومي_لحقوق_الانسان

لسة مخلص جلسة إنجي مع ٦ بنات تانيين محتجزين بسجن القناطر البنات قرروا في الجلسة إنه ممنوع عنهم الزيارة وممنوع عنهم الكانتين وعایشين على أكل بسيط في السجن يدوب معيشهم لما شوفتها مكنتش إنجي اللي اعرفها قبل السجن .. خاصة أكثر من النص ومرهقة وكأنها مصابة بأنيميا وكانت خايفة من الرجوع للسجن بالرغم من كل محاولاتي لتطمينها الاستاذ مختار محامي نقابة الصحفيين تفضل مشكوراً وحضر عن النقابة .. لكن تقديم الدعم القانوني مش هو بس اللي احنا محتاجينه احنا محتاجين تدخل سياسي وتقديم الدعم القانوني مابيعفش النقابة من مسؤوليتها تجاه إنجي اللي بيحصل مع إنجي والبنات هو تنكيل مالوش علاقة بإجراءات محاكمتهم

<http://bit.do/fcujj>

<http://bit.do/fcupd>

<http://bit.do/fcuuH>

أولاً: حرمان المتهم من حقوقه في المعيشة داخل السجن:

فقد منع المتهم من استعمال حقه في التصريح له بغرفته مؤثثة على حسابه الشخصي ومنع كل ما يتعلق بمعيشته سواء في إدخال المراتب والمخدات ومروحة ومنع كافة سبل النوم والراحة وفقاً للقانون مما يعد تعسفاً وتكريماً للمتهم أثناء مدة حبسه احتياطياً.

عوضاً عن أن المذكور كان ينام على ألواح خشبية في الثلاثين يوماً الأولى لحبسه.

"يقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطياً بالإقامة في غرفة مؤثثة مقابل مبلغ يحدده مساعد الوزير لقطاع مصلحة السجون، لا يقل عن خمسة عشر جنيهاً يومياً، مع مراعاة ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن، ووفقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية."

ونصت اللائحة بقرار من وزير الداخلية بشكل الغرفة المؤثثة:

يكون الأثاث المقرر للمحبوسين احتياطياً المصرح لهم بالإقامة في غرفة مؤثثة، كما يلي:

(سرير طراز المستشفى - مرتبة - وسادة - 2 كيس وسادة - 2 ملية سرير - بطانية صوف صيفا - 2 شتاء - حصيرة ليف - كرسي خشب - حمالة حديد وطشت صاج مدهون وأبريق صاج مدهون وصبانة "وذلك في حالة عدم وجود حوض وحنفية بالغرفة" - منضدة صغيرة - مرآة - إناء وطبق لمياه الشرب - فرشاة للشعر - مشط - شوكة - ملعقة - طوب وقروانة وطبق صغير من المعدن).

ثانياً: قصر مدد التريض:

فطبقاً للقوانين واللوائح الداخلية بشأن تنظيم السجون:

"يحق للمحبوسين احتياطياً ممارسة الرياضة "التريض" لمدة ساعة صباحاً وساعة مساءً"، بينما لا يتم السماح لوكيلنا إلا بمدة اقصاها نصف ساعة في اليوم مما يخالف ما ذكر في القوانين واللوائح الداخلية لتنظيم شؤون السجون.

"المسجونون المحكوم عليهم الذين لا يؤدون أعمالاً والمحبوسون احتياطياً والموجودون تحت الاختبار الصحي يسمح لكل فئة منهم على حدة خلال فترة فتح السجن بطوابير رياضية لمدة ساعة صباحاً وساعة مساءً، ولا يسمح بخروج المسجونين للرياضة في أيام الجمع والعطلات الرسمية إلا إذا زادت العطلة على يوم واحد فيسمح لهم في اليوم الثاني وما يليه من أيام بالرياضة صباحاً فقط لمدة نصف ساعة، بشرط أن يكون ذلك تحت حراسة كافية."

ثالثاً: منع المسجون من حقة في دخول مكتبة السجن ومن القراءة والاطلاع:

يتم منع اتصال المتهم بأي من الكتب والصحف والجرائد ومكتبة السجن ذلك مع العلم انه يحق له التثقيف والإطلاع مادام لم يخالف تلك الكتب والجرائد والمجلات النظام ولم تثير الشعور والحواس وذلك يعد تعسفاً في حق المتهم في القراءة والاطلاع والتثقيف.

فذكر في القانون:

"تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوي كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع المسجونون على الانتفاع بها في أوقات فراغهم. ويجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف والمجلات، وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية."

كما ذكر باللوائح:

"يجوز للمحكوم عليهم والمحبوسين احتياطياً أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاؤون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها في أوقات فراغهم. وعلى إدارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونون من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم إلا بعد التأكد من خلوها مما يخالف

النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالأمن والعقيدة والتوقع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم الليمان أو السجن. فإذا كانت مما يحظر طبعه ونشره تخطر الجهات المختصة ومصلحة السجنون." رابعاً: خفض مدة الزيارة المذكورة بالقانون الى 30 دقيقة: "بالنسبة للأهل المتهم:" لا يتم السماح لأهل المتهم في الزيارة الا بمدة لا تتعدى الثلاثين دقيقة مما يعد مخالفا لما جاء بالقوانين واللوائح المنظمة لشئون السجنون، كما أنه لا يتم معاملتهم معاملة انسانية فما بين الوقوف في الشارع والانتظار لمدد تجاوز الخمس ساعت بكل زيارة.

نص القانون في هذا الشأن:

"بمراعاة أحكام قانون الإجراءات الجنائية، يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل، والاتصال التليفوني بمقابل مادي، ولذويه أن يزوروه مرتين شهرياً، وذلك كله تحت رقابة وإشراف إدارة السجن ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية. وللمحبوس احتياطياً هذا الحق ما لم يصدر قرار من النيابة العامة المختصة أو قاضي التحقيق المختص بغير ذلك، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية. وتعمل إدارة السجن على معاملة زائري المسجونين المعاملة الإنسانية وتكفل لهم الأماكن الملائمة للانتظار والزيارة".

وكما ذكر باللوائح المنظمة لذلك:

"للمحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين احتياطياً الحق في التراسل في أي وقت ولذويهم أن يزورهم مرة واحدة كل أسبوع في أي يوم من أيام الأسبوع عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ما لم تمنع النيابة العامة أو قاضي التحقيق ذلك بالنسبة إلى المحبوسين احتياطياً طبقاً للمادة 141 من قانون الإجراءات الجنائية."

مدة الزيارة العادية والخاصة التي يصرح بها بالتطبيق لنص المادة (40) من القانون #ستون_ دقيقة، ويجوز لمأمور السجن إطالة المدة إذا دعت لذلك ضرورة بعد موافقة مدير عام السجنون وحيث أن:

للنائب العام ووكلائه في دوائر اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أي وقت للتحقيق من: (1) أن أوامر النيابة وقاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها.

(2) أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانوني.

(3) عدم تشغيل مسجون لم يقض الحكم الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الأحوال المبينة في القانون.

(4) عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم.

(5) أن السجلات المفروضة طبقاً للقانون مستعملة بطريقة منتظمة.

وعلى العموم مراعاة ما تقضي به القوانين واللوائح واتخاذ ما يرونه لازماً بشأن ما يقع من مخالفات. ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات والأوراق القضائية للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة. وعلى مأمور السجن أن يوافيهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة الموكول إليهم القيام بها. وبناءً عليه:

الطلبات

نتلمس من سيادتكم التحقيق فيما تم ذكره من مخالفة للقوانين المختصة بتنظيم السجنون وتمكين المتهم من حقوقه أثناء فترة حبسه الاحتياطي وإعمال كل القوانين واللوائح المنظمة لشئون السجنون والوقوف على مخالفاتها بحق المتهم وآخرين.

وتمكين المتهم من الاتي:

1-حقه في المعيشة بغرفة مؤثثة.

- 2-حقه في التريض ساعتين يوميا ساعة صباحة وساعة مساء.
- 3-حقه في دخول المكتبة والاطلاع والتثقيف وشراء الجرائد والمجلات على نفقته الخاصة.
- 4-السماح للأهل بالزيارة القانونية لمدة ستون دقيقة أسبوعيا.
- ولكم منا وافر التقدير والاحترام
مقدمه لسيادتكم
عبدالرحمن مجدي عبده خوجلى
المحامي
يُذكر أنّ النيابة كانت قد قرّرت -الأسبوع الماضي- تجديد حبس #مؤنس ١٥ يوماً آخرين على ذمة التحقيقات.

<http://bit.do/fcEh5>

شوفت الباقر امبارح وكنت خايفة جدا ماتحملش اللحظة دي.. وده بالرغم من إن تعاملاتي معاه زمان كانت سطحية واول مرة اعرفه عن قرب واتأثر بيه كانت قبل ما يحصل اللي حصل بأسبوع بالظبط، لكن كلامه معايا وأسلوبه كان مآثر فيا جدا..

إمبارح أول ما شوفته لاقيته ببيتسم لي ابتسامته المعهودة وببسلم عليا بمودة كأننا عشرة من زمان..

مش لاقية حاجة توصف تأثير الإنسان ده قد إني أقول إن مجرد طببطته عليا قدرت توصل لي شعور غريب بالطمأنينة، وفي نفس الوقت وجعت قلبي عليه كأني أعرفه من سنين.

قال لي جملته الجميلة اللي بيقولها للزملاء " هخرج و هنشغل سوا كتير" .. أتمنى ده يكون قريب ويرجع لحياته وشغله وللناس اللي بتحبه

<http://bit.do/fcuwi>

121 يوما مروا على اختفاء المهندس والباحث العمراني إبراهيم عز الدين، بمخالفة القانون والدستور، بعد القبض عليه مساء الثلاثاء 11 يونيو الماضي، بالقرب من منزله بحي المقطم، بعد توقيفه من قبل رجال أمن بزي مدني واصطحابه لجهة غير معلومة.

ومنذ ذلك الوقت، انقطع أي تواصل بين إبراهيم عز الدين وأسرته ومحاميه.

وتوجهت أسرة الباحث إلى قسم شرطة المقطم للسؤال عنه، إلا أن القسم نفى وجوده وأنكر واقعة القبض عليه من الأساس.

وتقدم محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ببلاغ للنائب العام، حمل أرقام 8077 لسنة 2019 عرائض النائب العام، للمطالبة بالكشف عن مكان احتجاز إبراهيم فورا، والسماح له بالتواصل مع محاميه وأسرته.

كما حمل البلاغ، وزارة الداخلية المصرية، مسؤولية أمن وسلامة إبراهيم الشخصية. وأكد على حقوقه القانونية والدستورية وضرورة الكشف عن مكان احتجازه ومعرفة أسباب هذا الاحتجاز.

كما أرسلت والدة إبراهيم عز الدين، تلغرافا للنائب العام، لتوثيق واقعة القبض عليه من أمام منزله، دون الكشف عن أذن من النيابة أو إبلاغه بأسباب القبض.

وإبراهيم عز الدين، هو باحث عمراني بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، حاصل على بكالوريوس الهندسة قسم التخطيط العمراني من جامعة الأزهر.

وخلال عمل إبراهيم كباحث بالمفوضية، اشتبك مع العديد من قضايا الحق في السكن والعشوائيات والتهجير والإخلاء الجبري، فضلا عن مواقفه من سياسات الدولة العمرانية.

<http://bit.do/fcuzl>

جريمه التعذيب وانتهاك الحق في الكرامه الانسانيه لا تتطلب ان يموت الضحية او يصاب بعاهه مستديمه ؛ بصرف النظر عن قصور التشريع المصري وعدم استطاعته الاحاطه بكل وقائع التعذيب وخاصة الجديد منها الا انه يمكن اللجوء مباشره الي نص ماده الاول من اتفاقيه مناهضة التعذيب والتي تعتبر جزء من التشريع الوطني لتعريف الجريمه واستخدام قانون العقوبات فقط في انزال العقاب علي المدان ببساطه انا اعتبر المنع العمدي للعلاج عن مسجون تعذيب - حتي لو لم يؤدي ذلك الي وفاته- الحبس الانفرادي لفترات تعذيب- حتي لو لم يؤثر ذلك مباشره علي حاله النفسيه للضحية - منع الزيارات لفترات عن المسجون تعذيب - حتي لو كان اهله يستخدمون الحق في زياره علي فترات متباعده - منع الاستحمام او استخدام ادوات النظافه الشخصيه عن المحتجز تعذيب- حتي لو لم يؤدي ذلك الي مرضه بامراض جلديه - مجرد تهديد المحتجز بالقبض علي والدته او احد من اسرته تعذيب - حتي لو كان المحتجز لا يهتم لامرهم - ايهام المحتجز بانه لن يخرج من السجن حيا تعذيب - حتي لو كان ذلك مبالغه ويعرف الضحية نفسه انها مبالغه - حجز المئات في مكان لا يتسع الا للعشرات فقط تعذيب - حتي لو لم يصب ايا من المحتجزين بضرر- ببساطه جريمه التعذيب ليس شرطا فيها ان يصاب الضحية بضرر نفسي او بدني...الدستور يجرم التعذيب لانه في الحقيقه يشكل اهانه للدولة وهيبتها وسيطرتها علي اجهزتها الي جانب انه ينزل الخوف في نفوس افراد المجتمع فلا يستطيعون استخدام اي حق من حقوقهم الاخري مثل الحق في التعبير او التظاهر او الاجتماع او غيره من الحقوق ؛ لانه من يضمن انه لن يتم القبض عليه ؟...ووقتها من سيحميه من التعذيب المحتمل ؟. السؤال الاول اجابته معروفه ...لا ضمان . اما السؤال الثاني فمن المفترض ايضا ان اجابته معروفه ...النيابه العامه.

<http://bit.do/fd9ZU>

امبارح كان يوم من الأيام الثقيلة على النفس بسبب ما يحدث لعلا القرضاوى وما حدث مع إسرائ عبد الفتاح.

النظر في تجديد حبس علا القرضاوى كان إمبراح وهى تبلغ ٥٨ سنة أضحت فيهم أم وجدده ل ٤ أحفاد، وتؤكد أنها لم ترتكب أى فعل مخالف للقانون وأن القبض عليها وإيداعها الحبس الاحتياطي طوال هذه المدة لمجرد أنها بنت الشيخ يوسف القرضاوى، ونقول إن كان هناك جريمة ارتكبتها قدموني للمحاكمة احكموا عليا بالإعدام فحكم الإعدام أرحم مما أنا فيه اليوم، فهى التأديب (حبس انفرادى انعزالي) منذ حبسها احتياطياً أى ما يزيد على ٨٢٠ يوماً.

حضرت معها حتى الآن تجديدين للحبس رفقة الزملاء المحامون أحمد أبو العلا ومحمد نجيب ومحمد فتحى، التجديد الأول الذى حضرته كان منذ ١٥ يوم وكانت تحكى ظروف حبسها وكيف أنها منعزلة عن العالم لا تشاهد أى سجين ولا تتحدث إلا مع حوايط وجدران السجن، كانوا يأمروها فى أحيان بمسح

حمامات السجن وفي أحيان أخرى بغسيل ملابس المسجونات ولم يتوقف ذلك الإكراه إلا بعد إضرابها عن الطعام.

بالأمس حضرت التجديد وفوجنت بقرح في وجهها ويدها (احمرار جلدي وفي منتصفه تجمع صديقي)، وطلبنا إثبات ذلك في المحضر وإثبات مناظرة النيابة لتلك العلامات، وبعد مناقشات تم ذلك، وعندما سألها المحقق عن السبب كانت إجابتها قاطعة أنا مش حاسة بجسمي لانه كله بيوجعني، ومكنتش عارفة إيه اللي في وشي عشان مش عندي مرآه بس شايفة اللي في ايدي ورجلي، وكل دا نفسي، لأنني فقدت الأمل في خروجي، وفقدت الأمل في ان حد ممكن يسمعي ويوقف الظلم اللي باتعرض ليه أنا ساعات بخاف أكل أو أشرب عشان ما احتاجش الحمام، لانه غير مسموح لي إلا مرة في اليوم.

علا تم حبسها بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧ على ذمة القضية ٣١٦ لسنة ٢٠١٧ حصر أمن دولة عليا بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية، وفضلت في الحبس الاحتياطي الانفرادي الانعزالي حتى صدر قرار من محكمة الجنايات الدائرة ٢٨ برئاسة المستشار حسن فريد باستبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية في ٣ يوليو ٢٠١٩، وبدل ما يتم تنفيذ قرار إخلاء السبيل وإطلاق سراحها، فوجنت في اليوم التالي ٤ يوليو ٢٠١٩ بإحضارها لنيابة أمن الدولة، والتحقيق معها في القضية رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة ووجهت لهما تهمة (١) الانضمام لجماعة إرهابية (واللي هي نفس التهمة في القضية اللي اتحبست فيها سنتين واخذت فيها إخلاء سبيل).

(٢) تمويل جماعة إرهابية وكان التمويل أثناء فترة سجنها باستغلال علاقتها داخل السجن (ردت علا بأنها محبوسة انفراديا بسجن النساء بالقناطر من اليوم الأول لحبسها، وإنها لم يسمح لها بأية زيارات طوال مدة حبسها بل ممنوع عنها دخول الحمام عدا مرة واحدة في اليوم لمدة خمس دقائق، وأن زنازنتها عبارة عن ٣ زنازين داخل بعض حتى تخرج من العنبر مما يستحيل معه تصور الاتهام، كما أنها متحفظ على أموالها من أول يوم حبست فيه بالقضية الأولى، وبالتالي فإن كل هذه الاتهامات ملفقة وهزلية، ولو كانت واقعية لوجب سؤال مأمور السجن ورئيس المباحث بالتواطؤ معها عن كيفية قيامها بذلك وهي بالحبس الانفرادي، فضلا على أن الاتهام بقيامها بالتمويل في شهر مايو ٢٠١٩ وطوال هذا الشهر كانت بالسجن ولم تخرج فيه لتجديد حبسها ولا مرة لأن التجديد كان عن طريق محكمة يعنى كل ٤٥ يوم، مش كل ١٥ يوم زي النيابة)

علا حالتها الصحية أصبحت سيئة للغاية وانخفض وزنها بطريقة ملحوظة، وطلبنا عرضها على طبيب نفسي ووضعها بمستشفى على نفقتها.

أما إسراء عبد الفتاح، فعلمت فجر أمس بالقبض عليها برسالة من الأستاذة راجية عمران، وذهبت لنيابة أمن الدولة في صباح أمس لحضور تجديد اسلام مصدق وعلا القرضاوى وعمنا كمال خليل وبسام جلال من قضية الأمل، وسألت الترحيلات وأفراد الشرطة عن إسراء وجميعهم أجاب بأنهم ميعرفوش حاجة، فطلبت مقابلة المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة المستشار خالد ضياء، وتقابلت معه في حضور المستشار محمد وجيه، وطلبت الحضور مع إسراء في المناقشة والتحقيق فأخطرني إنها لم تصل للنيابة وإن التحقيق معها سيكون بكرة.

ولما حضر الزملاء أحمد راغب وراجية عمران وفاطمة سراج قولت ليهم على ما ذكر لي، فذهبت الأستاذة راجية عمران والأستاذة فاطمة سراج لمقابلة المستشار سامح الشيخ وطلبوا الحضور مع اسراء في التحقيقات.

ومع نهايات اليوم المستشار سامح الشيخ رئيس فريق التحقيق في القضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ أرسل لي موظفين واستدعاني لمقابلته بمكتبه، فتوجهت إليه بصحبة الزميلة راجية عمران والزميل محمد فتحى، وأخطرنا بأن اسراء وصلت النيابة وأن التحقيق معها سيبدأ بعد ساعة.

بالفعل بعد ساعة دخلنا غرفة التحقيق (راجية عمران، فاطمة سراج، أحمد راغب، وأنا، ثم انضمت لنا أثناء التحقيق عزة سليمان) ولأقينا اسراء في الغرفة رفقة المحقق والسكرتير، وكانت في قمة القوة والتحدي وأول ما دخلنا قالت انا اتعذبت وأنا مضربة عن الطعام (تفاصيل ما تعرضت له اسراء بمكانى احتجازها حتى وصولها للنيابة، اتفق الدفاع على صياغته فى بوست سيراجعه كل المحامون قبل نشره، وسينشر اليوم).

لكن علامات الضرب كانت بادية على ذراعيها حيث شاهدنا احمرار بالجلد فى الذراعين وتجمعات دموية تشبه الكدمات، و هو ما يتطابق تماما من وجهة نظرنا مع ما ذكرته انهم كانوا يضربوها بايديهم بالأقلام والبونية (قبضة اليد).

والدفاع طلب من النيابة أن تناظر العلامات بذراع اسراء، فى البداية النيابة كانت ترغب فى الاكتفاء بكتابة كل ما ذكرته اسراء على لسانها بالتحقيقات، لكن كل أفراد الدفاع أصروا على إثبات مناظرة النيابة ليدها وما بها من تغيرات تختلف عن لون الجلد وهو ما تم بالفعل.

ثم قام الاستاذ احمد راغب إثبات طلبات الدفاع باعتبار أقوال اسراء بلاغ للنيابة العامة ضد قوة القبض والاحتجاز وضرورة سماعها مجنى عليها، وعرضها على الطب الشرعى، وطلب إخلاء السبيل.

اسراء تم ضمها للقضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة بتهم: مشاركة جماعة اارهابية فى تحقيق أغراضها، وبث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة. وأنكرت كل هذه التهم.

وهى ذات القضية المحبوس بها عشرات الصحفيين والسياسيين شأن اسلام مصدق وكمال خليل وخالد داوود وماهينور المصرى والدكتور حسن نافعة والدكتور حازم حسنى. والمحقق استدعاني لغرفة التحقيق وأبلغنى أن القرار صدر بحبس اسراء ١٥ يوم على ذمة التحقيقات، مع عرضها على الطب الشرعى، وسوف يكون لها جلسة لاستكمال التحقيق معها يوم الأربعاء القادم الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠١٩.

<http://bit.do/fcSBv>

بالأمس فريق الدفاع عن اسراء عبد الفتاح ، فضلا عن إثباته طلب سماع أقوالها كمجنى عليها في محضر التحقيق ، تقدم ببلاغ مكتوب الي المحقق يتضمن طلبات الدفاع بشأن وقائع الاعتداء علي اسراء عبد الفتاح، إلا أن المحقق طلب من فريق الدفاع ان يقدم هذا البلاغ الي المستشار سامح الشيخ- رئيس فريق التحقيق و الذي كان قد غادر مبني نيابة أمن الدولة عند انتهاء التحقيق مع اسراء عبد الفتاح. و بناء عليه قمت انا و الزميل خالد علي صباح اليوم بالتوجه الي نيابة أمن الدولة و تقدمنا بهذا البلاغ متضمنا كل طلبات فريق الدفاع بشأن وقائع التعذيب التي تعرضت له اسراء عبد الفتاح.

<http://bit.do/fcSLV>

اسراء قريبة الي قلبي ، بحبها وعز عليا أشوفها انضربت وأتعذبت. عز عليا أشوفها مش قادرة تاخذ نفسها ولا ترفع أيدها من التعذيب والضرب. رغم كل التهديدات أصرت اسراء فضح اللي قبضوا عليها وفضح الدولة الهشه وفضح قوات الامن اللي مستخبة وبتحاول كسرهما، أو تبعت رسالة تخويف للآخرين

#اسراء -قوية ومصرة تاخذ حقها

#التعذيب جريمة-لاتسقط بالتقادم

<http://bit.do/fcSMB>

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن اختطاف المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية إسراء عبد الفتاح، واحتجازها تعسفياً وتعذيبها، مؤشر آخر على أن السلطات المصرية تصعد من الأعمال الوحشية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في محاولة منها "لترويع" المنتقدين والمعارضين.

ففي 12 أكتوبر/تشرين الأول، تعرضت إسراء عبد الفتاح للاعتداء والاختطاف على أيدي قوات الأمن في زي مدني. وفي اليوم التالي، وصفت لنيابة أمن الدولة العليا كيف تعرضت للتعذيب على أيدي ضباط قاموا بضربها، وحاولوا خنقها، وأجبروها على الوقوف لمدة ثماني ساعات تقريباً.

وقالت نجية بونعيم، مديرة الحملات لشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إن رواية إسراء عبد الفتاح حول تعرضها للتعذيب، والتي تأتي بعد أيام قليلة من وصف الناشط والمدون البارز علاء عبد الفتاح لمحنة مماثلة في الحجز تعد مؤشراً ينذر بالخطر على أن السلطات المصرية تصعد من استخدامها للأساليب الوحشية لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان."

"فقد استهدفت إسراء عبد الفتاح استناداً إلى تهمة زائفة، وتحتجز بصورة تعسفية بسبب عملها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وينبغي إطلاق سراحها فوراً، ودون قيد أو شرط.

واختطفت إسراء عبد الفتاح ليلاً من سيارتها، قبل نقلها إلى مكان احتجاز لم يكشف عنه، يديره جهاز الأمن الوطني، ومنعت من الاتصال بأسرتها أو محاميها.

وأضافت نجية بونعيم قائلة: "إن طريقة القبض عليها - اختطافها على أيدي ضباط بزي مدني، واقتيادها في سيارة في الأماكن العامة - تمثل اتجاهاً جديداً ينذر بالخطر في الطريقة التي تستهدف بها السلطات المصرية المدافعين عن حقوق الإنسان."

وبعد احتجازها، هدها أحد ضباط جهاز الأمن الوطني بالتعذيب بعد أن رفضت السماح له بفتح هاتفها المحمول. ثم دخل عدة رجال الغرفة، وبدأوا في ضربها على وجهها وجسمها. ثم عاد ضابط جهاز الأمن الوطني، وكرر طلبه لها لفتح هاتفها. فرفضت إسراء مرة أخرى، وقام الضابط بتجريدتها من قميصها وخنقها به قائلاً: "حياتك في مقابل الهاتف"، حتى أعطته كلمة المرور. ثم قام بتقييد يديها وساقها لمنعها من الجلوس أو الركوع، وأبقى عليها في هذا الوضع لمدة ثماني ساعات تقريباً. وحذر ضابط آخر من أنها ستواجه المزيد من التعذيب إذا أبلغت النيابة بما حدث.

وخلص تقرير صدر عام 2017، عن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، إلى أن التعذيب ممنهج في مصر، وعلى الرغم من ارتكابه من قبل قوات الأمن، إلا أن النيابة والقضاة مسؤولون عن تسهيل وقوعه.

واختتمت نجية بونعيم قائلة: "يجب على النيابة في مصر وضع حد للاستخدام المروع للتعذيب، فهو جريمة في نظر الدستور المصري والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات في جميع الادعاءات بشأن التعذيب، من أجل محاسبة المسؤولين عنه."

"فالمعاملة المروعة لإسراء عبد الفتاح إنما تبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن السلطات المصرية لن يمنعها مانع عن "ترويع" المعارضين المفترضين لإسكات صوتهم. ويجب أن يتخذ حلفاء مصر موقفاً قوياً، وأن يوضحوا للسلطات أنه لن يتم التسامح مع الاضطهاد والتعذيب والاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان."

خلفية

أمرت النيابة باعتقالها لمدة 15 يوماً أخرى أثناء التحقيق معها، بتهم "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها"، و"نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، كجزء من قضية تضم مدافعين عن حقوق الإنسان، مثل المحامية ماهينور المصري، والسياسي خالد داود، وأستاذ العلوم السياسية حسن نافعة. وكما حدث لهم، تم استجواب إسرائ عبد الفتاح حول نشاطها السياسي السابق. ولم تقدم النيابة أي أدلة ضدها، بخلاف ملف التحقيق الخاص بجهاز الأمن القومي الذي لا تستطيع، لا هي ولا محاموها، الاطلاع عليه.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه التهم لا أساس لها من الصحة، وأنها فقط بسبب الممارسة السلمية لحقوق المتهممة في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والمشاركة في الشؤون العامة. وكانت إسرائ عبد الفتاح من أوائل المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر الذين واجهوا حظر السفر، وتم منعها من ركوب طائرة من مطار القاهرة في 13 يناير/كانون الثاني 2015، وأخبرها المسؤولون أن هناك قراراً بحظر السفر ضدها فيما يتعلق بقضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية المعروفة باسم "القضية 173".

وهي واحدة من سلسلة من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان الذين تم اعتقالهم منذ اندلاع الاحتجاجات في 20 سبتمبر/أيلول.

<http://bit.do/fc9hV>

Free Alaa الحرية لعلاء عبد الفتاح

تقدمت Laila Soueif والددة علاء عبد الفتاح أمس بشكوى لمصلحة السجون وشكوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

الشكوى تضمنت تفاصيل للاعتداءات التي تعرض لها علاء فور وصوله سجن طرة شديد الحراسة 2 مساء 29 سبتمبر 2019، من تغمية عينيه وضربه بالأقلام والرجلين والسب والإهانة ثم تهديده. كما تضمنت الشكوى تفاصيل ظروف حبس علاء حالياً من حرمان تام من التريض، قفل كاتنين السجن وعدم السماح للمساجين شراء احتياجاتهم خاصة المياه النظيفة، بالإضافة لأن زيارات علاء تتم كلها من خلال سماعة تليفون وفي وجود حاجز زجاجي مما يمنع أسرته من أخذ ابنه الزيارة معهم. ذيلت الشكوى بالطلبات الآتية:

"أرجو من سيادتكم اتخاذ كل ما يمكن لمساعدتنا على تحقيق ما يلي:

- 1- النيابة تحقق مع علاء وتستمع لأقواله كمجني عليه.
- 2- نقل علاء -وكل من معه في القضية- من سجن طرة شديد الحراسة 2 بصفة عاجلة إلى أن يخلى سبيله، لأن وجوده هناك مصدر خطر دائم على حياته لأنه الآن في خصومة مباشرة مع القائمين على إدارة السجن، ولأنهم اثبتوا أنهم غير قادرين على حمايته من الأذى من أفراد من أجهزة أخرى
- 3- التحفظ على دفتر أحوال السجن، والكشف على أسماء الضباط والأفراد والعساكر والمخبرين المسؤولين عن تسلم علاء بسجن شديد الحراسة ٢ بطرة من قوة الترحيلة التي نقلته من نيابة أمن الدولة إلى السجن مساء يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩.

4- كافة حقوق علاء كسجين احتياطي قيد التحقيق وأهمها زيارة طبيعية بدون حاجز زجاجي ولا ترهيب،
تتيح لنا اصطحاب ابنه معنا.

تحريراً في 13 أكتوبر 2019"

ننتظر تحرك رسمي من مصلحة السجون ومن المجلس القومي لحقوق الانسان استجابة لشكوانا.
ومستمرين في كل تحركاتنا للضغط من أجل حماية حياة علاء واسترداد حريته.

<http://bit.do/fcSNY>

جبهة الدفاع عن الصحفيين والحريات

****جبهة الدفاع عن الصحفيين والحريات تدين موجة القمع الأخيرة وحبس 9 زملاء جدد.. وتطالب بوقف الحملة المسعورة ضد المعارضين والتحقيق مع منتهكي الحياة الشخصية للمواطنين**
****الجبهة تطالب نقابة الصحفيين بتفعيل دورها في فضح الانتهاكات التي يتعرض لها الزملاء ومحاسبة من يرتكبونها ومن يقفون ورائها**

تعلن جبهة الدفاع عن الصحفيين والحريات إدانتها الشديدة لحملة القبض الأخيرة والتي طالت أكثر من 13 صحفياً، تم إطلاق سراح 4 منهم، فيما لا يزال 9 صحفيين قيد الحبس أو الاختفاء، هم الزملاء حسن القباني وخالد داود وإسلام مصدق ومحمد أكسجين وسيد عبد اللاه ومصطفى الخطيب وأسراء عبد الفتاح والتي تعرضت - حسب ما وثقته في النيابة - لتعذيب بدني عقب القبض عليها، بخلاف زميلين لا زالا مختفيين وفضلت أسرهم عدم الكشف عنهم، فضلاً عن استمرار حبس الزميلين هشام فؤاد وحسام مؤنس للشهر الرابع على التوالي.

كما تدين الجبهة حملة (التشويه وانتهاك الحياة الشخصية) الصحفية المسعورة التي تواكبت مع حملة القبض الأخيرة، وطالت عدد من الزملاء لمجرد تعبيرهم عن رأيهم أو تمسكهم بحقوقهم في فضح الانتهاكات التي تعرضوا لها. في خرق واضح لكل الاعراف الصحفية والنقابية، وبما يشكل جرائم صحفية تستدعي التصدي لها.

وتطالب الجبهة نقابة الصحفيين بتفعيل دورها في فضح الانتهاكات التي يتعرض لها الزملاء ومحاسبة من يرتكبونها ومن يقفون ورائها والتحرك القانوني والنقابي لإطلاق سراح الزملاء المحبوسين . كما تعلن الجبهة رفضها للتعذيب التي تعرضت له الزميلة أسراء عبد الفتاح وعدد من المقبوض عليهم في الحملة الأخيرة، وهي الوقائع التي تم توثيقها في محاضر النيابة، وتطالب بسرعة التحرك للتحقيق فيها وإعلان نتائج التحقيق.

وإذ تعلن الجبهة رفضها للسيطرة الأمنية على عدد كبير من المؤسسات الصحفية، والتي ظهرت بشكل واضح في حملات مشبوهة نفذتها بعض الصحف بهدف استكمال الخطة الأمنية للتكيد بالمعارضين والمقبوض عليهم معنوياً وسياسياً ومجتمعياً فإنها تطالب نقابة الصحفيين بضرورة التحرك السريع للتصدي لهذه الانتهاكات عبر تفعيل ميثاق الشرف الصحفي ضد منتهكي الحياة الشخصية والخائضين في الأعراض ومن ينتهكون حقوق المتهمين، دفاعاً عن مهنة يجري تصفيتهم وانتصاراً لقيم يجري إهدارها من خلال حملات ممنهجة، ومعدة تطل كل من يحاول طرح وجهة نظر مغايرة أو يتصدى لفضح ما يتم من انتهاكات بحق المواطنين.. ودفاعاً عن حق المجتمع في المعرفة وصحافة حرة تعبر عنه.

ومن منطلق إدراكها أن الدفاع عن حرية الصحافة، ليست فقط قضية نقابية لكنها قضية مجتمعية، فإن الجبهة وهي تطالب نقابة الصحفيين بتفعيل دورها ودور لجانها في مواجهة الهجمة الحكومية الشرسة ضد الصحافة والصحفيين والتي تمثلت في التوسع في القبض على الصحفيين وحجب المواقع وحملات السب والقذف الممنهجة ضد المختلفين في الرأي، فإنها تدعو الزملاء الصحفيين للعودة لنقابتهم ومواجهة كل محاولات تفريغ النقابة من أعضائها والبدء في تحركات نقابية، للوقوف هذه الهجمة واستعادة دور الصحافة

كمعبر عن المجتمع، وذلك عبر استخدام كل الآليات المتاحة لنا كأعضاء في الجمعية العمومية للمطالبة بحقوقنا والضغط على مجلس النقابة للتصدي لهذه الانتهاكات ومحاسبة من يقفون وراءها.

<http://bit.do/fc9bZ>

بعد ما رئيس الجمهورية يشبه ثورة يناير بوحدة ست كشفت كتفها وعرت ظهرها في استعارة "بلاغية" للتقليل من قدرها وتوعد الشعب بالمزيد.. لا عجب ان تلجأ الجرائد الصفراء الى محاولة تشويه الصديقة اسراء عبد الفتاح والتشهير بها باستخدام أقدم وأشهر الاتهامات على الإطلاق التي يستخدمها المفلسون ضد النساء..

يعني واحدة اتخطفت من الشارع واتغت وانضربت واتكلبشت في الحيطه ولم يتمكنوا من فتح هاتفها المحمول سوى بعد تكتيفها واستخدام بصمتها عنوة لفتحها.. واتهددت بالمزيد من التعذيب لو قالت أي حاجة من الحاجات دي قدام النيابة ومع ذلك تروح النيابة وتعلن اضرابها عن الطعام وتحكي كل اللي حصل مخاطرة بمزيد من البهذلة والتعذيب.. تفتكروا شابة بالقدر ده من الشجاعة هيفرق معاها أو مع أصحابها أو اهلها أو أقاربها أو جيرانها أو أي حد عرفها أي كلام حقير يتكتب أو يتقال عنها في أي جريدة أو برنامج؟ الحرية ليكي يا اسراء ولكل زميلاتك في المعتقلات ويا جبل ما يهزك ريح.. فلما بالكم لو كان ريحا صادرة عن جهاز الصرف الصحي

<http://bit.do/fc9nX>

اختطاف عمرو امام المحامي بالشبكة العربية من منزله فجر اليوم، مزيد من العداء يظهره النظام البوليسي في مصر ضد حقوق الانسان وسيادة القانون

قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم، أن النظام البوليسي في مصر قام باختطاف أحد افراد فريق العمل بها فجر اليوم، وهو المحامي عمرو إمام، الذي استطاع نشر خبر مقتضب على حسابه على فيس بوك بالقاء القبض عليه، إلا أن إهدار قوات الأمن لنصوص الدستور التي تحتم منحه حق المكاملة التليفونية والاتصال بمحاموه أو اسرته، يجعلها واقعة اختطاف جديدة، ضمن سلسلة الوقائع التي ارتكبتها النظام البوليسي في الأسابيع الاخيرة.

ويأتي اختطاف المحامي الحقوقي عمرو أمام بعد أيام قليلة من اختطاف الصحفية والناشطة اسراء عبدالفتاح، وقبلها الاعتداء على مدير الشبكة العربية جمال عيد بالضرب وسرقة بعض متعلقاته، وقبلها اختطاف المحامي الحقوقي محمد الباقر وتعذيب المدون المعروف علاء عبدالفتاح بعد اختطافه، لتكشف هذه الجرائم عن العداء المستعر الذي يكنه النظام البوليسي الذي يحكم مصر لسيادة القانون وحقوق الانسان ، واستهانتته بكل القيم والمبادئ الانسانية، ومحاولة اسكات أي اصوات ناقدة أو معارضة أو رافضة لنهجه البوليسي.

يذكر أن المحامي المختطف عمرو إمام، كان قد أعلن نيته بدء اعتصام تصاعدي لرفض الاجراءات البوليسية وجرائم الاختطاف المتوالية، حيث بات يشعر ان دوره كمحامي كاد أن يصبح عديم الجدوى في ظل عدم محاسبة النيابة العامة للضباط على جرائمهم، بل ومخالفة بعض افرادها للقانون بحرمان المتهمين من حقهم في حضور محاميهم ، لذلك كان قد قرر الاضراب عن الطعام بدء من غدا الخميس لإعلان رفضه واحتجازه على سلسلة جرائم الاختطاف والتعذيب المتكررة، لتبادر قوات النظام البوليسي باختطافه وجعله ضحية جديدة ضمن آلاف الضحايا مثله.

والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، تطالب اجهزة الأمن بالإفراج الفوري عن محاميها عمرو إمام، وتؤكد أن هذه الجرائم التي ترتكب بحق المدافعين عن حقوق الانسان وحقها، لن تنتهيها عن إكمال دورها في دعم سيادة القانون وفُضح منتهكيه وجرائمهم.

<http://bit.do/fc9ds>

شهادات لمحامين وحقوقيين تكشف عن ما يقع لضحايا الاعتقال في السجون المصرية انتهاكات فظيعة تعرضت لها اسراء عبد الفتاح وعلا القرضاوي وعائشة الشاطر.. شهادات لمحامين وحقوقيين تكشف عن ما يقع لضحايا الاعتقال في السجون المصرية | تقرير: وليد العطار

<http://bit.do/fc9dJ>

انتهينا من جلسة التحقيق مع محمد وليد الآن، وهو بخير وببسلام على كل الناس، وأثبت كل ما تعرض له من وقائع تعذيب واعتداء، وهو متهم بالانضمام لجماعة ارهابية (تيار الاستقلال) على ذمة القضية ١٣٥٨ لسنة ٢٠١٩. القرار ١٥ يوم حبس احتياطي ومحضر الضبط محرر ١٥ اكتوبر ٢٠١٩، رغم إن وليد أثبت إنه تم القبض عليه من على سلم الطائرة من مطار القاهرة صالة ٢ شركة الطيران السعودية والمتجهة إلى الرياض وكانت ساعة إقلاعها ١٢ وخمس دقائق فجر يوم ١ اكتوبر ٢٠١٩. أما الدفع التي قدمها فريق الدفاع والإجراءات القانونية التي سيتخذها سيتم شرحها تفصيلاً فيما بعد وقد حضر التحقيق مع محمد الأساتذة رمضان محمد وهدى نصر الله وحازم محمد و أنا.

<http://bit.do/fc9gs>

##اسراء_عبدالفتاح

بناء علي إستكمال التحقيق معاها اليوم بناية امن الدولة بالتجمع
بنقول لكم أنها متمسكة بالاضراب عن الطعام حتي و الشراب لأنهم مرضيوش يسمعون أقولها كمجني عليها
بداية من اليوم و لحد ما يجي حقها من اللي خطفوها و تتحسن أوضاع المعيشه بالحبس و تتعامل تعامل
أدمي في النوم واستخدام الحمام ، الخبر الكويس أنهم محدش ضربها تاني بيضغطوا عليها انها تفك
الإضراب

لكن هي بتبلغكم أنها قويه وانها عند موقفها لحد مايجي حقها. اللهم ثبات و حرية

<http://bit.do/fc9gH>

بيان بشأن ما تم بجلسة تجديد زياد العليمى المحامى.. والدفاع يطالب باستدعاء رؤساء الاحزاب للشهادة وإخلاء سبيله لتدهور حالته

نظرت نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس أمس الأربعاء تجديد أمر الحبس الاحتياطي الصادر في مواجهة الأستاذ/ زياد العليمى المحامى، وعضو مجلس النواب السابق، وذلك على ذمة القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً باسم (تحالف الأمل).

وحيث قام السيد المحقق باستدعاء الأستاذ زياد لداخل غرفة التحقيق، وقد مثل معه عدد من كبار المحامين فى هذا المجال، وعلى رأسهم الأستاذ/ أحمد فوزى المحامى، والأستاذة/ راجية عمران المحامية، والأستاذ/ محمد فتحى المحامى، والأستاذ/ محمود إسماعيل المحامى، والأستاذ/ عبد الله طنطاوى المحامى، والأستاذة/ تريز شحاتة المحامية، والأستاذ/ أحمد إمام المحامى.

وقد باشر السيد المحقق إجراءات جلسة التجديد بأن واجه الأستاذ زياد بالإتهامات الموجهة إليه وهى:-

1 X. مشاركة جماعة إرهابية فى تحقيق أهدافها وسياساتها.

2 X. نشر أخبار كاذبة عبر مواقع التواصل الإجتماعى.

● وقد نفى الأستاذ زياد تلك الإتهامات، واعتصم بما سبق إبدائه قبل ذلك بجلسة التحقيق الأولى بأن تلك التهم مجهولة، ولم يتم مواجهته بثمة أحرار تفيد صحة نسبة تلك التهم اليه، ولم يقدّم دليل مادى واحد على مقارفته لها.

● وسئل الأستاذ زياد عما إذا كان يود إضافة أقوال أو إبداء دفوع أو طلبات، إلا أنه أكتفى بما سبق ذكره بالجلسات الماضية، وعليه فقام بالتوقيع على أقواله.

● وثم باشر دفاع الأستاذ زياد ممثلاً فى الأستاذ/ أحمد فوزى المحامى، وباقي الأساتذة منضمين له، وطلب إخلاء سبيل الأستاذ زياد بأى ضمان تراه النيابة العامة، أو باتخاذ أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها فى المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية، وذلك نظراً لتدهور حالته الصحية وحرصاً على سلامته، حيث أن المتهم يعاني من مرض مناعى بالصدر يسمى "ساركويدوزيس" هذا المرض فى ظل ظروف احتجازه وحبسه سوف يتفاقم ويؤدى لا قدر الله لإصابته بالسرطان، وعليه طلب الدفاع الحاضر سرعة نقل المتهم لأى مستشفى خارج السجن ولو على نفقته الخاصة للقيام بالأشعات اللازمة لحالته ولفحصه طبياً حتى لا تتفاقم حالته المتدهورة، حيث أن مستشفى السجن لا يوجد بها أجهزة لعمل أشعات بالصبغة ولا يوجد بها الأجهزة التى تتطلبها حالة المتهم أثناء فحصه ومعالجته طبياً.

● كما أكد الدفاع على أنه وبالرغم من طلب نقل المتهم لأى مستشفى مجهزة طبياً لعمل الفحوصات اللازمة للأستاذ زياد، إلا أن النيابة العامة وإدارة السجن المحبوس به احتياطياً لم يحرك أى منهما ساكناً حيال طلب المتهم والدفاع.

● وكذلك التمس الدفاع من النيابة العامة تحديد أقرب جلسة ممكنة للإستماع لشهادة رؤساء الأحزاب الشرعية الخمسة التى كانت تنتوى خوض انتخابات البرلمان القادمة، والتى قامت بتكليف الأستاذ زياد العليمى، والأستاذ حسام مؤنس، والأستاذ هشام فؤاد بالتنسيق من أجل تحقيق هذا الهدف، والتأكيد على التزام النيابة العامة باستدعاء رؤساء تلك الأحزاب وسماع شهادتهم فى الأيام الحالية كما وعدت المتهم ودفاعه بالجلسات السابقة.

● وأخيراً تمسك الدفاع بكل ما أبدى قبل ذلك من دفوع ودفاع بجلسات تجديد الحبس السابقة، وكذلك ما قرره بجلسات استكمال التحقيقات مع المتهم، واختتم الدفاع مرافعته وانصرف الحاضرون جميعاً من غرفة التحقيق بصحبة الأستاذ زياد. بالرغم من كل ما أورده الأستاذ زياد ودفاعه الحاضر معه، وبالرغم من سوء حالته الصحية، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الأستاذ زياد خمسة عشر يوماً على ذمة

التحقيقات بتلك القضية. <http://bit.do/fc9pw>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات



<http://bit.do/feajq>

مقر التعذيب ينتقل من وسط القاهرة ، إلى شمالها.
-تعبير لاطو غلي ،مقصود به مقر وزارة الداخلية وأمن الدولة ، بالقرب من الميدان الذي يحمل نفس الاسم بوسط القاهرة ، اشتهر لدى المصريين ، بانه موطن التوحش اثناء حكم مبارك ، حيث يتفشى التعذيب وانتهاك المحتجزين انسانيا وقانونيا دون مسائلة.
-الان أكاديمية الشرطة القديمة بالعباسية شمال القاهرة ، باتت هي المقر الجديد لنفس الجهاز، حيث التعذيب والانتهاكات والسادية الممزوجة بالانتقام من أنصار ثورة يناير.

<http://bit.do/fd9om>

بعد 10 أيام من الاعتداء على مديرها، الشبكة العربية تكشف تفاصيل الاعتداء وموقفها منه. سواء كانت بلطجة بوليسية أو بلطجة فري لانس ، مستمرون في عملنا ولن نصمت
قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم ، انه بعد مرور 10 أيام على الاعتداء البوليسي الوحشي على مديرها التنفيذي جمال عيد ، وبدء تعافيه وعودته للعمل ، فإنها تعلن تفاصيل واقعة الاعتداء، وموقفها منه ، على النحو التالي:
الجريمة:

—في نحو التاسعة من مساء الخميس 10 أكتوبر بأحد أكبر شوارع المعادي الجديدة بالقاهرة وهو شارع النصر ، بجوار مطعم بكين، هاجم شخص ضخم في الثلاثينات من عمره مدير الشبكة العربية وخطف منه الموبايل ، وبدأ في محاولة سلب حقيبته ويضربه بكعب مسدس على صدره قائلا ” سيب الشنطة دي يا جمال.”

—نتيجة لتجمع العديد من المواطنين عقب صراخ جمال عيد ، حاول هذا الشخص الهرب مع شخص اخر كان ينتظره بموتوسيكل ، وحين طارده المواطنون قام باطلاق رصاصة في الهواء لتخويفهم ، لكن استمر المواطنين في مطاردتهم ، فتركوا الموتوسيكل وفروا هاربين ، ووقع من جيب أحدهم موبايل اخر غير موبايل جمال عيد.

—في نفس الوقت ظهر شخص آخر يحمل لاسلكي وقال انه ضابط مباحث ومعه فردين آخرين ، حيث أخذ الموبايل من المواطنين وامر احد اتباعه أن يقود الموتوسيكل ، وقالوا انهم سيذهبون مع جمال عيد إلى القسم الشرطة ، واصطحبوه في سيارة ميكروباس كانت معهم ، لكن بعد ابتعادهم عن الجمهور الذي تجمع، طلبوا منه التوجه لقسم الشرطة وانهم سيلحقون به.

—في قسم الشرطة ، اتضح أن هؤلاء الاشخاص الخمسة لا علاقة لهم بقسم شرطة البساتين ، و ان الواقعة برمتها من قوات امن أو قوات خاصة ، تتبع جهة أخرى.

أثر الجريمة:

كسر في ضلوع الفقص الصدري لجمال عيد ، و سرقة الهاتف المحمول ، اصابة في الساعد الايمن ، واصابة في القدم اليسرى ، وكسر نظارته الطبية.

من وراء الجريمة:

أفراد أمن أو قوات خاصة ، لكن الشبكة العربية لاتجزم إن كانت هذه البلطجة البوليسية والاعتداء البدني على جمال عيد ، قد تمت بشكل رسمي ، او كان اعتداء وبلطجة “فري لانس” كخدمة أو مجاملة لمسئول فاسد أو صاحب نفوذ مجرم ، لكن النظام مسئول في كلا الحالتين.

—اذا كان هذ الاعتداء البوليسي قد جاء بناء على امر رسمي ، فهو رغم توحشه ، لكنه يعد بلطجة معروفة من كل الانظمة البوليسية في العالم وليست أمرا جديدا.

—أما اذا كان الاعتداء خدمة أو مجاملة من قوات أمن “ايا كانت الجهة التي تتبعها” فان الامر يعد تطورا جديدا وشديد الخطورة وأشبه بالعصابات ، حين تلجأ قوات الأمن لتوظيف قوتها في الاعتداء البدني على مواطنين كخدمة غير رسمية أو مجاملة.

—ان انتهاء عملية الاعتداء البوليسية في اقل من ربع ساعة وجمع كل اثارها ، ثم غياب التحقيقات والتحريات وجمع الادلة ، رغم ان الواقعة تمت في احد اهم شوارع المعادي وباستخدام سلاح ناري وسيارة وموتوسيكل ، وفي وجود كاميرات مراقبة وشهود ، ثم قيام هذه الجهة الامنية بارسال عدد من رجال الامن ليعثروا على الطلقة النارية الفارغة ، وعدم اجراء اي تحقيق أو تفريغ للكاميرات أو سماع الشهود ولو بشكل صوري أو شكلي ، يوضح ثقل ونفوذ هذه المجموعة الامنية المجرمة.

أسباب الجريمة والاعتداء من وجهة نظر الشبكة العربية:

—أن الاعتداء البدني علي المدافعين عن حقوق الانسان في الشوارع يعد تطورا خطيرا في التعامل مع المدافعين عن حقوق الانسان لحد ، ما كان ليتم لولا تفشي سياسة الافلات من العقاب ، والتغاضي عن عقاب الكثيرين من رجال الامن ممن ينتهكون القانون ويدوسون على الدستور بالاقدام ليل نهار.

—ترى الشبكة العربية أن الجهد الذي تبذله وفريق عملها من محامين وباحثين لاسيما في الايام الاخيرة عقب حملة الاعتقالات في 20 سبتمبر الماضي ، من تقديم دعم قانوني للمعتقلين وفضح الانتهاكات التي يتعرضون لها ، شديد الصلة بهذه الجريمة ، ويعزز هذا اعتقال محاميها عمرو امام منذ خمسة أيام.

—بالطبع ليس منسوبا للشبكة العربية ومديرها سوى القيام بعملهم ، من كشف الانتهاكات الحادة لحقوق الانسان وعدم التواطؤ على هذه الانتهاكات وغياب العدالة وسيادة القانون ، والانتقادات المتكررة لهذه الانتهاكات والمسئولين ، ورغم أن الامر لا يتجاوز النقد ، الا ان الانظمة البوليسية تعتبر النقد تجاوزا يستحق العقاب.

موقف الشبكة العربية:

الشبكة العربية تحمل أجهزة الامن المسؤولية كاملة عن هذا الاعتداء ، وسواء كانت هذه البلطجة بأمر رسمي أو خدمة لطرف صاحب نفوذ ، فتبقى مسؤولية جهاز الامن.

—أنه رغم هذه البلطجة العنيفة ، فلن نصمت على اهدار سيادة القانون ، والتراجع أو التواطؤ على جرائم وانتهاكات حقوق الانسان ليس ضمن الاختيارات المطروحة ، والخوف من العصابات أو البلطجة لم يكن أبدا حل ، بل يكن الحل في مواجهتها وكشفها والتصدي لها.

<http://bit.do/fd9HP>

إسراء عبد الفتاح مازالت مضربة عن الطعام منذ تاريخ القبض عليها بسبب ما تعرضت له من اعتداء وتعذيب، وكنا بجلسة استكمال التحقيق معها يوم الاربعاء الماضي الموافق ١٦ اكتوبر ٢٠١٩ طلبنا كفريق دفاع عنها نقلها لإحدى المستشفيات العامة أو الخاصة على نفقتها لمتابعة حالتها الصحية أثناء الاضراب وحتى عدولها الاختياري عنه.

ولكن حتى اليوم لم يتم نقلها للمستشفى رغم أن الاضراب تجاوز الاسبوع، فتقدم الدفاع ببلاغ اليوم للسيد النائب العام برقم ٤١٤٩٣ لسنة ٢٠١٩ عرائض المكتب الفني للنائب العام، بطلب نقل اسراء الى مستشفى عام أو خاص على نفقتها لانها مازالت مضربة عن الطعام لمدة تجاوزت الاسبوع وذلك طوال مدة استمرارها في الاضراب أو عدولها الاختياري عن الاضراب، لتكون تحت الملاحظة والرعاية الطبية اللازمة.

<http://bit.do/febCT>

النهارده سميّه ماهر تمت سنتين حبس إحتياطي في قضيه أقل ما يقال عنها إنها مالهاش أي سند قانوني
سنتين من المنع من الزياره
سنتين من القهر
سنتين من الوجد

سنتين من أنا عارفه إني مش هخرج انا بس عايزه احضن امي ياشروق
سنتين من عملتي إيه في الجلسه ما إنتي عارفه ٤٥ لأقصدي شوفتي ماما ولا لا اه شوفتها من ورا الإزاز
سنتين من أنا تعبت من جري أمي ورا عربية الترحيلات انا نفسي أشوفها
سنتين من الحبس الإحتياطي منهم سنه إنفرادي وإخفاء قسري لبنت عندها ٢٨ سنه كل تهمتها في الحياه
إن ابوها قيادي في جماعة الإخوان المسلمين
انا عارفه إنك اكيد تعبانه في يوم زي ده ... عارفه إنك كان نفسك أبقي جنبك في يوم زي ده واخذك في
حضني واقولك بكره نعد لولادنا ونحكلهم إللي حصل ده وتقوليلي هيبقي عندنا ولاد ياشروق اقولك اه
هيبقي عندنا ده انا اموت لو مبقاش عندي ولاد بعد كل ده

عارفه إني وعدتك إني مش هخرج غير لما الزياره تتفتح ليكي بس انا اسفه ياسميّه مش بإيدي ❤

<http://bit.do/fdsKb>

حصل فريق "نحن نسجل" على معلومات موثوقة من مصادر خاصة تفيد بوجود المواطن المصري "مدين إبراهيم محمد حسنين، 59 عاماً" في مقر تابع لجهاز الأمن الوطني بمدينة الزقازيق في محافظة الشرقية، بعد أن قامت السلطات السودانية بتسليمه سراً إلى السلطات المصرية.

ويؤكد الفريق رفضه القاطع لسلوك السلطات السودانية الحالية بترحيل المعارض المصري "مدين حسنين" قسرياً إلى بلاده ليواجه التعذيب وصنفاً عدة من المعاملة الحاطة بالكرامة فيها، ومن المؤسف أن تتم عملية الترحيل في ظل مرحلة تجلت فيها الإرادة الشعبية في السودان والتي تشكل على إثرها مجلس سيادي معبر عن الشعب ويعمل على تحقيق العدالة والحرية والكرامة والديمقراطية.

وكانت السلطات السودانية إبان حكم عمر البشير قد اعتقلت "مدين" في شهر نوفمبر 2018 بطلب من النظام المصري ليتعرض للإخفاء القسري عدة أشهر، لتأتي الثورة السودانية ويحدث تغيير؛ كان من ثمراته معرفة أن "مدين" مازال قيد الاحتجاز في السودان ولم يرحل بعد، ولكن في شهر سبتمبر الماضي نشر حقوقيون مصريون عن نية السلطات السودانية الجديدة ترحيله استجابة لطلب النظام المصري وبعد إثارة الأمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووفق شخصيات سياسية مصرية معارضة؛ فقد وعدت السلطات السودانية بأنها لن تقبل بعد الثورة أن يتم ترحيل أي مصري ترحيلاً قسرياً إلى مصر بشكل يعرض حياته للخطر، وأنهم بصدد إنهاء إجراءات تسفيره لدولة يختارها هو ومواطنون مصريون آخرون محتجزون معه.

وكان قد طلب أحد وكلاء المخابرات السودانية واسمه "محمد أحمد فرح سليمان" ويحمل جواز سفر سوداني رقم "03429762" من الأطراف المصرية المهتمة بالمسألة مبلغ 3200 دولاراً أمريكياً بغرض شراء تذاكر السفر لـ "مدين" ومواطنون آخرون محتجزون معه، وبالفعل تم تسليمه المبلغ، ولكن بعد فترة تبين أن "مدين" لم يغادر الأراضي السودانية.

ثم عاودت الأطراف المهتمة؛ الاتصال بوكيل المخابرات فأبلغهم أنه تم ترحيل أربعة منهم ترحيلاً اختيارياً ومتبقي أربعة آخرون بينهم "مدين" سيتم تسفيرهم في دفعة ثانية ولكنه طلب مبلغ 4000 دولار أمريكي بدعوى حجز تذاكر بالرغم من أن المبلغ الأول كان يشمل تذاكر الثمانية أشخاص، وتم تسليمه المبلغ أيضاً. ووفق ما وثقه قسم التحقيقات بفريق "نحن نسجل" مع الأطراف المعنية فقد قال وكيل المخابرات السودانية إن إجراءات سفر "مدين" تعطلت وأكد في الوقت ذاته أنه لن يتم تسليمه إلى النظام المصري، ولكن ما توصل له الفريق كان عكس ذلك حيث نكتت السلطات بقيم الثورة والتي منها؛ عدم ترحيل المعارضين المتواجدين على أراضيها في ظل حكم ثورة شعبية نادت بالحرية؛ ويذكر أن التشريعات الدولية تحظر على الدول تسليم أو ترحيل أشخاص قسرياً إلى بلد من المحتمل أن يتعرضوا فيه للتعذيب، ومن تلك المواد؛ المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

جدير بالذكر أننا علمنا أن المواطن المصري "مدين حسنين" مدرج اسمه ضمن المتهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ "أنصار الشريعة" بالرغم من عدم تواجده في مصر وقت وقوع الأحداث، وأنه لم يقم بزيارة مصر منذ خروجه منها بشكل قانوني في شهر نوفمبر 2013، وهو ما يشير إلى الكيدية في الاتهامات والانتقام السياسي منه؛ كونه صاحب رأي وفكر معارض تعرض بسببه للاعتقال الغير قانوني مرتين على أيدي جهاز أمن الدولة في عهد رئيس النظام المصري السابق محمد حسني مبارك. وعليه فإننا نطالب السلطات المصرية بالكشف عن مصير مواطنها "مدين حسنين" وباقي المرحّلين معه في حال قيام السودان بترحيلهم، وعرضهم على النيابة فوراً في ظل إجراءات قانونية سليمة تكفل لهم كافة حقوقهم.

كما نطالب الحكومة السودانية بفتح تحقيق في الواقعة بما يليق بالسودان الجديد الباحث عن العدالة وإقامة القانون وإعلاء إرادة شعبه، ومحاسبة المسؤولين بإجراءات منصفة للضحايا الذين يواجهون بكل تأكيد

الإخفاء القسري والتعذيب في مصر على خلفية مواقفهم السياسية الساعية لما تسعى له الثورة السودانية من مطالب عادلة.

خلفية

كان “مدين حسنين” قد تعرض للاعتقال مرتين خلال حكم الرئيس المصري المخلوع “حسني مبارك”؛ الذي اشتهر عهده بوقائع الاعتقال التعسفي للأشخاص بموجب خطاب اعتقال يصدره وزير الداخلية حينها اللواء حبيب العادلي.

ففي عام 2006 اعتقل مدين على يد مباحث أمن الدولة “الأمن الوطني حاليا” وظل قابعا في المعتقل دون اتهامات لما يقرب من عامين حتى أُفرج عنه في عام 2008. ثم عاودت مباحث أمن الدولة اعتقاله عام 2010، ليتعرض هذه المرة للاختفاء القسري لمدة 3 أشهر واجه خلالها أبشع أنواع التعذيب البدني والنفسي بسبب اعتراضه على تكرار اعتقاله بدون اتهامات وخارج إطار القانون.

وفي 14 أغسطس 2018 قضت دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة “دائرة استثنائية” برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي بالإعدام على ثلاثة أشخاص في قضية أنصار الشريعة وأحكام بالسجن 25 عاما على 4 متهمين والسجن المشدد 15 عاما على 7 أشخاص؛ بينهم “مدين حسنين” غيابيا على خلفية اتهامات بقتل واستهداف رجال الشرطة وتأسيس والانضمام لجماعة أسست على خلال الدستور والقانون خلال الفترة من أغسطس 2013 حتى مايو 2018، وكان نصيب مدين من الاتهامات وفق قرار الإحالة الصادر في أغسطس 2014، هو فقط الانضمام لجماعة أسست على خلاف الدستور والقانون في فترة لم يكن موجودا فيها داخل مصر كما انطلقت أولى خطوات القضية ووقائعها بعد مغادرة مدين مصر من إحدى الموانئ الجوية المصرية بشكل طبيعي.

وتخضع مثل هذه القضايا التي تنظرها دوائر الإرهاب لاعتبارات سياسية وإجراءات لا تراعي نصوص القانون من تغاضي عن تعذيب يتعرض له المتهمون للاعتراف على الاتهامات ومحاضر وتحريات الشرطة والأمن الوطني التي تعتمد عليها تلك الدوائر في إصدار أحكامها دون الالتفات لأي معايير قانونية أخرى، كما لا تتوافر أمامها ضمانات المحاكمة العادلة وهو ما يثير الشبهات أكثر حول سلامة ما تم وما سيتم من إجراءات بخصوص

17 أكتوبر 2019

القاهرة – مصر

<http://bit.do/fds8w>

طالب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مصر يوم الجمعة بالإفراج عن مدون بارز ومحام وصحفية تردد أنهم واجهوا معاملة سيئة بعد احتجازهم مع عدة آلاف منذ احتجاجات بالشوارع وقعت قبل شهر. ولم يتسن الوصول لمسؤولين بوزارة الداخلية للتعقيب. وقال مكتب النائب العام في أواخر سبتمبر أيلول إنه استجوب عددا لا يتجاوز ألف مشتبه به شاركوا في المظاهرات.

وقالت المفوضية المصرية للحقوق والحريات وهي جهة مستقلة إن نحو 3400 شخص اعتقلوا منذ بدء الاحتجاجات بينهم نحو 300 تم الإفراج عنهم منذ ذلك الحين.

وقالت رافينا شامداساني المتحدثة باسم مكتب حقوق الإنسان خلال مؤتمر صحفي في جنيف “للأسف مثل هذه الاعتقالات مستمرة وشملت عددا من شخصيات المجتمع المدني المعروفة والمرموقة.”

وشهدت القاهرة ومدن أخرى احتجاجات مناهضة للرئيس عبد الفتاح السيسي عقب دعوة على الإنترنت للاحتجاج على مزاعم فساد.

جاء السيسي للسلطة بعدما قاد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي من الحكم عندما كان قائدا للجيش في عام 2013 ونفذ حملة صارمة وموسعة على المعارضة شملت جماعات ليبرالية وإسلامية. ووصفت جماعات حقوقية الحملة بأنها الأشد في تاريخ مصر الحديث.

وقالت المتحدث إن أفراد أمن يرتدون ملابس مدنية ألقوا القبض على الصحفية والناشطة إسراء عبد الفتاح في القاهرة يوم 12 أكتوبر تشرين الأول وتردد أنها ضُربت بعدما رفضت فتح هاتفها المحمول مضيفة أنها دخلت في إضراب عن الطعام.

وأضافت أن المدون والمبرمج علاء عبد الفتاح، الذي أفرج عنه في مارس آذار بعدما قضى عقوبة السجن خمسة أعوام بعد إدانته بالتظاهر دون تصريح، قد اعتقل مجددا يوم 29 سبتمبر أيلول. وقالت شامداساني إن محاميه محمد الباقر اعتقل في نفس اليوم خلال حضوره الاستجواب.

وأوضحت المتحدث أن حراسا ضربوا عبد الفتاح على ظهره وعنقه خلال إجباره على السير في ممر بملابسه الداخلية بينما تعرض الباقر لإيذاء بدني ولفظي وحرَم من المياه والمساعدة الطبية.

وقال إيفان سوركوس سفير الاتحاد الأوروبي لدى مصر في تغريدة على تويتر يوم الثلاثاء إنه عبر عن القلق إزاء احتجاج نشطاء بعينهم مع مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان أحمد جمال الدين.

وأضاف "هل ستتحول رسائلنا إلى حوار طرشان. نأمل ألا يحدث ذلك."

<http://bit.do/fdEG9>

آخر تقرير للمفوضية المصرية حول #اعتقالات_20_سبتمبر..

4321 معتقلا في حملة الاعتقالات الأخيرة: أكثر من نصفهم في الحبس الاحتياطي

الإحصائيات: الاعتقالات تضم 165 امرأة و177 قاصرا.. والقاهرة الأعلى في الأعداد

رصد التقرير الأخير لغرفة طوارئ المفوضية المصرية للحقوق والحريات، حوالي 4321 معتقلا على هامش اعتقالات 20 سبتمبر وما تلاها، وعلى رأسها القضية رقم 1338.

وبحسب التقرير، الصادر اليوم السبت 19 أكتوبر 2019، فإن من بين المعتقلين حوالي 2932 محبوسا احتياطيا، وحوالي 802 مخلي سبيلهم، بالإضافة إلى اختفاء 55 شخصا.

كما تشير الإحصائيات الخاصة بالتقرير، إلى أن القضية تضم حوالي 165 امرأة، بالإضافة إلى 4156 ذكرا. وتضم القضية أيضا 177 قاصرا معروفين، فضلا عن 3025 آخرين غير معروفة أعمارهم.

وتوزعت الاعتقالات على 25 محافظة، جاءت القاهرة في الترتيب الأول بحوالي 861 معتقلا، تليها السويس بـ259 معتقلا، ثم الإسكندرية بـ248 معتقلا، ودمياط بـ126 معتقلا، إضافة إلى 2231 معتقلا غير معلومة محافظاتهم، ما قد يعيد تشكيل هذه القائمة وترتيبها من جديد.

<http://bit.do/fdEuc>

ديه المُحاولة العشرين لصياغة اللي حصل يا تقى.

بدايةً أنا مش في خِصَم الحديث عن أي نزاع سياسي بيدور داخل الدولة، أنا بكتب ما يلي كمُحاولة بانسة لمُساعدة إنسانة بريئة، فبكتب وأنا بحاول أكون حيادي عشان أوثق شهادتي ديه هنا، زي ما وثقتها في الأوراق اللي تم عرضها على النيابة، احتراماً لسيادة القانون، اللي من المُفترض يُفرّق ما بين وجودنا، ككائن عاقل، وما بين حيوانات الغاب.

بكتب وأنا الناس بتخوفني من إن ده هيعرضني للاعتقال، بس أنا لستَه -مثالي- على رأي صديقي ومؤمن بأن الإنسانية مازالت خيرة، وإن الشر -رغم ضرورته الفلسفية في الوجود- فهو ماينفعش يكون فوضوي وعبثي بالشكل ده أبداً! لدرجة أنه يطول كائنات بهذا القدر من البراعة، زي الإنسانية ديه: تقى طارق محمود شفيق.

يوم 28 سبتمبر تقى كانت معايها من لحظة وصولها لمُحيط الواقعة، في حدود الساعة العاشرة صباحاً، ولحد ما تمت عملية القبض علينا، في حدود الساعة التاسعة مساءً، وكلّ تحركاتنا في اليوم ده مُسجلة إلكترونيًا على تطبيق أوبر، ومُسجلة بكاميرات الأماكن اللي تواجدنا فيها طوال اليوم وهما بالترتيب كالآتي: فرع Mac في محمد محمود، وسيلنترو في محمد محمود، وجاليري حيفا في شارع طلعت حرب .. ده كان آخر مكان تواجدنا فيه، بعدها تقى بدأت تشكي من وجود ألم في جنبها، أخذتها وتوجهت بيها لفرع صيدلية العزبي الموجود في مُحيط المكان، نظرًا لوجود أطباء في الصيدلية ديه تحديدًا هيساعدوها بشكل أفضل، لأن الموضوع ماكنش ظاهر أنه محتاج زيارة لطبيب أو مستشفى، وأثناء ما كنا في الطريق تقى قالت لي أنها محتاجة تدخل الحمام حالاً، وكان باين عليها إن الألم بيزيد، فدخلت هي مطعم جاد، وأنا كُنت في انتظارها، اتأخرت جدًّا عن العادي، ولما خرجت بدأت أقلق لأن فعلاً ظهر إن الوضع بيزداد سوء، وتقى مش عاداتها هي اللي تطلب تروح لدكتور أصلاً!

مشيت مايزدش عن خمس خطوات، تقى وقفت ومسكت جنبها، وبدأت تتألم، حاولت تحط رجليها في الأرض عشان تمشي، كأنها داست في النار! صرخت في الشارع، والناس بدأت تتلم حوالينا، تجاوزت الناس وكان فاضل خطوات على الصيدلية، ودخلت، كان في دكتورة مُحترمة هناك أخذتها ودخلت بيها غرفة داخل الصيدلية، وقالت لي إنها ادتها حقنة، ولو بعد ربع ساعة مابقيتش كويسة .. يبقى لازم تروح مستشفى، أنا من منظر تقى ماقتنعش أنها هتبقى كويسة بعد ربع ساعة، بالعكس كان باين جدًّا إن الألم بيتضاعف، لدرجة إن الدكتورة نفسها كانت خائفة!

خرجت وقررت إني مش هستنى الربع ساعة وهتوجه للمستشفى على طول، فطلبت عربية، وكل ده تقى بتصرخ في الشارع حرفيًا! واللي عارف تقى يعرف إن ده مش سهل إن هي تعمله أبداً!

ومن المُضحكات المُبكيات لما وقفنا في الإشارة الناس كانت بتقول لي ربنا يقومها لك بالسلامة، على اعتبار أنها بتولد! والكابتن طلب مني أرجع أقعد معاها في الكنبه الخلفية عشان أهون عليها، تقى كانت بتعصر إيدي من الألم اللي هي فيه، والسواق كسر الإشارة عشان شايف إن الوضع مش حمل انتظار 45 ثانية!

وصلنا مستشفى العجوزة، الكابتن دخل بينا لحد جوه المستشفى، وفي الاستقبال على عكس العادي، مش بيتصرفوا بروتينية، ولا ببرود، من كُتر ما هما شايفين إن الشخص اللي قدامهم بيتألم، دخلت بيها الاستقبال، وحظي وقع في طبيب قِمة في الذوق والاحترام، طلب مني أنيمها على سرير في الاستقبال، وكشف عليها وهي كانت بطلت صراخ، وبدأت تبكي باستسلام للألم، تقى كانت بتصرخ بس لما الطبيب لمس موضع الألم في جنبها.

بعدها طلب من واحدة من طاقم التمريض تدي لثقى حقتين، تقى كانت بتبكي زي العيال الصغيرة وبتقول لي مش مسامحك، عشان أنا السبب في أنها تاخد 3 حقن، وطاقم التمريض بيلعب فيها عشان تاخذ الحُقن زي الأطفال.

الدكتور أخذني على جنب وقال لي إن ده مغص كلوي، وإنها محتاجة تحاليل، وهتفضل تحت الملاحظة لحد ما يشوف نتيجة التحاليل، حصل وعملنا التحاليل، بعدها الدكتور لما شاف التحاليل قال لي فيما أذكر: إن في نسبة صديد في الكلى، وأنه دوره انتهى في الطوارئ، وهتحتاج تزور العيادات الصُّبح، بس النهارده لازم تاكل وتشرب سوائل كتير، تقى في الوقت ده كان الألم سكن شوية.

بعدها اتحركنا في طريق العودة لجاليري حيفا-طلعت حرب، وطلبت لها أكل وعصير، أكلنا، وبعدها بحوالي نصف ساعة، نزلنا عشان أروّحها، طلبت عربية، واتحركت عشان أقابل الكابتن، بالتحديد أمام كنتاكي في ميدان التحرير، وقفنا، وكان ظاهر على التطبيق إن الكابتن في ميدان التحرير بس واقف في الإشارة، يعني بالظبط قدامه دقيقة.

وأنا واقف توجه نحيتنا من خلف- السور شخص في زي مدني، لكن في سلاح في جنبه، ففهمت أنه من الأمن، سألني عن سبب وقوفنا هنا، قلت له أني مستني عربية وشاف ده بنفسه على التطبيق في الموبايل، ولما شافني مسند تقى، رجع جاب لي كرسي، عشان هي تقعد وقال لي ألف سلامة ورجع مكانه .. شكرته على ذوقه، بعدها اتحرك نحيتنا فرد تاني، سألني عن سبب وقوفنا فجوابته بنفس الجواب، وكُنت بوريه عل الموبايل إنني مستني عربية، فطلبه مني، قلت اتفضل .. قعد يقلب فيه، كان الكابتن وصل، قلت له: طيب أنا بستأذنك لو حضرك محتاجني، أنا بس هركبها العربية أهيه، لأن زي ما حضركت شايف أنا راجع بيها من المستشفى، والورق بتاع التحاليل كان في ايديها، طلب موبايلها، والبطايق .. اديته الموبايل والبطايق، هنا كان كابتن أوبر خاف من المنظر، فمشي.

قال لي طيب هتفضل معايا خمس دقائق، وتحركت معاه، ناحية ما أظنه نقطة إرتكاز بجوار مطعم هارديز، كل ده وتقى ولا قدرة تقف ولا تمشي، أنا شبه شايلها.

لما وصلنا للمكان ده، كان في اتنين ضباط سيدات، أخذوا تقى من ايدي، وقعدت على دكة موجودة في المكان ده، وأنا توجهت لطابط تاني، سألني عن اسمي، وعنواني، وهنا يعمل إيه .. فهمته إنني راجع من المستشفى وده طريقي، وطلبت منه نفس الطلب، أنه لو محتاجني يمشيها لأنها مريضة، وأنه مافيش داعي لتوقيفنا، بس ما علينا، أنا كُنت مقدر الوضع، وإن في حالة نفور أمني، بس ده مش منظر حد يتقلق منه أمنياً! "أقصدها" فلو في شك، فأكيد أنا مصدر الشك، فعلى الأقل لحين ما يقوم بالإجراءات الأمنية، والكشف على بطاقتي، وشخصي .. هي تمشي!

طلب مني أنتظر، انتظرت بكل هدوء، وعقلانية، وتفهم، رغم إنني داخلياً باستشيط، لأن منظرها بدأت تتعب تاني، وأنا كل ده بعيد، وشايف موبايلتنا أنا وهي بتنتقل من ايد لايد، لحد ما وصلت لشخص من الجالسين، كانوا بينادوه بلقب سيادة العميد، إنما هو كان في زي مدني، سمعته بيقول اسمي، فاتحركت ناحيته بناءً على طلبه، سألني إذا كان معايا موبايل تاني، قلت لأ، ولمرة تانية، شرحت له الوضع، وقلت له إنها مريضة، وإنني لسه راجع بيها من المستشفى، وإن الورق في إيدي مكتوب فيه الوقت والتاريخ بالثانية، رد علي بـ: ماتقلقش، هنقدر نقدم لها، اللي أنت ماتعرفش تقدمه، فشكرته.

بدأ يسألني سيادة العميد وكُنت بتجاوب مع أسألتة بشكل طبيعي جداً، لحد ما طلب مني أنتظر -على جنب- بعدها سمعته بيطلب من فرد آخر في زي مدني، أظنه ظابط، أنه يمشينا.

بعدها الظابط ده طلب مني الانتظار عشر دقائق بس، في مكان ما مُخصص للانتظار، عدى أكثر من ساعة، بعدها دخل أول فرد قابلته خالص في المسألة ديه، وفي ايديه البطايق بتاعتنا، وطلب مننا التحرك ثلاثة ثلاثة- عشان هنمشي، خرجنا كما طلب، وتفاجئت بإني بركب عربية الترحيلات، وتقى مش معايا .. فقلت قَدَّر الله وما شاء فعل، أنا كده هروح على القسم، عشان يكشفوا علي، قلت مش مشكلة، أكيد تقى مشيت، وأنا كده كده ما عنديش حاجة أخاف منها .. أنا مش مجرم!

وصلت على القسم التابع للمنطقة، نزلت من العربية لقيت تقى قدامي!

كُنْتُ هتجنن، أنا مش فاهم في إيه! طب أنا يجوز يشتبهوا فيّ، أهه لو مش مجرم يجوز بشرب مُخدرات، بعمل أي مصيبة في الدنيا، إنما تقى هنا بتعمل إيه!!!

~مُجتماعتنا العربية رغم كُل التَّخَلُّف الحضاري اللي فيها، إنما لو فيها ميزة أخلاقية واحدة هي احترامها للأنثى -فيما كُنْتُ أظن- ده كان السر ورا تسميتها في الجنوب بـ"الخرمة" لأن ليها حُرمة في التعامل، وصلت لحد تحريم اللمس والنظرة، اللي ممكن يسيل من وراها نهر دم.

سرّاً سألتُ الله الصبر والتَّعَفُّل لحد ما كُل ده يعدي، أنا وتقى موبايلاتنا الوحيدة اللي كان سيادة العميد المذكور سلفاً بنفسه بيفتشها، فلو كان فيها أي شيء يخليه يشتبه فيها أو فيّ ماكنش بنفسه هيقول للظابط بالحرف: "مشيهم يابني!!"

فَقُلْتُ في نفسي يَجوز -لأي سببٍ ما- اشتبهوا فينا جنائياً، تشابه أسماء بقي أو أي شيء منطقي أدى لوجودنا هنا، دخلت القسم، وبحاول أقنع نفسي إن تقى هتمشي، وأنا مش مهم أياً كان اللي هيحصل، أهه قدر ربنا، بس أطمئن على بنت الناس، المريضة أنها روّحت.

الظابط الموجود في القسم سأل عن الأسماء والعناوين والكلام كان موجه للرجالة المقبوض عليهم، وفرد الأمن اللي جيه بيّنا، طلب من الظابط الرحيل للعودة بالسيدات لأن السيارة مشيت، فتوقعت إن طالما السيارة مشيت يبقى هيتم إطلاق سراحها من القسم، هو مش هيمشي بيها هي والبنت اللي معاها في الشارع أكيد، يا هيتم احتجازها في نفس القسم، يا هتمشي .. قرأت من شفايفها أنها بتسأل فرد الأمن ده هو إحنا هنروح فين؟ ماسمعتش رده، إنما لقيتها راحت متوجهة بعينها علي وراحت معيطة، أنا افكرت ساعتها إنها هتمشي، بس بتبكي عشاني أنا .. بيني وبين نفسي قلت مش مهم، تبكي تبكي.. المهم أنها تروح.

ماقصدش إن دموعك مش غالية والله يا تقى، أنا بس كان كُل اللي شاغل وجداني أنك تروحي بيتك بالسلامة، زي ما أنا دلوقتي كُل اللي شاغل وجداني أنك تروحي بيتك بالسلامة.

نزلت الحجز، وبغض النظر عن كُل اللي دار في السبع أيام والثلاث ساعات اللي بعدهم، أنا ماكنش مهوّن علي، ومخليني صامد طول الفترة ديه، غير أملّي أن تقى برّه، وإني هخرج لأقيها مستنياني، وهتقعد تفرح وتنطط زي الأطفال لما تشوفني، من لحظة دخولي المكان اللي كنت فيه وأنا بعمل ما أستطيع فعله ولا أستطيع ذكره، عشان أتأكد إن تقى مشيت، وإنها رغم إنها مش هتنام مرتاحة وهي عارفة إني في محنة .. بس هتبقى في بيتها، هتلاقي آية أختها تططبب عليها، وهتلاقي مامتها تغصب عليها تاكل، وهتلاقي سريرها تنام عليه.

خرجت، واتصدمت بحقيقة إنها مش برّه، ماسألتش على حد قبل ما أسأل عليها، وأنا جوه كذبوا وقالوا لي أنها برّه، وبرّه كذبوا وقالوا لي أنها بخير ماتقلقش، كانوا بيمهدوا لي حقيقة أنها محبوسة .. يا ناس والله ما في مزيكما بتتحبس!

تقى اتعرضت على النيابة يوم الأربعاء 2 أكتوبر، واتجدد لها 15 يوم، واتعرضت تاني يوم 14 أكتوبر واتجدد لها 15 يوم تاني!

أنا قدمت شهادة مُختزلة عن الأحداث ليلة القبض علينا يوم 28 سبتمبر، تم إرفاقها في المُستندات اللي قدمها الدفاع للنيابة، وأنا مقدر جدّاً التبجيل الغير مُبرر للبيروقراطية الحكومية، وأنا على علم بأنه في النهاية ده مش هيؤدي غير لتبرينها من كافة التُّهم الموجهة ليها، إنما ولحد ما ده يحصل تُقى حالياً في سجن القناطر، في عنبر الإيراد، بتواجه أسوأ مُعاملة، الأكل عبارة عن 3 أرغفة، وعلبة جبنة في اليوم، الحَمّام مرة واحدة في اليوم، أهلها لما راحوا لها زيارة، رغم وصولهم من الساعة 9 صباحاً لمقر الزيارة، تم تأجيلهم لأنهم يكونوا آخر ناس في الزيارة بعد مرور حوالي 8 ساعات إنتظار في مكان نَتْن! تُقى في الزيارة كانت بتبكي، وبتقول لمامتها أنا مش عايزة أكل، أنا عايزة أروّح!

تُقى كان ظاهر عليها التعب، والإنهيار، والوهن .. مامتها بتنهار، وأختها بتنهار .. تُقى مش لوحدها المأذية من المحنة ديه، أهلها وأحبابها مأذين بنفس القدر..
ولأجل استكمال الشهادة، مافيش حد في الدنيا تقريباً دخل في نقاشات فكرية مع تُقى أكثر مني، تُقى عُمرها ما أبدت أي استنكار تجاه أي نظام أو دولة أو أي شيء غير أنها بتكره الشتاء .. بتكره الشتاء عشان بتضطر تشوف ناس بردانة ونايمة في الشارع، وهي مش قادرة تساعدهم، فنفسيتها بتتعب.
ماحدث يحاول يعمل من تُقى شهيدة الثورة المقموعة يا جماعة، عشان ديه ولا شغلتي، ولا شغلة تُقى .. أنا راجل بفهم في الفلسفة والأديان، وتُقى بتاعة مزيكا، وأنا وهي أكبر وأعقل من إننا نتكلم فيما لا نفقه.
كُل اللي طالبينه إن صنّاع القرار والجهات المعنية يوصل لها وجود إنسانة بريئة داخل أسوار السجن اسمها تُقى طارق، الرأي العام قادر زي ما وصل أصوات ناس كثير، يوصل صوت تُقى، تُقى قالت لمامتها في الزيارة خلوا صحابي يتكلموا، أنا عايزة أروح!
فعلوا الهاشتاج ده، زي ما هو انسخوه، واعملوا شير للكلام ده أو انسخوه كما هو.
#الحرية لتقى طارق

<http://bit.do/fdELT>

آيفكس تدين بشدة الحملة العنيفة ضد المدافعين الحقوقيين المصريين بما فيهم زملائنا جمال عيد، عمرو إمام، محمد زارع، وبهي الدين حسن مصر|اعتداءات
آيفكس تدين بشدة الحملة العنيفة ضد المدافعين الحقوقيين المصريين بما فيهم زملائنا جمال عيد، عمرو إمام، محمد زارع، وبهي الدين حسن
"كلنا في آيفكس نود أن نعرب عن قلقنا العميق وتضمننا مع زملائنا جمال وعمرو وزارع وبهي في أعقاب هذه الحوادث المثيرة للجزع الشديد".
إن "آيفكس"، الشبكة العالمية التي تضم أكثر من مئة منظمة مكرسة لتعزيز حرية التعبير والمعلومات والدفاع عنها، تدين بشدة الحملة العنيفة المستمرة ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، بما فيهم جمال عيد وعمرو إمام من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI)، ومحمد زارع وبهي الدين حسن من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) وكلا المنظمتان (ANHRI) و (CIHRS) عضوان في آيفكس.
حيث شهدت الأسابيع الماضية خطوات متصاعدة بشكل هائل من قبل السلطات المصرية لإغلاق الفضاء المدني، بما في ذلك اعتقال ما يقارب من 2000 محتج – من بينهم متظاهرين سلميين وقادة سياسيين ونشطاء حقوقيين وصحفيين ومحامين – والتي توجت باعتداءات واعتقالات ضد زملائنا جمال، عمرو، زارع، وبهي.

ففي يوم الخميس 10 تشرين الأول / أكتوبر، ووجه المدير التنفيذي لـ ANHRI جمال عيد في الشارع بعنف وضرب بكعب مسدس بينما كان يحاول مقاومة سرقة كمبيوتره المحمول وحقيبته اليدوية، وقد سُرقت هاتفه في تلك الحادثة.

ويفيد عيد بعد ذلك بأن أفراداً ظهرُوا في الموقع واقتربوا منه بزعم أنهم قوات أمن محلية، وطلبوا منه مرافقتهم إلى قسم الشرطة المحلي لكي يتمكن من عمل البلاغ، لكنهم أنزلوه فجأة في شارع مجاور وطلبوا منه أن يتجه إلى مركز الشرطة حيث سيلتقونه في وقت لاحق. وعندما وصل عيد إلى القسم، اتضح أن الأفراد لم يكونوا على صلة بأي شكل من الأشكال بقوات الشرطة المحلية، وأنهم أقنعوه بالدخول إلى

مركبتهم تحت ادعاءات كاذبة. وقد نتج عن الاعتداء البدني العنيف الذي تعرض له كسر في الضلوع والكتف.

وبعد ستة أيام، اعتقلت قوات الشرطة زميلنا عمرو إمام، وهو محام يعمل مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ANHRI واختطفته من منزله فجراً، ثم ظهر في نيابة أمن الدولة كمتهم باتهامات واهية. وقد حدث ذلك بعد أيام قليلة من اعتقال واختطاف الصحفية البارزة والمدافعة عن حقوق الإنسان إسراء عبد الفتاح والتي اختطفت غنوة يوم السبت 12 تشرين الأول / أكتوبر وتعرضت للضرب أثناء الاحتجاز. كما تجاهلت السلطات المصرية التحريض على قتل مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS بهي الدين حسن والذي حرض عليه مذيع تلفزيوني؛ كما رفعت مؤخراً دعوى لتجريده من الجنسية المصرية. وفي المزيد من المضايقات التي يتعرض لها أعضاء المنظمة، جمّدت السلطات المصرية أصول مدير برامج CIHRS الحائز على جائزة مارتن إنالز محمد زارع في حزيران / يونيو من هذا العام. وقالت المديرية التنفيذية لآيفكس أني جايم، “كلنا في آيفكس نود أن نعرب عن قلقنا العميق وتضمننا مع زملائنا جمال وعمرو وزارع وبهي في أعقاب هذه الحوادث المثيرة للجزع الشديد. إن التصعيد الأخير للقمع في الحملة التي تشنها مصر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني يمثل تراجعاً جديداً، إذ أنها تهدف بوضوح إلى إغلاق المجال المدني وخنق الأصوات المنتقدة. نحن ندعو السلطات المصرية إلى إنهاء هذه الحملة العنيفة ووقف الهجمات والاعتقالات والمضايقات القضائية الموجهة ضد زملائنا جمال وعمرو وزارع وبهي وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم فوراً ودون شروط.”

<http://bit.do/feAC2>

محامون لكن سجناء: وقائع التربص بالحاضرين عن متهمي 20 سبتمبر

في صباح 29 سبتمبر/ أيلول الماضي، كان المحامي الحقوقي محمد الباقر في مقر نيابة أمن الدولة يحضر التحقيقات مع موكله المبرمج علاء عبد الفتاح، عندما وجد نفسه مقبوضاً عليه بصورة مفاجئة في النيابة متهمًا في القضية نفسها مع موكله.

لم يمر سوى أسبوعين تقريباً على تلك الواقعة، حتى خرجت نداءات حقوقية، في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، تطالب السلطات السماح للباقر بمغادرة محبسه لساعات قليلة من أجل حضور جنازة والده الذي توفي إثر تدهور حالته الصحية في أعقاب القبض على الابن.

في تلك الجنازة، لم يكن المحامي جمال عيد بين المشيعين، رغم كونه واحداً ممن تابعوا حالة الوالد. وفي منشور عبر فيسبوك تقدّم عيد لصديقه السجين باعتذار مسبب، فقد كان في حالة صحية لا تسمح له بالحركة بعد إصابته إثر اعتداء تعرّض له من مجهول مسلّح أثناء سيره في الشارع؛ أقعده عن عمله لأيام. الأسف لم يكن هو الشعور الوحيد الذي انتاب عيد، الذي عاد يوم أمس الاثنين لاستئناف عمله في الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فمعه كان شعور آخر بالغضب مما يحدث له وزملائه الذين لم يخف بعضهم مما ينتابهم من حزن وقلق بل وخوف منذ تحولوا من مصدر دعم إلى سجناء محتملين فيما بعد أحداث 20 سبتمبر، بصورة أثرت على مسارات حياتهم المهنية والشخصية. صدمة



صباح يوم القبض عليه، التقى الباقر في مقر النيابة بالمحامي أحمد فوزي، تصافحا وتبادلا قليلاً من العبارات ثم انصرف كلاهما لعمله قبل أن يعرف الأخير بعد ساعات من ذلك اللقاء السريع أن زميله ألقى القبض عليه.

في تلك اللحظة، لم يتردد فوزي في مغادرة مقر النيابة، مدفوعاً بمشاعر غضب وحرز وصدمة ما تزال حاضرة حتى اليوم كما الوقائع أيضاً.

"حسيت بإهانة وضعف، إن زميلي اللي داخل معايا نيابة أمن الدولة يتقبض عليه. هخرج من غيره إزاي؟ قول لأسرتة إيه؟"، ينقطع حديث فوزي لثوانٍ قليلة، قبل أن يذكر بصوت مختنق زميلهما زياد العليمي الذي سبق الباقر إلى الحبس "يعني زياد كمان. حالته إيه دلوقتي؟ وممكن أمشي مكتبته إزاي؟". يحزن فوزي وهو يتذكر واقعة القبض على الباقر، كما حزن وأبكته واقعة القبض على محامٍ شاب من داخل محكمة زينهم، وفقاً لما ذكره للمنصة "اللي شافوه من زميلي قالوا لي إنه فضل حاضن ملفات القضايا اللي معاه لحد ما سلمها لواحد من زميله؛ لما سمعت بالواقعة دي بكيت."

بقوة المادة 198 من الدستور المصري، فإن المحامين "يتمتعون أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم وجهات التحقيق والاستدلال بالضمانات والحماية التي تقررت لهم في القانون. ويحظر في غير حالات التلبس القبض على المحامي أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع"، وهو ما يتوافق مع ما نص عليه قانون المحاماة في مادتيه 50 و51.

الحزن والقلق بعض من أعراض نفسية جانبية لما يتعرض له المحامون مؤخراً، وفقاً لفوزي "القضايا الأخرانية دي متعبة على المستوى النفسي والإنساني. قبل كده كده بنتعامل في القضايا المتهم فيه سياسيين وبنروح نيابة أمن الدولة نتابعها، صحيح إن الموضوع أحياناً كان بيشكل عبء لكون بعض المتهمين أصدقائنا، لكن في النهاية كنا بنتعامل بإجراءات".

بلغ عدد الموقوفين والمقبوض عليهم على خلفية أحداث 20 سبتمبر وحتى اليوم 3690 شخصاً من مختلف محافظات مصر، وفقاً لرصد يتم تحديثه أولاً بأول من جانب المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اختلاف التعامل بالنسبة لفوزي الآن عما كان في الأوقات السابقة؛ جاء متوازياً مع اختلاف على المستوى الشخصي "مشاعري هي غضب إنني ماقدرتش أؤدي كسياسي الدور اللي كان منتظر مني، وحرز إنني مش عارف كمحامي أساعد الأهالي، وشعور بالضعف والإهانة وأنا بسمع عن وقائع تفتيش الموبايلات والقبض على الشباب."

يصمت الحقوقي قليلاً قبل أن يقول "الأهالي بتتصل بالمحامي تستنجد بيه، في الوقت اللي المحامي بقى عايز اللي ينجده."

إحساس الضعف والإهانة والغضب لدى فوزي لازمه ارتفاع مستوى الحذر لدرجة قد تغير من أنشطته الحياتية "حالياً قطعت علاقتي بوسط البلد. ما بنزلش هناك خالص، لأنني مش هستحمل وأنا في سني ومكانتي دي إن يتقال لي افتح موبايلك ولا هات بطاقتك! وهنقل أنشطتي كلها من وسط البلد. المحامي مش موظف، ده شخص بيتعامل معاه الموكل مباشرة، لما يشوفني بتهان هيتعامل معايا تاني ليه وإزاي؟!". تشير دراسات نفسية وتقارير عديدة إلى ما يتعرض له المحامون بصورة عامة من أعراض سلبية، من قلق وضغط وإجهاد نفسي بسبب عملهم، وذلك في مختلف أنحاء العالم ودون الأخذ في الاعتبار ما قد تمر به دولاً بعينها من ظروف سياسية أو أمنية بعينها.

..وغضب

بينما كان الباقر في الزنزانة، كان زميله جمال عيد يتعرض لهجوم من شخص مسلح خلال سيره في أحد الشوارع القريبة من محل عمله؛ أسفر عن إصابته بكسور أقعدته عن العمل لعشرة أيام كاملة، وولدت لديه مشاعر غضب.

"حاسس بالقرف الشديد والغضب. الموضوع قالب معايا نفسيًا عكسي. ده نظام مجرم وإحنا مش محايدين، إحنا مع حركة المطالبة بالحريات، ومش هنسكت."

هذه هي مشاعر المحامي الحقوقي حاليًا، أما لحظة الاعتداء التي وثّق تفاصيلها بيان صادر يوم أمس الاثنين عن الشبكة العربية، فتعامل معها عيد بمشاعر مختلفة "لحظتها حسيت بالصدمة. ودلوقتي كل شوية بفتكر الغل اللي كان في ملامح هذا الشخص الضخم اللي عارف اسمي وندهني بيه." في البيان، حملت المنظمة الحقوقية مسؤولية الاعتداء لـ "أجهزة الأمن"، وذكرت أنه أسفر عن "إصابة عيد بكسر في ضلوع القفص الصدري، وإصابة آخر ساعده الأيمن وقدمه اليسرى، بجانب كسر نظارته الطبية وسرقه هاتفه المحمول."

ما وقع لمدير المنظمة الحقوقية دفعه لاتخاذ إجراءات احترازية، خاصة بعد القبض على أحد محامييها عمرو إمام "حصلت هجمات قبل كده، بس المرة دي صعبة؛ وده مولّد غضب عند الشباب لكن كمان بيديهم قوة، لأن مش بس آلاف الأبرياء محبوسين، كمان زملائهم وأصدقائهم المحامين؛ فالشباب غضبانين لكن في نفس الوقت عندهم حافز وبيطلعوا طاقة الغضب دي في الدفاع عن الأبرياء." رغم القوة لا ينكر الحقوقي خوفه "طبعًا خوفت على حياتي"، لكن موقفه من استمرار عمله محسومًا "ممكن نعيش خايفين إنما مش متواطئين. ممكن نتحمل الخوف لكن التواطؤ لأ."

موقف عيد من استمراره في العمل كان ملزمًا له فقط، خاصة بعد القبض على أحد أعضاء الشبكة العربية "بعد القبض على عمرو، رفعنا مستوى إجراءات الأمان، والأسبوع اللي فات طلبت من الشباب بوضوح إن اللي خايف ياخذ مستحققاته المالية ويسيب الشغل. هو لما يفقد مهنته هيبقى صعب، لكنه أفضل من إنه يفقد حريته."

على المستوى الشخصي، اتخذ عيد بعض الإجراءات أيضًا "استشرت أصدقاء فيما يتعلق بتأمين نفسي، واقترحوا بالفعل إجراءات للتأمين، استمعت ليها كلها، باستثناء اللي نصحوني بوقف نشاط الشبكة العربية، لأن دا دورنا وهنكمل للآخر."

..وخوف

كان هناك بين من شاهدوا واقعة تعذي رجال تابعين للسلطات على أحد زملاء مهنته، شاهد الوقائع وكتب عنها، تناقلها كثيرون؛ أصابه القلق وأغلق حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي. منذ ذلك اليوم وهو يعيش تحت وطأة القلق، لدرجة جعلته يشترط عدم ذكر اسمه، وفي هذا القرار كان له مبرراته.

"حاسس إن فيه استهداف للمحامين بعد أكثر من حالة، زي ماهينور والباقر وعمرو إمام وجمال عيد. بصراحة القبضة المرة دي صعبة ده غير اللي بنشوفه في شغلنا مع المقبوض عليهم وأهاليهم، ده مشكل ضغط كبير علينا والموضوع مرهق نفسيًا"، يقول المحامي الذي اختار "أحمد" اسمًا مستعارًا له. الأحداث الجارية وضغطها كان لها على أحمد، المحامي الحقوقي، أثرًا واضحًا "عن نفسي نومي سيئ جدًا، مابقتش اعرف أنام، وحاسس إني ممكن اتاخذ من البيت أو من قلب الشغل في النيابة، خاصة وإن مفيش لينا مظلة نقابية قوية."

في 30 سبتمبر الماضي، وبعد أيام من القبض على المحامين ماهينور المصري ومحمد الباقر من أمام المحكمة ومقر النيابة، أعلنت نقابة المحامين أنها تتواصل مع النائب العام "لمعرفة موقف المحامين المقبوض عليهم"، وناشدت أعضائها "الحفاظ على ضبط النفس ووحدة الكلمة."

"تحركاتي بقت محدودة، من الشغل للبيت فقط، وبمسح أول بأول أي حاجة ليها علاقة بالشغل، وبقيت اخاف اسمي يتذكر في أي موضوعات صحفية، لأنني حاليًا كل اللي جوايا بقي قلق وخوف من إني انضم للمحبوسين، وعجز وشعور بالذنب إني مش عارف أساعد الزملاء المقبوض عليهم."

يشعر أحمد بالعجز والخوف والذنب، لكن ورغم كل ما حكاه وزميلاه المحامين فوزي وعيد من مشكلات مهنية ونفسية فيما بعد 20 سبتمبر بجانب ما رصدته المنصة في حسابات محامين آخرين، يبقى في النهاية جانب إيجابي يذكره مدير الشبكة العربية "فيه جزء داعم لنا، وهو لما بنتلقى اتصالات من الأهالي بيشكروا فيها المحامين على خروج أولادهم. دي انتصارات صغيرة بتديهم دافع لإنهم يكملوا."

<http://bit.do/feAD2>

10 مشاهدات من تظاهرات 20 سبتمبر والحملة البوليسية "مشاهدات انسانية وقانونية وعبثية،، في قضية 20 سبتمبر"

أولاً: الخريطة الزمنية للحملة البوليسية

-في 20 سبتمبر 2019، اندلعت مظاهرات غاضبة في نحو 14 محافظة ومدينة مصرية، بناء على دعوة أطلقها المقاول محمد علي، في فيديوهات التي يبثها من أسبانيا، تندد وتنتقد إهدار المال العام في مصر، شارك في هذه التظاهرات الآلاف من المواطنين المصريين، ولاسيما الشباب، وأغلبهم من الفقراء الغير منتمين لأحزاب أو جماعات سياسية، نددت بالفقر واهدار أموال الشعب على قصور رئاسية لا يرون أن مصر بحاجة إليها.

-في 21 سبتمبر 2019، بدأت حملة واسعة من القبض العشوائي، سواء من الشوارع في العديد من المدن والمحافظات، لاسيما القاهرة والسويس والاسكندرية، فيما عرف بحملة تفتيش الموبايل، بجانب القبض على العديد من المواطنين والشباب من منازلهم، بسبب كتاباتهم النقدية على موقع فيس بوك.
-في 22 سبتمبر 2019، توالى ظهور المنات في البداية، ثم الآلاف، فيما عرف بـ "قبضة 20 سبتمبر" بعد إختفاء كثير منهم منذ ليلة الجمعة 20 سبتمبر، تم التحقيق مع المنات في هذا اليوم في عدد من النيابة المنتدبة من قبل النائب العام، وكان الكثير منهم محتجزين في أماكن احتجاز غير قانونية مثل معسكرات الأمن المركزي "الدراسة، الجبل الأحمر، طره، مقرات أمن الدولة" تم التحقيق معهم منذ الأحد 22 سبتمبر وحتى اليوم 20 أكتوبر.

-في 23 سبتمبر 2019، وبشكل يومي، تتابع عرض المنات من المعتقلين من مختلف المحافظات على ذمة القضية التي حملت "رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة"، وتناوب المحامون من مؤسسات حقوق الانسان المستقلة وبعض المحامين المتطوعين، وكذلك بعض اعضاء لجنة الحريات بنقابة المحامين. بتقديم الدفاع القانوني بشكل عام، ليل ونهار على نيابة أمن الدولة والنيابات الأخرى المنتدبة من قبل المستشار النائب العام بسبب كثرة أعداد المقبوض عليهم.

-في 25 سبتمبر 2019، أترك.. سودانيون.. وأردنيون.. وفلسطينيون.. وهولندي، كان الإعلامي عمرو أديب وجراند موالية للنظام تسبق القضاء والتحقيقات، وتحيك "قصة مؤامرة" أبطالها أجانب ملقي القبض عليهم وتنشر لهم اعترافات بالصوت والصورة، بالرغم من أن اعترافاتهم المزعومة لم تحمل سوا أنهم قاموا بالتصوير وقت الحدث إلا أن الإعلامي عمرو أديب علق بشكل يوحي بأنهم شركاء في مؤامرة ما.
-في 26 سبتمبر 2019، أصدر النائب العام بيان يقر بإجراء تحقيقات لعدد لا يتجاوز الألف وفحص حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل. فيما تزايد العدد بعد ذلك ليتجاوز 3 آلاف متهم، ومازل العدد يتزايد.

في 3 أكتوبر 2019، أصدر النائب العام بيان جديد يخص نفس القضية، معلناً فيه أنه تقرر إخلاء سبيل الأجانب في قضية 20 سبتمبر-

20- أكتوبر 2019، الحملة مازالت مستمرة، وبدأت تطل المحامين الحقوقيين والمدافعين قانونا عن المتهمين مثل ماهينور المصري، ومحمد الباقر وعمرو إمام وغيرهم، بل وطالت أكاديميين وصحفيين، وأعداد المتهمين في تزايد.

-تحاول وسائل الاعلام المصرية التي تسيطر عليها الدولة بشكل شبه كامل، سواء الرسمي أو الخاص، تجاهل أخبارها، أو تتجاهل حجمها وأثرها، لكنها مستمرة، وهي الأعنف منذ تولي الجنرال السيسي الحكم في مصر .

ثانيا: 10 مشاهدات من الحملة ،، المستمرة[1]

-المحامي خلعه روب الحمامة ولبسوه بدلة السجن

محامي، انتهى من حضور جلسة محاكمة في محكمة مدينة 6 أكتوبر ، واستقل سيارة اجرة لميدان عبدالمنعم رياض، ليتوجه لاحضار ابنته من مدرسة الليسية الفرنسية بالقرب من ميدان التحرير.

تم القبض عليه في ميدان عبدالمنعم رياض، لم يكن يحمل سوى ملفات القضية التي حضرها منذ قليل.

أبلغ النيابة بما حدث، وهو مندهش! ما الجريمة التي ارتكبها، هل لأنه رفع قضايا أو لأنه ذاهب لإحضار ابنته من المدرسة.

القرار 15 يوم على ذمة التحقيق.

إن كان ما حدث ينطبق عليه كلمة “تحقيق”

-لكني لا أجيد القراءة والكتابة

يبلغ من العمر 62 عاما، يعمل في مجال تصنيع الملابس الحريمي في منطقة باب اللوق وبتاريخ 20 سبتمبر أثناء توجهه من محل عمله إلى ميدان عبد المنعم رياض ليستقل سيارة ميكروباس، للعودة إلى منزله في منشية ناصر تم إلقاء القبض عليه وترحيله إلى معسكر الأمن المركزي في الجبل الأحمر في فجر 23 سبتمبر 2019 تم عرض المتهم على النيابة للتحقيق معه، وبعد تلاوة الاتهامات، وهي اساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبث واذاعة أخبار وبيانات كاذبة!!! ورغم تبين أن الرجل أمي لا يجيد القراءة أو الكتابة. وليس لديه حساب على فيس بوك! فقد تم حبسه 15 يوم على ذمة التحقيق .

-مش دوري أخليهم ياكلوا

بتاريخ 3 أكتوبر 2019 أثناء نظر جلسة تجديد حبس عدد من المتهمين في القضية رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة داخل مقر نيابة أمن الدولة العليا قام عدد من المتهمين بإبلاغ رئيس النيابة “المستشار عبد الرحمن السيسي” بانهم جوعى وانهم لم يتناولوا أية طعام أو شراب طيلة اليوم وكان يظهر عليهم الارهاق الشديد من قلة الأكل فقام المحامون باحضار بعض الأطعمة مثل ” الباتيهات وبسكويت وعصائر” من داخل مبنى النيابة وقاموا باستئذان السيد المستشار في تسليمها للمتهمين ، رفض بشدة معللاً “أنه مش دوره يدي أكل للمتهمين”قائلاً نصاً “مش مسنوليتي يا أساتذة وإن شاء الله ياكلوا لما يرجعو أماكن احتجازهم”

فقام أحد ضباط الشرطة المتواجدين داخل مقر النيابة عندما شاهد الإرهاق الشديد على المتهمين بأخذ المتعلقات من المحامين وقام باستئذان السيد المحامي العام لنيابات امن الدولة الذي أمر بسرعة اعطائها للمتهمين.

-بكلم بابا عشان يوصلني الدرس ، قبضوا عليّ

ثلاثة أطفال، أقل من 18 سنة، وكلهم تم ضبطهم وهم ذاهبون إلى دروسهم وكان من بين ما قاله هؤلاء الاطفال:

الأول- “انا كنت بكلم بابا علشان يعدي عليا يوصلني الدرس وقفني أمين شرطة قاللي هات الموبايل ده انت بتصور ايه وانا قولت له ان الموبايل اللي معايا ده اصلا قديم ومفيهوش كاميرا فشدي ولقيت نفسي محبوس وانا معرفش انا عملت ايه لغاية دلوقتي”

الثاني- “ياعمو لو سمحت انا عايز اروح انا مشوفتش ماما بقالي اكثر من 20 يوم احنا بنتعامل وحش اوي جوا ومش راضين يخلوني اكلم اهلي في البيت”

الثالث- “انا باخد مصروف مواصلاتي للدروس من ابويا 15 جنيه يعمل بيهم ايه وهنزل مظاهرات ازاي ”
—خدوني وسيبوا امي ، فخدوه مع أم

محقق النيابة: انت متهم بمشاركة جماعة ارهابية

المتهم : طب ممكن يافندم احكي اللي حصل؟

محقق النيابة : احكي

المتهم : انا اسمي ،،،،،،،،،،، شغال في مطعم وردية الليل يوم القبض صليت الجمعة وطلعت البيت انام، قفلت باب اوضتي وسمعت امي بتقول لأبويا “انا نازلة السوق” نمت على السرير وبعدها بدقايق لقيت مكالمة تليفون من احد جيراني بيقولي ألحق امك ركبوها البوكس على اول الشارع، نزلت اجري عليها بهدوم البيت ومن غير شبشب وقفت قدام البوكس قولت للظابط ابوس ايدك نزلها وركبني مكانها ابوس ايدك متاخدهاش دي كانت رايحة السوق، الظابط قاللي امشي من هنا، نمت قدام البوكس وقولتله نزل امي ابوس ايدك وخدني مكانها، راح مركبني البوكس معاها.
القرار 15 يوم حبس على ذمة التحقيق.

—بيضربونا عشان احنا من السويس يا باشا

الشاب السويسسي: ابوس ايدك يا باشا مترجعناش السجن ده تاني ،كل يوم بيدخلوا علينا يضربونا بالأحزمة والبونيات و العصيان، جسمنا كله مليان علامات من الضرب وبقالنا 25 يوم مستحميناش ومغيرناش هدومنا مبنعرفش ننام من الهرش ووجع الضرب والجوع وبقالي 3 ايام مكلتش انا جعان واهلي معرفش حاجة عنهم، بيضربونا عشان احنا من السويس يا باشا ،ابوس ايدك طلعا .القرار 15 يوم حبس.
بعد عودتهم إلى سجن بورسعيد، تعرضوا لحملة تعذيب فور وصولهم السجن “تشريفة” عقابا لهم على شكوتهم للنيابة.

حديث مع محامي خلال التحقيق : بتستفيد ايه؟

أثناء التحقيق حدثني أحد وكلاء النيابة عن استفادتي من التطوع معهم قانلا

وكيل النيابة: “بتستفيد ايه بقى؟ .. بتشجعوهم على النظاهر؟ .. تبع لجنة حريات نقابة المحامين برضه ولا مجتمع مدني؟”

المحامي: أنا محامي وهذا هو كارنيه نقابة المحامين الذي يعطيني حق الدفاع عن أي متهم كما درست بكلية الحقوق

—خلوه محبوس، أصله يماني

بعد أن تبين زيف الاعترافات التي أذاعها مذيع معدوم الضمير لبعض الشباب العربي من الاردن والسودان وفلسطين، بل والأوربيين مثل الشاب الهولندي.

وبعد أن أصدرت نيابة أمن الدولة بيان يحتوي علي قرار بإخلاء سبيل الأجانب المقبوض عليهم في أحداث ٢٠ سبتمبر وترحيلهم إلي بلادهم.

كان من ضمن الاجانب شاب يحمل الجنسية اليمنية ورفضت الأم تقديم طلب لإطلاق سراحه مساواة بالأجانب الذين افرج عنهم، حتي لا يتم ترحيله إلي اليمن، رغم أنه برئ ولا شأن له بالمظاهرات. لكنه للأسف يماني!

قال المواطن: المفروض انتماننا يكون للوطن مش لأشخاص، رموه في السجن!

موظف يعمل في إدارة الشروق التعليمية قسم شئون الطلبة بمدينة الشروق القاهرة ، فرد من الأمن الوطني جه مقر عمله وراح معاه لمكتب مدير عام إدارة الشروق وقاله نستأذنك هناخد أ/ سيد نسأله سؤالين ويرجع دا كان يوم الاثنين ٢٣ سبتمبر الساعة ١٠ ص وبعدها ظهر في نيابة امن الدولة. خلفية القبض عليـة الليلة اللي قبلها ٢٢ سبتمبر كان فيه مدرسة حاسب آلى جديدة اشتركت في جروب خاص بالموظفين تقريبا اسمه التخطيط والمتابعة جروب واتس نزلت صورة للسيسي وظلت تمجد فيه، فـ" سيد" بكل أدب قالها الراجل ده مش مهتم بالمعلمين وموقف مرتباتنا من ٢٠١٥ ، و الأشخاص زائلون أما الوطن باقي المفروض انتماءنا يكون للوطن مش لأشخاص. موظفة عضوه في الجروب، أخوها ظابط أمن وطني ومديرة أمن الإدارة عملت سكرين شوت وعملت تقرير للأمن الوطني.

فتم القبض عليه.

حلو الموبايل ده ، أخده ولا أخذك؟

تحكي هدى منصور " اسم مستعار" قائلة:

أنا كنت مع اتنين صاحباتي في شارع طلعت حرب بنتفرج على ملابس بناتي، لقيت واحد شكله أمين شرطة أو ظابط طلب منا نخليه يشوف الموبايلات، فتح موبايلات صاحباتي ، ملقاش حاجة، وبعدين طلب أقول له كلمة سر موبايلي، وقبل ما افتحه، قاللي : الموبايل ده حلو ، ده هواوي صح؟ تسبيبه ولا أخذك واخذ الموبايل؟

انا خفت وقلت له خده !! بس هو جديد وغالي، لو سمحتوا ممكن تساعدوني ارجعه؟

هي لا تذكر اسمه ولا رتبته ولا شغال فين ،،، وحتى لو عرفت ،، الموبايل راح بلا عودة [1] المصدر ، محامو الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان.

<http://bit.do/feAvR>

وصلني الآتي من مصدر وثيق الصلة بوفد المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي زار سجن العقرب مؤخرا:

قامت مصلحة السجون استعدادا لقيام لجنة من المجلس القومي لحقوق الإنسان، مصاحبة لوفد من النيابة العامة -بتكليف من النائب العام- بتفقد الأحوال المعيشية وظروف احتجاز المسجونين بشديد الحراسة 992 المعروف بسجن العقرب، بالتنسيق مع إدارة سجن الاستقبال متمثلة في: -الضابط " عمرو هشام" رئيس المباحث.

-الضابط بالأمن الوطني " عمرو المفتي" الشهير داخل السجن باسم "أحمد مراد" - (من محافظة بني سويف).

-ضابط الأمن الوطني " عمرو محمد علي" المعروف باسم "أحمد أمين" - (من محافظة الفيوم).

بنقل عدد من المسجونين -أتحفظ على ذكر أسمائهم حاليا- بعضهم من المتعاملين مع الأمن الوطني، وآخرين من الموقعين على إقرارات "نبذ العنف" المعروفة بـ"المبادرة" مساء الإثنين 21 أكتوبر/ تشرين أول، وتسكينهم بـ"العقرب" H1 ، في زنازين تم طلائها حديثا، وتم تزويدها بـ"سراير" ومراتب، وادخال وجبات طعام ممتازة إليهم، ليقوموا بدور "الدوبلير" للنزلاء الحقيقيين في سجن العقرب، من الذين يواجهون الموت البطيء منذ عدة سنوات، خاصة في ظل ظروف منع الطعام والزيارة والدواء والترىض. وتمت زيارة الوفدين ظهيرة أمس الثلاثاء 22 أكتوبر/ تشرين أول، والتقى الوفدان بالنزلاء "الدوبلير"، وعند سؤالهم عن حالتهم أفادوا بأنهم يتلقون معاملة ممتازة من إدارة السجن، وأنهم يتريضون ويتناولون

الطعام الجيد، وتتمتع زنازينهم بالتهوية الممتازة، كما أنهم يؤدون امتحاناتهم، وأن الكتب تدخل إليهم بصورة طبيعية، ولا يلاقون أي تعنت من إدارة السجن. وفور انتهاء زيارة الوفدان، تم إعادة المسجونين -الذين أتحفظ على ذكر أسمائهم حالياً- لسجنهم الأصلي "الإستقبال".

من الجدير بالذكر أن ضابطي الأمن الوطني "خالد يوسف" و"أحمد سيف"، وضابط المباحث "أشرف شكري" هم من أشرفوا على عملية التضييل هذه.

فهل يقبل أصحاب الضمير بـ #المجلس القومي لحقوق الإنسان أن يتم تضييلهم؟ وهل لدى #النيابة العامة أي ضمير لقول الحقيقة؟.

لنا هناك أصدقاء ورموز ومعارف.. على سبيل المثال لا الحصر (#أحمد عارف - #جهاد الحداد - #عصام سلطان - #محمد القصاص)

و(#علاء عبد الفتاح و #محمد الباقر بدواعي شديد الحراسة 2)

ولا يخفى عليكم ما يتعرضون له جميعا هم وجميع نزلاء السجن سيء السمعة من تنكيل وحبس انفرادي ومنع من التريض والزيارة.

<http://bit.do/feALZ>

شاف الاسماء اللي علي صفحتي ، وكلمني وسألني
الاسم ده بتاع ابن اختي لكن الاسم الرابع حسين مش حسن ، نتأكد ازاى
طلبت منه يروح مصلحة السجون يعمل استعلام

هو طبعا كخال مالوش صفه

الوالد والوالده متوفين

الابن عمره سنه ومريض والزوجه قاعده بيه متقدرش تسبيه

مالوش اخوات

كان البديل يحضر يوم العرض في زينهم ويشوفه

والحمد لله قدر يدخل

الاسم موجود في كشوف غرب في الدور السابع

لا هيتعرضوا في الدور الثامن

لا هيتعرضوا في الدور الارضي

وبعد ما طلع ونزل وانتظر لحد ما صاحب الاسم اتنده عليه

طلع مش ابن اخته اللي بيدور عليه

طلع ابن اخته لسه مختفي من ٣ شهور ومش عارف مكان

احساس القهر تملكني وتملكه

حاولت اخفي شعوري علشان مزودش همه

سابني ومشى وبالفعل رجليه مش شايله

<http://bit.do/ffJbH>

بعد الاعتداء على مدير الشبكة العربية ، أجهزة أمنية تسرق سيارته ، وتحطم سيارة محامية بالشبكة العربية ، مرة أخرى الصمت والتواطؤ على العصابات ليس ضمن خياراتنا
قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم ، أن جهاز أمني قام بتحطيم سيارة محامية بالشبكة العربية فجر اليوم ، بعد أيام من الاعتداء الوحشي على مدير الشبكة العربية ، وسرقة سيارته ، واعتقال المحامي عمرو امام .

وكان جهاز أمني قد قام بسرقة السيارة التي يستخدمها مدير الشبكة العربية ” جمال عيد ” منذ بضعة اسابيع ، كرسالة تهديد ليصمت ، وحين استمر عمل الشبكة العربية في فضح الانتهاكات الحادة التي ترتكبها الأجهزة الامنية ، قاموا بالاعتداء البدني عليه مما تسبب في كسر ضلوعه ، ثم اعتقال المحامي بالشبكة العربية “عمرو امام ” ومع استمرار عمل الشبكة العربية ، ومواصلة مدير الشبكة العربية في انتقاد الانتهاكات على تويتر وفيس بوك ، قام جهاز أمني بتحطيم سيارة محامية الشبكة العربية ، التي استعارها مدير الشبكة العربية أمس ، حيث فوجئ صباح اليوم بالسيارة محطمة تماما تحت منزله ، وافاد بعض المواطنين من جيران مدير الشبكة ، أن نحو سبعة افراد يحملون أسلحة نارية قد توقفوا أمام السيارة مساء امس ، واتصل أحدهم بهذه الجهة قائلا ” ايوه يا باشا عربية نيسان صني ” ورحلوا ، وصباح اليوم فوجئ مدير الشبكة بالسيارة محطمة تماما.

وقال جمال عيد مدير الشبكة العربية ” لم انشر عن السيارة التي سرقها هذا الجهاز الأمني ، حيث انها ليست سيارتي واقوم باستعارتها من اصحابها بين وقت وآخر لانجاز بعض اعمالي ، وتلقيت أمس تهديدات عبر هاتف محمول قال فيه المتحدث – إتلم بقى يا عم جمال ورقمه 01032094581- فقامت بالرد عليه أنا لا أخاف من العصابات ، وقام بالاتصال بي أحد عشر مرة فلم ارد عليه ، واليوم تم تحطيم وتكسير سيارة زميلتي التي استعرتها منها أمس “

وأضاف مدير الشبكة العربية ” ما يقوم به هذا الجهاز الأمني هو عمل عصابات اجرامية ، ومادمت لا أخالف القانون ، وعمل الشبكة العربية هو مساندة وتقديم الدعم لضحايا هذه العصابات الاجرامية ، وردا على هذه الممارسات ، نكرر ، لن نتوقف عن عملنا الانساني والقانوني ، ولن نسكت عن انتهاكاتكم المجرمة”.

<http://bit.do/ffJke>

لما بأروح أى زيارة للسجن، بيكون عندى توقعات بشأنها بسبب اسم السجين من ناحية، واسم السجن ذاته من ناحية ثانية، ونوعية الجريمة المنسوبة ليه، أو الحكم الصادر ضده.

ساعات التوقعات بتصدق، وساعات بتخيب ويتكون الزيارة أسوأ أو أحسن من توقعاتى.

امبارح كنا أنا والزميل طارق العوضى والدكتورة هند زميله بمكتبه بنفذ تصريح نيابة أمن الدولة لينا بزيارة الدكتور حازم حسنى، وتصريحها لى بزيارة الدكتور حسن نافعة، بعد انتظارنا أربع ساعات من تسليم التصريح بليمان طرة ومكانه على كورنيش النيل، فوجئت بمجموعة ضباط وأمناء جايين يقفوا بالقرب من المكان اللى إحنا قاعدين فيه، وبيتكلموا مع بعض، وبيبصوا علينا، وبعدين خرج ضابط الأمن الوطني بالسجن وقف أمام باب السجن، وهمه راحوا وقفوا معاه، وبعدها عمل مكالمة تليفون ودخل تانى، بعد ربع ساعة ندهوا علينا، فتخيلنا إننا هندخل الزيارة، لكنهم قالوا لينا الزيارة هتم فى سجن تانى راحوا سجن المزرعة على طريق الأوتوستراد، سألنا الأمين اللى ندهه علينا ليه؟ قال معرفش

طيب قول لآى ضابط يخرج يكلمنا قال مقدرش أدخل أنه حد وإنه مترضاش لى الضرر أنا عبد المأمور، قولت ليه طب فين التصاريح؟ قالى روح سجن المزرعة هتلاقى حد فى انتظارك، قولت له مش هتحرك من

هنا إلا ومعايا التصريح وخلال خمس دقائق لو التصريح مجاش هتصل بالنجدة ومش همشى من هنا غير والتصاريح معايا، وإدخل بلغ المأمور بكلامى دا عشان لو مبلغتوش هو اللى هيصرك مش أنا، دخل له وخلال دقيقة كان خارج بالتصاريح، قولى ليه فين صور الكارنيهات بتاعتنا ، قال مش عارف، قولى ليه إدخل تانى للمأمور وبلغه إنى مش همشى غير بصور كارنيهاتنا اللى كانت مع التصاريح، دخل وخرج بيها. روحنا مجمع السجون على الأوتوستراد بلغتهم باللى حصل وبعد ثلاث دقائق خرج ضابط وبلغنا إن لسه واصل ليهم التعليمات إن الزيارة هنا، ودخلنا منطقة السجون، وجابوا طفطف وصلنا لحد سجن شديد الحراسة ٢، وبعد خمس دقائق وصلت ترحيلة مكونة من أربع سيارات أحجام مختلفة، وبعدها بدقائق وصل ضابط الأمن الوطنى بالمجمع، ثم ندهوا على لزيارة الدكتور نافعة بمفردى حسب التصريح، أول ما دخلت لاقيت رئيس مباحث سجن واقف على السلم منتظرنى وأنا من أسبوعين كنت فى نفس السجن بازور علاء عبد الفتاح وتمت الزيارة فى غرفة مكتبه، سألته ليه الزيارة تتم هنا مش فى ليمان طرة قال معرفش إحنا لسه واصل لينا تعليمات بيها من شوية وإحنا دورنا ننفذ التعليمات، واحنا فى طريقنا للمكان اللى هتم فيه الزيارة لاقيت عدد كبير من الضباط يجلس ومعهم مفتش مباحث المنطقة ذهبى إليه وسألته انت أكيد اللى هتقولى ليه الزيارة هتتم هنا؟ رد وقال دى مش بتاعتى والدكتور حسن فى انتظارك، دخلت كابينه يفصلها جدار زجاجى لنصفين وبكل نصف منهما كرسى وسماعة تليفون.

الدكتور حسن كان فى حالة ذهول لأنهم أحضروه من ليمان طرة إلى شديد الحراسة ٢ دون إخطاره بالسبب، وكان متخيل إنه انتقل سجن تانى، ومش هيرجع للدكتور حازم حسنى وخالد داوود فى سجن الليمان مرة أخرى.

المهم طمنته وشرحت له ما حدث، واتكلمنا فى تفاصيل قضية التحفظ على أمواله اللى هيتم نظرها صباح الغد، وبعد ما خلصنا الزيارة ركب سيارة الترحيلة.

وجاء ضابط الأمن الوطنى فسألته ليه نقلتوا الزيارة هنا كان رده معرفش، قولى ليه طيب مين اللى يعرف عشان أسأله، أنا كل شهر تقريبا بازور، وأول مرة يحصل كدا، قال صدقنى أنا معرفش ليه نقلوكم هنا وكلنا بننفذ التعليمات اللى بتوصل لينا.

بعد شوية جاءت ترحيلة جديدة مكونة أيضا من أربع سيارات أحجام مختلفة معها الدكتور حازم حسنى، وتم السماح للزميل طارق العوضى والدكتورة هند بالدخول.

طبعاً نفس حالة الذهول كانت على الدكتور حازم شرحنا ليه الأمر وأتممنا الزيارة ومشينا. ومن وقتها بسأل نفسى (ليه).

ليه النظام بيكذب على الناس إن شيوخ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اللى الدولة ذاتها كلفتهم بتربية وتعليم أجيال، بل وكرمتهم أكثر من مرة يتحولوا إلى متهمين وخطر على البلد لمجرد اختلافهم فى الرأى مع النظام الحاكم؟

ليه النظام نفسه بيصدق الكذبة دى؟

ليه الزيارة متمتش فى ليمان طرة ورغم إن زيارة المحامى بتكون على إنفراد إحنا بنوافق نعملها فى حضور المأمور أو نائبه أو ضابط الأمن الوطنى، لاننا مش تنظيم سرى أو علنى، ومش بنخبى حاجة، وإما بنتكلم فى القانون أو القضية أو حاجات عن الشأن العام والبلد والمنطقة، وساعات بنتعمد نعلنى صوتنا عشان التسجيل اللى الضابط بيبكون مشغله من خلال تليفونه المحمول أو أى جهاز آخر يسجل الحوار بصوت واضح؟

ليه فلوس البلد دى كلها تتصرف على ترحيلات وتأمينات ملهاش أى قيمة عملية، مع ناس مسالمين، ومحبوس احتياطى على جرائم رأى؟

ليه تنقل كل متهم فيهم لوحده بأربع عربيات وقوه لا تقل عن ١٥ فرد، رغم انهم بعد ربع ساعة هتتقل عليهم زنزانة واحدة، وكل واحد هيحكى للتانى إيه اللي حصل، هو إحنا أغنياء لهذه الدرجة؟
ليه مبلغوش الدكاترة انهم هيتنقلوا لسجن تانى عشان المحامين يزروهم، إيه شهوة الغموض وعدم إطلاع المحبوس على سبب خروجه أو إيه هي لذة إنك تقلق وتخض محبوس احتياطي وتلعب بمشاعرة على هذا النحو؟

ليه أصلا كل الناس دي محبوسة؟ وليه الوضع البائس والعبثى دا مستمر، ولصالح مين إستمراره؟!!!!

<http://bit.do/ffJqC>

الأسبوع اللي فات كان جهاد الحداد في نيابة أمن الدولة
كل اللي كانوا في النيابة وشافوه اتخضوا من حالته: جهاد تقريبا فقد القدرة على الحركة. المعتقلين اللي كانوا معاه هم اللي شالوه ونزلوه من المدرعة اللي نقلاه وشالوه رجعه المدرعة لما خلص عرض النيابة وكان راجع السجن

اللي بنوصف حالته ده مش شخص عجوز، ده عنده 38 سنة. يعني عمره زي عمر أخويا
لكن الحبس سنين في سجن العقرب -شديد الحراسة 1- بتنهش من صحة البني ادمين وبتعجزهم بدري.
لازم تحكوا عنه

جهاد الحداد اتقبض عليه في سبتمبر ٢٠١٣ واتحط في قضيتين كبار: التخابر وغرفة عمليات رابعة. في
في بدايات 2014 انتقل من سجن ليمان طرة لسجن العقرب ومن وقتها وهو هناك.
اتحكم عليه بالمؤبد في القضيتين وبعدين في النقض اتحكم له بالبراءة في القضيتين برضو. كان المفروض
يخرج من السجن في سبتمبر بعد ما أخذ براءة في كل الأحكام اللي عليه.

مع ملاحظة انه أخذ براءة بعد 6 سنين مسجون وأغلبهم في سجن العقرب اللي حقيقي دمر صحته
وجسمه، خس بشكل مرعب وملحوظ وفقد القدرة على الحركة نتيجة قطع في غضاريف الركبتين مما
يستدعي تدخل جراحي واتمنع من عمل العملية أو تلقي الرعاية الطبية اللازمة.

بدل ما يخرج رغم أحكام البراءة نزلوه في قضية جديدة، وبرضو في 21 أكتوبر أخذ اخلاء سبيل من
القضية دي بكفالة. الأهل سارعوا بتسديد الكفالة عشان يخرج ويلحقوا يطمنوا عليه لكن فوجئوا مرة
أخرى بنزوله نيابة أمن الدولة بعدها بيومين على ذمة قضية جديدة رقم ١٤٠٠ / ٢٠١٩ حصر امن دولة
عليها والمرة دي الاتهامات -كانت شبه اللي عملوه من علا القرضاوي عشان يستمر حبسه-: خلال سجنه
تولي قيادة جماعة ومدهم بمعلومات وتعليمات .. مع العلم انه بقاله 3 سنين في عزلة تامة في سجن

العقرب وممنوع عنه الزيارة!!

شوفتوا الفجر؟

<http://bit.do/ffJxH>

من خلال تعاملتي مع اهالي معتقلي القضية ١٣٣٨ لسنة ٢٠١٩ (أحداث ٢٠ سبتمبر) اكتشفت انهم
بالفعل مجتمع غير اللي اتعودت اتعامل معاهم السنوات اللي فاتت
مجتمع ميعرفش اي حاجه عن اي حاجه
مجتمع تم إقحامه في معترك مش بتاعه

مجتمع مش مهتم غير بحياته وحياة ابناءؤه ولقمة عيشه (وده مش عيب)
المجتمع ده عاني علي مدار ٤١ يوم الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتحقيق بلا ضمانات والسجن
غير الآدمي والمنع من الزياره وشحطتة المحاكم والسجون وخلافه
من قلبي انا حزين للي حصل معاكم ، لكن عاوز اقولكم إن في ناس بتعاني كل اللي عانيتوه خلال ٤١
الاخيرة من أكثر من ٦ سنوات
في ناس مختفيه قسرياً من يوليو ٢٠١٣ واهاليهم لسه بيدوروا عليهم
في ناس اتقتلت
في ناس دخلت السجن واتحكم عليها بإعدامات و مؤبدات وعشرات السنين بدون ما يرتكبوا جريمه
في ناس اتنفذ فيها حكم الإعدام بدون جرم
في ناس بتقضي عقوبة جريمه مرتكبتهاش
في ناس ممنوعه من الزياره من سنوات
في آلاف اتحاكموا قدام محاكم عسكريه رغم انهم مدنيين
قدر ربنا انكم تعانوا ٠,٠٠٠,٠٠٠٪ من معاناة الناس دي ، علشان تعرفوا ان في انتهاكات كتيره بتحصل ،
يمكن مكنتش تعرفوا عنها حاجه
انا حاسس ان كلامي غير مرتب بالشكل اللي يوصل رسالتي ، لكن لعلها توصل لكم من بين السطور ،
ويمكن عبارة ما يحسش بالالم غير اللي داقه بقت واقع حالياً
ختاماً ، مقولة مدام الخطر بعيد عنى يبقي انا في امان دى مقولة اثبتت كذبها بجداره
الخطر قريب من الكل
ربنا يفك اسر ولادكم وولاد الناس اللي بتعاني من سنين
شكراً لسعة صدركم وصبركم

<http://bit.do/ffJxa>

قمنا اليوم انا و زملائي الاستاذ جورج إسحاق و الأستاذ كمال عباس بصفتنا أعضاء المجلس القومي
لحقوق الإنسان بتقديم بلاغ الي المستشار هاني جورجي نائب رئيس الإدارة العامة لحقوق الإنسان في
مكتب النائب العام بخصوص حالة اسراء عبد الفتاح و طلبنا ان يتم فتح تحقيق و سؤالها كمجني عليها
فيما تعرضت له من تعذيب عند القاء القبض عليها و احتجازها قبل عرضها علي نيابة أمن الدولة و
التحقيق معها علي ذمة القضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا. كما أكدنا في البلاغ ان اسراء
مستمرة في الإضراب عن الطعام منذ القبض عليها و حتي اليوم و ذلك للمطالبة بفتح تحقيق في واقعه
التعذيب التي تعرضت لها و حددنا في البلاغ ان حالة اسراء الصحية في تدهور و نخشي علي حياتها
لاستمرار الإضراب عن الطعام.

رقم البلاغ : ٨٥٦ / ٢٠١٩ بلاغات الإدارة العامة لحقوق الإنسان.
و سنستمر في المتابعة والضغط والمطالبة بحقوق اسراء عبد الفتاح و جميع السجناء من أجل توفير
العلاج و الرعاية الصحية و إدخال الكتب و الصحف و الراديو و الالتزام بالمدة القانونية الزيارة في السجن
و التريض و ادخال الملابس الشتوية و الاغطية و كميات مناسبة من الطعام و كلها حقوق مكفولة
بالقوانين و منصوص عليها في لائحة السجون التي يجب تطبيقها في السجون المصرية.

<http://bit.do/ffUwP>

الاختفاء القسري بقا هو الاجراء العادي. وقت كده بيركنو المتهم عندهم لحد ما يقررو هيعملو فيه يه؟
الاحصاء ده من القبضه الاخيره دال جدا

ناس بيخفوها وينزلوها قضية وناس بيخفوها ويسيبوها بس يبقا السيناريو الكابوسي ان ناس تختفي
ومتظهرش ابدا

لو بيتم التحقيق في البلاغات اللي الناس بتقدمها، لو القانون بيتنفذ ومفيش حد يتحبس الا بالالتزام
بالاجراءات السليمه مكنتش الممارسه ادي اصبحت اعتيادية اوي كده. حتى القوانين المتعسفه المقيدة
للحريات اللي بتسمح بحبس الناس بسبب اراءها لا تسمح باخفاء البشر بالشكل ده. الفكرة ان امر الضبط
بيكون طالع اليوم اللي سابق على العرض على النيابة بس النيابة بتتغاضى عن معلومه ان الشخص اتاخذ
قبلها بفترة وتتغاضى عن التحقيق في الشواهد الموجوده.

مقار الامن الوطني ومعسكرات الامن (اماكن التخزين المعتاده للمختفين قسريا) مش في الفضاء. دي
موجوده ومعروفه لكافة جهات التحقيق تقدر تروحها وتفتشها وتفرغ كاميراتها لو في ارادة ورغبة في
تنفيذ القانون.

##الاختفاء_القسري_جريمة

تصنيف الوضع القانوني طبقا للاختفاء القسري حتى تاريخ 29 أكتوبر 2019 (في اعتقالات 20 سبتمبر)
الوضع الحالي طبقا للاختفاء عدد الحالات

محبوس احتياطي 2650

ظهور بعد اختفاء ثم حبس احتياطي 166

مخلي سبيله 1010

ظهور بعد اختفاء ثم حبس احتياطي ثم اخلاء سبيل 47

مطلق سراحه 93

ظهور بعد اختفاء ثم اطلاق سراحه 116

قيد الاختفاء 14

قيد الاختفاء / غير معلوم 3

غير معلوم 322

<http://bit.do/ffUxj>

سيساوى ومعارض وماشى جنب الحيط

يظل المخرج العبقري الراحل محمد كامل القليوبى بالنسبة لى أحد أبرز المخرجين الذين لم يحصلوا على
المكانة التى يستحقونها، وفيلمه المفضل لى ثلاثة على الطريق بطولة المبدع الراحل محمود عبد العزيز،
جسد به لحظات فارقة نحيها دوماً ونتعاش معها دون أن نلاحظ التطابق المرعب بين الفيلم والواقع.
النهاردة كنت فى نيابة أمن الدولة للحضور مع الدكتور حازم حسنى، ومعى الزميل الفاضل طارق العوضى
وزميلات بمكتبه.

انتظرنا من الساعة الواحدة ظهراً حتى الساعة السادسة والنصف مساءً.

الدكتور خرجوه من زنزانه النيابة وطلع الدور الرابع بها ليُعرض ملفه على رئيس النيابة المختص فى
الساعة الخامسة، وانتظرنا عرضه لمدة ساعة ونصف، وكان هناك متهمين آخرين بنفس الدور فى انتظار
عرضهم أيضاً على نفس رئيس النيابة، منهم متهم لا اعرفه، وأول ما شافنى أنا والعوضى عرفنا إنه زميل

محامى وطلب إننا نحضر معاه، ومتهم آخر طلب منى الحضور معه لأن أسرته لم ترسل له محامى فوافقنا على الحضور معهم.

بدأ العرض بالزميل المحامى، دخلنا لغرفة رئيس النيابة برفقته وجاء زميلين آخرين حضروا معنا، أخطر رئيس النيابة المتهم أننا بجلسة تجديد حبس وليس تحقيق، وسأله تعرف التهم الموجة لك؟، قال المتهم المحامى أنا حياتى بتتدمر ومكتبى وشغلى ورزق عيالى بيضيعوا، عشان حد فى جهاز العبور زعلان منى. أنا سيساوى، وعمرى ما أضر البلد، وكل نشاطى اجتماعى، وعندى صفحة بأنشر فيها عن النشاطات اللى بنعملها دعماً للناس والدولة، وعليها تقريبا أغلب سكان العبور بيتابعوها، فى الاستفتاء على تعديل الدستور ناس كتير منزلتش، فالأمن اتصل بى وطلبوا منى أعمل بث حى على صفحتى من داخل اللجان الانتخابية وأمامها عشان أدعوا سكان العبور للنزول والتصويت فى الاستفتاء على الدستور، وعملت كدا، وناس كتير نزلت بعدها، ياريت تراجعوا صفحتى، أنا سيساوى وبحب الرئيس، ومش متخيل إن حد ممكن يصدق إنى جماعة إرهابية، والأمن وكل الناس والأجهزة التنفيذية فى المدينة يعرفونى. فالمحقق قال ليه طيب إنت جيت هنا ليه، والشرطة قبضت عليك ليه، رد وقال أنا كتبت بوست عن المطر وتقاعس الجهاز عن تسليك البلاعات، كتبت دا عشان الناس كلها كانت زعلانة من التقصير، وبدل ما يشوفوا التقصير مين السبب فيه ويحاسبوه، ويعالجوا هذا القصور، فوجنت بزميل كلمنى وقالى الأمن زعلان وعائزىنك تمسح البوست قولت له مش همسحه لأنى مكتبتش حاجة غلط، لأن لو فيه مشكلة لازم نتكلم فيها ونعالجها، بعد بيومين فوجنت بالقبض عليا واتهامى بانى جماعة إرهابية وربنا عالم بانى سيساوى وبحب الرئيس.

بعد منه دخل الدكتور حازم حسنى وقال له المحقق انت فى تجديد حبس، عارف التهم بتاعتك؟، قال له عارفها بس مفيش ما يمنع تقولها لى تانى للتذكرة، قاله أنت متهم بثلاث تهم (مشاركة جماعة إرهابية فى تحقيق أغراضها، بث ونشر وإذاعة أخبار كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل) رد الدكتور حازم كل هذه الاتهامات ليس لها أساس من الصحة، وتهمتى الحقيقية إنى معارض لأغلب سياسات الرئيس، أنا أستاذ علوم سياسية، مهمتى أتكلم فى السياسة من وجه نظرى، ومن منظورى العلمى بغض النظر من يوافقنى الراى أو يعارضنى فيه، وأظن أنه راى، وكل راى يحتمل الخطأ والصواب، ومن ثم لا يجب اعتبار راى جريمة ولا يجب معاقبتى عليه أو حبسى بسببه.

ثم دخل المتهم الثالث، ولما سأله المحقق عن تهمته فوجئنا ببكاء مرير منه، ثم قال يا باشا أنا شغال فى مصر للطيران وعندى عيال عايزة تاكل، والمرتب مش مكفى، الشركة بتدينا تذاكر مجانية باسافر بيها لوحدى أو معايا حد من أسرتى، نجيب هدم من برة ونيجى هنا نبيعها للناس أو المحلات، يا باشا أنا تاجر شنطة وماشى جنب الحيط، ولو فيه واحد أنا بعث ليه هدم وطلع إخوان أنا مليش دخل بيه، ومعرفش هو بيعمل إيه، المهم إن أنا مش إخوان.

ثم إنهم فى البكاء مرة أخرى، وقال مش أنا بس اللى مقبوض عليا كمان قبضوا على بنتى ١٥ سنة عشان كانت بتسافر معايا، طيب سيبوا بنتى، والله ما ليها ذنب، كنت بأخذها تتفسخ وتشيل معايا شنطة، والله أنا مش إرهابى ولا ليا فى السياسة أنا طول عمرى ماشى جنب الحيط بس عائز أفرح عيالى وأخليهم يعيشوا زى الناس وميكونوش محتاجين لحد.

القرار ١٥ يوم استمرار حبس لكل متهم.

<http://bit.do/fgatS>

خلصنا جلسة تجديد الحبس مع إسراء عبد الفتاح، النهاردة اليوم ٢٤ لإضرابها عن الطعام دون الشراب، وفي تقرير طبي ورد من السجن بشأن حالتها الصحية بسبب الإضراب، وجاء به أن وظائف الجسم مستقرة.

وإسراء أثبتت في المحضر النهاردة استمرار إضرابها عن الطعام، وإن جلسة التحقيق القادمة لو لم يرد تقرير الطب الشرعي بشأن الإصابات التي تعرضت لها من جراء تعذيبها، سوف تضرب عن الطعام والشراب معا.

ساعات السجن بيخوف البشر وبيقهرهم، وساعات بيخلق عند البشر طاقة للتحدي والمقاومة. أنا فخور بإسراء، فخور بقتالها وصمودها للدفاع عن نفسها وعن حقوقها في ظرف بنكون فيه بأضعف حالتنا الإنسانية، وفخور إنى أحد المحامين اللي بيحضروا معاها.

<http://bit.do/fgaxS>

"اللي هيتكلم عن إخفاء قسري تانى ميترافعش قدامي ... ، حبوا البلد بقي"...
بهذه الكلمات قاطع المستشار حسن فريد مرافعة الدفاع في تجديد حبس ، حينما تحدث عن فترة اختفائه قسرياً وبطلان الإجراءات
حقيقة ليس لدى حصر بعدد المختفين قسرياً لكن ما ادركه تماماً أن حالات الاختفاء القسري كثيرة جداً
تتفاوت مددها ، وما من معتقل إلا وتعرض للإخفاء القسري
##المختفين قسرياً فين

<http://bit.do/fgyeZ>

حسن فريد يجدد حبس عائشة الشاطر 45 يوماً رغم وصولها المحكمة بسيارة إسعاف.
قررت الدائرة الرابعة إرهاب، برئاسة المستشار حسن فريد، اليوم الخميس، تجديد حبس الناشطة الحقوقية عائشة خيرة الشاطر، 45 يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات، في اتهامهم بالانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون والتحريض ضد الدولة، بالرغم من ظهورها في حالة إعياء شديدة.
ووصلت "الشاطر" إلى المحكمة في سيارة إسعاف، حسب ما ذكرته الأسرة ،وذلك لموعد العرض المؤجل منذ يومين، حيث تم إبلاغ محاميها أول أمس تعذر حضورها بسبب حالتها الصحية السيئة.
وتعرضت الناشطة الحقوقية عائشة خيرة الشاطر، لشتى أنواع الانتهاكات خلال فترة حبسها بداية من الإخفاء القسري لثلاثة أسابيع قبل ظهورها في نيابة أمن الدولة العليا في حالة إعياء شديدة من التعذيب المنهج من قبل ضباط الأمن الوطني.

وما أن ظهرت عائشة الشاطر في نيابة أمن الدولة العليا حتى دخلت مرحلة جديدة من الانتهاكات بحبسها انفراديا داخل غرفة صغيرة للغاية "التأديب" بدون دورة مياه أو إضاءة، دوناً عن باقي نزلاء سجن القنطرة بالمخالفة للقانون الذي حدد أقصى مدة حبس انفرادي ٦ أشهر في حالات الخطورة القصوى من المسجون، بالإضافة إلى تعرضها للاعتداءات المتكررة من قبل السجانات.

ولم تتمكن الشاطر من رؤية أطفالها الصغار أو ذويها خلال فترة حبسها حيث تمنعها وزارة الداخلية من الزيارة بالمخالفة للقانون، كما تحرمها من أبسط حقوقها داخل محبسها من تريض وطعام وأوشراب آدمي أوحى توفر حمام لقضاء الحاجة، فضلا عن الإهمال الطبي وعدم وجود رعاية صحية تناسب احتياجها.

وعلى الرغم من تسجيل شكواها أمام قاضي التجديد وطالبت بحقوقها، وإعلانها بدء إضراب عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملتها والمطالبة بحقوقها القانوني خلال فترة حبسها الاحتياطي إلا أن النيابة لم تحرك ساكناً تجاه شكواها.

لم تلتفت إدارة السجن لشكواها إلا بعد 15 يوماً من الإضراب المفتوح عن الطعام حيث وعدوا مسنولو السجن بتحسين أوضاعها مقابل فك إضرابها. ما أن بدأت عائشة في فك إضرابها عن الطعام بعد وعدا بتحسين أوضاعها حتى فوجئت بأن إدارة السجن تضيق عليها بالانتهاكات أكثر فقررت الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام من جديد. لم يتحمل جسد عائشة الاستمرار في الإضراب عن الطعام حيث تدهورت حالتها الصحية بصورة بالغة وتم نقلها إلى إحدى المستشفيات دون إبلاغ أسرته حتى الآن في مخالفة جديدة للوائح السجون.

<http://bit.do/fgyid>

مساء الخير،
أتمنى نهاية أسبوع ممتعة للحكومة المصرية مع هذا التقرير من الأمم المتحدة.
تحقيق مستقل بواسطة اثنين من خبراء الأمم المتحدة يخلص إلى أن ظروف احتجاز الرئيس السابق مرسي كانت "وحشية" وأن تلك الظروف "قد تكون أدت بشكل مباشر" إلى وفاته.
الحكومة المصرية ردودها معروفة: خبراء الأمم المتحدة إخوان وبيأخدوا فلوس من قطر زي أي حد بينتقد مصر. لكن للأسف النيابة والقضاء في مصر لن يحققا في وفاة مرسي بشكل مستقل، والأخطر والأهم: إنقاذ حياة آلاف من السجناء اللي التقرير بيقول إنهم محتجزين في ظروف مماثلة لما مر به محمد مرسي. ممكن كمان أقول إن تقارير هيومن رايتس ووتش كانت حجر زاوية في تسليط الضوء على معاناة مرسي وظروف احتجازه اللا إنسانية منذ 2015 وإن هذا التحقيق فيه إنصاف لما وثقناه على مدار سنوات وما وثقه المدافعون الشجعان عن حقوق الإنسان في مصر على الأرض الذين يعانون كل حملات التشويه والأذى والبطش.

<http://bit.do/fgyta>

الأمم المتحدة تطالب مصر بالتحقيق في وفاة مرسي.. وإنقاذ حياة آلاف السجناء:
طالب خبراء مستقلون بالمجلس العالمي لحقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، مصر بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي وجميع السجناء الذين لاقوا حتفهم داخل السجون في الفترة من 2012 وحتى الآن، فضلاً عن محاكمة المتورطين وتعويض أسر الضحايا، وإنقاذ آلاف السجناء المحبوسين حالياً من «مصير مرسي»، ومن ضمنهم عصام الحداد، مستشار الرئيس الأسبق، وجهاد الحداد، بحسب بيان صدر أمس بجينيف.
قالت أجنس كالامارد، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالإعدامات التعسفية والمنفذة خارج نطاق القضاء، أمس إن مرسي كان مُحْتَجِزاً بظروف لا يمكن وصفها إلا بأنها «وحشية»، مضيفة عبر تويتر أن آلاف المحتجزين الآخرين في مصر يُحتمل تعرّضهم لانتهاكات عديدة، وبالمثل حياة العديد منهم قد تكون مهددة بدرجة عالية، بحسب تغريدة المقررة الأممية التي أشرفت، مؤخراً، على تقرير أعده خبراء

مستقلون بالمجلس العالمي لحقوق الإنسان عن ظروف وملابسات وفاة مرسى وحالة السجون في مصر كذلك.

وتوفي مرسى في 17 يونيو الماضي خلال نظر قضية «التخابر مع حماس»، إثر تعرضه لإغماءة داخل قفص الاتهام، ثم لفظ أنفاسه الأخيرة في طريقه من المحكمة إلى المستشفى. وفي بيان صدر أمس، قال الخبراء المستقلين الذين لا يتقاضون أجرًا عن عملهم بالمجلس التابع للأمم المتحدة، إن ما حدث مع مرسى يصل إلى حد اعتباره «قتلاً تعسفياً باقرار من الدولة». فيما حدد الخبراء الانتهاكات التي تعرض لها الرئيس الأسبق قبل وفاته، بأنه مُنع من الرعاية الصحية الضرورية لمرضى كل من السكري وضغط الدم، ما ترتب عليه إصابته بضعف النظر تدريجياً حتى فقد البصر بإحدى عينيه، كما تكررت غيبوبات السكري التي مرّ بها، وحالات فقدان الوعي. واحتجز انفرادياً لمدة 23 ساعة يومياً، ولم يُسمح له برؤية سجناء آخرين حتى في ساعة ممارسة الرياضة، فضلاً عن «إجباره» على النوم على أرضية صلبة، وعدم السماح له بالحصول على الكتب أو المجلات، أو أي أدوات للكتابة، أو راديو.

وتابع بيان الخبراء ذكر الحالة الصحية لمرسى بالإشارة إلى إصابته بتسوس الأسنان والتهاب اللثة، وأوضح كذلك أن الخبراء سبق أن تواصلوا مع الحكومة المصرية رسمياً لبحث الظروف اليومية الصعبة التي وُضع بها مرسى، كما أشاروا إلى تحذيرات سابقة وجهوها إلى مصر -وقتها- من تأثير ظروف احتجاز الرئيس الأسبق على صحته. وهي التحذيرات التي لم تستجب السلطات المصرية لها. وقبل نحو عامين، عبّر الرئيس الأسبق عن خشيته على حياته خلال إحدى جلسات إعادة محاكمته في القضية، وقال إن هناك جرائم تُرتكب ضده وتؤثر على حياته، وإنه تعرض لغيوبة كاملة يومي 5 و6 يونيو 2017.

وخوفاً من مصير مماثل، أكد بيان الخبراء على وجود أدلة دامغة من عدة مصادر موثوقة تفيد بأن الآلاف من السجناء الآخرين في مصر يحتمل معاناتهم من انتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية، وقد يواجهون مستقبلاً مخاطر الوفاة بسبب ظروف السجن.

وضرب البيان مثلاً بمعاناة، عصام الحداد ونجلاه [جهاد المتحدث السابق باسم «الإخوان المسلمين»]. موضعاً أنهما يتعرّضان للقتل بسبب ظروف احتجازهما وحرمانهما من الحصول على الرعاية الصحية، وأشار أيضاً إلى أن «الأمر مقصود أو على الأقل [جرى] التغاضي عنه بسبب الاستهتار بأرواحهما ومصيرهما».

وكانت محكمة جنایات القاهرة قد قضت في 11 سبتمبر الماضي بحبس عصام الحداد 10 سنوات في إعادة محاكمته في قضية «التخابر مع حماس».

وبحسب تصريحات صحفية لأحمد سعد، محامي جهاد الحداد، فقد قبض على موكله في سبتمبر 2013، ووجهت له اتهامات في قضيتي «التخابر مع حماس» و«غرفة عمليات رابعة»، ثم أودع في سجن ليمان طرة، وبعدها نُقل إلى سجن «شديد الحراسة 1»، المعروف بـ «العقرب»، وحُكم عليه بالسجن المؤبد بالقضيتين. وفي مايو 2017، بُرء من اتهامات «غرفة عمليات رابعة». ثم حصل قبل نحو شهرين على حكم بإخلاء سبيله في «التخابر مع حماس» بكفالة 50 ألف جنيه. لكن نيابة أمن الدولة ضمّته للقضية 1400 لسنة 2019، وجُدّدت حبسه على ذمتها.

فيما حذرت منى إمام والدّة جهاد الحداد، الثلاثاء الماضي، من مخاطر تعرضه للموت في سجن العقرب، وقالت عبر فيسبوك إن جهاد، وأحمد عارف المتحدث الإعلامي السابق باسم «الإخوان المسلمين»، إضافة إلى نائب رئيس حزب «الوسط» عصام سلطان، أودعوا في زنازين تأديب انفرادية ضيقة جداً وهم معصوبي الأعين، وذلك بعد دخولهم في إضراب عن الطعام اعتراضاً على تجريدهم وحرمانهم من كل شيء منذ 17 أكتوبر الماضي، مضيفاً أن نجلها «تحول إلى هيكل عظمي منذ 20 يوماً على أرض زنزانته

الأسمنتية عاجزاً عن الحركة في فراغ تام وظلام دامس يعاني [الجوع] وبرد الزنزانة وآلام ركبتيه التي أصبح لا يستطيع المشي بسببها، [و]وسيلته الوحيدة للحركة هي الزحف..»، بحسب تدوينة إمام. وأشار بيان الخبراء المستقلين إلى حصولهم على تقارير بشأن الاكتظاظ في السجون والطعام غير المناسب وسوء التهوية ومنع السجناء من التعرض للشمس. وعدم السماح لهم برؤية عائلاتهم، فضلاً عن حرمانهم من الرعاية الطبية، واحتجاز الكثير منهم في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، مطالبين السلطات المصرية بمعالجة الأوضاع في سجونها، وإنهاء الممارسات التي يبدو وكأنها تقوّض حق أبناء شعبها في الحياة. -ليلى سوييف.. استمرار تشويه المعارضين السياسيين:

بسبب تدوينة نشرتها الناشطة منى سيف قبل أيام عن الحالة الصحية للمسجون جهاد الحداد، نشرت بوابة مؤسسة «الأهرام» الحكومية أمس تقريراً يهدف إلى تشويه الناشطة والدتها أستاذة الرياضات بجامعة القاهرة؛ ليلى سوييف.

«بعد سنوات من الإنكار.. ليلى سوييف وأبنائها يفضحون علاقة الأناركيين بـ «الإخوان الإرهابية»، ما سبق هو عنوان ما نشرته «الأهرام»، والذي يعد استمراراً لتشويه المعارضين السياسيين، بعد ما نُسب إلى الصحفية والناشطة المحبوسة حالياً إسماء عبد الفتاح، والصحفي خالد البلشي. وزعمت «الأهرام» بأن تدوينة سيف تكشف علاقة أسرتها بـ «الإخوان»، أو للدقة العلاقة بين «تيار الاشتراكيين الإناركيين الذي ينتمون إليهم والإخوان.»

كما اتهمت «الأهرام» سوييف بأنها «المتسبب الأول في توريط نجلها علاء [عبد الفتاح] مع جماعة الإخوان الإرهابية، والعامل المشترك للجمع بين الإخوان واليساريين، والمحرك الخفي لتحركاتهم الهادفة لهدم مصر.»

وهو ما علّقت عليه منى سيف بنشر تدوينة توثّق ما نُشر مؤخراً بهدف تشويه والدتها، وما نُسب إليها من «إشاعة الفوضى واليأس لدى رجل الشارع البسيط»، وأضافت سيف: «حوش حوش التفاؤل والأمل اللي بيفطوا حوالينا».

<http://bit.do/fgMxq>

البط اللي بتتكلمو عليه كان ف ناس بيتشاكلو مع بعض في سجن دمنهور عشان يخذو قطعه من الجرايه عشان نفسهم فيه وهي بطه واحده لاكثر من 10 اشخاص بتيجي كل شهر او اكثر مره وبالدور وده بعيدا عن منظره..

الجاكوزي اللي بتقولو عليه كان ف ناس بتستحمي ف عز البرد بالميه الساقيه عشان مش معاها كاتل او حتى مش معاها فلوس تخلي حد يسخلها ميه!

اللحمه اللي بتتكلمو عليها كانت بتيجي ف صاج كبير معفن محدش بيرضى يبصلها غير الناس الغلابه اللي مبيزوروش واللي بقالهم سنين جوه غير كده بتترمي ف الزباله او للقطط!

الفول ببيجي ف نفس الصاج الكبير اللي ببيجي فيه اللحم ومن بشاعته الناس بيفتحو البلاعه وبيصبوه اصل لا يصلح للتناول الادمي!

الخضار والفاكهه اللي مصورينهم مش هي ده الحقيقه لان الحقيقه تقريبا بيروحو لبتوع الفاكهه يقولولهم هاتو اردئ حاجه!

الجرايه نفسها عباره عن 3 ارغفه ، بصله ، طماطمايه او ممكن حد يشاركك فيها لو هي كبيره ، خياره ، عليه جنبه بتمشي بالدور ممكن يكون انت وحظك حسب العنبر يعني لو عنبر كبير ممكن تاخذ كل اسبوعين عليه ، الناس ف الشتا كانوا بيجوعو وبيستلفو الارغفه من بعض ويردوها تاني يوم لما تيجي الجرايه او

لو شخص ببزور او مسامح يرفض العوض او تلاقي حد يقولك معاك عيش بايت بتبقى مسابقه الصبح مين يسبق ويلحق!

الميه النظيفه اللي بتحكو عنها مش موجوده اساسا فضلا ان الميه مكنتش بتيجي ف دمنهور والناس كانوا بيدعو ربنا تيجي عشان يقدر يتعايشو ، و كانت ساعات بتيجي عربيات والناس تجري وراها عشان يملو شويه ميه للحمام والاكل والشرب!

الكاتنين والكافتيريا هناك مش في متناول الجميع زي ماصورو النهارده لاده اسعار خياليه ، يعني عادي جدا انك تحتار بين حاجتين اساسيتين وتختار ف الاخر حاجن واحده بمبلغ معين لو كنت بره كنت جبتهم هم الاتنين...

النومه بقى فهي عالارض و عادي تنام قدام الحمام وتصحى تلاقي هدومك مبلوله او عادي تلاقي حد داس عليك او حتى متلاقيش مكان تنام او تنام على عشر صوابع ويمكن اقل او تنام سيف او تنام قاعد ، مع الوقت لو بقيت قديم تنام عالسرير وتأخذ حاجتك معاك وممكن حد جنبك اللي هو نوم الارض لما تفضى شويه ممكن تكون رفاهيه عن السرير ولو نمت لوحذك فالمرتبه اللي هي بتكون عباره عن بطاطين هتأرقك ملاعب ايه اللي بتتكلمو عنها جوه السجون وفيه ناس مخرجتش من زنانتها من اكثر من 6 سنين ومحرومه من الترييض والشمس!

الحقيقه تؤخذ من افواه اصحاب التجارب...

<http://bit.do/fgVfz>

بعد شهرين من تصفيته.. الداخلية تفرج عن جثمان الشاب محمود قاسم أفرجت وزارة الداخلية، مساء أمس الثلاثاء، عن جثمان الشاب محمود غريب قاسم، من مشرحة زينهم، تمهيداً لدفنه بعد نحو شهرين من إعلان تصفيته في تبادل لإطلاق نار، في 18 سبتمبر الماضي، على خلفية اتهامه بالاشتراك في حادثي إغتيال العميد عادل رجائي، وإستهداف كمين شرطة العجيزى بالمنوفية، بالرغم من توثيق اختفاؤه قسرياً من قبل التنسيقية المصرية للحقوق والحريات قبلها بـ6 أشهر. وكانت وزارة الداخلية، قد أعلنت يوم الأربعاء 18 سبتمبر، عن تصفية 9 مواطنين في عملية تبادل لإطلاق النار مع القوات أثناء مدهمة شقتين بمدينة العبور و15 مايو من بينهم قيادى حركة لواء الثورة محمود غريب قاسم، على خلفية اتهامه بالاشتراك في حادثي إغتيال العميد عادل رجائي، وإستهداف كمين شرطة العجيزى بالمنوفية.

وأوضحت الداخلية في بيانها أنها عثرت على حوزتهم "6 سلاح آلى ، 2 خرطوش ، كمية من مادتى RSALT والنترات ، مجموعة من الدوائر الكهربائية ، عبوة متفجرة ، 2 هياكل عبوات" بحوزة المواطنين. فيما وثقت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات الإخفاء القسري بحق محمود غريب قاسم، الطالب بالفرقة الثالثة بكلية الزراعة جامعة الأزهر، بعد اعتقاله يوم 17 مارس الماضي، من ميدان الساعة بالإسكندرية، دون سند قانوني، واقتياده لجهة غير معلومة، ولم يتم عرضه على أي جهة تحقيق.

<http://bit.do/fhqFN>

فيديوهات مسربة من داخل السجون المصرية تظهر أوضاعا "غير إنسانية" للمعتقلين
نشر الناشط الحقوقي المصري محمد سلطان، الثلاثاء، مقاطع فيديو مسربة من داخل سجن طرة جنوب
القاهرة، توضح الظروف المعيشية "غير الإنسانية" التي يعيشها المعتقلون.
التفاصيل

وجاء نشر الفيديوها بعد يوم من فتح السلطات المصرية أبواب مجمع سجن طرة الشهير في القاهرة،
للصحفيين والإعلاميين، في محاولة للرد على الانتقادات المتواصلة ضد النظام بشأن انتهاكات حقوقية في
السجون.

وفي الزيارة التي نظمتها السلطات أمس ظهر شخص يشوي أطعمة للسجناء، بالإضافة إلى صور فواكه
عديدة مغلفة بإحكام، بالإضافة إلى حظيرتي أبقار ونعام، وملاعب لكرة القدم.

ويظهر الفيديو الأول الذي نشره سلطان دلولا كبيرا مملوءا بالعُدد وأكياسا بها فول "مدمس" وجبنة
معلبة وأواني غير نظيفة وأرغفة خبز مرصوصة على الأرض تمهيدا لتوزيعها على المعتقلين.

وقال سلطان إن الأوضاع في السجون لم تتغير منذ 5 سنوات بل أصبحت أكثر سوءا.

وفي الفيديو الثاني تظهر دورة مياه قديمة جدا وغير نظيفة داخل عنبر المعتقلين، وعلى بعد أقل من متر
منها يعلق السجناء ملابسهم وأغراضهم الشخصية.

وقال سلطان إن هناك 60 ألف معتقل في مصر من مختلف الأطياف السياسية يواجهون جميعا ظروفًا غير
إنسانية وإهمالا طبيا، ومجردون من أبسط حقوقهم اليومية.

وتأتي زيارة سجن طرة التي نظمتها السلطات قبل يومين من توجه المسؤولين المصريين إلى جنيف
للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل الثالث لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ووثقت منظمات حقوقية وفاة أكثر من 820 معتقلا داخل السجون منذ عام 2013، بسبب الإهمال الطبي.

كما نشر قبل أيام تقرير شارك فيه خبراء من الأمم المتحدة، أكد أن الرئيس الراحل محمد مرسي احتجز في
ظروف وحشية أدت إلى قتله تعسفيا، بسبب حرمانه من العلاج والزيارات وإجباره على النوم على أرضية
خرسانية طوال سنوات.

كما حذر التقرير من الخطر الذي يهدد حياة آلاف المعتقلين الذين يتعرضون لنفس الانتهاكات. بالإضافة إلى
ازدحام الزنازين وعدم توفير الطعام المناسب وضعف التهوية ومنع السجناء من التعرض للشمس.

<http://bit.do/fiktp>

****السجون في مصر .. أوضاع غير إنسانية وإدانات دولية .. والحكومة ترد بالكباب** !**

-النهاردة بدأ "العرض الدوري" لملف مصر بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وده حدث كبير

بيحصل كل 5 سنوات كل دول العالم بتقول رأيها في ملف الدول اللي عليها الدور.

-خلال الفترة الماضية صدر أكثر من بيان وتقرير دولي عن أوضاع السجون المصرية، أهمها بيان من

الأمم المتحدة حول وفاة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي داخل السجن، ولحد دلوقتي مفيش أي رد
رسمي، لكن شفتنا الأيام اللي فاتت الصور الكوميدية للسجون 5 نجوم!

-هنشوف في البوست دا ايه اهم ما جاء في بيان الأمم المتحدة عن السجون في مصر؟ ولية الاستجابة

للبيان جت متأخرة؟ وايه اللي ممكن يتعمللتحسين أوضاع السجناء.

ايه أهم اللي جه في البيان ؟

-البيان صادر عن أنيبس كالامار، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام التعسفي، وفريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي.

-البيان قال إن مرسى اتسجن في ظروف يمكن وصفها "بالوحشية"، حيث تم وضعه في الحبس الانفرادي طول اليوم باستثناء ساعة واحدة فقط للترييض، تم إجباره على النوم على أرضية خرسائية، اتحرم من العلاج المستمر للسكر وارتفاع ضغط الدم.

-البيان اعتبر ما حدث لمرسى ربما يصل إلى حد اعتباره "قتلا تعسفيا بإقرار من الدولة".
-البيان كمان قال أنه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة "حصلت على أدلة دامغة من عدة مصادر موثوقة تفيد بأن الآلاف من السجناء الآخرين في مصر ربما يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الكثير منهم ربما يعانون من خطر الوفاة، لأنها على ما يبدو ممارسات ممنهجة ومقصودة تتبعها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي لإسكات المعارضين".

-البيان شكر تفاصيل منها: "لقد حصلنا على تقارير بشأن الاكتظاظ في السجون والطعام غير المناسب وسوء التهوية ومنعهم من التعرض لأشعة الشمس. ولا يُسمح للسجناء برؤية عائلاتهم كما لا يحق لهم الحصول على الرعاية الطبية. والكثير منهم موجودون في الحبس الانفرادي لفترات طويلة." إيه ردود الفعل الرسمية في مصر على البيان ده؟

-لا الخارجية ولا الهيئة العامة للاستعلامات ولا أي جهة ردت رغم انهم سابقا كانوا بيردوا، لكن وارد ان السبب ان ده بيان أكثر من هيئة من الأمم المتحدة مش منظمات حقوقية هيقعدوا يقولو أصلها مخترقة اخوانيا وأصل قطر بتدفعهم، خاصة ان ده وقت العرض الدوري لملف مصر في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف.

-لكن الهيئة نظمت نظمت زيارة للمراسلين الأجانب "اللي لسه بيطلعهم تصاريح مش اللي بيتطردو" وبعض الصحفيين المصريين للسجون، وقبلها حصلت زيارة من وفد من النيابة العامة للسجون، وانتشرت صور الزيارة اللي صورت السجون باعتبارها منتجعات سياحية المساجين بياكلو فيها كباب مشوي واللي بيجهزوه لابسين يونيفورم نضيف جدا، وجميع أنواع الفاكهة متوافرة، حتى شفنا صور النعام متوافر! وبيستمتعو بملاعب رياضية ومكتبات للقراءة ورعاية صحية ممتازة شفنا صور سراير مستشفى السجن بتبرق! ودي طبعا صورة محدش هيتعامل معاها غير باعتبارها استخفاف كبير بالعقول محدش يصدق حتى لو كان طفل.

-كل الناس عارفة الزيارات المنظمة بتكون عاملة إزاي، وإزاي بيتم ترتيب اللقاءات مع مسجونين محددين مضغوط عليهم أو تبعهم ومتحفظين كلام محدد، وتصوير السجن على أنه جنة، زي بالظبط مشاهد فيلم البريء اللي عمله المخرج العبقري عاطف الطيب في الثمانينات.

-ولو فعلا زي ما ضياء رشوان بيقول "معندناش اللي يخوفنا" فاللي مبيخافش فعلاً مش هنقول حتى يسمح بزيارة وفود مستقلة من المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، ووفد من الأمم المتحدة للسجون بدون ترتيب مسبق، خرينا بس نشوف صلاحيات للمجلس القومي لحقوق الإنسان وهوا جهة رسمية، يقدر يعمل زيارات مفاجئة ويقابل أي مساجين.

إيه حقيقة وضع السجون وأماكن الاحتجاز المصرية؟

-خلينا نشوف الصورة من فيديو المهندس حازم عبدالعظيم اللي اتنشر رسميا من زيارة وفد النيابة العامة والاعلام الرسمي ركز على نقاط زي مدحه بمستوى الأكل، ورغم اننا منعرفش ظروف التصوير، وإيه اتعرض ومتعرضش:

-المهندس حازم قال ان زنزانته 3 في 9 متر، يعني 27 متر مربع، قاعد فيها 17 سجين! 17 انسان معاهم كمان لبسهم واحتياجاتهم كلهم محشورين بالمساحة الضيقة جدا دي!

-قال كمان إن الناس بتنام في الزنزانة على الأرض، مفيش سراير ولا حتى مراتب، وهوا بس عشان ظروفه الصحية سمحوله ب "مرتبة سفنج"! ده مخالف للقانون لانه محبوس احتياطي حقه يأتث الزنزانة بالكامل على حسابه لكن ده بنشوفه بيحصل بس لو السجين في قضية فساد مال عام او تاجر مخدرات معاه فلوس مش مع السياسيين!

-قال كمان انه اتسمحله استثنائيا بكرسي، يعني كل اللي معاه ممنوع عليهم الكراسي، وحياتهم كلها على الأرض!

-قال انه محتاج عملية كبيرة هي تغيير مفصل الركبة وعرضوا عليه تتعمل في مستشفى السجن، فقالهم أخاف من إمكاناتها وباطلب تتعمل بالخارج، ولسه مستجابوش، وتاني ده القانون مفروض انه يسمح بذلك. -من الأصل ليه المهندس حازم مسجون؟ سنة ونص بدون محاكمة عشان بس عنده آراء سياسية مختلفة؟! ولو ده بيحصل لحد كان أصلا سابقا بحملة الرئيس السيسي، وشخصية معروفة، أmaal بيحصل ايه للسجناء المجهولين أو المنتمين لتوجهات سياسية الدولة عندها موقف عدائي ضدها أكثر. -شهادات كتير جدا بتقارير محلية ودولية عن ممارسات متكررة، زي الحرمان من الحق في الزيارة، والحرمان من الحق في الرعاية الصحية، التعت في إدخال الأدوية والملابس والأكل. -اتحول الحبس الانفرادي من عقوبة تأديبية لبعض المساجين، بتحصل لمدة قصيرة، لأنها بقت مع كتير من السياسيين عقوبة دائمة، وتعذيب نفسي وجسماني بشع. خصوصا وإن تأثير ده صحيا خطر، ونفسيا ممكن يدفع الإنسان للرغبة في الانتحار، وشفنا وفاة الشاب عمر عادل بعد 4 أيام داخل زنزانة تأديب. -ده غير التعذيب داخل أماكن الاحتجاز خاصة بفترة "الاختفاء القسري" خارج أي سلطة رسمية، زي ما حكينا سابقا اللي حصل مع إسماعيل عبدالفتاح، أو حتى شهادات الشباب الأجانب اللي تم حبسهم في مظاهرات 20 سبتمبر الأخيرة وكلامهم عن الضغوط الجسدية والنفسية اللي اتعملت عليهم عشان يعترفو إنهم إرهابيين قدام الكاميرات.

-ليه الزيارات مقابلتش السجناء اللي قدموا شكاوى رسمية بسبب سوء الرعاية الصحية وظروف السجن؟ .. المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، علاء عبدالفتاح، المستشار هشام جنيانة، سامي عنان، قبل تدهور حالته الصحية اللي استدعت انه يروح مستشفى، أحمد دومة، علا القرضاوي، جهاد الحداد .. دول سياسيين من اتجاهات مختلفة، لكن كلهم محبوسين "انفرادي"، ولفترات طويلة، ووضعهم الصحي في خطر نتيجة نقص العلاج والتريض.

-حالات تانية زي السفير معصوم مرزوق قبل الإفراج عنه في مايو اللي فات، واللي كان بيطلب علاجه على حسابه الخاص واتفرض طلبه. والمرشد السابق لجماعة الإخوان محمد مهدي عاكف اللي أصيب بالسرطان، واتفرضت كل طلبات علاجه أو الإفراج الصحي عنه، لحد ما مات والباحث والصحفي هشام جعفر اللي خرج فضل مسجون سنتين وحالة عينه بتتدهور لحد ما خرج وعنده مشكلة كبيرة في الرؤية، أو المحامي والبرلماني زياد العليمي اللي عنده مرض مناعي خطير بشهادة طبيب السجن ومع ذلك مش مسموحله يتنقل للمستشفى أو حتى يتعالج على حسابه بمستشفى خاص. ليه لازم نهتم؟

-أسباب كتير بتخلي دي قضية تلمس كل مصري مش السجناء السياسيين أو الجنائيين بس، أبسطها إن السجن مفروض انه عقوبة قانونية ودستورية. بمعنى إن "تقييد حرية" الشخص ده عقوبة كافية وراذعة، ولا تحتاج لاجراءات إضافية خارج القانون معاها! التساهل مع تجاوز القانون في أي شيء، بيخلينا كلنا تحت خطر عدم احترام حقوقنا القانونية برضه.

-السجون المفروض إنه هدفها مش الانتقام، لكن ان اللي يدخلها يخرج وهو حاله أفضل، ويكون شخص مفيد للمجتمع، لكن الوضع الحالي إن اللي هيخرج بعد ما تعرض لظلم وقهر أكبر وحرمان من حقوقه هيخرج جنائي ناقم على المجتمع أكثر، وهي عمل جرايم أكبر!
-ده غير تسهيل مناخ تجنيد الإرهابيين للمسجونين زي ما اتكلمنا قبل كده أكثر من مرة نتيجة بيئة السجون.

-التعامل مع السجناء مقياس مهم لمدى احترام أي دولة لمواطنيها. لأن في النهاية مهما كانت جريمة المسجون فهو بيقضي عقوبته بالفعل، لكن تعرضه للتعذيب أو الأهانة أو الإهمال الطبي بيفتح الباب لنشر ثقافة عدم احترام أي مواطن بما فيه غير المسجونين.
-لو الحكومة فعلاً عندها حد أدنى من الجدية في ملف حقوق الإنسان وبتشوف إنه فعلاً الإنسان ليه قيمة كبيرة في مصر فالمفروض تبدأ خطوات سريعة وعاجلة بالإفراج عن آلاف الأشخاص المحبوسين بدون تهم أو جرائم حقيقية، وتبدأ في تحقيقات ضد الانتهاكات اللي بتحصل واللي بعضها وصل لحد الموت من الإهمال الطبي أو التعذيب، لكن السلطة المصرية بتعبر إنه أهم شرعية ليها هي شرعية خوف المواطنين ومفيش دليل على ده أكثر من حبس عشرات الصحفيين والسياسيين في أوضاع شديدة السوء لمجرد إنهم بيقومو بعملهم أو بيمارسو حقوقهم في إبداء الرأي أو العمل السياسي.
-مفيش حد ساذج أبداً هينسى الحقيقة ويتخدع بنفي الوفد المصري في جنيف كل حاجة، أو بصور الكابجي والنعام والمانجة!

<http://bit.do/fhqJt>

قسم البساتين ، والعصابة الأمنية ، والكاميرات ووزير الداخلية ، فُتح التحقيق مجريات ما حدث في النيابة اليوم في نقاط:
اللي مش فاكرو مش عارف الموضوع ، في رابط أول تعليق به تفاصيل الواقعة.
-اليوم في النيابة قالوا انهم قرروا يحققوا في واقعة الاعتداء عليا ، لغرابتها ، وكانوا متصورين انها مجرد سرقة موبايل كما صورها "احمد فرج رئيس مباحث البساتين". بدأ التحقيق الساعة 11 صباحا ، واستمر حتى 3 عصرا.
-ضباط قسم البساتين ، رغم انهم يوم واقعة الاعتداء علي راحوا معايا سمعوا الشهود اللي اكدوا واقعة الاعتداء والسرقة ووجود ضابط وميكروباس واطلاق نيران ، وشافوا أن فيه كاميرات ، فوجنت انهم بيقولوا في المحضر مفيش معلومات!
-اندهشت من قيام احمد فرج رئيس المباحث ، ووليد سليم معاون المباحث بانكار هذه المعلومات واخفائها عن النيابة.
-اتهمت وزير الداخلية واجهزته بمحاولة قتلي وترويعي لوقف انتقاداتي لوزارة الداخلية ، ودلت على هذا بمكالمات التهديد، واثبتتها في التحقيق.
-ذكرت ان الضابط أو من ادعي انه ضابط واصطحبني في الميكروباس ، يشبه ضابط أمن وطني في المعادي، وطلبت عرضهم عليا لو قررت النيابة ، واقدر اتعرف عليه.
-النيابة أكدت بعد معرفة التفاصيل ، انها ستقوم بالتحقيق حفاظا علي حقي، اخبرتهم أنني اتمنى ذلك ، لكني اعتقد أن هذه الاجهزة فوق القانون. فوعدوا ببذل الجهد المفاجأة:

-قررت النيابة اصطحابي إلى مكان الواقعة وعمل معاينة ، وسؤال شهود ،، لو موجودين ولو تذكروا" لان الاعتداء تم من ٣٥ يوم."

-فور وصول النيابة لمكان الواقعة (حوالي الخامسة مساء) ، وصفت لهم ما حدث ، والمكان والوقت بجانب مطعم بكين.

-بمجرد ما بدأنا نسأل الناس هناك ، تذكروا الواقعة بالتفاصيل ، حتى ان بعضهم قالوا انهم ممن لاحقوا المجرم ، وبعضهم قال اوصاف الضابط الذي اصطحبني في الميكروباس وتحدثوا عن الموتسيكل واطلاق النار!

-شعرت ان ربنا بينصفني ، لان بدل الشاهد كان في حوالي 6شهود.
-المفاجأة ان الكاميرات اشتغلت وسجلت جزء كبير من الواقعة ، وعضو النيابة ، صدق كل كلمة واقتنع تماما.

-بهذه المعاينة ، ووجود شهود كثيرين " الحمد لله " تبين تدليس قسم البساتين ، اللي انا اصلا قلت انه كان برئ في الاول ، واعتقد ان اوامر جت لهم بالطرمخة على الموضوع.

كده واقعة الاعتداء + السرقة + الاوراق الطبية والاشعة + الشهود + تسجيل الكاميرا + وجود ضابط وميكروباس وموتوسيكل وسلاح ناري ،، نحن نتكلم عن محترفين يحملون لاسلكي واسلحة ومعهم سيارات ،، يثبت انها عملية منظمة ، تواطؤ عليها ضباط قسم البساتين " بأوامر " ،، والموضوع الان تحت تصرف النيابة.

ختاما ، اتمنى ، لكن لا اعتقد ان المجرمين سيطلبهم العقاب ، لانهم عصابة أمنية ، في بلد تمارس اجهزتها البلطجة ضد المواطنين العزل.

وزير الداخلية المسنول ، سواء يكشف عن المتورطين في الجريمة ، او يعلن ان عصابات منظمة محترفة تعيش في الشوارع وهو عاجز عن وقفها، هكذا القانون.

ومازال التحقيق مستمرا.

بصراحة عايز الناس تشير الموضوع ، ده قد يمثل بعض الحماية ،،

<http://bit.do/fhqLs>

امبارح كنا في زيارة لإسراء عبد الفتاح في سجن النساء بالقناطر الخيرية انا ومعى بعض الزملاء منهم الزميلة فاطمة سراج ودا كان اليوم ال ٣٢ في إضرابها عن الطعام. الهدف من الزيارة بجانب الاطمئنان علي صحتها هو اني اتناقش معاها في بعض القضايا والجلسات الجاية. اسراء لسه مصممة علي الاستمرار في الاضراب عن الطعام كوسيلة للاحتجاج علي وقائع تعذيبها والتي أثبتتها في أقوالها أمام النيابة وقدمنا بلاغات للنائب العام بخصوصها. جلسة تجديد حبس إسراء الأخيرة يوم ٥ نوفمبر كانت أعلنت عن نيتها تصعيد إضرابها ليشمل امتناعها عن الشراب بجانب امتناعها عن الطعام في حال عدم وصول تقرير الطب الشرعي عن حالتها للنيابة واطلاعها عليه جلسة تجديد حبسها القادمة اللي مقرر عقدها يوم ٢٠ نوفمبر. أثناء الزيارة بالأمس تناقشنا في موضوع الإضراب وانها داخلة علي مرحلة الخطر وظهور أعراض الأضراب علي الجسد والتي عادة بيبدأ من بعد ٤٠ ل ٦٠ يوم بحسب قدرة الجسد علي التحمل وهيبقي في خطورة عليها لو اضرابها شمل امتناعها عن الطعام في الفترة دي واننا بنحاول مع النيابة وبنتابع التقرير وبالتالي فمممكن تأجل تصعيد إضرابها عن الطعام لحد ما بعد جلسة ٢٠ نوفمبر وبعدها تقرر وهي وعدت تفكر في الموضوع وهترد عليا الجلسة اللي جاية وأنها ناوية تبتدي تصوم الأيام

الجابة. إسرائ متهمه في قضية حتي الآن لم تواجه بأدلتها حتي الآن ولم يحرز لها سوي متعلقات شخصية وهواتف محمولة منزوع منها شريحة التليفون وسألتني انها عاوزه تعرف ايه أسباب حبسها وايه الأدلة وأنا قولتلها أنها ممكن تسأل النيابة الجلسة الجاية. إسرائ محتاجة دعم حتي لو مش موافقين علي موقفها او خافين عليها ورغم ان دوري كمحامي يفرض عليا اقولها النصيحة القانونية الا اني قولتلها اني هدمك في كل قراراتك لحد ما ربنا يزيل هذه الغمة.

<http://bit.do/fhqQL>

عدد كبير من سجناء الرأي بيشتكوا من وضع الإحتجاز والتعسف ضدهم في عدد من السجون. سجن طرة تحقيق، أشتكى دكتور وليد أحمد شوقي من منع عنه الكتب الطبية والبطاطين ووسائل الحياة الطبيعية دون مُبرر وشمل المنع الأدوية والطعام، مثله مثل كافة السجناء في ذلك السجن، وأيضا مصطفى ماهر وعدم إهتمام إدارة السجن بمرضه. وتباطؤ في عرضه علي دكتور السجن، وحتى بعد عرضه لم يهتم الطبيب بحالته، وحسن البنا الذي يعاني من إهمال طبي منذ شهور ولم تتخذ إدارة السجن أي رد فعل، وغيرهم وغيرهم. الأستاذ المحام الحقوقي عمرو إمام، والمودع بسجن طرة عنبر الزراعة الذي مازال في الحبس الانفرادي من يوم إيداعه في السجن منذ شهر تقريبا، وذلك اثر علي صحته ولم تتخذ إدارة السجن أي إجراء رغم شكوي عمرو المتكرره بشأن ظروف محبسه، وكذا حازم غنيم شقيق وائل غنيم المودع بنفس السجن وبنفس ظروف الحبس من يوم 20 سبتمبر الماضي، دون قرار رسمي من النيابة العامة أو إدارة السجن، وغيرهم بنفس ظروف محبسهم في ذلك السجن. الأستاذ المحام الحقوقي محمد الباقر المودع بسجن شديد الحراسة 2 المعروف بسجن العقرب والذي هو الآخر محبوس إنفرادي من يوم إيداعه وتعرض للأيذاء المادي والمعنوي من جانب إدارة السجن، وكذا بنفس الظروف ونفس المعاملة الناشط السياسي علاء عبد الفتاح في نفس السجن، وغيرهم من سجناء الرأي. الأمثلة دي أمثلة بسيطة ومختصرة عن أوضاع السجون في مصر وما خفي كان اعظم. طيب مين من حقه يراقب علي السجون المصرية من المنظمات الحقوقية؟ الحقيقة إنه لا يُسمح لأي من المنظمات الحقوقية بمراقبة السجون المصرية غير المجلس القومي لحقوق الإنسان، واللي وضع أخر تعديل للأنحة السجون عام 2017 قيودا علي زياة المجلس للسجون واشترط علي حصول لتصريح مُسبق من النائب العام قبل الزيارة ويكون موضح بها السجن وأسماء الزائرين من الاعضاء، كما رفض الزيارة المفاجئة ويجب أن تكون الزيارة في المواعيد المُصرح بها خلال فترة العمل الرسمية! الأفضل هو تحسين ظروف السجناء والسجون بشكل حقيقي، أفضل من الصور الساذجة ومحاولات تحسين الصورة بعكس الواقع.

<http://bit.do/fhqTg>

في قضية فض رابعة اليوم أنا بنى الزملاء للتحدث باسم الجميع مع الدائرة الجديدة التي تنظر القضية لأول مرة ، قلت لرئيس الدائرة أتحدث بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن الزملاء جميعاً ، في هذا القفص أغلب المتهمين أفرجت عنهم النيابة العامة ، ظلوا ثلاث سنوات لم يرتكب أيأ منهم أى مخالفة ، أغلب المتهمين في هذا القفص هم من ذهبوا بأنفسهم وقرروا بإعادة الإجراءات دون أن يقبض عليهم ، في هذا القفص ، مهندس ارسل وفي وفد رسمي بقرار من وزير الدفاع الى ايطاليا والمصنع الذى يعمل فيه مجاور لرابعة ولحظة مرورة ألقى القبض عليه ، في هذا القفص ، موظف يعمل في إدارة ملاصقة لمسجد رابعة ذهب

يحصل على أوراق كونة مندوباً قبض عليه ، في هذا القفص طفل سكرة مجاور لرابعة شهد بواب عمارته أنه طلب منه نقل سيارة والده خوفاً عليها قبض عليه ، في هذا القفص مرضي بالسرطان وبالصرع وإستمرار إحتجازهم خطر على حياتهم.
المحكمة : أستاذ أحمد لم نستلم بعد ملف القضية ، وحين إستلامنا للملف لك أن تطلب ما يعن لك.

<http://bit.do/fhLkY>

السنين اللي فاتوا هي اكثر السنين اللي الواحد خاف فيها واتروع في حياته....خوف علي الرفاق والحبايب وخوف الواحد علي نفسه واهله....لكن أمر خوف هو الخوف علي اللي اختفي..واللي مافيش وسيله نعرف هو فين ومصيره ايه....اه في مصر في ناس بتتخطف وتختفي وهو كده....وممكن المختفي يظهر بعد شهر او سنه يقعد فيهم بهدمه واحده متغمى...وممكن مايظهرش خالص...هو وحظه...ترويع...ودوس بالجزمه علي القانون... ببساطه اخفاء السلطه للمواطنين هو تجريد الانسان من كل حقوقه...هو جريمه الانتهاك "الكامله"...هو انتهاك لكل قيمه واي منطق....امبارح سمعت خطاب لذيلا روسيف بتقول التعذيب المستمر بيشكك الانسان في معني الحياة وفي أي ايمان بالانسانيه....الإخفاء القسري كذلك....طول ما عبد الله مختفي الواحد حاسس بان الحاجات كلها ثقيله وتافهه....الحمد لله علي ظهور عبد الله وعقبال ظهور ابراهيم عز الدين...ويوما ما احنا او عيالنا هيتكلموا علي الايام اللي الناس كانت فيها بتختفي في مصر... زى ما حنا بنتكلم عن ايام حرق الستات والخوازيق والصلب....

<http://bit.do/fhLxW>

بيان بشأن الأوضاع الغير إنسانية الخطرة للسجينة عائشة الشاطر
إزاء ما تواجهه المواطنة المصرية “عائشة محمد خيرت الشاطر” من أوضاع غير إنسانية انعدمت فيها أبسط حقوقها باعتبارها محبوسة احتياطيا على ذمة قضية “سياسية” رقم 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، حيث تعاني من مضاعفات صحية سلبية كان أخصها حدوث فشل في النخاع العظمي أدى إلى نقص حاد في خلايا الدم مثل “الصفائح وكرات الدم الحمراء” بالتزامن مع نزيف، وهي الإصابة الدقيقة جدا التي تُنذر بوفاة حتمية إذا لم يتلقى المريض العلاج المناسب في أسرع وقت.
المريضة تتلقى أدوية لتنشيط الخلايا الأم بالنخاع العظمي وتتلقى العديد من العلاج المساند كنقل الدم والصفائح ولا يوجد اي تقرير عن تلقيها حتى لمضادات حيوية، رغم أن فحص النخاع العظمي يظهر أن الخلايا الأم لكرات الدم البيضاء المسنولة عن المناعة تكاد تكون منعدمة.
على السلطات المصرية نقل “عائشة خيرت الشاطر” فوراً إلى معهد ناصر وتقديم الرعاية الصحية اللازمة لحالتها والعمل على إنهاء المعاناة الصحية الشديدة التي تعيشها، ونحذر من مضاعفات خطيرة ربما تنتهي بوفاتها إذا ما أصرت السلطات على حرمانها من حقها في العلاج المناسب.
فحتى الآن لا يوجد أي تقرير يفيد بمتابعه نتيجة العلاج وان كان اكمال نفس العلاج مترجح النجاح، ففي حالات فشل النخاع، فإن العلاج الوحيد المنقذ هو نقل نخاع، وللأسف المريضة تلقت عدد من أكياس الدم والصفائح مما يجعل جسمها حتى يرفض نقل النخاع وهو العلاج الجذري لها؛ مثل هذه الحالات يجب علاجها في غرف عزل خاصه جدا تحت ضغط سالب للهواء مما يضمن عدم انتقال اي عدوى لها وليس حتى بغرفة عاديه في مستشفى بينما المريضة تم ترحيلها للسجن!

وكانت عائشة قد تعرضت لأكثر من وعكة صحية وآلام جسدية شديدة وتدهور في حالتها، قابلتها إدارة سجن القناطر النسائي بالقاهرة بدرجة كبيرة من اللامبالاة، حتى تدهورت حالتها الصحية بشكل خطير، فتم نقلها يومي 8 و9 أكتوبر 2019 للمرة الأولى إلى مستشفى القصر العيني لإجراء فحوصات وتم إعادتها للسجن فوراً، ثم نقلت للمرة الثانية في 31 أكتوبر وظلت في مستشفى القصر العيني حتى 6 نوفمبر 2019، قبل جلسة التحقيق معها بيوم واحد، ليتم إعادتها إلى مقر احتجازها في سجن القناطر لتحضر جلسة التحقيق معها أمام القاضي حسن فريد بتاريخ 7 نوفمبر وسط حراسة وإجراءات أمنية غير مبررة بوضع أساور حديدية “كلبش” في يديها تزيد من آلامها.

يذكر أن “عائشة” التي تبلغ من العمر 39 عاماً، متزوجة من المحامي “محمد أبو هريرة” المعتقل أيضاً ضمن قائمة كبيرة من أفراد عائلتها تتضمن والدها وشقيقها وأزواج شقيقاتها؛ واجهت صنوف عدة من الانتهاكات الخطيرة منذ اعتقالها في 1 نوفمبر 2018، على يد جهاز الأمن الوطني داخل مقر الأمن الوطني بالعباسية وفي سجن القناطر النسائي وكان من بين تلك الانتهاكات:

التعذيب البدني بالضرب والصعق بالكهرباء.

الإيذاء النفسي وسوء المعاملة.

وضع غمامة على عينها بشكل شبه دائم رغم ما تعانيه من ضعف البصر.

تعريضها للاختفاء القسري لفترة وصلت إلى ثلاثة أسابيع.

منعها من زيارة أسرتها ومن الاتصال بهم والتواصل معهم بأية صورة منذ نقلها لسجن القناطر.

الإيداع في الحبس الانفرادي لمدة تجاوزت عام كامل.

إجبارها على ارتداء ملابس خفيفة في فصل الشتاء داخل زنزانة منعومة التدفئة.

حرمانها من دخول الحمام لفترات طويلة.

التفتيش غير المبرر لزنزانتها وتجريدها من متعلقاتها الشخصية البسيطة.

بالإضافة لحرمانها من تلقي العلاج المناسب لوضعها الصحي المتفاقم.

وضع أساور حديدية “كلبش” في يديها طوال فترة تواجدها الطبي داخل مستشفى القصر العيني.

وعليه، فإننا نحمل السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن الحالة الصحية المتدهورة التي آلت إليها السيدة/ عائشة الشاطر، ونطالب بنقلها الفوري إلى مستشفى قادرة على التعامل مع حالتها لحين تماثلها للشفاء، استجابة للقواعد النموذجية لمعاملة السجناء الصادرة عن مكتب المفوض السامي لمنظمة الأمم المتحدة، والموصي باعتمادها من قبل الأمم المتحدة بقراريها 663 جيم (د-24) المؤرخ 31 يوليو 1957 و2076 (د-62) المؤرخ في 13 مايو 1977.

وندعو النائب العام المصري المستشار حمادة الصاوي بفتح تحقيق فوري في ملابس هذا التدهور في وضع عائشة الصحي وأمثالها من المعتقلين والمعتقلات داخل السجون ومقرات الاحتجاز التي تنعدم فيها أبسط معايير الصحة والسلامة.

فريق “نحن نسجل”

الإثنين 18 نوفمبر 2019

القاهرة – مصر

<http://bit.do/fhLDT>

بعد ان أذاع الإعلامي عبدالله الشريف حلقة الماضي التي ذكر فيها اسماء ظباط امن الدولة المعروفين باسماء احمد مراد واحمد امين وبالتأكيد ليست اسماءهم الحقيقة وفضح فيها بالاسماء الممثلين اقصد المعتقلين الى قاموا بالاشتراك في هذه التمثيلية المسماة بزيارة الوفود والتي قامت بزيارة سجن العقرب والتفوا بالممثلين اقصد المعتقلين الذين تم إحضارهم من سجن استقبال طرة بدلاً من المعتقلين الأصليين الذين تم الزج بهم في زنازين سرية حتى تمر الزيارات ويأخذوا اللقطة (التنسيقية المصرية للحقوق والحريات كانت قد سبقت ان اعلنت عن هذه الفضيحة في حينها) وعليه فان إدارة سجن استقبال طرة تقوم الان بحملة قمع جديدة ضد المعتقلين السياسيين من اجل الكشف عن المتسببين في تسريب هذه الاسماء

1-اغلاق التريض عن عنبر ج تماما

2-اغلاق الزيارة طبلية عن السجن للقضايا الممنوعة من الزيارة

3-الزيارة العادية لمدة ثلاث 3 دقائق فقط

4 -وتوعد المعتقلين بالاستمرار في هذه الاجراءات وغيرها من الاجراءات القمعية

وذلك في محاولة من الامن لمعرفة من قام بتسريب اسماء الممثلين اقصد المعتقلين الى مثلوا في فيلم الزيارات الهابط

<http://bit.do/fh9Jb>

عقاب جماعي للسجناء السياسيين بعد فشل تحسين صورة أوضاع النزلاء كشفت مصادر مطلعة بوزارة الداخلية أن إدارة سجن استقبال طرة تمارس حملة عقاب جماعي للنزلاء منذ ثلاثة أيام بعد تناول المدون الساخر عبدالله الشريف كواليس استبدال السجناء وحيلة مصلحة السجون وضباط الأمن الوطني في تجميل صورة أوضاع النزلاء، ضمن حلقة الأخيرة "العنبوكة". وتضمنت حملة العقاب الجماعي للنزلاء في إلغاء التريض، وإغلاق الكانتين، وتقليص وقت الزيارة إلى خمس دقائق مع التوسع في قائمة الممنوعات، بالإضافة إلى تفتيش زنازين النزلاء بشكل دوري لاعتقاد ضباط الأمن الوطني أنهم أمدوا الفنان عبدالله الشريف بالمعلومات الواردة في الحلقة. وأكد المصدر أن ضابطا الأمن الوطني عمرو المفتي المعروف بـ"أحمد مراد" من محافظة بني سويف، وعمرو محمد علي، المعروف بـ"أحمد أمين"، من محافظة الفيوم، هم من يقودان حملة العقاب ضد النزلاء. بعدما وجهت إدارة جهاز الأمن الوطني اللوم لهما على إخراج زيارة وفد النيابة العامة بالشكل الفج والمفضوح التي ظهرت عليه.

يأتي ذلك بعدما فضح المدون الساخر عبد الله الشريف، في حلقة الأخيرة، مصلحة السجون والأمن الوطني باستبدال نزلاء سجن "شديد الحراسة ٩٩٢" المعروف بالعقرب بنزلاء من سجن الإستقبال إستباقا لزيارة وفد النيابة العامة التفقدية - وذلك محاكاة لفكرة فيلم البرئ لأحمد زكي والمخرج عاطف الطيب.

<http://bit.do/fh9G5>

تأجيل نظر تجديد سجناء الرأي المتهمين بالأمل ، لتعذر نقلهم من سجن طره إلى محكمة طره!!

اه والله الاتنين في طره ، السجن ومعهد أمناء الشرطة في طره برضه!!!!

الله يرحم لما كانوا يجيبوا رئيس الجمهورية المتهم بسرقة شوك ومعاليق وبورصة ، من طريق الاسماعيلية إلى اكايمية الشرطة وبطيارة.
عموما تبقى أن ثورة يناير كانت أكثر عدلا وانسانية من سهرة يونيو.

<http://bit.do/fhUEj>

امبارح في منطقة نايف في طنطا المباحث قبضت على شاب اسمه علي ابو حديد من بيت والدته وبعد ما فتشوا البيت كلبشوه خلفي وخدوه على شقته اللي بيجهزها والمفروض يتجوز فيها بعد ١٠ أيام، شوية والأهالي لقوه واقع من الدور الخامس والظابط والمخبرين اللي معاه نازلين يجروا من العمارة وخدوا العربية ومشوا.

النيابة بدأت التحقيقات في الواقعة والأهالي في المنطقة قالوا لوكيل النيابة انهم شافوا المباحث جايين علي متكلبش خلفي (ايده ورا ضهره) وبعد شوية حصل اللي مكتوب فوق.
النيابة أثناء معاينة سلم العمارة لقوا أثار دم وده ملهوش معنى غير انهم ضربوه وهم طالعين وده أحدث جروح.

النيابة لسه بتحقق في الواقعة ولسه الأمور موضحتش، بس اللي أفهمه إن لو الظابط والمخبرين مش مذنبين (أو عاقل رايعين يقبضوا عليه بإجراءات قانونية سليمة) مكنوش هيجروا لما وقع، ومعتقدش ان شاب هيتجوز كمان ١٠ أيام هيرمي نفسه من الخامس....

وعشان حق علي ميروحش ياريت كلنا نطالب بتحقيقات جادة في القضية بدون محابة لحد ونطالب بالحقيقة والعدالة للفقيد ولأسرته، ربنا يرحمه ويصبر أهله وخطيبته وحبايبه

<http://bit.do/fhUGY>

أول أمبارح 17 نوفمبر إسرائ عبد الفتاح كان عندها جلسة في التظلم اللي تقدم به مكتبي في شهر يوليو 2019 بوصفي محامي إسرائ لإلغاء قرار منعها من السفر على ذمة قضية تانية وكانت بتحضر معايا كل جلسة المرة دي إسرائ محضرتش وأنا حضرت عنها بموجب التوكيل والتظلم اتأجل نظره لجلسة 14 ديسمبر اللي جاي.

وبكرة إسرائ عندها جلسة تجديد حبس في نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا واللى اتقبض عليها يوم 12 أكتوبر 2019 وأعرضت على النيابة العامة في اليوم الثاني وأتهمت ب 3 اتهامات هي:

• مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بإغراضها

• نشر أخبار كاذبة

• إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي

حتي الآن لم تواجه إسرائ بأدلة اتهامها فلا تعرف ما هي الأخبار الكاذبة التي نشرتها أو ما هي الجماعة الإرهابية التي شاركتها ولا أي وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي إساءت إستخدامها، فضلا على أننا لم نطلع على محاضر التحريات أو الضبط في القضية.

منذ التحقيق الأول بتاريخ 13 أكتوبر 2019 مع إسرائ فوجئنا بأنها بتبلغنا بأنه تم الاعتداء عليها قبل عرضها على النيابة وأثبتت وقائع الاعتداء عليها وتعذيبها وكمان أثبتت إضرابها عن الطعام وأنها لم تتناول أي طعام منذ القبض عليها بتاريخ 12 أكتوبر 2019 وأنها ستستمر احتجاجاً على تعذيبها وكل دا ثابت بمحضر التحقيق وقامت النيابة – بطلب من الدفاع – بمناظرتها وأثبتت ما بها من إصابات ظاهرة، وبذلك الجلسة طلبنا التحقيق معها كمجني عليها وسؤالها في تحقيق مستقل ومنفصل عن التحقيق معها كمتهمة، كما طلبنا عرض إسرائ لمصلحة الطب الشرعي للكشف عليها وإثبات إصابتها. النيابة العامة عرضت إسرائ على الطب الشرعي مرتين وأستكملت معها تحقيق بـ 16 أكتوبر 2019 تم فض أحرارها وهي عبارة عدد 2 تليفون محمول بدون شرائح بداخلهم وبعض المتعلقات الشخصية وتم سؤالها عن واقعة الضبط.

قدمنا بلاغ للمستشار النائب العام بواقعة التعذيب برقم 41600 لسنة 2019 عرائض المكتب الفني للنائب العام بتاريخ 22 أكتوبر 2019 بالإضافة لبلاغات ثانية من بعض أعضاء هيئة الدفاع الحاضرين للتحقيقات لنيابة أمن الدولة العليا أو لإدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام، وفي كل جلسة تجديد إسرائ بتثبيت إضرابها عن الطعام.

إسرائ كانت كل جلسة من جلسات بيطهر عليها مظاهر الضعف العام ووزنها نزل بسبب امتناعها عن الطعام المستمر رغم أن السجن يقوم بمتابعة حالتها الصحية باستمرار، وأخر جلسة يوم 5 نوفمبر كانت ناولية تضرب كمان عن الشراب لأن تقرير الطب الشرعي لسه لم يرد للنيابة ولم يتم سؤالها في تحقيق مستقل ومنفصل كمجني عليها ، وفي الزيارة الأخيرة حاولت أقنعها بأنها تنتظر لحد ما بعد جلسة بكرة على أمل أن التقرير يوصل النيابة الفترة دي أو يتحقق معها كمجني عليها.

بس أنا أملي في ربنا أنها تاخذ إخلاء سبيل من القضية الفترة اللي جاية دي علشان الكل يرتاح ونتابع بلاغات تعذيبها وهي في بيتها وميقاش متابعة الموضوع دا مرتبط بتهديد لحياتها وتحضر معايها جلستها لرفع أسمها من قوائم الممنوعين من السفر يوم 14 ديسمبر وميقاش مضطر أستخدم التوكيل. ربنا كريم وكبير

<http://bit.do/fhUGP>

النهاردة كانت جلسة التجديد الرابعة لاسرائ عبد الفتاح امام نيابة امن الدولة. طلبت اسراء في الجلسة من وكيل النيابة انها تعرف ايه الادلة على اتهامها بمشاركة جماعة اراهابية عايزة تعرف ايه هي الجماعة دي، وفي الاخبار الكاذبة اللي نشرتها، وليه بيتم التجديد لها بدون تحقيق وسؤال وجواب؟! وده بعد مرور ٤٠ يوم على اضرابها عن الطعام دون تنفيذ مطالبها. وقالت انها مازالت مصرة على تمكين المحامين من الاطلاع على محضر الضبط ومعرفة اسم الضابط المسئول عن القبض عليها لانها عايزة تقدم بلاغ للنائب العام باسم الضابط باعتباره المسئول عنها خلال الساعات اللي سبقت عرضها على النيابة. وكمان سألت عن سبب تأخير تقرير الطب الشرعي. وبسبب تدهور حالتها الصحية، هيئة دفاع اسراء ناشدتها بتعليق الاضراب لمدة مؤقتة حفاظا على صحتها. وعلى اساس المناشدة دي اسراء ابلغت محاميها انها هتعلق الاضراب من يوم الجمعة القادمة و لمدة ١٥ يوم فقط حتى موعد جلسة التجديد المقبلة، ومن بعدها اذا لم يرد تقرير الطب الشرعي ولم يتمكن المحامين من الاطلاع على محضر الضبط ومعرفة اسم الضابط المسئول عن تعذيبها، هتعلن العودة إلى الإضراب، وده بعد محاولات كبيرة من المحامين لاقناعها.

وقرار النيابة طبعاً كالعادة استمرار حبسها ١٥ يوم على ذمة التحقيقات

<http://bit.do/fh9PQ>

دعوة للتضامن مع المعتقلين فى سجن المنصورة العمومي بعد دخولهم فى اضراب مفتوح عن الطعام
وصلتنى استغاثة وطلب لدعم معتقلي سجن المنصورة فى إضرابهم عن الطعام
فاليوم دخل المعتقلين السياسيين فى سجن المنصورة فى اضراب مفتوح عن الطعام وذلك بعد سلسلة
الانتهاكات التى تقوم بها إدارة السجن وخاصة رئيس المباحث خالد الشوري ومجموعة الضباط والمخبرين
حيث اعتادوا على ممارسة ارهاب المعتقلين وتهديدهم بالتغريب وبالحبس الانفرادي والمنع من الزيارات
وزادت الأمور تصاعدا خلال الأيام الماضية وخاصة
فبعد اسبوع واحد من التفتيش التى قامت به مصلحة السجون
•والتي قامت بتجريد المعتقلين من جميع متعلقاتهم الشخصية
•تقليص مدة الزيارة
•تعمد اهانه المعتقلين وأهاليهم اثناء الزيارات
•منع دخول الاغطية والملابس والاكل
•بتغريب عدد 7 معتقلين منهم الى سجون أخرى كسجن جمصة والمنيا شديد الحراسة
•القيام بعقاب مجموعة من المعتقلين جارى حصر عددهم فى غرف التأديب
لذا لم يجد المعتقلين وسيلة غير اعتراضهم على هذه الاجراءات القمعية والتي لا تراعى اى معايير
للإنسانية
ويطالب المعتقلين الجميع المنظمات الحقوقية والأهلية والمجتمع المصرى والدولي بالوقوف الى جانب
إضرابهم المفتوح عن الطعام

<http://bit.do/fh9Pu>

عائشة الشاطر فى حالة صحية حرجة وسط التعذيب والحرمان من العلاج الطبي فى السجن
قالت منظمة العفو الدولية إنه يجب على السلطات المصرية أن تضع حداً فورياً لتعذيب المحتجزة عائشة
الشاطر التى تعاني من حالة صحية حرجة.
بعد اعتقالها، فى نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أبلغت مصادر منظمة العفو الدولية أن عائشة تعرضت
للضرب المبرح والصدمات الكهربائية والاختفاء القسري. ولم تنته محنتها عندما أمرت السلطات بنقلها إلى
سجن القناطر النسائي فى أواخر يناير/كانون الثاني 2019. بدلاً من ذلك، تعرضت للحبس الانفرادي
المطول فى ظروف تصل إلى حد التعذيب.
ووفقاً للمصادر الطبية، فهي تعاني من فقر الدم اللاتنسجي، وهي حالة نادرة وخطيرة تؤثر على الدم. وقد
تدهورت صحتها بسرعة، وتم نقلها لتعرضها لنزيف حاد إلى مستشفى القصر العيني، حيث عولجت
بالصفائح الدموية. ومع ذلك، تتطلب حالتها علاجاً متخصصاً ومكثفاً ومستمرًا فى مرفق طبي مجهز بشكل
مناسب. ففي حالتها الحالية، لا تزال حياتها عرضة لخطر شديد بسبب تعفن الدم أو النزيف
وقالت نجية بونعيم، مديرة الحملات لشمال أفريقيا: "إن الظروف اللاإنسانية التي تُخضع لها السلطات
المصرية عائشة إنما تعرض حياتها لخطر جسيم. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالتها الصحية
والظروف المروعة والمهينة التي تُحتجز فيها."

"ويجب على السلطات المصرية ضمان نقل عائشة، فوراً، إلى مستشفى به الإمكانيات اللازمة لتلقيها رعاية طبية كافية. وينبغي على السلطات أيضاً إنهاء الحبس الانفرادي، والسماح لها بتلقي زيارات عائلية بصورة منتظمة."

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اعتُقلت عائشة الشاطر، البالغة من العمر 39 عاماً، مع ما لا يقل عن 18 شخصاً آخر، من بينهم زوجها محمد أبو هريرة. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني، مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، واحتُجزت رهن الحبس الاحتياطي، ريثما يتم التحقيق معها بسبب "الانتماء إلى جماعة إرهابية". ومنذ ذلك الحين، جددت النيابة، والقاضي فيما بعد، احتجازها في جلسات استماع شبه تلقائية. وقبل اعتقال عائشة، تحدثت بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الضحايا، بما في ذلك الاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز. ومن المحتمل أن يكون اعتقالها مستنداً إلى هذه الأنشطة، وبالتالي يعتبر اعتقالاً تعسفياً.

ووفقاً للمصادر، فقد نُقلت عائشة إلى سجن القناطر النسائي، عقب قرار بنقلها في أواخر يناير/كانون الثاني 2019، حيث وضعتها السلطات قيد الحبس الانفرادي المطول في زنزانة صغيرة سيئة التهوية. وهي محتجزة في الزنزانة لأكثر من 23 ساعة في اليوم، دون وجود مرحاض، ولكن دلو فقط للاستخدام بدلاً من ذلك، ولا يُسمح لها بمغادرة المكان سوى مرتين في اليوم - لمدة تقل عن 30 دقيقة - لاستخدام الحمام. ومنذ احتجازها، منعت السلطات عائشة من تلقي الزيارات العائلية، والتواصل مع أسرتها ومحاميها في السجن. وتصل هذه المعاملة إلى حد التعذيب وفقاً للقانون الدولي.

وعائشة الشاطر هي ابنة القيادي البارز في جماعة "الإخوان المسلمين" خيرت الشاطر. منذ يوليو/تموز 2013، وخيرت الشاطر مسجون، عندما أطاح الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن معاملة عائشة مرتبطة بعلاقتها بخيرت الشاطر.

واختتمت نجية بونعيم قائلت: "إن المعاملة السيئة التي تتعرض لها عائشة الشاطر ترقى إلى مستوى التعذيب. ويجب على السلطات المصرية اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوضع حد لهذه الانتهاكات، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة."

خلفية

يمكن أن يشكل الحبس الانفرادي تعذيباً أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وذلك اعتماداً على السبب المحدد لتطبيقه أو ظروفه وطوله وآثاره، وأي ظروف أخرى. وعلى وجه الخصوص، من المسلّم به أن الحبس الانفرادي لفترة طويلة قد يصل إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد حدد "المقرر الخاص المعني بالتعذيب"، و"قواعد مانديلا"، الحبس الانفرادي المطول على أنه أكثر من 15 يوماً. وقد تعرضت عائشة للحبس الانفرادي لمدة تسعة أشهر، منذ أن تم نقلها إلى السجن، وهذه الفترة المطولة من الحبس الانفرادي تصل إلى حد التعذيب بشكل واضح.

وجد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أن معاملة محمد مرسي، الذي توفي في الحجز بعد سنوات من الحبس الانفرادي، ومنعه من تلقي الزيارات العائلية، فضلاً عن الرعاية الطبية الكافية، ربما قد ساهمت في وفاته.

ففي يونيو/حزيران 2019، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً دامغاً بشأن حقوق الإنسان في مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في 2014. وقد سلط التقرير، الذي رُفع إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الضوء على القيود الشديدة التي فرضتها السلطات على حرية التعبير والتجمع، والاستخدام الواسع النطاق للاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والمحاكمات الجائرة، وظروف الاحتجاز المزرية، وذلك من بين بواغث قلق أخرى.

<http://bit.do/fh9Q4>

تقدمت هيئة الدفاع عن إسراء عبد الفتاح ببلاغ للنائب العام، ردًا على تصريحات وزير شؤون مجلس النواب، عمر مروان، التي نفى فيها إضراب إسراء عن الطعام، وأكد أنها تم التحقيق معها كمجني عليها في البلاغ المقدم منها عن تعرضها للتعذيب. وهو ما نفته هيئة الدفاع عن الصحفية والناشطة السياسية، بحسب صفحة Free Esraa ، عبر فيسبوك. هيئة الدفاع من جانبها أكدت على عدم استجابة النيابة لطلبها بسماع موكلتها كمجني عليها، واصفةً تصريحات مروان بأنها «تعد تدخلاً في شؤون العدالة وإفشاءً لأسرار التحقيق الذي لم يطلع [مروان] عليه ولم تصرح له النيابة بذلك.» كانت هيئة الدفاع قالت إن عبد الفتاح وافقت أمس على طلب محاميها بتعليق إضرابها عن الطعام، بدءًا من غد الجمعة، ولمدة 15 يومًا، موعد عرضها على النيابة، مؤكدة على عودتها للإضراب مجددًا في حالة عدم ورود تقرير الطب الشرعي الخاص بواقعة الاعتداء عليها، قبل عرضها على النيابة.

<http://bit.do/fh9RL>

اسلام مكايي احد المعتقلين اللى تم تغريبهم من سجن المنصورة العمومي لسجن المنيا شديد الحراسة من 5 ايام اسلام اترحل فى البرد ضمن 7 معتقلين بالهدوم اللى عليهم لما أسرته قامت بمحاولة زيارته فى سجن المنيا قيل لهم انهم جميعا ممنوعين من الزيارة لمدة 60 يوم باوامر من مصلحة السجون السؤال لمصلحة السجون

فى اى قانون تمنع الزيارة عن معتقل لمدة 60 يوم؟

مش بس كده لما اهله طلبوا انهم يدخلوا له لبس تحميه من البرد برضه إدارة سجن المنيا رفضت طب ندخل له اكل اى كمية من الأكل. مرفوض. اسلام حسب المعلومات هو من معتقل سجن وادى النظرون وكان فى سجن المنصورة لتلقى العلاج اسلام بالتاكيد هيتمنع عنه العلاج ده حال اسلام وغيره من المعتقلين اتكلموا عن اسلام وغيره انشروا الوعى عن اللى بيحصل فى السجون المصرية للاسف السلطات بتموت خيره شباب مصر

<http://bit.do/fh9RX>

ملخص ما جرى عند اقتحام مدى مصر
في حوالي الواحدة والنصف من ظهر اليوم، اقتحم 9 عناصر من قوات الأمن بملابس مدنية مقر "مدى مصر" بالقوة. صادروا فوراً كافة هواتف وأجهزة كمبيوتر الموجودة في المكتب. ولدى سؤالهم عن هويتهم رفضوا إخبارنا غاضبين.
عقب ذلك، جمع هؤلاء بطاقات الهوية الخاصة بالفريق، وجمعوا الزملاء في غرفة الأخبار. كتبوا بيانات كل الموجودين، وطلبوا من بعضهم فتح الهواتف وأجهزة الكمبيوتر.
وطلبت الزميلة رنا ممدوح إجراء مكالمات هاتفية للاطمئنان على خروج أطفالها من المدرسة لكن القوات رفضت .

مرت ثلاث ساعات على ذلك، تخللهم استجواب دوري من قبل أشخاص مختلفين لرئيسة التحرير لينا عطالله والصحفي محمد حمامة. كذلك تم استجواب زميلينا في القسم الانجليزي ايان لوي وإيما سكولدنج،

وأيضاً زميلين آخرين من قناة فرانس 24، كانوا قد وصلوا إلى المكتب لعمل تقرير عن اعتقال زميلنا شادي زلط.

بالإضافة إلى ذلك، حاول ممثلان من السفارة الفرنسية الدخول إلى المكتب، للاطمئنان على مراسلي القناة الفرنسية، لمدة ساعة وتم منعهم. وفي حوالي الساعة ٣٠:٤ م، ظهر المزيد من رجال الأمن وطلبوا من ليننا عطاالله ومحمد حمامة ورنا ممدوح الخروج من غرفة الأخبار وجمعوا أغراضهم والتي شملت هواتفهم وأجهزة الكمبيوتر الشخصية. قال أحد أفراد الأمن بملابس مدنية لباقي الفريق إن زملائهم تم ترحيلهم على النيابة ولم يجب علي أي أسئلة توضح أية نيابة أو هويته و هوية الجهة التي يتبعها.

وبحسب شهود عيان، تم ترحيل بعض أعضاء فريق عمل مدي مصر في ميكروباصات كانت متوقفة خارج المكتب ووقف احدهم في قسم شرطة الدقي. حالياً يتم محاولة دخول القسم من قبل محامي مدي مصر واحد أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وقد تم إطلاق سراح باقي أعضاء فريق عمل مدي مصر.

تحديث (حوالي الساعة السادسة والنصف ليلاً يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر): إطلاق سراح ليننا عطاالله ومحمد حمامة ورنا ممدوح، الصحفيين بموقع مدي مصر الآن من قسم شرطة الدقي.

<http://bit.do/fiqja>

أنا قدام قسم الدقي دلوقتي بسأل عن سولافة مجدي وحسام الصياد ومحمد صلاح، وبينفوا إن فيه حد جه أو إن فيه قوة طلعت تقبض على أي حد.

<http://tiny.cc/av80gz>

عبدالله السعيد يثبت أمام "أمن الدولة" تعرضه للضرب والسباب في طره.. وتجديد حبسه ١٥ يوماً في القضية ٤٤١

قال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن نيابة أمن الدولة العليا، قررت تجديد حبس الناشط السياسي عبدالله السعيد، عضو حزب العيش والحرية. وجاء قرار التجديد بالحبس ١٥ يوماً، على ذمة التحقيقات في القضية ٤٤١ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا.

وأثبت السعيد خلال جلسة التجديد أمس، تعرضه للضرب والسباب فور وصوله مقر محبسه بسجن طره تحقيق.

وكان السعيد قد تعرض للاختفاء حوالي شهر منذ القبض عليه، دون أي تواصل بينه وبين محاميه أو أسرته، قبل أن يظهر متهماً في القضية.

ويواجه السعيد اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

<http://bit.do/fi25T>

هل تعلم أن المدافع عن حقوق الإنسان، #إبراهيم_عز_الدين قضى ما يزيد عن 45% من العام 2019 (167 يوم) مختفي قسرياً لدى السلطات المصرية التي ظلت تنكر إلقاء القبض عليه لمدة 23 أسبوع و6 أيام؟

هل تعلم أن نيابة أمن الدولة العليا قد أمرت بحبسه لمدة 15 يوم على ذمة القضية 488 لسنة 2019، دون أن توجد أدلة كافية على ارتكابه ما هو منسوب إليه من اتهامات، أو دون أن تجري تحقيقات في حقيقة تعرضه للاختفاء والتعذيب وسوء المعاملة طوال هذه الفترة؟

<http://bit.do/fi26A>

اليوم بمعهد أمناء الشرطة بطره
الشاب صلاح عبد المبدي يتم عرضه علي محكمة الجنايات وهو شاب كفيف ، وما زال محبوس منذ عام ونصف
ثم في القضية ٦٤٠ يتم عرض السيدة / آية الله علاء حسني زوجة الصحفي حسن القباني الذي تم عرضه بالأمس بعد إخفاء قسري شهرين ونتوسل للمحكمة ان تخلي سبيلها رحمةً ببنتيها همس وهيا
وفي ذات القضية يتم عرض شقيقين في العقد السابع من العمر أحدهما يأتي علي كرسي متحرك وفي القاعة الثانية ، يتم عرض ٣٥ إنسان علي ذمة قضية الأمل ما بين طبيب ومهندس ومحامي وبرلماني وحاصل علي دكتوراه وداعية وموظف في جلسة تستمر ساعتين
ثم يُختتم اليوم بعرض السيدة علا يوسف القرضاوي التي امتد حبسها ليصل لعامين ونصف حبس احتياطي انفرادي بلا زياره
مشاهد مؤلمة تتجمع كلها في يوم واحد ، هذا ما رأيته ، وقد يكون مالم أراه أشد إيلاًماً
#الحرية_للمعتقلين

<http://bit.do/fi26M>

"ما تعرض له قد يصل إلى جريمة قتل".. تقرير بريطاني لمختصين بقضايا العدالة الدولية يطالب بتحقيق أممي في وفاة مرسي aja.me/pfunp

<http://bit.do/fi8Ce>

حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا
هذه تجربة الكثيرين ممن خضعوا للاستجواب في نيابة أمن الدولة في مصر

<http://bit.do/fi8vZ>

تحديث : مد اجل النطق بالحكم ليوم 28 ديسمبر
غدا السبت 30 سبتمبر من المفترض ان تُسدل الستائر عن تلك القضية "64 عسكريه " والمعروفه
اعلاميا باسم قضيه النائب العام المساعد التي راح ضحيتها الكثير ممن هم خلف القضبان ، غدا من
المفترض ان يتم الحكم على 304 معتقل..
304معتقل لم يسلم احد منهم من الاخفاء القسري والتعذيب لفترات تعدت الاربعه اشهر ، تعرضو فيها
للتعذيب الجسدي والنفسي ، وبعد هذه الفتره ظهرو في النياحه بنفس ملابسهم وبدت عليهم اثار التعذيب
واضح في هذه القضية العبيثه بالتهم الملفقه..
304معتقل تم الزج بهم في سجن شديد الحراسه 2 والمعروف باسم العقرب الذي يعلم الكثير عن تفاصيله
التي تسلب الانسان كل حقوقه فتمنع عنهم الزياره والدواء والترريض والتي هي منصوص عليها في
القانون ولكنها لا تطبق فهي لا تعدو اكثر من كلمات على الورق ، يتعرضون للقتل البطيء هناك فقد منهم
الكثير من اوزانهم كما اصابو بالعديد من الامراض ، قامو بالاضراب عن الطعام للمطالبه بالحقوق فقبول
ذلك بالقاء قتابل الغاز والضرب حتى ارسلو رساله وقد قالو فيها " احنا بنموت.... "
304اسره لم يسمح لهم بالزياره ولم يرو احبتهم منذ اكثر من 3 سنوات سوى لحظات قليله في القفص
الزجاجي والتي لاتعد لقاء ، اسر تحيا في مشاعر متضاربه بين الخوف والقلق والامل والالم....
وايضا هؤلاء المعتقلون الذين يبيتون ليلتهم حالمين بالحرية والعوده لاحبتهم والخروج من هذا القبو
المظلم فما بداخله من كل شيء تماما كمثل القبو فقط انفاسك هي التي تدل على حياتك...
فالحريه والحياه لهم جميعا...

<http://bit.do/fjqek>

2من المعتقلين ماتو في خلال 24 ساعه وفيه جوه الاف الحالات المعرضه للموت بسبب الاهمال...
"الاول" توفي فجر امس ا. ابراهيم حسني بسيوني من قريه الشيخ فضل مركز بني مزار محافظه المنيا
نتيجه أزمة قلبية
اما "الثاني" فهو ا. السيد هلال علي فرج عنده 60 سنه من ديرب نجم بالشرقيه توفي اليوم بعد تدهور
حالته الصحيه، بعد إصابته بسرطان الكبد الذي انتشر في الرئة والغشاء البلوري والذي كان قد تم القبض
عليه فجر يوم 26 يوليو 2019 بزعم انضمامه لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور،
وحيازة منشورات...
المعتقلين بيكونو بصحه كويسه فيتقبض عليهم ويتم وضعهم في ظروف احتجاز غير انسانيه فيتصابو
بالامراض فيمنعو عنهم العلاج ويتعننو في خروجهم للمستشفى بحجه التعليمات لحد مايموتو يعني قتل
بالبطيه من اول احتجازهم لحد وفاتهم...

<http://bit.do/fjcZQ>

تجديد حبس المحامي الحقوقي إبراهيم متولي ١٥ يوما.. شكوى ضد تعرضه للتعذيب على يد ضباط
قال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن نيابة أمن الدولة العليا، قررت تجديد حبس المحامي
الحقوقي إبراهيم متولي، ١٥ يوما أخرى، على ذمة القضية رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة.
ويواجه متولي، اتهامات بنشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وإساءة استخدام

وسائل التواصل الاجتماعي. وبحسب محاميه أثبت المحامي إبراهيم متولي في محضر الجلسة، تقدمه بشكوي ضد رئيس مباحث الأمن الوطني بكفر الشيخ لاحتجازه بدون وجه حق داخل مقر الأمن الوطني في الفترة من 22 أكتوبر حتي 5 نوفمبر 2019 مما تسبب في زيادة تضخم البروتستات و ضعف الأبصار وزيادة التهاب الاعصاب، وتعرضه للتعذيب من خلال تقييده.

<http://bit.do/fjqrA>

النهارده همس القباني بتكمل 9 سنين " عيد ميلادها" بس لأول مره من غير والدتها ايه علاء ومن غير والدها حسن القباني ، النهارده همس بتبدا عام جديد في حياتها وكل امالها هي وجود مامتها وباباها المعتقلين ، همس اللي بدات معاناتها وهي عندها 5 سنين بالظبط وكانت بتروح لباباها العقرب مع مامتها على امل تدخل زياره وتشيل صوره ، ومن 6 شهور بقت تشيل صور مامتها وتقف قدام النيابة مع باباها تستنى تشوفها ،الوقتي النظام قرر يحرمها من الاتنين ، طفله كل حياتها بقت بين سجن ماما وسجن بابا وامتى هنروح لماما وبابا ، هنزور مين الاول ماما ولا بابا!

اما عن حكاية ايه وحسن:

ايه علاء حسني اتقبض عليها 19 يونيو 2019 وهي راحه تعزي د.مرسي وبعد اختفاء 14 يوم ظهرت في نيابه امن الدولة على ذمه قضيه 640 لسنة 2018 بتهم منها التواصل مع القنوات الاخباريه وتم ترحيلها لسجن القناطر...

اما حسن القباني ففي يوم 17 سبتمبر 2019 تم القبض عليه بعد استدعاؤه بعد التدابير بحجه الحديث عن زوجته ايه علاء وظهر في نيابه امن الدولة يوم 19 نوفمبر على ذمه قضيه جديده 1480 لسنة 2019 وتم ترحيله لطره...

اليس من حق همس صاحبه التسع سنوات واختها هيا صاحبه الست سنوات حياه سعيدة بجوار والدها ووالدتها ؟!

#الحرية_لاية_علاء

#الحرية_لحسن_القباني

<http://bit.do/fjqsP>

التنكيل لازال مستمرا باسرة ظابط الشرطة السابق العميد حلمي حمدون

هكذا قام امن دمنهور بمحافظة البحيرة باعتقال اسرة باكملها

26•سبتمبر 2019 قامت قوات الامن بدمنهور باقتحام احدى الكافتريات بالمدينة واعتقال كلا

محمد حلمي حمدون محامي

وزوجته الناشطة النسائية السيدة أسماء دعيبس

أحمد حلمي حمدون المعيد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

27سبتمبر 2019

وبحسب منشور على صفحة الظابط احمد حمدون فى الفيسبوك قبل ان يقوم بحذفه

يقول فيه

عند ذهاب السيدة زوجته ووالدتهما الى مبنى الامن الوطني بدمنهور للسؤال عنهما تم توقيفها هناك

وبعدها بساعة عندما قامت شقيقتهم
فاطمة الزهراء الدكتورة بكلية تجارة دمنهور وشقيقتها زينب بالذهاب لمبنى الامن الوطنى للسؤال عن
أمهما وأشقائهما تم توقيفهما
قبل ان يتم الافراج عنهما لاحقا

2 اكتوبر 2019 وبعد اختفاء قسرى استمر ل 6 ايام
نيابة جنوب القاهرة بزينهم تامر بحبسهم 15 يوما على ذمة التحقيقات فى القضية 1383 لسنة 2019
والمعروفة إعلاميا بمظاهرات 20 سبتمبر
قبل ان يتم الافراج عن المحامى محمد حمدون وشقيقه احمد حمدون معيد بالجامعة
واستمرار حبس السيدة اسماء دعبس

• ديسمبر 2019 اعتقال الأب ظابط الشرطة السابق احمد حمدون ونجله محمد وحبسهما 15 يوما على ذمة
التحقيقات فى قضية نشر اخبار كاذبة والانضمام لجماعة أسست على خلاف مواد القانون
يذكر انه قد مورست ضغوط كبيرة على الأسرة وعلى ظابط الشرطة السابق من اجل ان يتم يتوقف عن
مهاجمة ونقد السلطات المصرية والأحوال التى آلت اليها البلاد
وتم ذلك من خلال تغير البروفايل الخاص بصفحته على الفيسبوك كما هو واضح (ولكن لم نتمكن من معرفة
هل تم التغير بواسطة العميد حلمى ام ان صفحته قد تم السيطرة عليها من قبل اجهزة الامن)
ورغم ذلك ورغم انه تجاوب مع الضغوط التى مورست عليه حسب المعلومات المتوفرة وذلك
حفاظا على حياة أسرته من التدمير والتنكيل بهم فتم اعتقاله مؤخرا وحبسه على ذمة احدى القضايا

<http://bit.do/fjZ7Q>

النهارده اليوم ال 37 للاخفاء القسري لمي وزوجها اسلام وطفلها الرضيع فارس بعد اعتقالهم يوم 1
نوفمبر من بيتهم في القاهره ، النهارده ظهر احمد اخو مي بعد اختفاء قسري شهر واتعرض عالنيابه
بتهمه الانضمام وحيازه منشورات بس لسي مي وزوجها وفارس مفيش اي اخبار عنهم
فارس كمل 3 شهور يوم 8 نوفمبر وهو مختفي مع مامته وباباه ، والنهارده 8 ديسمبر كمل 4 شهور وهو
مازال مختفي مع مامته وباباه ، يعني تم 3 و 4 شهور في اروقه الامن مجهول المكان والظروف ، فارس
المفروض يتطعم ال 4 شهور مش بس كده ده يتربى في ظروف مناسبة في بيئه كويسه
هل مي امه في وضعها ده هتكون قادره تاخذ بالها منه؟! بيرضع ازاى في ظروف زي ده؟! هل مي معاها
حفاظات كافيه او تقدر تغيرله بسهولة! هل معاها لبس مناسب للجو اللي احنا فيه عشان تلبسه! هل
معاها مايناسبها هي في الجو ده! هي نفسيتها عامله ازاى! زوجها اخباره ايه؟! ليه بيحصل كل ده؟!
الاخفاء القسري مش جريمه؟! هو منصوص عليه في القانون ولا المفروض حتى لو اتقبض على متهم
يظهر ويتعرف مكانه ويحضر محامين معاه

<http://bit.do/fkf9q>

رسالة إلى فاطمة زوجة شادي الغزالي حرب
عزيزتي فاطمة،

شاهدت دموعك بالأمس. كنت وقتها في القطار عاندا من فيرجينا الى واشنطن.، لم اشعر ببطء الزمن وطول مسافة -أقطعها كل يوم- مثلما شعرت بالأمس. دهر كامل قضيته بالقطار أمس يا فاطمة. كان القطار بطيئا و كان البطء قاتلا، وكأن القطار يجر عرباته حرفيا فوق ضلوعي. ومع هذا أضعت محطة الوصول! كنت أريد الوصول والهروب من هذا البطء الذي خلقه حزنك حولي.. لكن إلى أين؟ إلى غرفتي! آكره غرفتي هنا يا فاطمة. أكرهها بشدة، أكره حوائطها ونافذتها الصغيرة. أكره ضيقها الشديد المقبض الذي يشبه زنزانة حبس انفرادي. كثيرا ما أقضي ساعات طويلة في مكتبة الجامعة كي لا أعود الي تلك الغرفة.. حفظت المكتبة يا فاطمة . حفظت أماكن الكتب، وشكل الرفوف، والمقاعد، والطاولات. حفظت تصاميم الإضاءة، وشكل النوافذ والستائر، وشكل الحضور وأماكنهم المفضلة. حفظت وجوه الأمناء وأسمائهم وطباعهم من كثرة الجلوس هنا. لكني أعود في النهاية مضطرا، وأنا أواسي نفسي بأنها زنزانة متخيلة خلقها عقلي وليست في واقعي. ليست بضيق زنزانة شادي أو ظلمتها أو برودتها أو رمادية حوائطها. علي الأقل أنا استطيع الخروج للتنفس، ولربما أتركها دون عودة نهائيا في أي وقت . لكنه، هو وغيره، لا يستطيع فعل الشيء ذاته. ومع هذا فهو أكثر صبرا مني.

انا لم أرسل لكي من فترة طويلة. ليس تجاهلا، او نسيانا، لكني في كل مرة أحاول الكتابة لا أجد ما أقول. تقتلني مواساتك بالكلمات، يقتلني التكرار وإعادة ما قلته في كل مرة من "أنني متفائل"، و"خير المره دي"، و"خليكي قوية، وأيام صعبة وتعدي". اشعر بعجز شديد كلما حاولت الكتابة اليكي، وضجر أشد من كلماتي الفارغة، وغضب من أن أقصى ما استطيع فعله هو البحث عن مرادفات للمعنى ذاته.

في أحد الأيام قابلت صدفة أحد المسنولين.. شاهدته على بعد أمتار محاط بالكثيرين. تحركت ناحيته مقاوما قلقي من احتمالية أن يتجاهلني. لكني وصلت له في النهاية، تحدثت إليه عن شادي وآخرون. ثم بدأ يحدثني هو عن الأوضاع التي تمر بها البلاد، والأموال التي تتدفق من الخارج والمؤامرة الكونية لتدمير مصر وكل من حوله يأمنون على المعنى ذاته! ابتلعت كل هذا الهراء في صمت، رسمت ابتسامة رجاء و قلت "معلش يا فندم ... خلينا نتحرك لقدام، ديه أعمار ناس" وعدني بالتواصل مع من بيدهم الأمر.

بعدها بأيام كنت في قاعة المحاكمة، انظر الى القاضي على منصته مستجديا للأمل، وفوق رأسه " وإن حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل". مشهدا مكرر في الف عمل درامي- لكنه حقيقي وصادق صدق دموعك- لكن الجديد فيه أن القاضي جدد حبس ما يزيد عن 100 شخص في دقائق، و كأنه يتعامل مع كشف غياب وحضور مدرسي. لم تستغرق قراءة اسم احدهم سوى ثواني، ولا يفصل الاسم عما يليه سوى أن يبتلع القاضي ريقه، أو يشرب من كوب المياه الذي أمامه. الاسماء هنا لا تعني شيئا.. هي مجرد أسماء وحروف وليست أكثر. ليست أعمار تضيع، وقلوب تنزف، وأجساد تنهار، وعقول تحاول الهرب من الجنون في دوامة الحبس الانفرادي، ودموع أمهات وازواج وزوجات مثلك.

لا أذكر يا فاطمة آخر مرة بكيت فيها مثلك. بكيت فيها بكل تلك الحرقه. ربما قبل سنوات طويلة. يقولون أن البكاء يريح القلب، لكني لم أحظى منذ كثير بمثل تلك الراحة. أحيانا أتوسل الى دموعي لكنها لا تسقط، ولا أعلم أين ذهبت بلا رجعة. أشعر وكأنني محارب، علي أن أشاهد ألم زملائي وأنا أتحرك للأمام، لا وقت للتوقف، أو النظر الى الخلف. أحاول تغليب العقل على المشاعر وكل شاغلي الإجابة على سؤال ماذا بعد؟ فقط أفعل ما ينبغي فعله، والتمس العذر لذاتي إن لم أفعل. فعلنا ذلك أنا وشادي "الطبيب" ذات مرة، وضع يده -مساء يوم 28 يناير 2011- على عنق أحدهم فوق كبري قصر النيل، وقال مات (أو في الحقيقة قتل). لم نبكي، تحركنا للميدان ولم ننظر للخلف، لم يكن لدينا وقت للبكاء. كلما تذكرت هذا المشهد أسأل نفسي، أي شيء فعلناه بقلوبنا من أجل هذا البلد!

عدت يا فاطمة الي غرفتي بالأمس، ووجهك أمامي وكذلك صورة شادي في زنزانته، وعلى فراشي تناولت حبة منوم ولم أنام. أنا لم أنم منذ فترة طويلة، لم أنم منذ أن تركت مصر. أذكر هذا اليوم قبل عام. كنت أفكر في احتمالية أن أفقد سنوات من عمري مثل شادي، أو أفقد عقلي بالإكتئاب والضجر من العجز وقلة الحيلة. فقررت أن أفقد شيء آخر برضا وهو البقاء وسط ما أحبه ومن أحبهم. تركت أناس ومدينة أحبها. تركت مكتبي المبعثرة، ودفاتري، صحف قديمة، وصور معلقة فوق جدار غرفتي.. تركت غرفة خلقتها من عدم، صنعت ستانرها من قماش ملون. تركت نباتاتي فوق جدار الشرفة، و مكتبي وفي ادراجة مسدس شمع، وعلبة مسامير وقصاصات ملونة من القماش، ومنوم ثم رحلت.

أنا أسف ليكي يا فاطمة.. أسف لأن الحياة غير عادلة معنا، ولأن ظلمهم أصعب من أن يتحملة بشر. أسف لأن تلك الكلمات قد لا تنفع ولا تجبر ولا تعوض ولا تمرر الوقت ، لكن لعل في مشاركتها معكي طبطبة على قلبك وتأكيديا على أننا لم ننسى محنتك ومحنة شادي

<http://bit.do/fkf9P>

بعد ثلاث سنوات من المحاكمة: سجن ضابط وثمانية أمناء شرطة ثلاثة سنوات بتهمة ضرب مواطن حتى الموت. حكم إيجابي ولكنه يضمن استمرار نهج الحكم بالعقوبة الأدنى لرجال الشرطة

قضت محكمة جنايات الوايلي يوم الثلاثاء 3 ديسمبر في القضية رقم 4126 لسنة 2016 بمعاقبة الضابط نادر نبيل بولس شنودة، وثمانية أمناء شرطة، بالسجن لمدة ثلاث سنوات، لاتهمهم بالضرب العمدي للمجني عليه/ حسين فرغلي حسن فرغلي، ما أفضى إلى موته، واستعمال القسوة مع المجني عليه وزوجته وبنجله، وذلك اعتمادا على سلطان وظيفتهم، وبمعاقبة المتهم الخامس "أمين شرطة" بغرامة إضافية 500 جنيه بتهمة إحراز سلاح ناري مششخن وذخائر خرطوش بغير ترخيص.

كما أن الحكم، طبقا لهدى نصر الله، يمثل استمرارية نهج القضاة في مصر بتوقيع أدنى العقوبات القانونية ضد رجال الشرطة حتى في القضايا التي تسبب فيها تدخل رجال الشرطة في وفاة مواطن بريء. فالمادة 236 من قانون العقوبات تعاقب على الضرب المفضي إلى الموت بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث إلى سبع سنوات، ولكن القاضي استخدم سلطته التقديرية لتوقيع الحد الأدنى من العقاب. وهذا على الرغم من أنه قام بإعمال نص المادة 32 من قانون العقوبات التي تقضي بمعاقبة المدان بعقوبة الجريمة الأشد عند ارتكاب عدة جرائم مرتبطة، وهي في هذه الحالة، جريمة الضرب المفضي إلى الموت وإساءة استخدام السلطة المشمولة في الحكم، ولكن بتوقيع أقل عقوبة يسمح بها القانون على الضرب المفضي إلى الموت. تستمر سياسة المحاسبة المنقوصة في تعامل محاكم الجنايات مع جرائم رجال إنفاذ القانون!

وكانت النيابة العامة في إحالتها المتهمين إلى المحاكمة قد استبعدت توصيف الجريمة بأنها تعذيب مواطن وفقا للمادة 126 وهو ما طلبه الممثلون القانونيون لأهل الضحية، وقد كان فريق الدفاع القانوني من المبادرة المصرية قد طالب فيما سبق بتوجيه اتهامات التعذيب المؤدي إلى الموت لارتكاب الجناة جريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها بل هي ملفقة كما يظهر من تفاصيل الواقعة وفي تحقیقات النيابة، ما أدى إلى وفاته، وهو ما يستوجب تطبيق العقوبة المقررة للقتل العمد كما جاء في نص المادة 126 من قانون العقوبات والتي نصت على أن "كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر. وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً."

تعود وقائع القضية إلى 2016/5/20 حيث قام المتهمون بضرب المجني عليه حسين فرغلي حسن فرغلي ضرباً عمدياً مبرحاً، بأن انهالوا على جسده بأدوات راضة (شوم – كعب طبنجة) وبأيديهم وأرجلهم،

فأحدثوا به الإصابات والآلام التي نتج عنها وفاته، وقررت النيابة العامة بأمر الإحالة، أن المتهمين لم يقصدوا من ذلك إلى قتله، ولكن الضرب أفضى إلى موته. ولكن الحكم أقر بوجود علاقة سببية بين الضرب المبرح والوفاة. ويظهر من التحقيق الذي قامت به المبادرة المصرية وقت وقوع الحادثة ومن مقاطع الفيديو التي قام الشهود بتصويرها اعتداء قوة الشرطة على المجني عليه بالضرب المبرح باستخدام الشوم والأيدي والأرجل وبشكل انتقامي لا يتناسب بأي صورة مع أي غرض عملي للتدخل الشرطي، كما تظهر المقاطع المرفقة بالتحقيق استمرار رجال الشرطة في ضرب المجني عليهم بعد أن تم إيداعهم في داخل البوكس إلى الحد الذي تسبب في إحداث تلفيات بسيارة الشرطة نفسها من قوة ضربات الشوم والعصيان. استمرت التحقيقات والمحاكمة في الدعوى لمدة تزيد على ثلاث سنوات، كان المتهمون خلالها مطلق السراح، يمارسون عملهم الوظيفي في وزارة الداخلية، فقط تم نقل بعضهم من مقر قسم شرطة الوايلي إلى جهات أخرى، ولم يتم وقفهم احتياطياً عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات إعمالاً لنص المادتين 53 و81 من قانون هيئة الشرطة، وهي المواد التي تمنح الداخلية سلطة وقف الضباط والأمناء احتياطياً عن عملهم إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك.

وقد انتهت المحكمة إلى إدانة المتهمين جميعاً لثبوت الاتهام والمساهمة الجنائية بحق كافة المتهمين، وانتفاء حالة الشيع لبيان دور كل متهم في ارتكاب الجريمة، وهو من الجوانب الإيجابية في حكم المحكمة، والأخذ بما قرره تقرير الطب الشرعي من توافر رابطة السببية بين فعل المتهمين وموت المجني عليه، وأقر الحكم بأنهم لم يكونوا في حالة دفاع شرعي عن النفس. وتطالب المبادرة المصرية مجدداً، من أجل القضاء على مناخ الإفلات من العقاب، ومن أجل تطبيق المحاسبة الفعالة:

بأن تقوم النيابة العامة بتوجيه اتهامات بالقتل العمدى بموجب المادة 126 عندما تتوافر أركان الجريمة، كما هو موضح أعلاه .

أن تمارس النيابة العامة سلطتها في استخدام الحبس الاحتياطي مع الموظفين العموميين المتهمين بإساءة استخدام سلطاتهم من أجل حماية سلامة التحقيقات، خاصة وقد استخدمت إجراء الحبس الاحتياطي بشكل متزايد في السنوات الأخيرة مع المتهمين في قضايا لا تحتوي على اتهامات بممارسة العنف مثل قضايا التظاهر والتعبير عن الرأي.

أن تقوم وزارة الداخلية بوقف رجال الشرطة المتهمين في جناية أو جنحة مخلة بالشرف عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات والمحاكمة طبقاً لنص قانون هيئة الشرطة .

أن تقوم السلطة القضائية بممارسة سلطاتها التقديرية لتوقيع عقوبات رادعة على الموظفين العموميين خاصة من رجال الشرطة في حال أن جرائم الضرب والتعذيب وإساءة استخدام السلطة قد أدت إلى الوفاة وإزهاق أرواح الأبرياء.

<http://bit.do/fkgar>



في #اليوم_العالمي_لحقوق_الإنسان أنماط من الانتهاكات التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر ،
<http://bit.do/fkmyG>

المفوضية المصرية للحقوق والحريات في اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر:-
 المفوضية المصرية ترصد #حصار_القمع في 2019: اعتقالات وتعذيب واعتداءات للحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان
 واحدة من أسوأ السنوات التي مرت على العمل الحقوقي في مصر، جاءت 2019 وارتفع معها وتيرة استهداف الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في منظمات المجتمع المدني.
 ليس جديدا استهداف المخالفين للرأي والمعارضين للسلطة والحقوقيين، ولكن استخدام أدوات جديدة كان هو الأهم خلال هذا العام، سواء بالاختفاء القسري أو بالتعذيب داخل أماكن الاحتجاز أو حتى الاعتداءات عليهم في الشوارع وتدمير ممتلكاتهم.

المفوضية المصرية للحقوق والحريات، حاولت رصد ما شهده عام 2019 من قمع واستهداف للمعارضة السلمية، في محاولة منها لتوثيق ما تشهده الفترة الحالية من تضيق حرية الرأي والتعبير والتنظيم والعمل السلمي.

الباحث إبراهيم عز الدين

مهندس وباحث عمراني بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، تعرض لواحد من أبشع الانتهاكات في حق المواطنين، الاختفاء القسري، لما يزيد عن 167 يوما منذ اعتقاله من منزله فجر 12 يونيو، وحتى ظهوره في 26 نوفمبر.

خلال هذه المدة، انقطع أي تواصل بين إبراهيم ومحاميه وأسرته، مع العديد من البلاغات والتغرافات والدعوى القضائية التي تطالب بالكشف عن مكان احتجازه وإبلاغه بأسباب هذا الاحتجاز، ولكن دون جدوى.

ظهر إبراهيم بعد هذه المدة ضعيفا ومرهقا، وتم إدراجه على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة، والتي يواجه فيها اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار كاذبة للإضرار بالأمن القومي.

المفوضية المصرية للحقوق والحريات، كشفت في بيان لها عن حجم ما تعرض له إبراهيم من تعذيب بدني ونفسي خلال فترة الاختفاء، والتي وصلت لتهديدات بالقتل واستخدام الكهرباء، مع البقاء لعشرات الأيام مرفوع اليدين.

ووصفت منظمة العفو الدولية، ما تعرض له إبراهيم منذ القبض عليه وحتى ظهوره، بأنه "جزء من أسوأ حملة قمع تشهدها مصر في تاريخها الحديث".

المحامي الحقوقي هيثم محمد

جاء شهر مايو ومعه قرارا جديدا باعتقال المحامي الحقوقي والمناضل الاشتراكي هيثم محمد، بعد أقل من 8 أشهر من إخلاء سبيله على ذمة قضية أخرى.

تلقى هيثم محمد في 13 مايو مكالمة تليفونية من مركز شرطة الصف أدعت أن قسم الشرطة لم يتلق معلومات بتخفيف التدابير.

وبمجرد ذهابه للمركز تم إلقاء القبض عليه من قبل رجال شرطة بزي رسمي ورجال من الأمن الوطني بملابس مدنية دون إظهار أي أمر بالقبض عليه، وتم اختطافه من قسم شرطة الصف معصوب العينين. وظل محمد مختفيا لمدة ثلاثة أيام، حتى ظهر بنيابة أمن الدولة، في 16 مايو الماضي، وتم عرضه على النيابة دون حضور محاميه وإدراجة بقضية جديدة رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٩.

بالطبع يواجه هيثم نفس الاتهامات المعلقة الجاهزة، بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

الحقوقي البارز جمال عيد

عقب أحداث 20 سبتمبر ازدادت الهجمة على الحقوقيين، ولم تقتصر على اعتقالهم أثناء الحضور مع موكلهم بل وصلت إلى حد سرقتهم وترويعهم والاعتداء عليهم بالضرب مثلما حدث مع المحامي الحقوقي جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

ففي 10 أكتوبر الماضي، هاجم عيد بأحد شوارع المعادي الجديدة بالقاهرة، شخص ضخم في الثلاثينات من عمره وخطف منه الموبايل، وبدأ في محاولة سرقة حقيبته واعتدى عليه بالضرب، وبمجرد تجمع المواطنين حاول هذا الشخص الهرب مع شخص آخر، وإطلاق رصاصة في الهواء لتخويفهم، لكن استمر المواطنون في مطاردتهم، فتركوا الموتوسيكل وفروا هاربين.

توجه عيد إلى قسم الشرطة، اتضح أن هؤلاء الأشخاص الخمسة لا علاقة لهم بقسم شرطة البساتين، وأن الواقعة برمتها من قوات أمن أو قوات خاصة، تتبع جهة أخرى، بحسب بيان الشبكة العربية بخصوص الواقعة.

ووفقا لبيان الشبكة فإن هذه الواقعة، تسببت بكسر في ضلوع القفص الصدري لجمال عيد، وإصابة الساعد الايمن، والقدم اليسرى، وكسر نظارته الطبية.

وقبل أيام من الاعتداء على مدير الشبكة العربية لحقوق الإنسان تمت سرقة سيارته، إضافة إلى تحطيم سيارة محامية بالشبكة، بعد أن استعارها منها عيد لإنجاز بعض المهام، تلقى عيد مكالمات تهديد متكررة من أرقام مجهولة، يعتمد المتحدث فيها تكرار جملة: "اتلم بقى ياعم جمال."

وفي 12 نوفمبر الماضي، فوجيء محامو الشبكة بأن النيابة حفظت التحقيق، دون سؤال جمال عيد أو أخذ أقواله، ودون سماع الشهود المذكورين في البلاغ، ودون تفريغ الكاميرات، وحتى دون الاهتمام بإطلاق رصاص أو وجود من ينتحلون صفة الشرطة ويروعون المواطنين.

المحامي البارز محمد الباقر

تم اعتقال المحامي الحقوقي محمد الباقر، أثناء حضور التحقيقات مع موكله علاء عبد الفتاح، حيث فوجيء بصور قرار ضبط وإحضار له.

وخلال اعتقاله تعرض الباقر للعديد من الانتهاكات - بحسب ما ذكره خلال التحقيقات - أمام نيابة أمن الدولة، في 9 أكتوبر الماضي، حيث طالب بنقله لسجن آخر ذو ظروف أكثر آدمية، كحد أدنى وتحسين ظروف احتجازه بسجن "شديد الحراسة 2".

وقال الباقر خلال التحقيقات، إنه عند نقله إلى سجن "شديد الحراسة ٢" في يوم ٣٠ سبتمبر الماضي، تم تغمية عينيه وجعله يسير محني الظهر مع سيل من الإهانات، كما قاموا بتجريدته من كل ما يملك - حتى أدوات النظافة الشخصية - وإلباسه زي السجن وهو مغمض العينين بصورة مهينة، ثم إقتياده إلى الزنزانة. وبحسب شهادة الباقر، فإنه ظل بنفس ملابسه الداخلية التي تم القبض عليه بها وبدون أي أدوات نظافة لمدة ٩ أيام، وبدون السماح له بالاستحمام، بالإضافة إلى النوم على الأرض، ما أصابه بالآلام في الظهر والقطنية وكتفه، وبمرض جلدي، وطلب عرضه على طبيب السجن وقُوبل طلبه بالرفض من قبل إدارة السجن.

وبالرغم من ترك أسرته نقود في الأمانات الخاصة به بالسجن، تم منعه من شراء مياه نظيفة، أو طعام من كاتنين السجن، فهو يعاني من مشاكل في الكلى وبحاجة لشرب مياه نظيفة. الباقر ممنوع من التريض طوال مدة احتجازه، ومحبوس بزنزانة سينة التهوية، بالإضافة إلى المعاملة المهينة بصورة يومية.

خلال احتجازه علم الباقر بوفاة والده ولم يتمكن من توديعه حيث حال السجن بينهم، الذي وافته المنية يوم 17 أكتوبر الماضي، فقبل احتجازه كان حريصا على ملازمة والده خلال فترة مرضه، والتواجد بجواره بجانب حضور التحقيقات مع موكله في نفس الوقت.

ووسط حراسة أمنية مشددة، تمكن الباقر من حضور جنازته بمسجد حفيظة الألفي بمصر الجديدة، لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة، وذلك بعد طلب هيئة الدفاع بحضور الجنازة من مصلحة السجون. المحامية والحقوقية ماهينور المصري

عصر 23 سبتمبر الماضي، خطفت سيارة تابعة للأمن الوطني، المحامية الحقوقية ماهينور المصري، أثناء خروجها من مقر نيابة أمن الدولة العليا في التجمع الخامس.

تم القبض عليها وظهورها بعد ساعات على ذمة القضية 488 لسنة 2019، بتهمة مشاركة جماعة إرهابية وإذاعة عمدا أخبار وبيانات كاذبة، ويتم تجديد حبسها حتى وقتنا الحالي.

ماهينور المصري واحدة من أشهر المحاميات والمدافعات عن حقوق الإنسان، وحاصلة على عدة جوائز دولية بسبب مواقفها الحقوقية المختلفة.

ولم تكن هذه هي واقعة الاعتقال والحبس الوحيدة لماهينور المصري، ولكن سبقها واقعة قبض في أحداث الاعتراض على تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية.

الحقوقي العمالي حسن بربري في مساء 25 يونيو الماضي، اعتقلت قوات الأمن الحقوقي العمالي حسن بربري، ووجهت له النيابة اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بغرضها، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، على ذمة القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

واقطعت قوات من الأمن، منزل حسن بربري، وألقت القبض عليه، وفتشت الشقة بالكامل، ثم صادرت كل الأجهزة الإلكترونية من أجهزة حاسب آلي متنقل وأجهزة محمول.

بعد ذلك توجهت القوات الأمنية بصحبة حسن إلى مكتبه، وصادرت كل الأوراق والمستندات والعقود الخاصة بالعمل، ثم اقتادته لجهة غير معلومة، حتى ظهوره اليوم في أمن الدولة.

وحسن بربري هو مدير المنتدى المصري لعلاقات العمل، وهي جهة استشارية وفنية فقط، إضافة إلى أنه حقوقي يعمل على توعية العمال بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، والشريعات الوطنية ولا علاقة له بالعمل السياسي.

<http://bit.do/fk6b9>

متهمون بالأمل.. هيثم محمددين ”بروفایل”
-في #اليوم_العالمي_لحقوق_الإنسان..حقوقيون خلف القضبان..

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان وفي الذكرى 71 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قرر المركز المصري تسليط الضوء على عدد من المدافعين الحقوقيين خلف القضبان، وهي المناسبة التي تستدعي أن يواكبها الاستمرار في التذكير بنضالات المدافعين عن حقوق الإنسان المستمرة لإعلاء قيم الحرية والمساواة والدفاع عن المواطنين ضد كافة أشكال الانتهاكات، من هؤلاء المدافعين الأستاذ المحامي هيثم محمددين الذي يمر علي حبسه اليوم ما يقرب من 7 شهور.

عايزين نخلق دنيا جديدة.. دنيا الفقرا فيها سعيدة.. دنيا الشارع فيها براح.. فيها الناس قبل الأرباح،، هكذا كانت هتافات هيثم محمددين وهكذا كان انتمائه التي تعبر دائماً عن الفقراء والمظلومين.

كان قسم الصف قد أجرى اتصالاً بالمحامي الحقوقي والناشط السياسي هيثم محمددين، ليبلغه أن هناك محضراً مُحَرَّرًا ضده، وأن عليه الحضور للقسم على الفور، وبالفعل ذهب محمددين ليعرف طبيعة المحضر، ولكنه فوجئ باحتجازه بقسم الصف منذ يوم 13 مايو، وتم تحرير محضر تهرب من التدابير الاحترازية في قضية سابقة كان يقضي فيها التدابير وهي القضية رقم 718 لسنة 2018، المعروفة إعلامياً بـ”معتقلي المترو”، ورغم التزامه بتنفيذ التدابير طيلة الفترة السابقة للحبس في القضية الجديدة إلا أنه تم تحرير المحضر وحمل رقم 22 لسنة 2019.

وكانت محكمة الجنايات المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة قد أصدرت قراراً يوم 5 يناير 2019 بتخفيف التدابير الاحترازية على محمددين من يومين أسبوعياً إلى يوم واحد، وأن القرار قد أرسل إلى نيابة أمن الدولة برقم صادر حمل 113. التي تضم عدداً آخر من المدافعين الحقوقيين سنتناولهم تباعاً:

— البداية:

عقب تحرير محضر بادعاء تهربه من التدابير تم اقتياد المحامي الحقوقي هيثم محمدين إلى وجهة غير معلومة وظهر بعدها بثلاثة أيام في نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 741 حصر أمن الدولة لسنة 2019، وصدر قرارا بحبسه احتياطياً لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق.

– من هو #هيثم_محمدين:

هيثم محمدين هو محامي وناشط حقوقي وسياسي، من مواليد 1982، ودرس الحقوق، عمل محمدين بالعديد من المنظمات الحقوقية بدايةً بمركز النديم مروراً بالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان نهايةً بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهو أحد المحامين الحقوقيين في مصر الذين لعبوا خلال السنوات الماضية دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، وعن حقوق العمال بشكل خاص.

*كان #هيثم_محمدين أحد المحامين الحقوقيين البارزين في فريق الدفاع عن العمال، وزادت شهرته عقب مواجهته لمحكمة أمن الدولة في أعقاب انتفاضة 6 أبريل من عام 2008.

*شارك #هيثم_محمدين في ثورة يناير عام 2011 واعتُقل لفترة وجيزة ثم تم التحقيق معه من قبل أمن الدولة أثناء الثورة.

*لعب دوراً هاماً في رفض قانون “منع التظاهر” الذي أقرته الحكومة الانتقالية في عام 2013، وكان أحد أهم المدافعين عن حق المواطنين في حرية التعبير السلمي.

* كان لهيثم محمدين دوراً مؤثراً في معارضة نظام جماعة الإخوان المسلمين والرئيس السابق محمد مرسي.

*ظل #محمدين حاضراً بقوة في كل القضايا الوطنية مهما كان الثمن، وكان أحد المؤسسين للحملة الشعبية للدفاع عن الأرض، اعتراضاً على نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، بموجب اتفاقية ترسيم حدود تم إبرامها في أبريل 2016، حتى تم القبض عليه مع كثيرين دفاعاً عن الأرض.

*وفي يناير 2015، قررت لجنة حصر أموال جماعة الإخوان المسلمين، التابعة لوزارة العدل، التحفظ على أموال وممتلكات 112 شخصاً، كان من ضمنهم اثنان من الاشتراكيين الثوريين، وهما هيثم محمدين وهشام عبد الرسول.

*وأقام محامو المركز المصري طعن قضائي بمجلس الدولة، وطالب المركز بإلغاء قرار تشكيل اللجنة وإلغاء قرارات التحفظ على أموال هيثم محمدين.

*أما والده فهو القيادي العمالي فوزي محمدين، وهو من القيادات العمالية التي شاركت في اعتصام عمال الحديد والصلب عام 1989، وكان له دور ونشاط سياسي وعمالي بارز.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى للقبض على هيثم محمدين، حيث تم القبض عليه في قضية “الأرض” والتي تم القبض عليه بسبب مشاركته في احتجاجات رفضاً لنقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية في 2016، ثم أُلقي القبض عليه في قضية “معتقلي المترو” في 2018، وهذه هي المرة الثالثة له على ذمة القضية رقم 741 حصر أمن الدولة لسنة 2019.

-التهامات الموجهة لـ #هيثم_محمدين:

* مشاركة جماعة إرهابية لتحقيق أغراضها مع العلم بأغراضها.

* نشر وإذاعة أخبار كاذبة الهدف منها زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

*إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

أتم هيثم محمدين 150 يوماً في الحبس الاحتياطي في 1 أكتوبر 2019، وقضي العرض العاشر والأخير أمام نيابة أمن الدولة وتم نقل الجلسات بعد ذلك أمام محكمة الجنايات بمعهد أمناء الشرطة.

وكانت الجنايات قد قررت في جلستها بتاريخ 27 نوفمبر، إخلاء سبيل المحامي الحقوقي هيثم محمدين والناشط مصطفى ماهر وآخرين بتدابير احترازية، ولكن تقدمت النيابة بالاستئناف وإلغاء إخلاء سبيل هيثم

محمدین، وقررت محكمة جنایات القاهرة، برئاسة المستشار شبيب الضمراني، قبول استئناف النيابة وإلغاء قرار إخلاء السبيل.

وتم ترحيل هيثم من سجن الكيلو عشرة ونص (الجيزة المركزي) إلى سجن القناطر.

<http://bit.do/fkmDg>

عم كمال خليل : انا لو شاركت في مظاهرة مش هنكرها انا بشارك في المظاهرات من ١٩٧٢ وعمرى ما أنكرت مظاهرة شاركت فيها .. انا اتقبض عليا من البيت مش من مظاهرة وانا طول عمري بعادي اي جماعات مسلحة لاني مؤمن بالتغيير من خلال الجماهير .. انا عاوز اعرف انا محبوس ليه ؟ محمد يونس : انا ماتوا جهتش بأي دليل ولا عرفت ايه هي الجماعة الإرهابية اللي انا متهم بالانضمام ليها واتحرمت من اني أكون جنب والدي في آخر أيامه .. انا عاوز اعرف انا محبوس ليه ؟ عبدالله السعيد : انا مانشرتتش أخبار كاذبة وهينة الدفاع عني في جلسة التحقيق طلبوا اني اعرف ايه هي الاخبار دي عشان ارد عليها .. انا عاوز اعرف انا محبوس ليه ؟ محمد وليد : انا لغاية دلوقت ماعرفش ايه تيار الاستقلال ده اللي متهميني بالانضمام ليه ؟ وامتى انضمت ؟ وأزاي ؟ انا عاوز اعرف انا محبوس ليه ؟

انا_عاوز_اعرف_انا_محبوس_ليه؟

<http://bit.do/fkmEt>

مع الذكرى السنوية #اليوم_العالمي_لحقوق_الانسان ومع نهايات هذا العام الكئيب.
أتذكر ثلاث فيديوهات ظهروا في الفترة الأخيرة بقدر ما بهم من عجز وقلة حيله لكنهم جرس إنذار للجميع فيديو فاطمة زوجة شادى الغزالى حرب، وفيديو الأب الذى علق صورة السيسى وتكلم مع الصورة وتخليلها حقيقة، ووضع أكثر من قبلة على وجه الرئيس ويديه ورجله، وطلب أن يرى ابنه، ويطمئن إنه مازال حي، ويسمع صوته، وفيديو والد المهندس أحمد بدوى.
أتذكر حادث قطار محطة مصر وما تبعه من أحداث، وانتحار شاب من فوق برج القاهرة، وإلقاء شاب نفسه من القطر لعجزه عن دفع ثمن التذكرة وخوفاً من تسليمه للمباحث.
أتذكر القبض على باقر، وعلاء، وزياى العليمى، وهشام فؤاد، وحسام مؤنس، وحسن بربرى، وأحمد تمام، وسولافه، ومى مجدى، وعبير الصفتى، ورشا عبد الرحمن، وعائشة الشاطر، واسراء عبد الفتاح، وماهينور، وهيثم محمدین، ومحمد رمضان، عمرو إمام، وعمرو نوهان، حسن نافعة، كمال خليل، وخالد داوود، وحازم حسنى، وحسن القبانى واياه، ورامى كامل و خليل رزق، ومحمد وليد ويحى حسين عبد الهادى ومحمد محى وعبد الله السعيد وقاسم عبد الكافى وسحر على وحازم غنيم ونجلاء القليوبى، ورامى شعث، ومجدى قرقر وإسلام مصدق ومصطفى المصرى وغريب مقلد وعبد الناصر اسماعيل وسيد عبد اللاه، وخالد محسن، ورشاد كمال وغيرهم من آلاف الشباب والشابات فى قضية أحداث ٢٠ سبتمبر وأعدادهم المهولة وحالتهم وطريقة عرضهم على النيابة وأحاديثهم عن طريقة القبض عليهم واستجوابهم وحجزهم، ومشاهد الأسر خارج مقرات النيابة تقف على أمل الاطمئنان عليهم.

أتذكر كل المسيحيين الذين قبض عليهم فى أحداث ٢٠ سبتمبر، وحالة الذهول التى أصابتهم وصدمة كافة المحامين عند سماع التهم الموجهة لهم بمشاركتهم جماعة ارهابية فى تحقيق أغراضها أو الانضمام لها، وحالة الدهشة التى انتابتنا جميعا من حبسهم على ذمة تحريات ملفقة على نحو فاضح.

أتذكر استمرار اختفاء مصطفى النجار، واختفاء ابراهيم عز الدين ست أشهر قبل ظهوره مؤخراً، استمرار أسر المختفين فى البحث عن أبنائهم بكل الطرق من تشكيل رابطته إلى رفع قضايا وبلاغات أمام كل الجهات.

أتذكر تلفيق تهمة جديدة لعلا القرضاوى بنفس التهمة الرئيسية التى اتحست عليها سنتين كاملين حبس احتياطى، واستمرار إحتجاز زوجها دون سند، ونفس الشئ مع ابراهيم متولى مؤسس رابطة أسر المختفين قسريا الذى قضى سنتين فى الحبس الاحتياطى وبعد إخلاء سبيله استمر احتجازه أيضا وجاءوا به على ذمة محضر تحريات جديد يتضمن تقريبا نفس التهم ليستمر حبسه من جديد، ليتحول شبح (التدوير) كابوس يطارد كل المحبوسين الذين يأملون فى إخلاء السبيل ويخشون من تلفيق قضايا جديدة. أتذكر استمرار حبس عبد المنعم ابو الفتوح وشادى الغزالى حرب، وشادى أبو زيد، وأيمن عبد المعطى وعزت غنيم ومحمد ابى هريرة واحمد دومة ووليد شوقى ورامى السيد ومحمد عادل وسيد البنا وجمال عبد الحكيم وحازم عبد العظيم ومحمود قنديل والاعصر ومحمد اكسجين وإسماعيل الاسكندرانى وعبد الرحمن موكا وعزت غنيم وآلاف الأسماء فى السجون.

أتذكر ملف الإهمال الطبى فى السجون ومقار الاحتجاز ، وعصام سلطان، والبلتاجى والعريان، ووفاة الدكتور مرسى فى قفص المحكمة، وكل الحالات المرضية التى شهدتها فى جلسات تجديد الحبس أو المحاكمة.

أتذكر استمرار التحفظ على أموال معصوم مرزوق ورائد سلامة وعبد الفتاح البنا ويحى القزاز، ومئات الاسماء التى تحرم من مالها، ومنهم شركات ومؤسسات تم إغلاقها وتشريد عمالها.

أتذكر استمرار تدابير الحبس لوائل عباس وحسن حسين وجمال عبد الفتاح وخالد بسيونى وعبد العزيز الفضالى وخالد محمود، ومراقبة أحمد ماهر، والطوابير الاسبوعية للتدابير الاحترازية فى تجديد الحبس بمعهد الامناء.

أتذكر طوابير النساء أمام السجون، وأعمار زوجات فى مقتبل العمر تخوض تجربة مريرة من أجل زيارة زوجها فى ظل إجراءات قبيحة ومؤلمة، وبكاء الأمهات والأباء عند الحديث عن ظروف احتجاز أبنائهم. أتذكر حالات اليأس والإحباط التى تصيب زملاى من المحاميات والمحامين بسبب عدم تمكينهم من حقوق الدفاع الأساسية أو عدم الاستجابة لطلباتهم

أتذكر تعديل الدستور، وثورات كل الشعوب من أجل الحرية والكرامة والعدل. أتذكر كل هذا، وأتمنى ألا تتكرر تلك الجرائم فى العام القادم، وأن يتمكن شعبنا من نيل كل حقوقه ومحاسبته جلاديه.

<http://bit.do/fkmFh>

فى اليوم العالمى لحقوق الإنسان اعتقلوا صحبتي وهيه حامل وفي اليوم الي مفروض تولد فيه مفيش كلب فيهم قرر يصحي شعرة من رجولته ويقول مش هأخذ واحدة بطنها قدامها مترين وده اكبر مثال لحقوق الإنسان فى مصر

<http://bit.do/fkmFt>

ما هو التدوير؟

هو مصطلح أطلقه المحبوسين على ذمة تحقيقات القضايا التي تلتق لهم واحدة تلو الأخرى، والتدوير نوعان:

النوع الأول: أنه بعد إخلاء السبيل، يتم تنفيذ الإخلاء على الورق، ويظل المحبوس لديهم، وفي اليوم التالي أو بعدها بعدة أيام يقدم للنيابة بمحضر تحريات جديد، ويتم ضمه لقضية جديدة، ومن الذين خضعوا لهذا النوع من التدوير، المحامى إبراهيم متولى ، وعلا القرضاوى، وإسلام الرفاعى الشهير ب (خرم)، وجهاد الحداد، ومحمد القصاص.

النوع الثانى: بعد إنقضاء العقوبة وتنفيذها أو انتهاء الحبس الاحتياطي، يتم إطلاق السراح فعلياً، وبعد شهر أو عدة أشهر، يتم القبض عليه فى قضية جديدة، ومن الذين خضعوا لهذا النوع من التدوير، علاء عبد الفتاح وماهينور المصرى، وهيثم محمددين، وسامح سعودى، وجمال عبد الفتاح، ومحمد اكسجين، عبير الصفتى، محمد رمضان ، محمد عادل، حسن القبائى، عبد الرحمن موكا، سيد البنا، محمد حمدون. وهناك مئات الأسماء لم تسعفى الذكرة لكتابتهم وتعرضوا لهذا أو ذاك النوع.

<http://bit.do/fkKE4>

-مبروك انت أخذت إخلاء سبيل .. وهتبقى حر

=استنى نشوف النيابة هتستأنف ولا لا

-مبروك استئناف النيابة اترفض والقرار بقا نهائي .. وهتبقى حر

=استنى نشوف هيتنفذ القرار ولا هتخط فى قضية جديدة قبل ماخرج

-مبروك انت خلاص ع الأسفلت .. وهتبقى حر

=استنى لما التدابير الاحترازية تتشال عشان انا تحت ايديهم يومين فى الاسبوع

-مبروك التدابير اتشالت .. وهتبقى حر

=أنا ليا ملف ومتابعة عندهم ومش بعيد عن ايديهم .. استنى لما أخرج من مصر

-مبروك والبقاء لله .. إبنكم مات وبقا حر

<http://bit.do/fkKJ7>

العقوبة بالبرد والعقوبة بالجوع

لم ينص أي قانون بشري على تعذيب السجناء بالعري والجوع ومنع الدواء مهما كانت جريمتهم ، إنه مخالف للفطرة البشرية....

إن التنكيل بالسجناء السياسيين فاق الوصف حين يظهرون في جلسات المحاكمات يرتدون الملابس

الصيفية الخفيفة في هذا الشتاء القارس ، بينما المساجين الجنائيين من أمثال تجار المخدرات

وقضايا الاغتصاب والسرقه بالإكراه وغيرها يرتدون ملابس شتوية كاملة ، مع السماح بدخول الاكل

والشرب لهم ، في حين يمنع منه السياسيين!!!

فإذا استفسرت من الظابط المسؤول يقولها صريحة أنه ممنوع على السياسيين اللبس إلا ما يستر عوراتهم

والأكل الذي يبقوهم أحياء!!!

وهذا التعنت موجود داخل السجون جميعاً وخصوصاً سجن برج العرب سيء السمعة حيث يتم التمييز بين المسجون السياسي والمسجون الجنائي فلا يسمح للسياسيين بدخول أي طعام إلا وجبة يوم واحد في حين يدخل كميات مهولة من الطعام للجنائيين ، وكذلك الأمر بالنسبة للبطاطين والدفايات والملابس الشتوية!!! إن من يجازف من المهتمين بحقوق الإنسان بزيارة واحدة لسجن برج العرب - على أن يدخل من باب الأهالي - سيرى كم الانتهاكات بحق المساجين السياسيين من منع دخول العلاج إلا بإجراءات مشددة لا يتم مثلها مع الجنائين ، مع تقليل وقت الزيارة المصرح به قانوناً والاكتفاء بدقائق معدودة ، مع منع المكاتبات والرسائل بين المساجين وذويهم ومنع الزيارة بتصريح النيابة وحرمانهم من الزيارة الاستثنائية .. وغيرها!!!

هب أن المسجون السياسي أجرم وارتكب جريمة ، ألا يكفي أن عاقبه القانون بالحبس أو السجن؟ هل يعاقبه القانون أيضاً بمنع الطعام والشراب والدواء والكساء؟!!! لماذا التمييز في العقوبة؟ ألا يكفي أنهم ينفذون عقوبات لجرانم ملفقة بمحررات مزورة؟ أم أن الخطة الموضوعية هي القضاء عليهم بتمديد أجل التقاضي في جرائم وهمية ، مع حرمانهم من أبسط حقوقهم حتى يهلكوا جميعاً في سجونهم؟ إننا نناشد كل أحرار العالم وكل مهتم بحقوق الإنسان - بغض النظر عن لونه وعرقه - وكل ذي ضمير حي وكل صاحب فكر وعدالة أن يرفض هذا الوضع المزري ، وأن يخفف عن هؤلاء المظلومين ولو بكلمة أو مقالة في أي منبر إعلامي.

وليعلم الجميع أنه قد تدور الدائرة يوماً ، وتجزم أفكار أخرى ومذاهب مسموح بها اليوم ولكن مع تغيير النظام السياسي قد تصبح مجرمة وعندها سيطبق عليهم نفس ما يطبق اليوم من ممارسات ظالمة ، مثلما حورب الشيوعيين في الحقبة الناصرية وسُجنوا ونُكل بهم ، وبعد زيارة خرشوف أفرج عنهم وصارت لهم منابر إعلامية!!!

إن العدل هو القيمة الباقية عند زوال الأنظمة وتجريم الأفكار ، وبصرف النظر عن أن الفكر لا يجرم ولا يجوز محاكمة أحد أو حبسه بسبب فكره.

دعونا من النقاط الخلافية إن كانوا مذنبين أو غير مذنبين ، ولنتفق أن القضاء حكم علي المسجون السياسي بعقوبة ارتأها وفق عدله أنها عقوبة مناسبة لجريمته ، لماذا العقوبة المضاعفة داخل السجن بالتجويب والبرد؟...

أليس منكم رجل رشيد؟.....

رسالة من زوجة معتقل مطلوب نشرها

#الحرية_للمعتقلين

<http://bit.do/fkKWU>

“بدون محاسبة”

تقرير خاص لحالات الوفاة بداخل مراكز الاحتجاز المصرية منذ 30 يونيو 2013 وحتى نهاية نوفمبر 2019

وطبقاً لنوع الانتهاك المؤدي إلى الوفاة، جاءت الوفاة نتيجة للإهمال الطبي [1] في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد الضحايا 677 بنسبة 70.67% ، وجاءت الوفاة نتيجة التعذيب في المرتبة الثانية بعدد 136 ضحية وبنسبة 14.2% ، وجاءت الوفاة نتيجة للدعوات بوجود حالات الانتحار في المرتبة الثالثة بعدد 65 حالة وفاة بنسبة 6.78% ، وجاءت الوفاة نتيجة الاكتظاظ وسوء أوضاع الاحتجاز في المرتبة الرابعة بعدد 55

ضحية ونسبة 5.74%، وفي المرتبة الأخيرة بلغ عدد الوفيات نتيجة لأسباب أخرى 25 حالة وفاة بنسبة 2.61%

#كوميدي_فور_جستس

<http://bit.do/fk538>

"الإهمال الطبي داخل السجون:

على الرغم من ارتفاع عدد السجون إلا أن الرعاية الصحية تكاد تبدو منعدمة داخل مزار الاحتجاز، وقد ارتفعت بشدة حالات الوفيات ما بين السجناء، جاء الإهمال الطبي في المرتبة الأولى كسبب للوفيات بنسبة 70.67% بواقع 677 ضحية، وذلك بسبب غياب الرعاية الصحية وسوء التغذية وضعه التهوية داخل مزار الاحتجاز.

وعلى الرغم من ارتفاع المخصصات المالية لوزارة الداخلية في الموازنة العامة، إلا أن تلك الأموال تنفق على التسليح وبناء سجون جديدة، دون اهتمام بأوضاع المسجونين المرضى وتوفير الرعاية الصحية بالسجون ومستشفياتها التي تعاني من غياب الكفاءات البشرية وضع الامكانيات والتجهيزات الطبية، والاكتفاء بأدوية المسكنات في حال اتاحتها للمسجونين، حتى احوالة المسجونين المرضى على المستشفيات المختصة وهي بمسابة عقاب لهم حيث يتم نقلهم في عربة الترحيلات وهم مقيدون اليدين بالأصداغ الحديدية وأيضا تقيد ايديهم بالأسرة طوال فترة تواجدهم داخل المستشفى".

#كوميدي_فور_جستس

<http://bit.do/fk6on>

شبه الدولة

19 نوفمبر أعلم بقرار منعي من السفر في المطار

20 نوفمبر أعلم بقرار التحفظ على حسابي الشخصي بالبنك وحساب الشركة من البنك الأهلي المتحد فرع صلاح سالم

21 نوفمبر بعد خناقة في البنك الأهلي المتحد وتقديم طلب رسمي للحصول على معلومات عن اسباب التحفظ على حسابي الشخصي والشركة، يعطى لي شفويا رقم التحفظ (8)

1 ديسمبر أعلم عن طريق الصحافة انه لا يوجد حكم بالتحفظ وان عندي جلسة يوم 12/12

4 ديسمبر أذهب الى البنك الأهلي المتحد فرع صلاح سالم وأطلب اعطائي ورقة رسمية وصورة من الحكم الصادر ضدي، وبعد معاناة شديدة تحضر الادارة القانونية من البنك الى فرع صلاح سالم، وبعد خناقة كبيرة أطلب النجدة وأثبت ماتم ضد البنك برفضه صرف فلوسي أو إعطائي ورقة رسمية بعدم الصرف.

7 ديسمبر يوم الأربعاء فوجئت بإصدار أمر ضبط وإحضار بحقي من قاضي التحقيقات في القضية رقم

173 لسنة 2011 علما بالآتي:

-لم أخطر إني متهمة بهذه القضية من قبل

-لم يتم استدعائي نهائي من قبل قاضي التحقيقات المستشار هشام عبد المجيد

-لم يتم اخطاري رسميا بجلسة 12/12 للنظر في طلب التحفظ على الأموال
-يعلمون حق العلم عنوان بيتي (كان يمكنهم اعلامي بسهولة)
-ضبط وإحضار ليه وانا ممنوعة من السفر؟ هو انا ههرب ولا فيه خطورة مني على الأمن؟
-الاتهامات الخاصة بي:

-تهرب ضريبي علما (الضرايب مسددة حتي 2015)
-تأسيس كيان مخالف لقانون الجمعيات الاهلية (شركة ذات مسوليه محدودة) علما انها شركة محاماة
-تلقي اموال وتهديد الامن القومي (مافيش حد بيقولي ماهو الامن القومي اللي بهدده)
12 -ديسمبر حضر محاميه الجلسة وقدم اوراق تفيد تسديد ضرائب الشركة والضرائب الشخصية حتي
2015

-واثبت انه تم التحفظ علي اموالي بالبنك الاهلي المتحد فرع صلاح سالم من يوم 20 نوفمبر. فوجت اخر
الجلسة بحجر القضية للحكم اليوم 14
13 -ديسمبر قدمت عدة مستندات ترد علي مذكرة طلب التحفظ من قاضي التحقيق منها (عقود للشركة ،
عقود عمل خاصة بي مع برامج الامم المتحدة، اقرارات ضريبية، عقد شركة المحاماة) مع طلب لفتح باب
المرافعة.

-٢٠١٦/١٢/١٤ يصدر قرار بالتحفظ علي اموالي الشخصية واموال شركة محاماة من اجل العدالة
والسلام، برغم انه متحفظ عليها من قبل البنك الاهلي المتحد من يوم 20 نوفمبر.
-انا وغيري قررنا نقطع سفرنا و نرجع مصر ونواجه كل الاتهامات العبثية وتشويه سمعتنا.
-احنا مقررين نكمل عملنا اللي احنا فخورين به.
-احنا مكملين برغم كل الظلم والظلام اللي فيكي يا مصر

<http://bit.do/fkKZk>

#مصر: قمنا برصد مالا يقل عن 144 حالة تصفية جسدية، قامت وزارة الداخلية بتصفيتهم بعد القبض
عليهم مباشرة أو تعريضهم للاختفاء القسري فترة ثم الإعلان عن مقتلهم.

<http://bit.do/fk6dQ>

محامي المفوضية: أهالي عمال مصانع الاستثمار يتحدثون عن اعتقال 170 عاملا بعد فض إضرابهم..
والأمن ينكر وجودهم
قال محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن ما يقارب الـ170 من عمال مصانع الاستثمار، تم
القبض عليهم ، اليوم الاثنين، بحسب تصريحات أهالي العمال. وأضاف أهالي العمال، إن العدد حوالي 70
فتاة و100 شاب، تم القبض عليهم على خلفية اعتصامهم، وتم اصطحابهم لمعسكر الأمن المركزي هناك.
فيما ينفي الأمن وجود أي من العمال المقبوض عليهم، بينما ينتظر الأهالي أمام المعسكر لمعرفة مصير
ذويهم.

وكان شهود عيان، قد قالوا إن الأمن قام بالاعتداء على إحدى الفتيات خلال فض الاعتصام. وكان المئات من العمال، قد اعتصموا اعتراضا على قرار تغيير مكان دخولهم من البوابة الرئيسية إلى بوابات فرعية أخرى بعيدة عن الشارع الرئيسي.

<http://bit.do/fk6Ff>

"أوقفوا قتل عائشة الشاطر"

ما حدث اليوم مع السيدة عائشة الشاطر يدخل في إطار التصفية الجسدية لها مع سبق الاصرار والترصد من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية المصرية وشارك فيه القاضي الذي وافق على التجديد المحتمل لها بدون رويته لها

حيث تم إحضارها من الصباح الباكر داخل سيارة اسعاف في حالة إعياء شديد لا نعلم بالتحديد من محبسها أو من المستشفى

وبعد ذلك تمنع من حضور جلسه التجديد الدوري لها هي والسيدة الفاضلة الاستاذة هدى عبد المنعم وغالبًا سيتم التجديد لهما 45 يوما

فإذا كانت حالتها متأخرة وحرجة لماذا احضروها من مكانها وتتحمل مشقة السفر من سجن القناطر الى معهد أمناء الشرطة بطرة والانتظار في مكان الاحتجاز ثم العودة الى سجن القناطر مرة أخرى مرورًا بإجراءات التفتيش

ولا يعرف لماذا يتم منعهم من حضور التجديد رغم وجودهن على بعد خطوات من قاعة المحكمة اهو عدم حضورها بحالتها المتأخرة والتي بدأت عليها خلال الدقيقة التي توقفت بها سيارة الإسعاف امام البوابة وقد ظهرت عليها الأعباء الشديدة وفقدانها الكثير من وزنها حيث بدأت شاحبة الوجه والخوف من ظهورها بهذا الشكل والمنظر امام المحامين والقضاة والجميع

ما هي الدوافع والأسباب التي تمنع المحكمة من إحضارهن وهن بداخل معهد أمناء الشرطة وعندما طلب زوج عائشة الاستاذ محمد ابو هريرة المحامي روية زوجته والاطمننان عليها. ولكن في تغنت امنى يتم رفض طلبه

•السيدة عائشة حسب تشخيص الأطباء تمر بحالة مرضية غاية في الصعوبة والحساسية تحتاج الى رعاية خاصة ومتابعة مستمرة من متخصصين

•السلطات المصرية بكل اجهزتها تعمل على قتل السيدة عائشة الشاطر

مع سبق الاصرار والترصد

<http://bit.do/fmxCn>

الأمن الوطني يمنع العلاج عن المحامي إبراهيم متولي عقابا على شكواه من التعذيب كشفت مصادر حقوقية أن إدارة سجن العقرب تمنع العلاج عن المحامي الحقوقي إبراهيم متولي على الرغم من تدهور حالته الصحية يعاني الناشط من تضخم البروستاتا، والتهاب المفاصل. يأتي ذلك بعدما تقدم المحامي الحقوقي بشكوى في محضر إحدى جلسات تجديد حبسه على ذمة التحقيقات في القضية رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة ضد رئيس مباحث الأمن الوطني بكفر الشيخ.

واتهم متولي رئيس المباحث باحتجازه بدون وجه حق وإخفاؤه قسرًا داخل مقر الامن الوطني في الفترة من 22 اكتوبر حتي 5 نوفمبر 2019 مما تسبب في زيادة تضخم البروتستات و ضعف الأبصار وزيادة التهاب الاعصاب.

ويواجه "متولي" عدة اتهامات من بينها نشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

<http://bit.do/fmxQR>

عزيزة الطويل تنتزع حكم بقضاء فترة المراقبة في المنزل بدلا من قسم الشرطة
نجحت الاستاذة المحامية عزيزة الطويل في الحصول علي حكم من محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بإلغاء القرار الإداري بإلزام محمد عادل بقضاء فترة مراقبته في مركز الشرطة والسماح له بقضاء تلك الفترة بمسكنه وعدم مبارحته إلا في الصباح.
طبقا لعزيزة فإن محمد عادل بعد إخلاء سبيله من القضيتين المحبوس الآن على ذمتها احتياطيا يستكمل فترة المراقبة من منزله. ويعد هذا الحكم مكسب كبير لكل من يعاني من التدابير الاحترازية والتي تؤثر علي استقرار حياة المئات من المفرج عنهم في القضايا السياسية وشباب ثورة 25 يناير. هذا الحكم ليس الأول للاستاذة عزيزة الطويل فقد سبق لها الحصول لموكلها على أول حكم من نوعه، يقضي بإلزام جريدة "اليوم السابع" بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه، تعويض مقابل نشرها بيانات شخصية لفتاة قاصر وقعت ضحية لجريمة "تحرش"، وأن ذلك الحكم يعد "سابقة قضائية" يمكن الاستناد إليه في قضايا مشابهة. وبذلك تحفر عزيزة الطويل إسمها وسط كتيبة محامي الحريات في مصر وتؤكد أن الأجيال الجديدة في المحاماة لا تقل كفاءة عن عصر الاستاذة الرواد

<http://bit.do/fmxET>

##بيان

اختفاء قسري جديد لأحد أعضاء المفوضية المصرية..
على السلطات المصرية الكشف الفوري عن مقر احتجاز أحمد عبد الفتاح، عضو مجلس أمناء المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وضمان سلامته وعدم تعريضه لما ينتهك كرامته الإنسانية
المفوضية تحمل الداخلية مسئولية أمن وسلامة الزميل أحمد عبدالفتاح.. وبلاغات وتلغرافات للنائب العام لتوثيق التوقيف والاختفاء

القاهرة- 19 ديسمبر 2019

تدين المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تعرض أحمد عبدالفتاح إبراهيم على، عضو مجلس أمناء المفوضية للاختفاء القسري عقب توقيفه بالشارع وإلقاء القبض عليه يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 2019.
وتطالب بالكشف الفوري عن مكان احتجازه وتمكينه من التواصل مع ذويهِ ومحاميه، حال توجيه اتهامات له، وإطلاق سراحه فوراً. وتحمل وزارة الداخلية مسؤولية السلامة الجسدية والنفسية له، وعدم تعريضه لأية ممارسات من شأنها تهديد سلامته أو حياته للخطر، أو أن تمس كرامته الإنسانية. كما تجدد المطالبة بالتوقف الفوري عن ممارسات الاختفاء القسري التي أصبحت ممارسة اعتيادية لدى السلطات المصرية، وإحالة جميع المسؤولين عنها للتحقيق، وإجلاء مصير جميع المختفين قسرياً لديها.

كانت قوات من الأمن المصري قد استوقفت أحمد عبد الفتاح إبراهيم علي، 40 سنة، بإحدى الكمائن الأمنية بمدينة نصر بمحافظة القاهرة، يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 2019، حسب رسالة تمكن من إرسالها أثناء استيقافه، وألقت القبض عليه ثم اصطحبته إلى قسم شرطة ثان مدينة نصر، مع آخرين تم القبض عليهم من نفس الكمين، حسب معلومات تم التوصل إليها. وقد قام محامو المفوضية بالسؤال عنه بالقسم، وعن سبب توقيفه واحتجازه، وهو ما قوبل بإنكار وجوده أو احتجازه لدى القسم من الأساس.

وقامت زوجته بإرسال تلغراف للنائب العام ووزير الداخلية بشأن واقعة توقيفه واختفائه وذلك يوم 12 ديسمبر 2019 بعد مرور 48 ساعة من انقطاع الاتصال معه، أيضاً تقدم محامو المفوضية ببلاغ للنائب العام، حمل رقم 53447 لسنة 2019 عرائض النائب العام بتاريخ 15 ديسمبر 2019، يطالبون فيه بالكشف عن مكانه. كما حمل البلاغ، وزارة الداخلية، المسؤولية الكاملة عن أمنه وسلامته، وأكد على حقه القانوني والدستوري في الكشف عن مكان احتجازه وأسباب هذا الاحتجاز، والتواصل مع ذويه ومحاميه.

أحمد عبد الفتاح إبراهيم علي هو مدافع عن حقوق الإنسان من أسوان، وعضو مجلس أمناء المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وحاصل على دبلوم سياحة وفنادق ويعمل بالتجارة. يهتم أحمد عبد الفتاح تحديداً بحقوق المرضى في رعاية صحية ملائمة وحقوق ذوي الإعاقة وحقوق النوبيين وقضايا البيئة خصوصاً في صعيد مصر. يأتي القبض على أحمد عبد الفتاح في ظل الهجمة الشرسة التي تشنها السلطات المصرية على العاملين في مجال حقوق الإنسان في مصر.

إن المفوضية المصرية للحقوق والحريات تؤكد أن تعريض الزميل أحمد عبد الفتاح للاختفاء القسري هو استمرار لنهج سلطات الأمن المصرية في إرسال رسائل ترهيب إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وهو الأمر الذي يمثل تجسيداً حياً لسياسات الحكومة المصرية في سحق المدافعين عن حقوق الإنسان والعصف بحرية عمل منظمات المجتمع المدني.

وكذلك تؤكد أنها حلقة من حلقات استهداف المفوضية المصرية للحقوق والحريات وطاقم عملها بشكل خاص، حيث تعرضت المفوضية منذ نشأتها للعديد من التضييقات الأمنية والتي تنوعت بين منع مديرها التنفيذي من السفر لمدة تجاوزت العامين، والتهديدات المستمرة لمقر عملها وأعضاء فريقها، وإلقاء القبض على رئيس مجلس أمنائها والعاملين فيها وحبسهم لمدد طويلة كعقاب على نشاطهم المشروع في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك امتد ذلك لإلقاء القبض على أفراد أسرهم وإلقاءهم في السجن، مؤخراً امتدت لخطف الزميل إبراهيم عز الدين وإخفائه قسرياً وتهديده بالقتل وتعذيبه لفترات طويلة وتعريضه لممارسات التجويع والحرمان المطول من النوم، ثم انتهت بالزج به في أحد الثقب السوداء لقضايا أمن الدولة وحبسه احتياطياً حتى الآن.

وتعيد المفوضية المصرية للحقوق والحريات التأكيد على ضرورة احترام السلطات المصرية التزاماتها الدولية تجاه حق الأشخاص في الحماية من التوقيف والاحتجاز التعسفي وفقاً لنص المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. والتي توجب عرض الأشخاص الذين تم توقيفهم على الجهات القضائية في أسرع وقت.

وكذلك تؤكد على ضرورة إيفاء السلطات المصرية بالتزاماتها الدستورية تجاه حق الأفراد المحرومين من حريتهم في التواصل مع محاميهم وذويهم، وفقاً للمادة 54 من الدستور المصري، التي تنص على أنه لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. وتوجب أن يُبلغ فوراً كل من تقييد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، وأن يُمكن من الاتصال بذويه ومحاميه فوراً، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته، ولا يبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه.

وتعيد المفوضية التأكيد على ضرورة الإفصاح الفوري عن مكان احتجاز أحمد عبدالفتاح إبراهيم علي، وتمكينه من التواصل مع أسرته ومحاميه، وإبلاغه بأسباب هذا الاحتجاز حال توجيه أي اتهامات له، وإطلاق سراحه فوراً.

#أحمد_عبدالفتاح_فين؟

<http://bit.do/fmxPX>

كيف أحييت نيابة أمن الدولة الاعتقال الإداري؟
في البدء، كان الاعتقال الإداري هو الحل الأمثل للدولة المصرية حينما يكون الأمر مرتبطاً بالمعارضين، أو أي شخص يمكن أن يسبب إزعاجاً للسلطات، فكان الأمر ينتهي بقرار يصدره رئيس الجمهورية، يتم بموجبه تقييد حرية المرء موضوع القرار إلى أجل غير مسمى، لكن الوضع تغير، فبعد حكم المحكمة الدستورية في 2 يونيو 2013 بإلغاء جزء من المادة 3 من قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1958، والتي تنص على أنه “يحق لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي القبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية” أصبح الأمر أكثر صعوبة، حيث لم يعد من الوارد تقييد حرية الأفراد واحتجازهم إلا بسبب حبسهم احتياطياً على خلفية اتهامهم بشكل معلن، في إحدى القضايا.

فيما يخص الحبس الاحتياطي، كان الأمر يرجع إلى المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أنه “في جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية، بحيث لا يتجاوز ستة أشهر في الجرح وثمانية عشر شهراً في الجنايات، وستين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام”

ولأن الاحتجاز عامين ليس كافياً من وجهة نظر السلطات، لم يمضي كثيراً على حكم محكمة النقض، حتى أصدر عدلي منصور الرئيس المؤقت في ذلك الحين، قراراً رئاسياً، برقم 83 لسنة 2013، لتعديل المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية حيث أضيفت الفقرة الآتية، ” ومع ذلك فلمحكمة النقض ولمحكمة الإحالة إذا كان الحكم صادراً بالإعدام أو بالسجن المؤبد أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة 45 يوماً قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في الفقرة السابقة”

إذاً، لم يعد الاعتقال الإداري متاحاً، لكنه مازال من الممكن تعديل القانون وإضافة فقرات وخلق استثناءات تقطن احتجاج الأفراد ومعاقبتهم بشكل استباقي دون حكم محكمة إلى ما لانهاية. الوضع الآن اختلف كثيراً، فإلى جانب التحايل على القانون وإتاحة تفصيله بشكل يجعل من الاستثناء قاعدة، أصبح هناك ممارسات جديدة، حيث تفتق ذهن السلطات عن أداة جديدة، لم نحتجز الأفراد على ذمة قضية واحدة مادام ممكناً أن نغرقهم في تفاصيل أكثر من قضية، صار من الممكن الإبقاء على الاعتقال الإداري في شكل جديد بالتحايل على حكم المحكمة الدستورية، باستخدام ثغرات القانون التي خلقت عمداً. في 15 ديسمبر، عمت حالة من الدهشة والاستنكار، بعد أن واجه محمد القصاص، نائب رئيس حزب مصر القوية والمحبوس منذ ما يقرب من عامين، على ذمة القضية رقم 977 لسنة 2017، اتهامات جديدة كانت سبباً في ضمه إلى قضية جديدة برقم 1781 لسنة 2019 ما أدى إلى حبسه احتياطياً من جديد بعد أن صدر قرار لا رجعة فيه من النائب العام بإخلاء سبيله قبل وقت قصير من انتهاء المدة القانونية لحبسه احتياطياً.

يواجه القصاص، المحبوس احتياطياً في زنزانة انفرادية على خلاف ما نصه القانون في شأن المحبوسين احتياطياً، اتهامات بتقديم الدعم المادي لجماعة الإخوان المسلمين لتنفيذ مخططاتهم وإعطاء تكليفات لبعض العناصر المرتبطة بالتنظيم ومن بينهم، وعقد لقاءات أثناء تدرده على النيابة والمحاكم لتجديد حبسه مع بعض قيادات جماعة الإخوان لتفعيل دور لجان الدعم المالي لعناصر التنظيم. وهو الأمر الذي يدعو إلى التساؤل، كيف يمكن لإنسان تقتصر تعاملاته الاجتماعية على الزيارات التي يتلقاها من أهله في سجن طرة على فترات متباعدة باذن من نيابة أمن الدولة، إلى جانب تجديرات حبسه في النيابة التي تتم كل 45 يوماً أن يقوم بعقد اجتماعات وتمويل جماعات أسست على خلاف القانون؟

أمامنا خيار من اثنين، إما أن جهاز أمن الدولة الذي قام بإجراء التحريات اعتمد على التليفق دون الاستناد على أدلة حقيقية بغرض الإبقاء على القصاص محتجزاً بسبب عدم إمكانية اللجوء إلى الاعتقال الإداري، وهو ما يعني أن هذه الاتهامات غير حقيقية، وإما أن ما ورد في التحريات أمر يستند على أدلة ملموسة وهو ما يعني أن هذه التحريات من المنطقي أن توجه اتهاماتها لممثلي وزارة الداخلية بالتبعية لأنه في حال صحة كلام نيابة أمن الدولة فلا مفر من أن يكون موظفو وزارة الداخلية من الضباط القانمين على إدارة السجن وقوات التأمين في مبنى النيابة متورطين في مساعدة القصاص، في عقد هذه اللقاءات بتوفير الوقت والمكان لهذه اللقاءات وتأمين عقدها وإتمامها وبالتالي يجعل وزارة الداخلية بشكل ما شريكة في الاتهام.

ما يمكن أن نستخلصه من وضع القصاص القانوني الحالي، هو أن أجهزة الدولة المصرية في مواجهة نفسها الآن، حيث أنه عليها إما أن تثبت صحة تحرياتها وبالتالي تعلن فساد وزارة الداخلية فيما يخص إدارة السجون وتأمين المحتجزين، وإما أن تبريء وزارة الداخلية وبالتبعية تؤكد على فساد جهاز أمن الدولة الذي يلفق اتهامات تحايلاً على القانون، رغبة منه في إيجاد بديل للاعتقال الإداري.

محمد القصاص ليس الوحيد الذي يتعرض إلى التنكيل باستخدام القانون، حيث أصبح هناك توجه جديد من قبل الدولة تطور من خلاله أنماط وآليات عدة تساعد على إبقاء الكثيرين محتجزين مهما اختلفت أوضاعهم القانونية سواء كانوا متهمين محبوسين احتياطياً أو خاضعين لتدابير احترازية، أو حتى محكومين أنهم عقوباتهم أو في خضم تأدية عقوباتهم التكميلية الممتدة في المراقبة الشرطية.

توضح الجبهة المصرية في الجزء التالي، 6 أنماط ابتكرتها السلطات في "تدوير" القضايا وجعل المواطنين يدورون في حلقات مفرغة من الاتهامات القائمة على تحريات غير مفصلة بالرغم من أن هذه التحريات لا يمكن أن تعتبر قرائن اتهام.

هذه الأنماط هي:

- 1- الحبس على ذمة قضيتين من البداية
 - 2- الحبس على ذمة قضية جديدة بعد شهور من الحبس
 - 3- فتح قضية جديدة بعد إخلاء السبيل من قضية أولى
 - 4- الحبس بعد إخلاء السبيل وأثناء قضاء التدابير
 - 5- الحبس أثناء مرحلة إخلاء السبيل بعد تنفيذ حكم بالسجن
 - 6- الحبس أثناء قضاء حكم المراقبة الشرطية
- أولاً: تدوير القضايا في مراحل الحبس الاحتياطي وبدائله صورة توضح مراحل تدوير المتهمين على ذمة قضايا إلى قضايا جديدة

1- الحبس على ذمة قضيتين من البداية

في هذه الحالة تقوم السلطات بوضع المتهم في قضيتين منذ الأيام الأولى لحبسه، واتهامه في القضيتين بتهمة شبه مماثلة، والتي تكون بناءً على محضر مقدم من أشخاص أو من النيابة نفسها. الأمر الذي يؤدي لاستمرار حبسه حتى بعد إخلاء سبيله من قضية لحين انتهاء النظر في القضية الأخرى.

حدث هذا مع الناشط محمد عادل، والذي تم إلقاء القبض عليه من قسم أجا بمحافظة الدقهلية أثناء قضائه المراقبة الشرطية يوم 19 يونيو 2018 وعرضه على نيابة المنصورة الكلية التي قامت بحبسه على ذمة القضية رقم 5606 لسنة 2018 إداري أجا بتهمة نشر أخبار كاذبة وذلك بناءً على بلاغ مقدم من أحد المواطنين يتهمه بكتابة منشورات تستهدف استقرار الدولة المصرية على صفحته على موقع فيسبوك، ليفاجيء بعد أسبوعين فقط في 5 يوليو بأنه يتم التحقيق معه في نيابة مركز شربين في قضية جديدة متهم فيها باتهامات مماثلة للقضية الأولى وهي قيادة جماعة أسست على خلاف القانون (حركة 6 أبريل) هدفها التحريض على كراهية الدولة ومؤسساتها بالإضافة لنشر أخبار كاذبة.

تعرضت أيضًا لهذه الحالة الناشطة أمل فتحي والتي تم إلقاء القبض عليها فجر 11 مايو 2018 على إثر نشرها فيديو تتحدث فيه عن واقعة تحرش ومثلت للتحقيق في نيابة المعادي على ذمة القضية رقم 7991 لسنة 2018 جنح المعادي، على خلفية اتهامها بإساءة استخدام وسائل الاتصالات ونشر مقطع فيديو يتضمن أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام. لتفاجأ هي والمحامين في نفس اليوم بوجودها على ذمة القضية 621 لسنة 2018 أمن دولة، والمحبوس على ذمتها نشاط آخرين، بتهمة مماثلة للقضية الأولى وهي: الانضمام لجماعة إرهابية، واستخدام موقع على شبكة المعلومات الدولية بغرض الترويج لأفكار ومعتقدات الداعية لارتكاب أعمال إرهابية، وإذاعتها عمداً أخبار وإشاعات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة.

2- الحبس على ذمة قضية جديدة بعد شهور من الحبس

في بعض الحالات تقوم النيابة بوضع متهمين بعد شهور عدة من استمرار حبسهم على ذمة قضية أخرى بناءً على محضر اتهام، والتي غالبًا ما تكون اتهاماته شبه مماثلة لاتهامات القضية القديمة، ما يجعله مثل الحالة الأولى حتى في حال إخلاء سبيله من واحدة فإنه سيكون تلقائيًا على ذمة قضية أخرى. أبرز من واجه هذا النمط هما الحقوقيان عزت غنيم وعزوز محجوب، المحبوسان منذ بداية مارس 2018 على ذمة القضية 441 على خلفية تواصلهم ودفاعهم مع السيدة أم زبيدة إبراهيم المشكوك في اختفاء ابنتها قسرًا والمتهمين بنشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور والعمل على تعطيل مؤسسات الدولة ومنعها من ممارسة عملها، لنفاجنا بعد أكثر من عام في 28 يوليو 2019 بالتحقيق معهما على ذمة القضية 1118 لسنة 2019 أمن دولة، بتهمة شبه مماثلة وهي الانضمام لجماعة إرهابية، وهو ما يجعلهما حاليًا على ذمة قضيتين في نفس الوقت، يتم النظر في الثانية عند انتهاء نظر الأولى.

جدير بالذكر بأن استمرار حبسهما حتى اليوم على ذمة القضية 441 لسنة 2018، كان نتاج انتهاك آخر من قبل الأجهزة الأمنية، وهو أنه وعند قرار المحكمة إخلاء سبيلهما عبر استبدال حبسهم الاحتياطي بالتدابير الاحترازية في 4 سبتمبر 2018 تم إخفائهما قسرًا واقتيادهما من مركز شرطة الهرم بمحافظة الجيزة إلى مكان آخر غير معلوم لأكثر من 4 شهور، ما جعل محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار حسن فريد تصدر قرارا بسرعة ضبطهم وإحضارهم لعدم تنفيذهما التدابير الاحترازية، وعند ظهورهما في معهد أمناء الشرطة في 10 فبراير قررت المحكمة برئاسة فريد استمرار حبسهما على ذمة نفس القضية، وذلك على الرغم من دفعهم أمام المحكمة بأنهم كانوا مختفيين قسرًا بمعرفة السلطات طوال هذه المدة.

3- فتح قضية جديدة بعد إخلاء السبيل من قضية أولى

هذه الحالة هي الأكثر شيوعًا من بين حالات تدوير القضايا، وهي أن تقوم النيابة بعد قرار إخلاء سبيل المتهم من المحكمة أو حتى من نفس النيابة سواء قبل أو بعد انتهاء الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، وقبل خروجه حرًا أو "على الأسفلت" يتم استدعاء المتهم مرة أخرى بناءً على محضر اتهام أمني، بتهمة شبه

مماثلة أو بتهم تتعلق بأمور داخل السجن، حتي لو كانت بعيدة عن المنطق، ومن ثم يتم حبسه مرة أخرى على ذمة القضية الجديدة.

أبرز هذه الحالات هو ما تعرض له الناشط محمد القصاص ونائب رئيس حزب مصر القوية من ضمه يوم 15 ديسمبر 2019 إلى القضية 1781 لسنة 2019 بتهم الانضمام لجماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، وذلك أثناء انتظاره الإفراج عنه بعد إخلاء النيابة سبيله في 12 ديسمبر 2019 بعد 22 شهر من حبسه انفراديًا في سجن شديد الحراسة 2 على ذمة القضية 977 لسنة 2017 والمتهم فيها بالانضمام لجماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون، ونشر أخبار كاذبة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد بقصد تكدير السلم العام في إطار أهداف جماعة الإخوان الإرهابية. تعرض لهذا النمط أيضًا المدون إسلام الرفاعي (خرم) والذي بعد إخلاء سبيله على ذمة القضية 977 لسنة 2017 حصر أمن دولة، تم وضعه على ذمة القضية 441 لسنة 2018 عقب محضر تحريات من جهاز الأمن الوطني يفيد تواصله مع منظمات حقوقية أجنبية منها منظمتي هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية للضغط على السلطات لإطلاق سراحه في القضية السابقة. واجه هذا الأمر أيضًا المحامي إبراهيم متولي والذي تم إلقاء القبض عليه أثناء سفره لجنيف لاجتماع مع الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري في الأمم المتحدة، فبعد إخلاء سبيله منتصف أكتوبر 2019 بعد عامين من حبسه احتياطيًا على ذمة القضية 900 لسنة 2017 بتهم تنظيم جماعة أسست على خلاف القانون، تم إخفاؤه قسرًا في مقر الأمن الوطني بمحافظة كفر الشيخ ليظهر بعدها على ذمة القضية 1471 لسنة 2019 بتهم شبه مماثلة وهي الانضمام لجماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الجماعات الإرهابية.

ويمكن القول بوجود عدد من قضايا أمن الدولة ظهرت مع منتصف 2019 قوامها عملية التدوير، على رأسها، القضايا رقم 800، 1118 لسنة 2019، فعقب إخلاء سبيل علا القرضاوي بعد عامين من حبسها على ذمة القضية 316 لسنة 2017 أمن دولة والمتهمة فيها بالانضمام لجماعة إرهابية، تم حبسها على ذمة القضية 800 لسنة 2019 أمن دولة بتهم شبه مماثلة وهي الانضمام لجماعة إرهابية وتمويلها من داخل محبسها، وهي نفس القضية المحبوس على ذمتها الآن سمية ناصف ومروة مدبولي، وذلك عقب إخلاء سبيلهما بعد 7 أشهر من حبسهما على ذمة القضية 1552 لسنة 2018، هذا بالإضافة لعدد كبير من المتهمين تم وضعهم عقب إخلاء سبيلهم على ذمة هذين القضيتين.

4-الحبس بعد إخلاء السبيل وأثناء قضاء التدابير

يظهر هذا النمط عند إخلاء سبيل المتهم بالتدابير الاحترازية، وبعد شهور من التزام المتهم بقضاء التدابير الاحترازية وتردده على القسم في الفترات المحددة له أسبوعيًا، يتم القبض عليه وإخفائه قسرًا لفترات، ليظهر بعدها في النيابة بناءً على محضر اتهام، ويتم حبسه على ذمة قضية أخرى.

تظهر هذه الحالة بوضوح مع ما حدث للشباب أحمد محيي والذي قام برفع يافطة "ارحل" في ميدان التحرير، والذي تم حبسه على ذمة القضية 1739 لسنة 2018 أمن دولة بتهم التجمهر ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، وبعد إخلاء سبيله في يوليو 2019 بالتدابير الاحترازية وأثناء قضائه لها، تم القبض عليه مجددًا ووضعه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 بتهم شبه مماثلة هي الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

حدث هذا أيضًا مع المحامي العمالي هيثم محمدين، والذي تم إلقاء القبض أثناء قضائه التدابير الاحترازية على ذمة قضية سابقة، وتم وضعه على ذمة القضية 741 لسنة 2019 والمتهم فيها بمشاركة جماعة إرهابية مؤسسة على خلاف أحكام القانون، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة. تم ذلك في 16 مايو 2019 حيث ألفت قوات قسم الصف بالجيزة القبض عليه أثناء قضائه للتدابير الاحترازية

كبدل لحبسه الاحتياطي على ذمة القضية 718 لسنة 2018 والمعروفة بقضية “معتقلي المترو” والمخلى سبيله فيها في أكتوبر 2018.

حدث هذا أيضًا مع الناشط محمد أكسجين والذي أخلي سبيله بالتدابير الاحترازية على ذمة القضية 621 لسنة 2018 أمن دولة في 20 يوليو 2019 ، ليتم القبض عليه مجددًا أثناء قضائه للتدابير الاحترازية في 21 سبتمبر 2019 من قسم شرطة البساتين، وظهر بعد إخفاء قسري دام حوالي أكثر من أسبوعين في نيابة أمن الدولة على ذمة القضية 1356 لسنة 2019 بتهم مشاركة جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي

1-الحبس أثناء مرحلة إخلاء السبيل بعد تنفيذ حكم بالسجن في هذه الحالة تقوم النيابة، وأثناء إخلاء السلطات سبيل محكوم عليهم بعد تنفيذهم مدة العقوبة المقررة في الحكم القضائي بإحالتهم لقضية جديدة بناءً على محضر أمني باتهامات جديدة، يبدأون فيها دورة جديدة من الاحتجاز.

نموذج آخر على هذا النمط ما حدث مع المحكوم عليه جهاد الحداد، فعقب إخلاء سبيله بعد 6 سنوات بعد الحكم ببراءته من قضيتي التخابر مع قطر وغرفة عمليات رابعة، وقيل إخلاء سبيله عمليًا تم وضعه على ذمة قضية أخرى رقمها 1400 لسنة 2019 أمن دولة باتهامات تولى قيادة جماعة ومدها بمعلومات وتعليمات خلال سجنه.

2-الحبس أثناء قضاء حكم المراقبة الشرطية ووفقًا لهذا النمط تقوم السلطات بالحبس مجددًا لمتهمين يقضون عقوبة المراقبة الشرطية الواردة في الحكم الصادر عليهم، والذين يلتزمون وفقًا لها بالتواجد في قسم الشرطة التابعين له لمدة 12 ساعة يوميًا، بموجب القانون رقم 99 لسنة 1945 وذلك عبر وضعهم على ذمة قضايا جديدة وحبسهم احتياطيًا فيها. أبرز الأمثلة على هذا ما حدث مع الناشط علاء عبد الفتاح، والذي رغم إخلاء سبيله في مارس 2019 بعد سجنه 5 سنوات على ذمة القضية المعروفة بقضية مجلس الشورى، وتطبيقه لعقوبة المراقبة الشرطية في قسم الدقي، إلا أنه ألقى القبض عليه صباح 29 سبتمبر من القسم ووضع في القضية رقم 1356 لسنة 2019 أمن دولة بتهمة نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية إثارية أسست على خلاف القانون- رفضت السلطات تحديد اسمها وهويتها- وتمويل جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

مثال آخر على هذا ما تم مع الناشط عبد الرحمن طارق والمخلى سبيله بعد سجنه على ذمة القضية 12058 لسنة 2013 جنايات قصر النيل، والمقيدة برقم 1343 لسنة 2013 كلي وسط القاهرة والمعروفة إعلامياً بمجلس الشورى ، إلا أنه اختفى قسريًا يوم 10 سبتمبر بعد إلقاء القبض عليه من محل مراقبته في قسم قصر النيل ليتم وضعه بعد ذلك على ذمة القضية 1331 لسنة 2019 أمن دولة بتهم الانضمام إلى جماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها.

خلاصة

سته أنماط، قابلة للزيادة، ساعدت في خلق عشرات القضايا التي تضم مئات المتهمين، اعتمادًا على اتهامات واسعة وفضفاضة، مثل الانضمام لجماعات أسست على خلاف القانون ولا أحد يعرف لها اسمًا، أو نشر الأخبار الكاذبة، والإضرار بالمصلحة العامة أو التحريض على كراهية الدولة. وبالنظر إلى التحريات التي هي أساس هذه الاتهامات يتضح أنها لا تستند على أي أدلة ملموسة أو شهود بخلاف رجال الشرطة، ويتأكد أن الوضع الحالي ليس سوى حالة جديدة من الطوارئ التي تسبق عام 2013 لكن بشكل وتصدير جديد.

تنص المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقاً للقانون والإجراءات الجنائية في كل بلد. لكن الوضع الحالي ليس سوى دائرة مفرغة من انتظار اتهامات متشابهة وغير محددة تكون سبباً في احتجاز المئات تعسفياً حتى إشعار آخر.

على الدولة المصرية أن تحدد موقفها وأن تكون أمينة مع نفسها قبل أن تكون أمينة مع المواطنين، وفي سبيل أن تحفظ هيبتها واحترامها في أعين المصريين، عليها أن تتوقف عن هذه الأساليب الملتوية في التحايل على عدم إمكانية اللجوء للاعتقال الإداري، وأن تحترم القانون بحق.

يجب أن تتخلى السلطات المعنية، عن الإصرار على اللجوء للحبس الاحتياطي، في ظل تواجد بدائل يمكن اعتمادها، وإفراجها عن جميع المحبوسين ممن لهم محل سكن معلوم ولا يخشى هروبهم. فضلاً عن ضرورة تيسير أعمال دفاع المتهمين بإطلاعهم على المصادر الحقيقية للتحريات، ذلك بخلاف أهمية احترام ذكاء الآخرين عند توجيه الاتهامات لأن الارتكان على السلطة وعدم قدرة أحد على مناقشة الدولة فيما توجهه من اتهامات جعلها تقع في فخ الاستسهال، والذي سيساهم في توجيه الاتهام للدولة بذاتها، ذلك إما بكون موظفيها متواطئين في حال كانت الاتهامات صحيحة أو بكونها تلفق الاتهامات رجوعاً لنية سيئة في حال كانت الاتهامات غير حقيقية.

<http://bit.do/fnhm>

النهاردة كان فى حوالى ١٥٠ رجل وشاب، وسبع بنات منهم سيدة حامل فى الشهر الثامن بيتجدد حبسهم احتياطياً على ذمة أحداث ٢٠ سبتمبر، فطلبت من المحكمة إخلاء سبيل الجميع، وركزت على السيدة الحامل لان القانون يسمح للسيدة الحامل فى الشهر السادس إذا ثبتت عليها الجريمة وصدر حكم بإدانتها أن يتم تأجيل تنفيذ الحكم عليها لما بعد شهرين من الوضع، وهو ما يوضح اتجاه إرادة المشرع الجنائى لحماية مصلحة الجنين، ومن ثم يكون الاولى بالنيابة أن تطبق تلك الإرادة فى الحبس الاحتياطي وخاصة أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته، ويكفى حبسها حتى الان حوالى ٩٠ يوم، ولم يتوافر لدى النيابة أدلة أو دلائل ترجح نسبة الاتهام لها، وإلا لكانت النيابة أحالتها للمحاكمة، ولذلك فالتوازن بين مصلحة التحقيق ومصلحة المتهم وفى ظل هذا الحمل يقتضى إخلاء سبيل الأم بأى ضمان او حتى تدبير احترازي. بالتزامها ببيتها حتى الوضع ولا تخرج منه إلا لدواعى طبية.

مع العلم أن كل الاتى أسمائهن محبوسات احتياطياً على ذمة قضايا متنوعة:

سمية ماهر، وغادة عبد العزيز، وآية اشرف، ولؤيا صبرى، وآية علاء، وريمان حساني، وعلياء عواد، وعبير، وعلا القرضاوي، وعائشة الشاطر، ونجلاء مختار، وامل عبد الفتاح، وبسمة رفعت، واسراء خالد، وسارة الصاوي، وسامية شنن، وفوزية ابراهيم، ونادية، ودولت، وعبير الصفتي، وفاطمة، وشيماء، والاء السيد، وولاء صلاح، واسراء عبد الفتاح، وماهينور المصري، وسحر على، وهدي عبد المنعم، وسمية ناصف، ومروه مدبولي،. رضوى محمد، والاء هارون، وهبة، وزينب، ورباب ابراهيم، وهالة حموده، وتقوى، وامنية ثابت، ومودة العقبواي، وهند، ومي مجدى، وندى، ومديحة، ونسمة، وعلا حسين، وسكينه، وزبيدة وامها، عفاف محمود، سلافة مجدى ، الاء طارق، ومها خليفة، شروق نبيل، عائشة جمعة، دينا فضل، فاطمة محمد، سلسبيل عماد، د نجلاء كامل القليوبى.....

<http://bit.do/fmxSx>

"النهارده كانت أول زيارة لمحمد بعد نزوله على القضية الجديدة اللي تهمة فيها تواصل وعقد اجتماعات داخل محبسه الانفرادي في سجن شديد الحراسة 2" .. تلك العبارات كتبتها إيمان البديني، زوجة محمد القصاص، نائب رئيس حزب مصر القوية، على حسابها بفيسبوك، يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول الجاري؛ بعد أول زيارة لزوجها بعد ضمه لقضية جديدة، عقب إخلاء سبيله في القضية التي عرفت باسم "مكملين 2".

لم تكذ الزوجة تستقبل قرار إخلاء سبيل زوجها، حتى فوجئت بضمه لقضية جديدة، حتى أنها لم تخبر أبنائها بالأمر عقب الزيارة "ده وضع جديد ماعرفش لسه هاشرحه لهم إزاي؟ وأنا نفسي هأقدر استوعبه واتعامل معاه إزاي؟".

وكانت نيابة أمن الدولة، قررت يوم 8 ديسمبر الجاري، إخلاء سبيل القصاص، على ذمة القضية 977 لسنة 2017، التي قضى على ذمتها 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي. ولم يمض على قرار إخلاء سبيله سوى ساعات، وبينما كان محاموه يسعون لإنهاء إجراءات إخلاء سبيله، فوجئوا بضمه لقضية جديدة. ما حدث مع القيادي الحزبي ليس أمرًا استثنائيًا، بل وقع لآخرين، فيما يُعرف باسم "تدوير القضايا"، وفقًا لما رصده محامون مع أكثر من متهم.

نمطان "للتدوير"

القضية الجديدة المحبوس على ذمتها القصاص هي 918 لسنة 2019، ومتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل"، في تشابه بين اتهاماتها وبيت اتهامات القضية الأولى. ما وقع للقصاص، يُعرف باسم "تدوير القضايا"، وهو "مصطلح أطلقه المحبوسون على ذمة تحقيقات القضايا التي تلتق لهم واحدة تلو الأخرى"، وفقًا لما ذكره المحامي الحقوقي خالد علي في منشور بحسابه على فيسبوك.

سبق القصاص في التعرض لهذا النمط سجناء آخرون، منهم المحامي والناشط ضد الإخفاء القسري إبراهيم متولي، والمدون إسلام الرفاعي الشهير بـ"خرم"، والقيادي الإخواني جهاد الحداد، وغلا القرضاوي.

وما تعرّضوا له يتمثل في أنه "بعد صدور قرار إخلاء السبيل، يتم تنفيذ الإخلاء على الورق، ويظل المتهم محبوسًا، وبعد يوم أو أكثر يُقدّم للنيابة بمحضر تحريات جديد، ويتم ضمه لقضية جديدة." وأوضح خالد علي أن النوع الثاني من التدوير يتمثل في أنه "وبعد انقضاء العقوبة أو انتهاء الحبس الاحتياطي، يتم إطلاق السراح فعليًا، وبعد شهر أو أكثر يتم القبض على الشخص نفسه وضمه لقضية جديدة."

وضرب المحامي مثالًا على من خضعوا للنمط الثاني، وكان منهم "المدونين علاء عبد الفتاح ومحمد أكسجين، والمحامين ماهينور المصري وهيثم محمدين ومحمد رمضان، وكذلك سامح سعودي، وعبير الصفتي، ومحمد عادل، وحسن القباني، وعبد الرحمن موكا، وسيد البنا، ومحمد حمدون."

20 سبتمبر والجزيرتين

وفقًا للتقسيم الذي ذكره خالد علي، فإن النمطين يضمن شخصيات مختلفة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية، كما تبين للمنصة بالبحث عن هذه القضايا. وفيما يتعلق بالنمط الأول، فإنه يضم كثيرين من بينهم:

عادل صبري

رئيس تحرير موقع مصر العربية. أُلقي القبض عليه في 3 أبريل/ نيسان 2018، وتم اتهامه في القضية 4681 لسنة 2018 بـ"نشر أخبار كاذبة."

أخلت محكمة جنايات الجيزة سبيله في 9 يوليو/ تموز 2018، وأثناء انشغال دفاعه بإنهاء إجراءات إخلاء السبيل، تم ضمه لقضية جديدة هي 441 لسنة 2018، بنفس الاتهامات الموجهة له في القضية الأولى. سامح سعودي

ناشط بحزب تيار الكرامة. أُلقي القبض عليه عام 2018، وتم ضمه للقضية رقم 1305 لسنة 2018. أخلّ سبيله، فيما بعد، بتدابير احترازية، وتم إغلاق القضية. أُلقي القبض عليه مرة أخرى من منزله في 27 سبتمبر/ أيلول الماضي. وتم ضمه للقضية 1338 لسنة 2019، ويواجه فيها اتهامات "الاشتراك في تظاهرات 20 سبتمبر، والاشتراك مع جماعة إرهابية في إحدى أنشطتها، ونشر أخبار كاذبة."

عبير الصفتي
صحفية، أُلقي القبض عليها يوم 2 يناير/ كانون الثاني 2017، من محطة الرمل بالإسكندرية، وهي تحمل لافتة مكتوب عليها "تيران وصنافير مصرية."

وُجهت إليها تهمة "التظاهر والتجمهر واستعراض القوة" على ذمة القضية 45 لسنة 2017. تم إخلاء سبيله في 4 يناير 2017 بكفالة ألف جنيه، ثم حُكم عليها غيابيًا بالسجن عامًا. في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، أيدت محكمة جنايات الجيزة إخلاء سبيلها عبير على ذمة القضية 718 لسنة 2018 "احتجاجات المترو"، وتواجه فيها اتهامات، منها "التظاهر، وتحريض المواطنين على الاحتجاج على رفع أسعار تذاكر المترو." أُلقي القبض عليها في 22 أبريل 2019، وتم ضمها للقضية رقم 674 لسنة 2019 "متظاهرو الاستفتاء"، وتواجه فيها الاتهامات نفسها تقريبًا.

محمد حمدون
محام، أُلقي القبض عليه ومعه زوجته وأخيه من أحد مقاهي مدينة دمنهور، يوم 26 سبتمبر 2019، وتم ضمهم للقضية 1338 لسنة 2019، ووجهت لهم اتهامات "مشاركة جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتظاهر بدون تصريح". وأخلّ سبيل حمدون فقط يوم 26 أكتوبر 2018.

أُلقي القبض عليه مرة أخرى ومعه والده، فجر 2 ديسمبر 2019، وتم ضمه للقضية رقم 1530 لسنة 2018، ووجهت لهما نفس الاتهامات الأولى تقريبًا.

محمد عادل
أُفرج عنه في يناير 2017، عقب تنفيذ عقوبة السجن 3 سنوات بتهمة "انتهاك قانون التظاهر"، وكان ينفذ عقوبة أخرى هي المراقبة اليومية لمدة 12 ساعة بمركز شرطة أجا لمدة 3 سنوات أخرى. أُلقي القبض عليه مجددًا أثناء تأديته المراقبة، وتم ضمه للقضية رقم 5606 لسنة 2018، ومتهم فيها بـ "نشر أخبار وبيانات كاذبة."

محمد رمضان
محام، حكم عليه غيابيًا في أبريل 2017، بالسجن 10 سنوات وإلزامه بيته ومنعه من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمدة 5 سنوات أخرى.

أعيدت محاكمته في 10 يوليو/ تموز 2018، وتوقفت المحاكمة لحين الفصل في دستورية بعض مواد قانون الإرهاب الذي يُحاكم بموجبه.

أُلقي القبض عليه في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2018 وهو في طريقه إلى منزله، وتم ضمه للقضية 16576 لسنة 2018 "السترات الصفراء"، ومتهم فيها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية مع الترويج لأغراضها، ونشر أخبار كاذبة."

قضية المترو والشورى

وتحت النموذج الأول نفسه، الذي ذكره علي، تندرج قضايا أخرى اتهم فيها متهمين آخرين، كان منهم: هيثم محمدين

ألقي القبض عليه أكثر من مرة، إحداها في 18 مايو / أيار 2018، وانضم للقضية 718 لسنة 2018 "احتجاجات المترو"، وواجه فيها اتهامات، منها "الانضمام لجماعة إرهابية الغرض منها تعطيل مؤسسات الدولة، ومنعها من ممارسة عملها، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر". أخلّ سبيله على ذمة هذه القضية في 10 أكتوبر 2018، بتدابير احترازية. ألقي القبض عليه في 15 مايو 2019، وتم ضمه للقضية 741 لسنة 2019، ووجهت له اتهامات مشابهة لما ورد في القضية الأولى، بالإضافة إلى "تلقي تمويل بغرض إرهابي، والتجمهر".

ماهينور المصري

ألقي القبض عليها في 31 مايو 2015، تنفيذًا لحكم صادر ضدها في قضية "اقتحام قسم الرمل" في عهد الإخوان.

خفّضت محكمة الاستئناف هذا الحكم ضدها من سنتين إلى سنة و3 شهور. وأفرج عنها في 13 أغسطس/ آب 2016.

ألقي القبض عليها في 22 سبتمبر 2019، أثناء مغادرتها مقر أمن الدولة، بعد حضورها تحقيقات مع متهمين، وتم ضمها للقضية رقم 488 لسنة 2019، بتهم "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

محمد أكسجين

مدون، ألقي القبض عليه في 6 أبريل 2018، من منزله في الإسكندرية. تم اتهامه في القضية رقم 621 لسنة 2018 بـ "الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة".

أخلّ سبيله في 22 يوليو 2019، لكنه لم يخرج حينها، إذ تعطلت إجراءات الإفراج عنه بسبب قضية أخرى صدر فيها حكمًا ضده بالحبس سنة وثلاثة أشهر بتهمة "الاعتداء على أمين شرطة داخل سجن طرة".

قضى في السجن سنة و8 شهور، وأخلّ سبيله في 31 يوليو 2019.

ألقي القبض عليه في 21 سبتمبر 2019، وتم ضمه للقضية رقم 1356 لسنة 2019، بتهم "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، وبث وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

علاء عبد الفتاح

ألقي القبض عليه في 28 نوفمبر 2013 من داخل منزله، وحكم عليه بالسجن 5 سنوات في قضية "أحداث مجلس الشورى".

خرج من السجن في 29 مارس 2019.

ألقي القبض عليه من محيط قسم الدقي، عقب قضائه المراقبة المفروضة عليه لمدة 5 سنوات كعقوبة تكميلية للقضية السابقة، وتم ضمه للقضية 1356 لسنة 2019.

أما النمط الثاني الذي ذكره المحامي، فيندرج تحته قضايا أشخاص آخرين، من بينهم:

إبراهيم متولي

ألقي القبض عليه في 10 سبتمبر 2017، من مطار القاهرة خلال توجهه إلى جينيف لحضور الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تم اتهامه في القضية 900 لسنة 2017، بـ"تأسيس وقيادة جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون، ونشر وإشاعة أخبار كاذبة، والتواصل مع جهات أجنبية لدعمه في نشر أفكار الجماعة".

بعد صدور قرار إخلاء سبيله في أكتوبر 2019، لم يخرج من الحبس وظل مختفيًا حتى ظهوره في 5 نوفمبر 2019 على ذمة قضية جديدة هي 1470، وتم اتهامه بـ"الانضمام لجماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب".

يقضي في الحبس، حتى شهر ديسمبر 2019، سنتين و3 شهور.

إسلام الرفاعي "خرم"

صدر قرار في 17 أغسطس 2019 بإخلاء سبيله على ذمة القضية رقم 977 لسنة 2017 "مكملين 2"، والتي ظل محبوسًا على ذمتها من نوفمبر 2017.

نمط القبض على سجناء سابقين، يتصاعد قبل الأحداث المهمة، مثل ذكرى ثورة 25 يناير.
-المحامي مهاب سعيد.

لم يخرج من محبسه رغم صدور قرار إخلاء السبيل، وبعد يومين تقرر ضمه للقضية 441 لسنة 2018، والمتهم فيها بأمور منها "الانضمام لجماعة محظورة، ونشر أخبار كاذبة".

بلغت مدة حبسه سنتين من نوفمبر 2017 وحتى اليوم.

رغبة خفية

كان المحامي عبد الرحمن هريدي، أحد المتابعين لانتشار "تدوير القضايا"، وكشف أنه "بدأ بصورة ناعمة منذ سنة مضت، وكان أول من تعرض له المدون إسلام الرفاعي (خرم)، فبعد إخلاء سبيله على ذمة القضية (مكملين 2) تم ضمه لقضية جديدة".

يقول هريدي للمنصة إن "وتيرة استخدام هذا النمط ارتفعت مع المرة الثانية لاستخدامه، والتي كانت مع علا القرضاوي، والتي تعد واحدة ممن تعرضوا لتدوير القضايا من داخل السجن، وهو الحالة الفجة".
يفسر المحامي وصفه هذا بقوله "لأن المتهم لو أخلي سبيله ثم ألقى القبض عليه، فهذا قد يهيئ للنسبة أنه ارتكب جريمة، لكن أن يكون الشخص مودع في حبس انفرادي تحت حراسة مشددة وممنوع من الزيارات والترىض، ويؤتم بارتكاب جرائم التواصل مع جماعة إرهابية وتمويلها، مثلما حدث مع علا القرضاوي، فهذا ينطوي على لامعقولية فجة".

وكشف المحامي أنه "لا يشترط أن تكون النيابة على علم بأمر حبس المتهم انفراديًا لأنها ليست جهة تنفيذ"، مستدركًا "لكننا نبلغها بهذا الأمر، ويبقى واجبها التحرك، وهو ما لم يحدث".
أما عن الحالة الثانية، يقول هريدي "هنا بعد إطلاق سراح السجن تمامًا، يتم القبض عليه من جديد في قضية جديدة؛ ما ينم عن أنهم غير مرغوب في وجودهم في الشارع".
أحيانًا ما تحمل القضية الجديدة اتهامات شبيهة للغاية بما وجه للمتهم في القضية السابقة التي أخلي سبيله على ذمتها.

-المحامي أحمد راغب.

وعن سبب ضمهم لقضايا جديدة، يقول "على ما يبدو أن السلطات تهتم بالشكل القانوني فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي، حتى لا تظهر أي أقوال تتعلق بوجود معتقلين استنفذوا مدتهم القانونية في السجن".
وعن إمكانية الطعن في مثل هذه الإجراءات قال "هناك مواد دستورية وغير قانونية، لكنها غير مفعلة، ويمكننا التقدم باستئناف أو طلب قاضي تحقيق في مثل هذه القضايا، لكن القانون يمنح مخرج استثنائي لنيابة أمن الدولة بأن يكون لها سلطة وصلاحيات قاضي تحقيق".
مبررات قانونية

عن اتباع السلطات للنمطين الخاصين بحبس السجناء، يقول المحامي أحمد راغب، للمنصة، إن للأمر "مبررات قانونية، من بينها انتهاء مدة الحبس الاحتياطي، وهي بحد أقصى سنتين"، مضيفاً "وفي بعض الحالات كان المحبوس احتياطياً قد اقترب من إنهاء السنتين أو أتمهما بالفعل؛ وبالتالي يُخلّى سبيله ثم يُلقى القبض عليه مرة أخرى بمحضر جديد وتحقيقات جديدة."

ولفت راغب إلى أنه، وفي بعض الحالات، يتجاوز الحبس سنتين، وذلك حين "يتعرض للاحتجاز بصورة غير قانونية (مختفي قسرياً) لفترة ما، والسلطات تنكر علمها بمصيره، ولا يوجد أمام المحامين حلولاً إلا محاولة إثبات أنه كان محبوساً، وأن القضية محاولة جديدة لحبسه بصورة رسمية ومقننة." وذكر راغب أن أحد "الأزمات" التي تواجه المحامين مع هذا النمط، هي أن المتهم "يتم ضمه للقضية الجديدة، والتي تحمل اتهامات شبيهة للغاية بما وجه له في القضية التي أخلّى سبيله على ذمتها"، معلقاً "هذا الأمر يدفع الطرفين، المحامي والنيابة، لإعادة النظر في حجية إخلاء سبيله من الأساس، والذي يصدر بالمناسبة بلاحيثيات."

نمط ثالث

بجانب النمطين اللذين ذكرهما خالد علي، يوجد نمط ثالث رصده وعاش حالات له المحامي بحرية الفكر والتعبير، مهذب سعيد، ويتمثل في "القبض على أشخاص والتحقيق معهم دون إدراجهم على ذمة قضية، ثم إخلاء سبيلهم بعد يوم أو أكثر."

يقول سعيد للمنصة "مثل هذا النمط غالباً ما يحدث قبل الأحداث المهمة، مثل ذكرى ثورة 25 يناير، أو الدعوى لمظاهرات؛ فيكون هدف السلطات هو القبض على بعض الأشخاص للتحري والتأمين، وهو ما يجعل من بعض موجات الاعتقال ضخمة عددياً، كما كان قبل مظاهرات 20 سبتمبر." وبرر المحامي بحرية الفكر والتعبير هذا النمط بقوله "لو قسمنا المجال العام لقطاعات؛ سنكتشف أنها تتعرض لشبه سيطرة كاملة من السلطات، أين العمال؟ وأين الطلاب؟ لم يتبق غير حرية التعبير والحق في التظاهر، وهو ما تحاول السلطات إخضاعهما للسيطرة حالياً."

واختتم سعيد بالإشارة إلى أن "تدوير القضايا خلق جيلاً لا يبرح السجون، يخرج منها على ذمة قضية وسرعان ما يعود إليها في قضية أخرى، أو حتى لا يخرج لسنوات، وهذا لمجرد إحكام السيطرة."

<http://bit.do/fmxTG>

ظهور عضو أمناء "المفوضية المصرية" أحمد عبدالفتاح بعد 10 أيام من الاختفاء.. واتهامه في قضية "أمن دولة طوارئ"

عضو المفوضية يواجه اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.. والتحريات: وزع منشورات أمام قسم الشرطة. ظهر، أحمد عبدالفتاح، عضو مجلس أمناء المفوضية المصرية للحقوق والحريات، أمام نيابة مدينة نصر ثان، بعد اختفاء قسري 10 أيام، منذ القبض عليه يوم الثلاثاء 10 ديسمبر. ووجهت النيابة له، اتهامات بالانضمام إلي جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار كاذبة، وذلك في القضية رقم 606 لسنة 2019 جنح أمن دولة طوارئ. وزعمت التحريات في القضية، توزيعه المنشورات على المواطنين أمام قسم شرطة مدينة نصر ثان يوم 19 نوفمبر الماضي. فيما قررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة القضية. وكانت قوات من الأمن قد ألقت القبض على أحمد عبدالفتاح مساء الثلاثاء 10 ديسمبر، مع آخرين، في كمين أمني في مدينة نصر، ثم اختفى تماماً منذ ذلك الحين حتى ظهوره في النيابة أمس.

<http://bit.do/fmCHG>

رسالة محمد القصاص إلى النائب العام
فى جلسة التحقيق بالقضية الجديدة مع محمد ابراهيم على القصاص الشهير ب (القصاص)، سأله المحقق:
س: هل لديك أقوال أخرى؟

ج: نعم، أستجير بالنائب العام والمحامى العام لنيابة أمن الدولة لرفع كل هذا الظلم عنى.
القصاص هو نائب رئيس حزب مصر القوية، وعلى خلفية نشاطه السياسى دعماً للحقوق والحريات، وحق
شعبنا فى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وعقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، تم إلقاء القبض عليه،
وحبسه احتياطياً على ذمة تحقيقات القضية 977 لسنة 2017 حصر أمن دولة، وكان موجه إليه اتهامين:
الأول: الانضمام إلى جماعة إرهابية (الاخوان) مع العلم بأغرضها، الثانى: ارتكابه جريمة من جرائم
التمويل.

وبعد استمراره فى الحبس الاحتياطى قرابة 22 شهر، لم يتوافر خلالها لدى النيابة أى أدلة أو دلائل ترجح
نسبة تلك التهم إليه، أو تعيينها على إحالتها للمحاكمة، فقررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيله فى 8
ديسمبر 2019.

وبدلاً من قيام الداخلية بتنفيذ قرار النيابة بإخلاء السبيل فوجئنا بأن الشرطة تعرضه على نيابة أمن الدولة
من جديد يوم الخميس 12 ديسمبر 2019 رفقة محضر تحريات جديد من جهاز الأمن الوطنى، وفى هذا
اليوم تأجل التحقيق معه لعدم تواجد محاميه بمقر النيابة، وتحدد جلسة الأحد 15 ديسمبر 2019 لاستكمال
التحقيق معه فى قضية جديدة تحمل رقم 1781 حصر أمن دولة 2019، وبالرغم أن أوراق التحقيقات
الجديدة لا يوجد بها إلا محضرى الضبط والتحريات فقط، ولم يرفق به أى أحرار تخص القصاص، إلا أن
النيابة أصدرت قرارها باستمرار حبسه احتياطياً 15 يوم على ذمة تلك التحقيقات.
وقد فوجئنا بأن محضر التحريات تم تحريره فى ديسمبر 2019 -طبقاً لما ذكره لنا المحقق- والذى رفض
أن يذكر لنا عما إذا كان تاريخ تحرير المحضر قبل صدور قرار النيابة بإخلاء سبيل القصاص أم بعد هذا
التاريخ، كما رفض أن يطلعنا على محضر التحريات، ولكن من مواجهة القصاص بأجزاء من التحريات
تبين أن جهاز الأمن الوطنى يزعم ارتكاب القصاص -آخرين- أثناء تنفيذ الحبس الاحتياطى نفس
الجريمتين مرة أخرى، الانضمام إلى جماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل، عن طريق:
"تفعيل دور لجان الدعم المادى لجماعة الإخوان من خلال تكاليفات لبعض العناصر المترابطين بالتنظيم
ومن بينهم (القصاص) للقيام بهذه المهمة.... وأنه عقد لقاءات أثناء ترده على النيابة والمحاكم لتجديد
حبسه مع بعض القيادات وأعضاء الجماعة للاتفاق على تفعيل دور لجان الدعم المالى لعناصر التنظيم،
والذى يتمثل فى جمع المبالغ المالية المتحصل عليها من قيادات التنظيم والتبرعات من عناصر التنظيم لىتم
تقديمها لعناصر المجموعات التى تستهدف نشر الفوضى وإسقاط الدولة."

هذا كله بالرغم بأن القصاص كان محبوس فى سجن شديد الحراسة (2) حبس إنفرادى، ولم تسمح له إلا
ببعض زيارات زوجته وأطفاله، ومن خلال كابينة تليفون وحاجز زجاجى مراقب بالصوت والصورة، وأن
زوجته تضع فى أمانات السجن بعض المبالغ القليلة التى تسمح بها إدارة السجن لشراء احتياجاته من
الكانتين عندما يكون مفتوح فقط، فسجن شديد الحراسة لا يستلم السجين أو المحبوس أى مبالغ من
زائريه، وإنما يتم وضعها بأمانات السجن كما يحدث فى كافة السجون، فضلاً عن ذلك لا يسمح فى سجن
شديد الحراسة بتبادل السجائر أو الكوبونات كبدايل عن النقود، والمسموح بهما فى كافة السجون الأخرى،
فضلاً على أن الكانتين كان مغلق منذ ثلاث شهور، وزوجته لم يسمح لها بوضع أى أمانات له فى السجن
من تاريخ إغلاق الكانتين.

وإذا كان محضر التحريات قد حرر في ديسمبر 2019 بأن هذه الاجتماعات المزعومة يعقدها أثناء خروجه لتجديد الحبس في نيابة أمن الدولة ومعهد أمناء الشرطة، فكل هذه الأماكن مراقبة بالصوت والصورة، والترحيلة التي كانت تتولى نقله من السجن إلى النيابة أو المحكمة بمقرها في معهد أمناء الشرطة كانت ترحيله انفرادية شديدة الحراسة، وغير مسموح للقصاص بالحديث مع أحد بما في ذلك محاميه، فضلاً على أنه يتم وضعه في قفص حديدي ومغلف بقفص زجاجي يحجب الصوت ويجعل الصورة ضبابية، كما أنه لم ينقل من محبسه منذ النصف الثاني من شهر نوفمبر 2019، إلى أي جهة إلا إلى نيابة أمن الدولة يوم 12 ديسمبر 2019 لعرضه عليها مع المحضر الجديد، أي بعد صدور قرار النيابة بإخلاء سبيله في 8 ديسمبر 2019

وكيف يستطيع القصاص عقلاً ومنطقاً أن يعقد تلك الاجتماعات في ظل هذه الحراسة المشددة، وإذا كان ذلك قد حدث لماذا لم تُتهم القوة المرافقة له وأمور السجن ومباحث السجن بتسهيل تلك الاجتماعات؟! إذا كان من حق النيابة بل من واجبها أن تحقق في كل البلاغات التي ترد إليها، إلا أنه من واجبها أيضاً أن تحمي حقوق المتهم من التعسف والتلفيق، وألا تكون التحريات مبرر لاستمرار قيد حرية المتهم على هذا النحو، فالحبس الاحتياطي يطبق كاستثناء، ومن ثم فإنه لا يجب أن يتم التوسع في تطبيقه، بل من اللازم أن تكون هناك ضرورة تقتضي تقييد الحرية على النحو الذي يتعارض فيه هذا الحبس مع الفرضية الدستورية ببراءة المتهم والتي يجب أن تلازمه حتى صدور حكم نهائي وبات ضده يثبت ارتكابه لتلك الجرائم. ويذهب الدكتور أحمد فتحي سرور إلى أن (الحبس الاحتياطي إجراء بالغ المساس بالحرية الشخصية، وقد كان له ماض ملوث شهد إساءة استخدامه في كثير من الدول، خاصة في النظم التسلطية التي تتفوق فيها حقوق السلطة على حقوق الفرد، فبمقتضى هذا الإجراء يُودع المتهم في السجن خلال فترة التحقيق كلها أو بعضها، ويتعرض لانتهاك كرامته الانسانية التي كان يتمتع بها إبان كان طليق السراح، وهو ما يحتم التدقيق في مراعاة درجة التناسب بين آلام الحبس الاحتياطي ومصلحة المجتمع).

ولذلك تؤكد المحكمة الدستورية العليا أن إقامة هذا التوازن على نحو بالغ الدقة لا يخرج عن مقتضيات الخصومة الجنائية، ولا يجاوزها معتدياً على تخومها، وأن هذا التوازن لازماً لتحقيق المحاكمة الجنائية العادلة التي يتطلبها الدستور، وأنه بهذه المثابة من مقومات مبدأ الشرعية الدستورية والإجرائية، وضروري، في الوقت ذاته، لضمان اندماج المواطن في المجتمع وشعوره بذاته، ونهوضه بواجباته، ولوضع الضمانات التي تحمي من التعسف، وتصون من التحكم.

وتوقياً للأثار الضارة التي قد يربتها الحبس الاحتياطي على حياة المتهم وأسرته، وعلى سمعته واعتباره فقد نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة 201 على بدائل للحبس الاحتياطي شأن إلزم المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه، أو إلزامه بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة، أو حظر ارتياد المتهم أماكن محددة، فإن خالف هذه الالتزامات جاز حبسه احتياطياً، وإذا كانت هذه البدائل تتعارض أيضاً مع الفرضية الدستورية بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، وتمثل قيد على حريته، إلا أنها أخف وطأة على المتهم وأسرته من الحبس الاحتياطي

وإذا كان هناك شبهات حول اتهام مواطن أو مواطنة بارتكاب جريمة ما، فطالما أن النيابة مازالت في مرحلة التحقيق الابتدائي ولم تقرر إحالة المتهم/المتهمة للمحاكمة، فإن ذلك يعني أنه حتى الآن لم تتوافر لدى النيابة أدلة أو دلائل ترجح ارتكابه لهذا الفعل، لأنه لو تحقق هذا الرجحان لأضحي واجباً على النيابة إحالته للمحاكمة.

ولذلك فإن مرحلة التحقيق الابتدائي تنطوي على احتمالين:
الاحتمال الأول: إما إحالة المتهم للمحاكمة حال توافر أدلة لدى النيابة ترجح ارتكابه للفعل المجرم المنسوب إليه، .

الاحتمال الثاني: عدم إحالة المتهم للمحاكمة، لعدم توافر الأدلة لدى النيابة بترجيح ارتكابه للفعل المجرم المنسوب إليه، أو لتيقن النيابة من أنه لم يرتكب هذا الفعل، أو كان يتوافر بالأوراق حالة من حالات الإباحة التي تجيز له ارتكاب هذا الفعل، أو لأي سبب آخر.

ومن ثم يجب التعامل مع الحبس الاحتياطي الذي قرره المشرع باعتباره استثناء وإجراء ضروري من إجراءات التحقيق، ويجب ألا يتحول إلى عقوبة مستترة تزيد من آلام المتهم وتقييد حريته دون سند كافٍ من الواقع أو القانون أو تجاهلاً للتوازن المفترض بين مصلحة التحقيق ومصلحة المتهم.

فهل رسالة القصاص يمكن أن تصل للنائب العام.

<http://bit.do/fmRwz>

امبارح شوفت راجل عجوز بيعرج بملايس سجن مهلهلة ولايس في رجله شبشب متسخ يبدو علي وشه انه عنده حاجة شبه العصب السابع . فمه معوج وعينه الشمال مغلقة تماما وماشي بيتسند علي القفص باصتله برعب وذهل ابتسم لي وقال ازيك شدي حيلك متخافيش الراجل ده (عبد المنعم أبو الفتوح) . شوية ولاقيت ست نحيفة جدا ويبدو

عليها المرض بتعيط بس ومش بتتكلم خالص بتتعامل مع اللي حواليتها بخوف كأنهم هياذوها وجسمها بيتنفذ فضلت اعمل اى حاجة ع احاول اكلمها لحد ما قولتلها الشوارع برة لسه زحمة واللحمة بقت ١٤٠ ج ومش بلدي والخيار بقي ب ٨ ج ضحكت وقالتلي بجد اللحمة غليت كده فضلنا نتكلم كتير والحقيقة اني عمري ما حاولت احضن انسان انما الست دي قررت احضنها اكثر كلمة اثرت فيا قالتها وانا ف الافراي بسمع صوت ضحك السجانات مع بعض ببقي نفسي حد يكلمني ومن شدة البكاء والحزن بنهار كانت بتحكي وهي بتعيط الست دي (علا القرضاوي) . بعد بشوية نده عليا شاب الابتسامة والأمل من تكوين ملامحه حاولت المس ايديه من ورا القفص الملعون فضل يضحكني كتير وقال احكي لي الشارح شكله ايه وقعدنا نضحك كتير بعث السلام لناس كتير والحقيقة اني مش قادرة اعبر عن كم حبي للشخص ده (هيثم محمدين) . شوية وسلمت علي معتز ودنان ومحمود عواد واخيرا مصطفى ماهر الشاب الهادي الودود كل التضامن مع المعتقلين واتمني اشوف عبدالله ومحمد وليد وعبير الصفتي صدفه ع الاقل

<http://bit.do/fmWSz>

محمد الباقر.. حكاية "المحامي البشوش" من الدفاع عن المظلومين لمتهم محبوس انفرادي بعد تعذيبه (بروفایل)

الباقر فوجئ بصدور أمر ضبط وإحضار فور وصوله نيابة أمن الدولة للدفاع عن الناشط علاء عبدالفتاح محبوس في "طره شديد الحراسة 2" وتعرض للتعذيب.. وحرّم من لقاء والده في لحظته الأخيرة بملامحه الهادئة، ووجهه البشوش، وابتسامته التي لا تفارقه، استطاع المحامي الحقوقي محمد الباقر كسب ود الجميع دون استثناء بمختلف الانتماءات والأفكار، فالباقر لم يختلف أحد على حبه سواء من محيط أصدقائه أو ممن سبق وتعاملوا معه ومع شخصيته.

شخصية الباقر ومواقفه الثابتة في الدفاع عن المظلومين، وانتزاع الحقوق لمستحقيها لم تأت هباءاً بل تعلمها من والده الذي جاء من أقصى الجنوب ليستقر بالقاهرة هو وأبنائه.

استطاع الباقر أحد أبناء النوبة، كسب ثقة وود الجميع دون استثناء، فهو صاحب حق وشجاع لا يهاب أي شيء، يسعى إلى تحقيق العدالة والدفاع عن كل مظلوم دون تمييز بين أحد أيا كانت انتمائهم الفكرية والسياسية.

العيش بالمدينة واختلاطه بأصدقائه ومشاركته في الأحداث التي مرت بها البلاد منذ ثورة يناير 2011، دفعته للعمل بمهنة المحاماة وانتزاع الحقوق لمستحقها.

خلال ممارسة عمله اليومي المعتاد وحضوره التحقيقات مع أحد موكله، فوجيء الباقر بصدور قرار ضبط وإحضار له، ليتحول من محامي يدافع عن موكله إلى متهما على ذمة قضية لا يعلم عنها شيء، في لحظة تحول الباقر من محامي لمتهم في نفس القضية التي يدافع فيها عن موكله.

حبس الباقر خبر القبض على الباقر داخل مقر عمله بنياية أمن الدولة، أثار حفيظة زملائه المحامين، باعتباره انتهاكا واضحا وصريحا خاصة وأنه يؤدي عمله.

عقب ساعات من انتشار الخبر، وإدراج الباقر متهما مع موكله الناشط علاء عبد الفتاح على ذمة القضية 1356 لسنة 2019، والتحفظ عليه بمقر نيابة أمن الدولة، بدأ أصدقائه في الحديث عنه وعن مدى شجاعته وحبه لعمله، معربين عن صدمتهم مما حدث.

وجهت النيابة للباقر في القضية رقم 1356 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، اتهامات نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية، وذلك بعد التحقيق معه لساعات، ولا يزال يتم التجديد له.

اعتقال الباقر جاء ضمن حملة الاعتقالات التي طالت عدد من المعارضين خلال الشهر الماضي، التي جاءت عقب تظاهرات 20 سبتمبر الماضي، شارك فيها عدد من المواطنين للمطالبة بإسقاط النظام الحالي.

وأثناء التحقيق مع الباقر أمام نيابة أمن الدولة، في 9 أكتوبر الماضي، طالب بنقله لسجن آخر ذو ظروف أكثر آدمية، كحد أدنى وتحسين ظروف احتجازه بسجن "شديد الحراسة 2".

انتهاكات داخل الحبس

وقال الباقر خلال التحقيقات، إنه عند نقله إلى سجن "شديد الحراسة 2" في يوم 30 سبتمبر الماضي، تم تغمية عينيه وجعله يسير محني الظهر مع سيل من الإهانات، كما قاموا بتجريدته من كل ما يملك - حتى أدوات النظافة الشخصية - والباسه زي السجن وهو مغمض العينين بصورة مهينة، ثم إقتياده إلى الزنزانة. وبحسب شهادة الباقر، فإنه ظل بنفس ملابسه الداخلية التي تم القبض عليه بها وبدون أي أدوات نظافة لمدة 9 أيام، وبدون السماح له بالاستحمام، بالإضافة إلى النوم على الأرض، ما أصابه بالآلام في الظهر والقطنية وكتفه، وبمرض جلدي، وطلب عرضه على طبيب السجن وقوبل طلبه بالرفض من قبل إدارة السجن.

وبالرغم من ترك أسرته نقود في الأمانات الخاصة به بالسجن، تم منعه من شراء مياه نظيفة، أو طعام من كانتين السجن، فهو يعاني من مشاكل في الكلى وبحاجة لشرب مياه نظيفة.

الباقر ممنوع من التريض طوال مدة احتجازه، ومحبوس بزنزانية سيئة التهوية، بالإضافة إلى المعاملة المهينة بصورة يومية.

رحيل والده

لم يتمكن الباقر من توديع والده، الذي وافته المنية يوم 17 أكتوبر، وبسبب ظروف حبسه لم يتمكن من ملازمة والده حتى النهاية خلال فترة مرضه، حيث كان حريصا على التواجد بجواره وأيضا حضور التحقيقات مع موكله في نفس الوقت قبل اعتقاله.

ووسط حراسة أمنية مشددة، تمكن الباقر من توديع والده للمرة الأخيرة، وحضور جنازته بمسجد حفيظة الألفي بمصر الجديدة، بعد طلب هيئة الدفاع بحضور الجنازة من مصلحة السجون.

انتشرت صور الباقر أثناء حضوره جنازة والده، محاطا بقوى أمنية مرتديا البدلة البيضاء- زي السجن المتعارف عليه خلال فترة الحبس الاحتياطي- حيث حرص على توديعه بطريقته، وقرر أن يأم المشيعيين بنفسه في صلاة الجنازة.

بدا الباقر في الصور متماسكا والجميع سواء أفراد أسرته أو أصدقائه، يقدمون له التعازي ويواسونه. بعد انتهاء مراسم الجنازة والدفن، عاد الباقر إلى زنزانه وحيدا بعيدا عن رفاقه تلازمه مرارة الفقد، يعتصر قلبه على فقدان والده، على أمل إخلاء سبيله والعودة لممارسة عمله الذي يحبه ولم يتأخر يوما عنه. منظمة العفو الدولية

وفي الثاني من أكتوبر، أدانت منظمة العفو الدولية احتجاج الناشط علاء عبد الفتاح ومحاميه محمد الباقر، معتبرة الباقر سجين رأي محتجز فقط بسبب عمله في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتطالب بإطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط. ورأت المنظمة أن الإيذاء الذي تعرض له الباقر على أيدي السلطات المصرية هو دليل آخر على استخفاف السلطات المصرية الكامل بحقوق الإنسان.

<http://bit.do/fng2n>

#تدوير_القضايا

#تدوير_القمع

من بين المتهمين الذين تعرضوا للانتهاك والتضييق، الناشط السياسي محمد عادل، حيث فوجيء أثناء قضائه فترة المراقبة بقسم الشرطة، بالقبض عليه والتحقيق معه على ذمة قضية جديدة. وجاءت القضية على خلفية بلاغ من مواطن يتهمه بالتحريض ضد الدولة على حسابه بموقع “فيسبوك”، وتم التحقيق معه بعد انتهائه من المراقبة، وقررت نيابة شربين حبسه على ذمتها. وترجع وقائع القبض على عادل، في 19 يونيو 2018، حيث كان يستعد لمغادرة القسم لكن اعتقلته قوات الأمن، وبالسؤال عنه تم إبلاغ والده بأنه في مقر الأمن الوطني بالمنصورة. بعد عدة ساعات، ظهر عادل بنيابة المنصورة الكلية على ذمة قضية جديدة تحمل رقم 5606 لسنة 2018 إداري أجا، بتهمة نشر أخبار كاذبة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وقررت حبسه 15 يوما على ذمة التحقيق.

كان عادل يقضي فترة المراقبة بقسم الشرطة، يوميا من السادسة مساءً حتى السادسة فجرا، لمدة 3 سنوات، بموجب الحكم الصادر ضده وأنهى نصفه الأول بالسجن 3 سنوات، حيث قضى أكثر من عام ونص في المراقبة حتى الآن.

وألقي القبض عليه في نوفمبر 2013، وتم اتهامه آنذاك في القضية رقم 9593 لسنة 2013 جنح عابدين بالتظاهر بدون ترخيص أمام محكمة عابدين ومقاومة السلطات، والتعدي بالضرب على أفراد الشرطة المكلفين بتأمين المحكمة، وتم حبسه على ذمتها ثلاث سنوات ومراقبة ثلاث سنوات أخرى مع دفع غرامة قدرها خمسون ألف جنيه، وعلى نفس القضية كان معه الناشط أحمد ماهر وأحمد دومة.

ومؤخرا، حصلت المحامية عزيزة الطويل، على حكم من محكمة القضاء الإداري بالمنصورة، في 18 ديسمبر الجاري، يسمح للناشط محمد عادل بقضاء فترة المراقبة في منزله بدلا من قسم الشرطة. جاء ذلك في الطعن رقم ٧٤١١ لسنة ٤٠ قضائية، ضد قرار وزير الداخلية بالزام محمد عادل بتسليم نفسه يوميا لقسم الشرطة التابع له.

وخلال احتجازه، تعرض للتعنت من قبل إدارة سجن المنصورة العمومي، حتى تقدم مأمور السجن ورئيس المباحث اعتذارا له، في 21 نوفمبر الماضي، مع السماح له بالتريض طوال اليوم وزيارة استثنائية ووعده بالعلاج اللازم.

جاء ذلك بعد تقديم محامي المفوضية بلاغ للمحامي العام للنيابات، اتهم إدارة السجن بالتعنت ضد عادل وتجريده من جميع أدواته.

#افرجوا_عن_المتهمين_في_قضايا_سياسية

#المفوضية_المصرية_للحقوق_والحرريات

#الحرية_لمحمد_عادل

<http://bit.do/fnhra>

#تدوير_القضايا

#تدوير_القمع

أيضا من الحالات التي حصلت على إخلاء سبيل وتم ضمها بقضية أخرى، الكاتب الصحفي عادل صبري رئيس تحرير موقع "مصر العربية"، حيث فوجيء هو ومحاميه أثناء إتمام إجراءات إخلاء سبيله بعد حبسه لأكثر من 3 أشهر، بإحالته لنيابة أمن الدولة، واتهامه على ذمة القضية 441 لسنة 2018. ويواجه صبري اتهامات بنشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة محظورة والتحريض على التظاهر، ولازال يتم التجديد له.

وتعود وقائع اعتقال صبري إلى 1 أبريل 2018، حيث أصدر المجلس الأعلى للإعلام قرارا بتغريم الموقع 50 ألف جنيه، بعد ترجمته تقريراً نقلا عن "نيويورك تايمز" بشأن انتخابات الرئاسة المصرية. وبعدها بيومين في 3 أبريل الماضي، اقتحمت قوة أمنية مقر الموقع وفتشت أجهزة الكمبيوتر ثم اعتقلته بزعم تحصيل المخالفة في البداية، وبعد إحالته للنيابة تم التحقيق معه على ذمة القضية 4861 لسنة 2018 بتهمة عدم الحصول على ترخيص من الحي بالعمل، رغم ترخيص الموقع وتسجيل الشركة التي يصدر عنها، حتى حصل على إخلاء سبيل، في 9 يوليو 2018 بكفالة 10 آلاف جنيه. وخلال اعتقاله، فقد صبري كل من والدته وشقيقته ولم يتم السماح له بحضور العزاء، رغم تقديم محاميه طلب بذلك.

وتضم القضية ٤٤١ عدد من الصحفيين وأصحاب الرأي الآخر، بينهم: "المحامي الحقوقي عزت غنيم، الصحفي معتز ودنان، والصحفي حسن البنا، ومصطفى الأعصر"، وآخرين".

<http://bit.do/fnhry>

-حوالي 10 أو 12، طرحوني ارضا، بعضهم كان يشل حركتي، بعضهم يضرب، بعضهم يغرقني بالبويه، بضهم يهدد الناس بالمسدسات عشان محدش يساعدني، بعضهم يصورني، وكلها تعليمات الباشا اللي معاهم!

-الناس كانت غضبانة، وعرفوا انهم ضباط، احدهم بعد هرب المجرمين بالعربيات الفخمة هتف "يا مجرمين يا ولاد الكلب".

-اكثر حاجة ساعدتني ، لما ليينا بنتي خدتني بالحضن وقالت لي : ولا يهملك يا بابا انت اقوى .
الحل الوحيد للتعامل مع العصابات ، انك تقاومها وتفضحها.
تسقط العصابة الأمنية

<http://bit.do/fnucp>

بالاسماء والتواريخ بعض ضحايا اعتداءات الداخلية على الحقوقيين ورجال القانون
-فى يوم 27 يناير 2018 تم الاعتداء بالضرب بالشؤم والسنج على المستشار هشام جنيبة رئيس الجهاز
المركزي للمحاسبات السابق بواسطة ثلاثة بلطجية بتحريض مباشر من قبل قوات الامن حسب ما تم ذكره
ونشره وذلك اثناء ذهابه للمحكمة لحضور جلسة الطعن على قرار إعفائه من منصبه بقرار من عبد الفتاح
السيسى

بل اعتقلوا الصحفى الشاب معتز ودنان ولازال معتقلا بسجن العقرب وممنوع من الزيارة
-فى شهر مارس 2018 ظهر الاستاذ عزت غنيم المحامى والمدير السابق للتنسيقية المصرية للحقوق
والحريات فى فيديو لوزارة الداخلية وواضح عليه اثار التعذيب البدنى والنفسى ويتم اتهامه بالإرهاب وذلك
بعد اختطافه من قبل رجال امن فى الأول من مارس 2018 وهو لا زال حتى الان رهن الاعتقال
-فى فجر يوم الأول من نوفمبر 2018 قوات من الامن المصرى تقتحم منزل المحامية والحقوية المعروفة
السيدة هدى عبد المنعم وتحطم ما به من اثاث واجهزة قبل ان تستولى على بعض الأجهزة
وتعتقلها وتخفيها قسراً لمدة 21 يوماً وهى حتى اليوم رهن الاختفاء القسرى

-فى فجر يوم الأول من نوفمبر 2018 قوات من الامن المصرى تعتقل المحامى والحقوقي المصرى
والمتحدث الإعلامى السابق للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات وزوجته عائشة الشاطر وتعدى عليهما
بالضرب والتنكيل والتعذيب وتخفيهما قسراً لمدة 21 يوماً وهما حتى اليوم رهن الاعتقال
21-سبتمبر 2019 قوات الامن المصرية بمحافظة السويس تقتحم منزل الصحفى سيد عبد اللاه وتعتدى
على زوجته وتكسر جميع محتوياته وتقوم بسرقة والأجهزة الكهربائية واجهزة كمبيوتر (الفيديو فى اول
تعليق)

وهو لا زال رهن الاعتقال

12-اكتوبر الماضى قوات الامن المصرية تختطف الصحفية والمدافعة عن حقوق الانسان اسراء عبد
الفتاح من داخل سيارتها وتعتدى عليها بالضرب المبرح وهى لازالت رهن الاعتقال
-اليوم وكما عرفنا جميعا للمرة الرابعة افراد امن بلطجية يعتدون على المحامى والحقوقي جمال عبد
هذه نماذج فقط لبعض الحقوقيين تعرضوا للضرب والاعتقالات من قبل السلطات المصرية ولكن لازالت
القائمة طويلة ولا زالت قوات الامن المصرية تستخدم ارهاب الدولة لتكميم الأفراد وكل صوت معارض
يفضح الانتهاكات

<http://bit.do/fnt7T>

رسائل وأسئلة

●ظني أن أغلب الناس ، واعني اغلب المصريين فعليا ، كشفوا الخدعة والبئر السحيق الذي سقطنا به في
3يوليو 2013 " بغض النظر هنا أننا سقطنا ، اوقعنا نفسنا ، حفرناه بأنفسنا " . فهذا أمر يستحق النقاش
الجاد بعيدا عن الهستريا المسيطرة ومين السبب أو كيف تم ذلك.

•وظني أن قلة مازلت مؤيدة لهذا النظام ، سواء عن استفادة ، او خوفا من عقاب عما اقترفته ، او خوفا من بطش لو تراجعت ، او يكذبون انفسهم وينكرون المعلوم من توحش هذا النظام ، وهذا ايضا أمر يجب اخذه بالاعتبار.

•وهناك البعض ، قد يكونون آلاف ، او مئات او بضع عشرات ، مرتبكين غير مصدقين ما يحدث ، حسني النية لذلك يشككون أو يتسألون عن حقيقة التوحش والجور والقتل البطئ والعمد ،، ولهؤلاء ، وحتى لو كان شخص واحد أوجه هذا البوست ، وحتى اكون صادقا ، فهو فيما يخص واقعة الاعتداء علي. لان هؤلاء المرتبكين حين يتسألون ، فكثير من اسئلتهم بريئة ومنطقية وبسيطة ، وحقهم يعرفوا الاجابة ، ليسهل عليهم الانحياز لجانب أو طرف ، 25يناير وكل ما تمثله من كرامة انسانية وعدالة وحرية وسيادة قانون ،، او 3يوليو وما تمثله من افقار وقمع وتوحش وغل وما نراه يوميا من تضليل واهدار للقانون.

أولا: ماذا حدث أمس: اشرحه بالصور،

-صورة (1) مكان الاعتداء على ناصية الشارع الذي اقطنه وأمام المطعم المجاور ، والبوية على الارض مازالت موجودة رغم محاولات العاملين بالمطعم مسحها بالتراب والماء والقش. والصورة التقطها جاري وارسلها لان موبايلي كان غرقان بويه ، به بعض المشاكل لكنه مازال يعمل.

صورة (2) البلوفر الذي كنت ارتديه وقت الواقعة ، خلعته في الشارع بمساعدة الناس لانه كان ومازال ملئ بالبويه بشكل هائل ولانه كان يقطر على الارض فعلا.

صورة(3) القميص الذي كنت ارتديه تحت البلوفر والبنطلون ، واثر البويه عليهما.

صورة(4) التيشيرت الذي كنت ارتديه بعد خلع القميص ، وهي صورة في حمام منزلي بكاميرا موبایل ابنتي بعد الواقعة بدقائق فور عودتي ، وصورتها للتوثيق ، مثلما صورت الملابس الاخرى (2) ، 3 ، 4. ثانيا : لماذا تفعل الداخلية هذا ؟

-قد يكون لدي تفسيرات ، لكنها تبقى تفسيرات ، وانا مش مطالب بتقديم اسباب ، انا مواطن تم الاعتداء عليه بشكل متكرر ووحشي ، وابداع في الخسة والانحطاط. انا مجني عليا حضرتك ، فلو مندهش أو عايز تفسير اسأل الداخلية ، انا ليا اني اتضربت اكثر من مرة ، وسرقوا العربية وكسروا عربية زميلتي ، واظنك تقرأ او تسمع التشهير الذي يشنه اعلام السامسونج المنحط علي العديد من الصحفيين والشخصيات الاخرى ، حقوقيين واسر وسياسيين. وأنا ضمنهم.

ثالثا : ليه مش بتقدم بلاغ وشكوى للقسم والنيابة؟

-من الاخر ، انت عارف ، وانا عارف ، والكل عارف أن مفيش سيادة قانون في مصر ، وان الداخلية واخدة ضوء اخضر للتوحش والبهذلة ، وضمان بعدم المحاسبة ،، انت شايف ان ده كلام مرسل ورأي مش معلومة؟

-طيب بلغني كده عن مرة النيابة عاقبت ظابط اساء المعاملة أو رفض تنفيذ قرار الافراج عن مسجون ، او خطف حد من بيته أو اخفاه قسريا ؟ طيب قولي بلاغات السرقة اللي اتعرض لها بعض المعتقلين ، وقدمنا بلاغات للنائب العام ضد القوات اللي متهمة بالسرقة حصل لهم ايه؟

وعلى فكرة رغم كده ، احنا قدمنا 3بلاغات في الوقائع اللي قبل كده !! يعني رغم كل ثقتنا في عدم وجود سيادة قانون او عدالة ، قدمنا 3بلاغات ، وواقعة امبارح ، المحامين هيقدموا بلاغ ،، بس في الحقيقة ، لتوثيق الواقعة ، وليس توقعا ان النيابة هتقدر تعاقب المجرمين دول ،، لان المجرمين فوق القانون والقضاء ،، لكن برضه هنعمل اللي علينا.

رابعا: الداخلية تقدر تقبض علي أو تخطفني ،، زي كثير ، ليه تعمل كده؟

-موافق معاك على الجزء الاول من السؤال ، الداخلية تقدر تخطف وتعذب وتحبس وتأمر اعلام الخسة يشهر ،، لكن الجزء الثاني ، ليس لدي اجابته ،، قد يكون لدي تفسيرات ، منها وهي مجرد تفسيرات ، ان تجربة وخبرة جوليو ريجيني لسه لها اثر وكان ممكن مصيري ومصير ناس زيي يكون زي مصيره ، لكن

خبطتين في الراس توجع ،، وفضيحة ريجيني اكبر مما تتصور ، وبرضه تفسير ان حكاية اخواني وجماعة ارهابية وعنف متمشيش معايا ، لاني معروف اني علماني وضد العنف وبحترم القانون جدا " بنتقد ولا اشتهم " والحمد لله سمعتي انصف وانصع من سمعة اي حد في هذا النظام ، وفي النهاية برضه هي تفسيرات تحتمل الخطأ والصواب ،، ويبقى التفسير عند النظام والداخلية ولو في جهات او مؤسسات ثانية متورطة في هذا الانحطاط.

يعني مش انا المطالب بتقديم التفسير لحضرتك ، انا مجني علي ، انا تعرضت لاعتداءات عديدة منحطة ، والمجرمين بيقلتوا من العقاب ،، على الاقل إلى حين. ده المهم.

خامسا: لصالح مين اللي بتعمله الداخلية؟

-معرفش !! جايز الداخلية بتعمل ده لصالح جهة أو شخص ، جايز بقرار من جهة أعلى ، جايز مجاملة لحد انا انتقدته ، جايز لارضاء مجرمين آل سعود أو مجرمين الامارات ،، لا أستبعد اي حاجة ، ولا أجزم بأي حاجة ، لان المحصلة النهائية ،، ان الداخلية متورطة وغرقانة في وحل التوحش ، وبتعمل سلوك عصابات ، وجايز جزء منها اصبح عصابة فعلا!!

ختام : شعوري فيه خوف وقرق واشمنزاز وغضب ،، بس الاكيد اني مش شايف اني أذيت حد ، ولا طالبت بقتل حد ولا حرضت على حد ولا نهبت فلوس حد ولا خربت ممتلكات حد ، انا بنتقد عشان انا ليا في البلد دي زي غيري ، عشان اصحابي في السجون من غير جريمة عشان الساكت عن الحق شيطان اخرس عشان ثورة يناير بتعرض للقتل عشان احنا مش عبيد عشان العدالة اهم من المظهرية عشان الفقرا يستحقوا يعيشوا عشان الابرياء مكانهم بره السجون عشان صعب بعد السن ده اتواطأ ،، او ## رص ، ولان أهدافي مشروعة منطقية وعادلة ، أو لحين اثبات العكس ،، فانا الشعور الاغلب عندي هو القرف والعمل على انهاء هذا القرف ومن يسببه.

انا فعلا مؤمن بالعدالة والمساواة وسيادة القانون ،، بحاول اعيش انسان ،، وحر.

ابحث في مواقفي أو كلامي عما يناقض هذا ،

وابحث في سجونهم عن عدد الابرياء ، وعدد الفقرا وعدد القصور ،، فكر وقرر.

صباح الخير

<http://bit.do/fnuch>

تدوير

امبارح روجت سجن ليمن طرة الساعة ١١ ونص، عشان أحضر مع #زياد_العليمي التحقيق معاه في القضية الجديدة، رغم انه محبوس على ذمة القضية ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة بتهم (مشاركة جماعة ارهابية (الاخوان) في تحقيق أغراضها، ونشر اشاعات كاذبة) منذ يونيه ٢٠١٩. دخلت السجن، وتقابلت مع رئيس النيابة في غرفة أحد الضباط، وتم إخلانها لبدء التحقيق، وزياد حضر من زنزانته وبدأنا التحقيق الساعة ١٢ ظهراً بمعرفة رئيس نيابة بحوادث جنوب القاهرة، واللى تم انتدابه من نيابة الاستئناف لسماع أقوال زياد وإرسال الأقوال لنيابة الاستئناف مرة أخرى، خلصنا تحقيق الساعة ٦ مساءً.

القضية حتى الآن تحمل رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٧ حصر نيابة استئناف القاهرة.

والبلاغ مقدم من (أحد المواطنين الشرفاء) ضد زياد يوم ٩ نوفمبر ٢٠١٧ بزعم إن زياد (تحدث يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٧ في إحدى القنوات الاخبارية عن المؤتمر الدولي للشباب المنعقد في شرم الشيخ، وإنه

وصف ذلك المؤتمر بأبشع الألفاظ، وتهكم على السيد رئيس الجمهورية، واتهم المؤتمر بان الشباب القادم لمصر حصلوا على مبالغ مالية مقابل حضور المؤتمر)

ثم فى أقوال المبلغ فى النيابة عندما تم سماعها يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ أضاف أن زياد(ذكر العديد من العبارات التى تؤدى لتكدير السلم العام أو التقليل من مكانة مصر فى الأوساط الدولية بأنه يوجد فى مصر أكثر من ٦٠ ألف شخص معتقل بتهمة إبداء الرأى، وألف شخص مختفى قسرياً، وإن الرئيس قرر بنفسه إنه قام بكشف عذرية النساء فى السجون، وإنه تحدى الرئيس إنه لا يستطيع الحوار مع بعض النشطاء السياسيين المحبوسين ، وإن مؤتمر الشباب تم دعوة الخاصة ليه، ولا يعبر عن شباب مصر)

النيابة حتى الآن وجهت لزياد تهمة (أذاع أخبار وإشاعات وبيانات كاذبة عمداً بأن أذاع فى إحدى البرامج الحوارية المذاعة على إحدى القنوات (...)) بأنه يوجد فى مصر ٦٠ ألف شخص فى السجون بتهمة تتعلق بحرية الرأى وأكثر من ألف شخص مختفى قسرياً لمجرد إبداء آرائهم، ووجود العديد من الأشخاص فى السجون دون إتهامات، وكذا وجود انتهاكات وتعذيب يحدث فى السجون وأشخاص يتم قتلهم هناك، وغيرها من الأخبار والبيانات والإشاعات الواردة بالتحقيقات، وكان من شأنها تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة على النحو المبين بالتحقيقات)

والمبلغ قدم اسطوانة مدمجة، وحمل عليها المداخلة المنسوبة لزياد، والتحميل من موقع اليوتيوب. طلبنا نشوف الأسطوانة ونشاهد هذا المقطع المزعوم، المحقق قال إنه لم يرسل إليه من نيابة الاستئناف، لكن فى تفريغ لهذا المقطع من الهيئة الوطنية للإعلام، وفيه تقرير الأدلة الجنائية عن المقطع. النيابة ذكرت إنها شاهدت المقطع ومدته ١٢ دقيقة و ٥٨ ثانية، وفى تقرير الأدلة الجنائية المحرر فى ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ جاء به أن مدة الفيديو ١٢ دقيقة و ٥٧ ثانية، وقال إنه بالفحص الفنى لمقطع الفيديو تبين إضافة عبارة كتابية باللغة الأجنبية على المقطع، إلا إن مقطع الفيديو الوارد للفحص صحيح وأنه خالى من أى تلاعب، أو مونتاج، وهو عبارة عن مداخلة فيديو كول.

وفى صورة ضوئية مقتطعة من الفيديو تم إرفاقها مع التقرير تبين منها إن العبارة المضافة باللغة الانجليزية متحركة من صورة لآخرى، بمعنى أنها مرة تكون أسفل الصورة، ومرة أعلاها وأخرى يمينها.... وهكذا.

الهيئة الوطنية للإعلام عملت تفريغ الفيديو فى مارس ٢٠١٨

النيابة طلبت تحريات الأمن الوطنى فى اكتوبر ٢٠١٨

الأمن الوطنى أرسل تحرياته فى ١٧ سبتمبر ٢٠١٩ أى بعد حبس زياد فى قضية الأمل بثلاث شهور. والتحريات أسفرت عن إن زياد (من العناصر الاثارية التى تنتهج أسلوب الإسقاط والتحريض ضد مؤسسات الدولة عبر المنابر الإعلامية الأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعى، وأنه تم ضبطه مؤخراً تنفيذا لقرار نيابة أمن الدولة العليا فى القضية ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة، والتحريات دلت على إن تصريحاته خلال المداخلة الهاتفية التى أجراها مع قناة (...)) الاخبارية بتاريخ ٦ اكتوبر ٢٠١٧ تضمنت التهكم على تنظيم المؤتمر الدولى للشباب بشرم الشيخ تحت رعاية القيادة السياسية ببعض الألفاظ المتجاوزة بالإضافة إلى إتهام الشباب المشاركين فى المؤتمر بتلقيهم مبالغ مالية مقابل مشاركتهم، وذلك بالتحريض من عناصر جماعة الاخوان الإرهابية مقابل وعده بإشراكه فى تحركاتهم لتتوير الجماهير للعودة للمشهد السياسى)

طبعا زياد أنكر كل التهم، وتمسكنا بحقنا فى مشاهدة الفيديو، وتسليمنا نسخة منه حتى نتمكن من تقديم دفاعنا بشأنه ولإعداد تقرير من خبراء استشاريين، وخاصة للتناقضات الواضحة فى الأدلة منها:

-إن المبلغ نسب لزياد إنه قال فى ٦٠ ألف معتقل، فى حين تفريغ الأسطوانة ليس به لفظ المعتقل بس به عبارة ٦٠ ألف سجين.

-التحريات وصفت الفيديو بأنه مداخله هاتفية، وتقرير الأدلة الجنائية وصفه بأنه كول فيديو وهذه الأخيرة تكون عبر نقل وبث الصوت والصورة معاً في حين المداخله الهاتفية بنقل الصوت فقط.
-النيابة ذكرت إن مدة المقطع ١٢ دقيقة و٥٨ ثانية، في حين الأدلة الجنائية قالت إنه ١٢ دقيقة و ٧٥ ثانية.

-الأدلة الجنائية قالت إن فيه عبارة مضافة باللغة الانجليزية والصور المرفقة بالتقرير يتضح منها تحرك تلك العبارة، في حين أن النيابة لم تثبت ذلك في مشاهدتها، وكل ما سلف يوضح وجود تلاعب بالمقطع.
-المبلغ زعم إنه شاهد هذا الفيديو يوم ٦ اكتوبر ٢٠١٧ و زعم إن زياد كان يتحدث عن وقائع حدثت في المؤتمر في حين إن المؤتمر كان في الفترة من ٤ نوفمبر ٢٠١٧ حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٧، فإزاي زياد هيعرف وقائع قبل حدوثها بشهر.
- وشككنا إن الفيديو مصطنع، وتمسكنا مرة ثالثة بحقنا في مشاهدته واستلام نسخة منه لإعداد تقرير فني استشاري، وتمسكنا بعدم معقولية الواقعة وبكيدية وتلفيق التحريات.

<http://bit.do/fnzcc>

نفرتيتي هذا العصر
تكمل اليوم #ماهينور_المصري مائة يوم في السجن وهي محامية حقوقية تبلغ من العمر 34 عامًا من محافظة الإسكندرية.
دخلت ماهينور السجن للمرة الأولى في 20 مايو 2014 عقب تقديمها بمعارضة استئنافية على حكم بحبسها عامين غيابياً في قضية وقفة خالد سعيد بالإسكندرية، تم تخفيف الحكم إلى 6 أشهر عقب فوزها بجائزة لودفيك تراريو لحقوق الإنسان ثم خرجت في 23 سبتمبر 2014 عقب جلسة استشكال.
بعد ذلك، أدرجت ماهينور في قضية ثانية تعرف باسم قضية قسم الرمل وتعود أحداثها لـ 29 مارس 2013 حيث تم اتهامها وآخرون بالتعدي على قوة شرطة قسم رمل أول، حيث أحييت القضية للمحاكمة في مايو 2014 وحكمت محكمة جنح رمل أول بحكم درجة أولى في فبراير 2015 بالحبس عامين مع كفالة لوقف التنفيذ لحين الاستئناف في مايو 2015 حيث تم التحفظ عليها في جلسة الاستئناف وخُفّضت العقوبة لعام وثلاثة أشهر في جلسة أخرى بنهاية مايو.
وفي أواخر يوليو 2017 فوجئت ماهينور بضم اسمها لقضية جديدة، والمتهمة فيها بالتظاهر دون تصريح والتجمهر والبلطجة وإهانة الرئيس وقطع الطريق في موعد تمرير البرلمان لاتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية في يونيو 2017. تم التحفظ على ماهينور في يوم 18 نوفمبر 2017 على ذمة القضية داخل قاعة المحكمة في جلسة ليتم الحكم عليها للمرة الثالثة هي وآخرون بالسجن عامين، ثم حكم بالبراءة في الاستئناف في يناير 2018.
وأخيراً قبض على ماهينور للمرة الرابعة في يوم 22 سبتمبر لعام 2019 من أمام مقر نيابة أمن الدولة العليا في التجمع الخامس أثناء حضورها التحقيقات مع أحد المحامين المحبوسين على ذمة قضية أخرى وظهرت في اليوم التالي في نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا والتي وجهت لها فيها تهم نشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وحبست على ذمة هذه القضية وتم ترحيلها لسجن القناطر

اليوم تتم ماهينور المصري مائة يوم كاملة في السجن دون تهمة حقيقية. وقد رشحت مؤخرًا ضمن استفتاء يضم العديد من الشخصيات لنيل جائزة المجلس العربي للتنمية القانونية لأفضل شخصية قانونية في مصر لعام 2019...

نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن ماهينور المصري، والتوقف عن استهداف المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر على خلفية عملهم القانوني والحقوقى.
#الحرية_للبنات

<http://bit.do/fnzcF>